

71062
SIA

شاوی قاضی خان

روقتہ حنفیہ بابہ "محکم" ولوی محمد مراد صفی سونیم پورٹ و مولوی حافظ احمد
بن صدیہ کیسے تیار و مولوی محمد سلیمان ہروی مولوی جرس کئے و مولوی عالم
لہ، ہی معائنہ صلہ و نوالہ و مولوی میر الدین ارزاہ کھار حلد، الہ طبع مدد رف

مطبع

اساتذہ استوکرانہ طامس بلاک صاف واقعہ شہر کلکتہ

بجائی اول

ارکان الطہارہ کتاب المداح ماحصلہ ساروہ صفحہ

۱۰۶۲/۵۱۸

1062/518

تقديم

١٠٠ في رسم الفهرس

١٧ الطهارة

١٧ في الماء

١٧ في الماء الراش

٥ في السر

١ في السر

١٧ في السر

١٧ في السر

١٧ في السر

١٧ في السر

..... في السر

..... في السر

..... في السر

..... في السر

..... في السر

..... في السر

..... في السر

..... في السر

..... في السر

١٤٢
١٥١
١٩٢
١٩١
٢٠١
٢٠٢
٢٠٣
٢٠٤
٢٠٥
٢٠٦
٢٠٧
٢٠٨
٢٠٩
٢١٠
٢١١
٢١٢
٢١٣
٢١٤
٢١٥
٢١٦
٢١٧
٢١٨
٢١٩
٢٢٠
٢٢١
٢٢٢
٢٢٣
٢٢٤
٢٢٥
٢٢٦
٢٢٧
٢٢٨
٢٢٩
٢٣٠
٢٣١
٢٣٢
٢٣٣
٢٣٤
٢٣٥
٢٣٦
٢٣٧
٢٣٨
٢٣٩
٢٤٠
٢٤١
٢٤٢
٢٤٣
٢٤٤
٢٤٥
٢٤٦
٢٤٧
٢٤٨
٢٤٩
٢٥٠
٢٥١
٢٥٢
٢٥٣
٢٥٤
٢٥٥
٢٥٦
٢٥٧
٢٥٨
٢٥٩
٢٦٠
٢٦١
٢٦٢
٢٦٣
٢٦٤
٢٦٥
٢٦٦
٢٦٧
٢٦٨
٢٦٩
٢٧٠
٢٧١
٢٧٢
٢٧٣
٢٧٤
٢٧٥
٢٧٦
٢٧٧
٢٧٨
٢٧٩
٢٨٠
٢٨١
٢٨٢
٢٨٣
٢٨٤
٢٨٥
٢٨٦
٢٨٧
٢٨٨
٢٨٩
٢٩٠
٢٩١
٢٩٢
٢٩٣
٢٩٤
٢٩٥
٢٩٦
٢٩٧
٢٩٨
٢٩٩
٣٠٠
٣٠١
٣٠٢
٣٠٣
٣٠٤
٣٠٥
٣٠٦
٣٠٧
٣٠٨
٣٠٩
٣١٠
٣١١
٣١٢
٣١٣
٣١٤
٣١٥
٣١٦
٣١٧
٣١٨
٣١٩
٣٢٠
٣٢١
٣٢٢
٣٢٣
٣٢٤
٣٢٥
٣٢٦
٣٢٧
٣٢٨
٣٢٩
٣٣٠
٣٣١
٣٣٢
٣٣٣
٣٣٤
٣٣٥
٣٣٦
٣٣٧
٣٣٨
٣٣٩
٣٤٠
٣٤١
٣٤٢
٣٤٣
٣٤٤
٣٤٥
٣٤٦
٣٤٧
٣٤٨
٣٤٩
٣٥٠
٣٥١
٣٥٢
٣٥٣
٣٥٤
٣٥٥
٣٥٦
٣٥٧
٣٥٨
٣٥٩
٣٦٠
٣٦١
٣٦٢
٣٦٣
٣٦٤
٣٦٥
٣٦٦
٣٦٧
٣٦٨
٣٦٩
٣٧٠
٣٧١
٣٧٢
٣٧٣
٣٧٤
٣٧٥
٣٧٦
٣٧٧
٣٧٨
٣٧٩
٣٨٠
٣٨١
٣٨٢
٣٨٣
٣٨٤
٣٨٥
٣٨٦
٣٨٧
٣٨٨
٣٨٩
٣٩٠
٣٩١
٣٩٢
٣٩٣
٣٩٤
٣٩٥
٣٩٦
٣٩٧
٣٩٨
٣٩٩
٤٠٠

١١٠
١١١
١١٢
١١٣
١١٤
١١٥
١١٦
١١٧
١١٨
١١٩
١٢٠
١٢١
١٢٢
١٢٣
١٢٤
١٢٥
١٢٦
١٢٧
١٢٨
١٢٩
١٣٠
١٣١
١٣٢
١٣٣
١٣٤
١٣٥
١٣٦
١٣٧
١٣٨
١٣٩
١٤٠
١٤١
١٤٢
١٤٣
١٤٤
١٤٥
١٤٦
١٤٧
١٤٨
١٤٩
١٥٠

٢٠١	في أداء الزكوة
٢٠٥	في جملته الذين من المديونية في الزكوة
٢٠٩	في جمل الزكوة
٢٠٥	في جملته الزكوة
٢١١	في جملته الزكوة
٢١٢	في جملته الزكوة
٢١٩	في جملته الزكوة
٢٢٠	في جملته الزكوة
٢٢١	في جملته الزكوة
٢٢٢	في جملته الزكوة
٢٢٣	في جملته الزكوة
٢٢٤	في جملته الزكوة
٢٢٥	في جملته الزكوة
٢٢٦	في جملته الزكوة
٢٢٧	في جملته الزكوة
٢٢٨	في جملته الزكوة
٢٢٩	في جملته الزكوة
٢٣٠	في جملته الزكوة
٢٣١	في جملته الزكوة
٢٣٢	في جملته الزكوة
٢٣٣	في جملته الزكوة
٢٣٤	في جملته الزكوة
٢٣٥	في جملته الزكوة
٢٣٦	في جملته الزكوة
٢٣٧	في جملته الزكوة
٢٣٨	في جملته الزكوة
٢٣٩	في جملته الزكوة
٢٤٠	في جملته الزكوة
٢٤١	في جملته الزكوة
٢٤٢	في جملته الزكوة
٢٤٣	في جملته الزكوة
٢٤٤	في جملته الزكوة
٢٤٥	في جملته الزكوة
٢٤٦	في جملته الزكوة
٢٤٧	في جملته الزكوة
٢٤٨	في جملته الزكوة
٢٤٩	في جملته الزكوة
٢٥٠	في جملته الزكوة
٢٥١	في جملته الزكوة
٢٥٢	في جملته الزكوة

٢٥١ بل في المدبر بالسوم
٢٥١ بل في الأصناف
٢٥٢ بل في صدقة الفطر
٢٥٩ بل في الزواج
٢٦١ بل في مفسد الزواج
٢٦٣ بل في وقت الزواج
٢٦٣ بل في نية الزواج
٢٦٥ بل في مفسد المرأة في الزواج
٢٦٦ بل في النكاح في الزواج
٢٦٨ بل في السهو
٢٦٩ بل في أمارة الصبيان في الزواج
٢٨٢ بل في أداء الواجب فاسدا
٢٨٢ بل في الوتر
٢٨٢ بل في الركعة
٢٨٥ بل في صدقة الأبل
٢٨٤ بل في صدقة البقر
٢٨٤ بل في صدقة الغنم
٢٨٤ بل في صدقة الحملان والفصلان والمجامل
٢٨٨ بل في النخل
٢٨٩ بل في مال التجارة

- ١٠٠ بل الحجة عن الميزنة
- ١٠١ بل في الميزنة الحريم
- ١٠٢ بل العطايا
- ١٠٣ بل في الأدعية والأذكار
- ١٠٤ بل النكاح
- ١٠٥ بل الأول فيما يتعلق به انعقاد النكاح
- ١٠٦ بل الأول في الألفاظ التي يتحقق بها النكاح
- ١٠٧ بل في النكاح على الشرط
- ١٠٨ بل في انطوائه
- ١٠٩ بل في مكانه
- ١١٠ بل في فسخه
- ١١١ بل في إزالته
- ١١٢ بل في إزالته
- ١١٣ بل في الأولياء
- ١١٤ بل في المحلات
- ١١٥ بل في إقرار أحد الزوجين بالحرمة
- ١١٦ بل في مسائل النسيء
- ١١٧ بل في ذكره مسائل المهر
- ١١٨ بل في المتعة
- ١١٩ بل في حبس المرأة لنفسه بالمهر

حضرت مولانا محمد علی قاسمی صاحب
 دہلی دکنیہ مدرسہ اسلامیہ دہلی
 صاحبزادہ مولانا محمد علی قاسمی صاحب
 مولانا محمد علی قاسمی صاحب
 مولانا محمد علی قاسمی صاحب

وفيها، عانف لا يولي الا امين قواد بنقسم او نائبه ويستوي في ذلك
الذكر والانشاء ١٢ العقود له ريه في تحقيق القمارى او ما يه لارب عاهد
فرصفحه ١٨٤٨ في بيان المال المنظم

نويت وهو حصى ونعم المعنى وعليه أنوكل وبه استعس **فصل في**
رسم المفتي المفتي في زماننا من اصحابنا اذا استفتى عن مسئلة وسئل
عن واقعة ان كانت المسئلة مروية عن اصحابنا في الروايات الطاهرة بلا خلاف
سهم فانه يميل اليهم ويقتي بقولهم ولا يحالهم برأيه وان كان مجهد امتقانا لان
الظاهر ان يكون الحق مع اصحابنا ولا يعدوهم واحتجاده لا يبلغ اجتهادهم ولا
سطر في قول من خالفهم ولا يفعل حجة لا هم عرفوا الادلة ومبرروا بين ما صح
وتثبت وبين ضده وان كان المسئلة مخلفة فيهما بين اصحابنا فان كان مع
الضعيف ارحمه الله احد صاحبه باحد بقولهما لو فور الشرائط واستجماع
ادلة الضوابط فمهما وان خالف اما ضيفه صاحباه في ذلك فان كان اخلافهم
اختلاف اعصى ورومان كالقضاء طاهر العدل الفاضل يقول صاحبه لتعبر
احوال الناس وفي الزراعة والمعاملة ونحوها اختار قولهما الاجماع المتأخرين
على ذلك وفيما سوى ذلك قال بعضهم بحكم المجتهد ويعمل بما انصى اليه
رأيه وقال عبد الله بن المبارك باحد يقول الضعيف ارحمه الله وينكروا
في المجتهد قال بعضهم من سئل من غير مسائل متلا فيصعب التماسه و
يخطئ الرصة فهو مجتهد وقال بعضهم لا بد للاجتهاد من حفظ المسوط
ومعرفة الناسخ والمنسوخ والمحكم والمؤول والعلم بعادات الناس وعرفهم
وان كان المسئلة في غير طاهر الرواية ان كان نواقص اصول اصحابنا يعمل
بها وان لم يجد لها رواية عن اصحابنا وافق فيها المتأخرون على سني عمل به
وان اختلفوا اجتهدوا في ما هو صواب عنده وان كان المفتي مقلدا لغير
مجتهد ياخذ بقول من هو نفع الناس عند ويصنف الجواب اليه

سُبْحَانَكَ يَا رَبَّ الْعَالَمِينَ

الحمد لله رب العالمين والصلوة على رسوله محمد وآله أجمعين ، نحن اقربنا
 الى مرضات الله تعالى وكرامته وصلاح نبلنا الى محمده الرسول وشرف فاعته حمدا
 به يفتح كل معال ويختتم صلوة سال بهما ما يطلب ويغتم قال الله عز وجل
 الامام الاجل الزاهد البارع الكبير الاستاذ فخر الملة والدين اسامه الأئمة في
 العالمين مفتي السرق والصن فقيه السلف استاذ الخلف دوا المحامد والمكلام
 الحسن بن المصور بن محمود الأورجندى بعد الله بالرحمة والبر غفران ذكرنا
 في هذا الكتاب من المسائل التي غلب وقوعها ومس الحاجة اليها وتذكر ورعها
 واعبات الامة وتقتصر عليها دعاء المتقهاء والأئمة وهي انواع وافضل منها
 ما هي مروية عن اصحاب المنقذين ومنها ما هي منقولة عن المسامحة المتأخرين
 رضوان الله عليهم اجمعين ورسته ترتيب الكتب المعروفة وحصلت كل جنس
 فصولا ونيت لكل فرع اصلا وفيما كثرت فيه الاقاويل من المتأخرين اقتصرت
 على قول او قولين وقد مب ما هو الاظهر واقتضت بما هو الاشهر احاطة الطالب
 وتيسير اللراغبين وعلى الله توكلت فيما تمم واستعصمه الخطاء فيما

[illegible]

من الذي يهواه أن يكون أرباب محسنين، حتى يأتوا من بعدهم فوصفوا الناس
 في الدنيا من جهة التمسك، فإن كان الماء موصلاً بالأوعية من جهة التمسك، لا يجوز له التماسك
 واتصال الماء من جهة ما إذا كان خارجاً، إلا أن يمسك كوحش كبروا من حيث ما حوسر
 من جهة توصل الماء في البئر، الصغر لا يجوز وإن كان ماء الحروب، الصغر من
 جهة الحوض الكثير، وكذا الأعداء فصل الماء المنسحق باقتحامها من الماء، أكثرت الأثر
 من ذلك، فمن كبر وقب فيه، وإنه إذا كانت من جهة الماء، وهو حوضها، فهو
 الوحي، وهو من الذي لا الاعتسالت ذلك الوحي، وتسمى التماسك في
 الدنيا، وبين التماسك أكثر، فهو ما لا يجوز وإن كان من جهة التماسك من حيث
 كالماء، وهو غير قول من أجمع العبد من جهة الماء، وهو التماسك، وقال من
 وسماهم يلزم، من جهة أرائهم، وهو موضع التماسك، وأجمعوا على أنه لو توصل
 الحوض الكبر، واعتدلى، كان له من أن يمسك في موضع الاعتسالت، من جهة التماسك
 في الصف، وأرباب الدوا، من جهة التماسك، وأرباب التماسك، من جهة التماسك، وهو موضع
 دخول الماء، فالكل خمس وإن اتحد ذلك الماء، كان محسلاً لكل ما دخل به، صار محسلاً
 ظهر بعد ذلك، وإن لم تكن التماسك في موضع دخول الماء، فجميع الماء في مكان واحد، وهو
 من جهة التماسك، إلى موضع التماسك، كان الماء طاهراً، والحج التماسك، من جهة التماسك، وهو
 من جهة التماسك، وكان الذي يراد أقل ماؤه، صار أرباباً في أربع وقب فيه محسلاً من جهة
 الماء، إن صار الماء الحدي بلع عشر في عشر، هل أن يصل إلى الخمس كان طاهراً، خصوصاً
 يحس ماؤه، يدخل الماء من جانب، وخرج من جانب، قال العمية أبو جعفر رحمه الله
 نصير طاهر، لأن الماء الحار غلب على الخمس، وكان بمنزلة الماء الجاري، وقال
 أبو بكر بن سعد رحمه الله، لا يطهر حتى يحج منه ثلاث أمت مثل ما كان في

والمستند هو قوله تعالى لا ماء قدامه حار كالماء بار

ب

فصل في الماء الراحتين

و

تموز الوضوء ولا غدا ما زال في الخوض في الذنوب والمسئوعات في حال
كان الخوض بجاء او انما غسل انسان في طائفة بضعة من
تقابلها اي لا يرفع في طائفة قص هو كبير وعامة المشايخ
في غيرهم هو كونه يعتبر فيه ذراع المساحة لا ذراع الكبرياء
لان ذراع المساحة بالمسوحات التي والمسحوق في يد وعماه ان
اورع بكفه لا يتحصر ما تحده من الاضامن وهو عميق رواه ابو يوسف
رحمهما الله وقال بعضهم ان كان محال لو اعترف لا يصب في ذراع
حوص اعلاه عند في عشرة واسفله اقل منه خارجا الوب وبعين
ما ورواه في الموضع هو اقل من عشرة في عشرة لا يتجاوز في السور
في اسفل الخوض اكبر من الماء الذي كان في اعلاه وانتهى الماء الطاهر
مره فاما اذا كان الماء الطاهر اكبر من الماء الذي في اسفله فبما
ان كان الخوض مدهرا اختلفوا في سعادته انه لم يكون حيا يكون ذم
فيه ان يكون حوله نما في واربعون ذراعا ولو كان الخوض مسفعا
اذ بعين نظر ان كان الماء مفصلا عن السقيف حار به الوضوء نحوه
وقب ان كان الماء تحت الجمد غير ملتزم بالجمد جاز فيه الوضوء
بالحمد الا انه يحرك بالتحريك فان تحرك الماء عند ادخال كل
الماء من اليد وانسط على وجه الجمد فقد رما لودع الماء بكفه
من الجمد حار به الوضوء ولا فلا وان كان الماء في الثقب كالماء في

فنجس اعلاه مما انتهى الى الموضع هو عسرة في عسرة به، ويطاهر او نجس كل النجاسة وقعت فيه.
 الحال كالحوض المتحد اذا كان الماء في نفسه ونفثه اقل من عشرين عسرة ينجس ما كان في
 القرب من قل الماء ويسفل بظهوره حال بعضهم لا يظنهم بمسألة الماء الطليل اذا وقعت
 فيه نجاسة ثم انسط وصاد عشرين عسرة وينجس ان يكون اخواب على التماسك كان
 الماء الذي سجنس في اعلى الحوض اكثر من الماء الذي في اسفله ووقع الماء النجس في
 الاسفل حمله كان نجسا ويصير النجس عالما على الظاهر في وقت واحد فان وقع الماء
 النجس في الاسفل على التدريج والتفريق كان طاهرا كالتفريق بالانس اذا كان فيه
 نجايات وموضع دخول الماء طاهرا واجمع الماء في مكان طاهر هو عسرة عسرة ثم بعد
 بعد ذلك الموضع النجاسة

فصل في البئر

يحتاج الى معرفة حكم البئر والمعرفة حكم الواقع فيها اما الاول فقال مالك رحمه الله
 البئر بمسألة البئر الحاربي لا يفسد ماؤه من نوع النجاسة فيه ما لم يغير طعمه او لونه او
 ريحه وقال الشافعي رحمه الله اذا لم يغير طعمه او لونه او ريحه او يفسد ماؤه من نوع النجاسة فيه وعندهما
 البئر بمنزلة الحوض الصغير يفسد بما يفسد به الحوض الصغير لان يكون كغيره
 في عشرين بئرا لو عجزوا عن جعلها بئرا ماء ان جعلت او سمعوا عن مقدار ما يصل اليه
 النجاسة كان طاهرا وان حفرتم اعماق ولم يجعل او سمعوا من الاول نحوها نجس وفيها
 طاهر بئر نجس فغار الماء ثم عاد بعد ذلك الصحيح انه طاهر ويكون ذلك بمسألة
 النزح . وكذا بئر وجب فيها نزح عشرين دلو او سرح عسرة ولم يبق الماء ثم عاد بعد
 ذلك لا يبرح منه بعد ذلك شيء . ويتبع ان يكون بين بئر البئر الوعة ومن بئر
 الماء مقدار ما يصل النجاسة الى بئر الماء وقد روي الكتاب بحجة اذ روي

الحوض من الماء الخمس . خندق طوله مائة ذراع أو أكثر في عرض ذراعين
 قال عامة المسائح لا يجوز فيه الوضوء . ولو بال فيه انسان يتنجس من كل
 جانب عشرة أذرع وقال بعضهم يجوز فيه الوضوء اذا كان ماء الخندق
 كثير بحيث لو بسط سكون عشرين سنة . ويجوز التوضؤ في الحوض الكبير المنين
 اذا لم يعلم نجاسه لان تغير الرائحة قد يكون بطول المكث . اذا ورد
 الرجل ماء فآخروه مسلم بانه محس لا يجوز له ان يتوضأ بذلك الماء والواحد
 اذا كان المجبر على الاقامة كان فاسقا لا يصدق وفي المسنور وبيان في رواه
 المستوفى بحملته العاسق وفي رواية بمنزلة العدل . حوض كسركري منه
 رجل مهران واجرى فيه الماء ونوضأ ثم اختلج ذلك الماء في مكان آخر فكري منه
 رجل آخر مهران واجرى فيه الماء ونوضأ حار وضوء الكل وقاوبله اذا كان بين
 المكانين قليل مسافة وفي مسئلة الحفر من لو كان بينهما قليل مسافة
 كان الماء الثاني طاهرا كما قال خلف بن ابوب وبصير بن يحيى رحمه الله
 وهذا لانه اذا كان بين المكانين مسافة فالماء الذي استعمله الاول
 برده عليه ماء حار قبل اجتماعه في المكان الثاني فلا يبطر حكم الاستعمال اما
 اذا لم يكن بينهما مسافة فالماء الذي استعمله الاول قبل ان يرد عليه
 ماء جار يجمع في المكان الثاني وبصر وسنعملا فلا يظهر بعد ذلك الماء الطاهر
 اذا كان في موضع هو عشر في عشر وضعت فيه نجاسة ثم اختلج ذلك الماء في مكان هو
 اقل من عشر في عشر يكون طاهرا ولو كان الماء في مكان ضيق هو اقل من عشر في عشر
 وضعت فيه نجاسة ثم اندسط ذلك الماء وصار عشر في عشر كان نجسا العبرة بهذا
 وفي وقوع النجاسة في حوض اعلاه صق واسفله عشر في عشر وضعت فيه النجاسة

توسعه. والى غير ذلك من المأمور به وصول الجبال. ذلك بجمعها إلى الأرض

ورحاومها

فصل فيما يقع في البئر

الواقع فيه أنواع. فمنها ما لا يفسد. ومنها ما يفسد جميع الماء. ومنها ما يفسد
العض. أما الأول فالأول مجموعها الظاهر. وأوقع في الشرط طلب الدوا. والشرط
على أعضائه بحاسة. فخرج صافيه لا يفسد. والماء ظاهر وظهور لا يخرج منه شيء
وكذا لو وضع منه ساء. وأخبرت حبة إلا أن يكون من غير عسرون. ولو أنسكين
الهاب لا يفسد. رخص. أو لم يفسد. ونوصاه به حار. وذكر في الكتاب الأصغر أن
يخرج منها داء. ولم يفسد. ويرى تحت رحمة الله في كل موضع يخرج لا يخرج أول من
عمر من دوا. الشرع لم يرد به. سادون العسرون. وكذا في المارة الدول
أد اذ وقع في بئر فخرج ساء. والماء ثم الواقع. وان أصاب بئر. به مسخ. ناء
وكذا لو وقع في البئر ما يؤكل من الألبان. والسر والطور. والحق حاجة المحبوسة
والكتاب محلاة فيه. بعد في الشرع. حبة لا يفسد. من ذلك الشرع. انفسا. ا
واخذوا طائفة. زان. يؤنأ. فحازكا. وشربت من اناء. وكذا ناء. سكان. الب
كالقائه
واللهمة. والحب. اذ اومع. وخرب. حبة. عدا. بحبفة. رحمة. الله. يخرج منها داء
عنه. او أكثر. أخر. انه السور. وان لم يخرج. ونوصاه به حار. وكذا الصبي. اذ دخل يده
في البئر. واد الأكل. بسوسا. استخسا. ناء. لم يخرج. وان لم يخرج. وتوضأ. جاز. وأما
فسد ماء البئر. فهو على نوعين. أحدهما يخرج منه كل الماء. والثاني يخرج منه البعض.
أما الأول فاد اوقع منه فطرة. من الخبز. وغيرها. من الأشرطة. التي لا يخالشها
أو اللحم. أو البقول. بول الصبي. والجارية. منه سول. وكذا بول الجمل. الجمل. بوا

كالحب والحميد أداؤه في الشعر فاده نوافران أو نلت فارات يرحمهم اغشرون
 دلو أو تلوون لأن القار، لا تكون فوق الحجر ثم في الحجر من لا ينزع أكبر من عشرين
 أو ثلثين دلو أو وأن ينع ويها ربح فارات فعلى قول أبي يوسف رحمه الله الأربع
 كالثلث وعليه قول شيخنا رحمه الله الأربع كالخمسة وفيه الخمس يرحمهم العود
 دلو أو خمسون فكل ذلك في الأربع ، وإذا قرب يرحم بعض الماء بعدد من الدلاء
 بالمسرة دلو أو دلو هذه الستة فاد حوا أو بدلو عظيم يسع فيها غشرون دلو أو
 دلوهم حار كحصول ما نص أداسرح الماء وحكم بطهارة الشعر حكم بطهارة الدلو
 والرشاء تتعالم غسل يده من نجاسة يعمه وحكم بطهارة الدين يتعم بطهارة
 العروة ، وكذلك حب الحجر إذا صار خلا وحكم بطهارة دسافه يتعم بطهارة
 نحب ، وفي كل موضع ينزع جميع الماء فابسه الطريق في ذلك أن يجاء بقصه
 ويرسل فيها أو جعل على رأس الماء علامة ثم ينزع منها دلاء ثم ينظر كم
 ينقص فينزع بحساب ذلك ولا تحب يرحم الطين لمكان الحجج وما ينزع
 من ماء الشراطين في المسجد أحيا طائر ينحس ماؤه فاد يرحم الماء
 بعد زمان وقد أدا الماء اختلعهوا فيه مهم من قال بعد الماء عذر فوقع
 النجاسة فيه حير لو يرحوا ذلك المقدار في مقدار ذراع أو درع بصير الماء طاهرا
 وطهورا وتمر في ذلك نظهر في الرجل إذا احدث في السرح يهيئ فجاء من الغد ووجد
 الماء أكثر مما ترك مهم من قال ينزع جميع الماء ومهم من قال ينزع مقدار
 الماء الذي بقي عند الترك هو الصحيح المرأة إذا وصلت ذوائبها شعر
 غيرها ثم غسأت ذلك الشعر لا يصير الماء مستعلا وأن غسل رأس
 عليه شعر طويل بصير الماء مستعلا يغسل الشعر لأن النابت من

الرية ان يسخن ان يفسد ورحمة الله اليوسف رحمه الله ان يفسد في حله الله ان يفسد في حله الله
 والعلم والسر لا يفسد ما لم يفسد والقاحس فيه استكره الاس واللبس ما
 يستقله وهل ان كان لا يفسد كل دلو عن نوره او يفسد في حله الله
 ان احد ونوع وحده الماء فهو فاحس كثير ويستوى فيه الرطب والسائل والصحيح والمنكسر
 كان ذلك في المصراة والمعاد وما يها من خوف الدابة تم بعد حكمة حكم الروت والعر
 حرة ما يوكك يحبس الطيور لا يفسد الماء الا في حلة واحدة وانه الطير الاوتر
 مبرلة الدابة في سباع الطير يفسد التوباد الحس ويفسد ماء الاوان لا يفسد
 ماء النير يموت الطير في الماء يفسد الماء وسوى فيه النير والحري وموت ما لادم
 ان كاسمك والسرطان والحكة كل ما يفسد في الماء لا يفسد ماء الاوان وغيره ويوت
 ما لادم له كاسمك ونحوه كالماء يفسد الماء لا يفسد غيره كالعصير ونحوه وكذا الصلح
 مربة كاسمك او بحرية ما كانت الحكة الصلح عظمه لها دم سائل يفسد الماء وكذا
 الورقة الكبيرة وانه عن اليوسف رحمه الله سئل الادمي او يحس اذا وقع في الماء
 ان كان مفدا الطير يفسد وان كان دونه لا يفسد ولو وقع في الماء ظفره لا يفسد
 الماء سحر الحري اذا وقع في الماء يفسد لانه نجس العين ومثله لادمي طاهر في طاهر الرواية
 اذا وقعت في الماء القليل لا يفسد وعلى قول من يقول فانه نجس لا يفسد له المكن كثيرا
 ان من حل في الدرع عرق او ثمان ولنهما يفسد الماء ولا يفسد التوب ما لم يفسد غير
 سورا الحمار عظم امه وهو فاحس وعصبها رقت طاهرها و حمارها اذ يفسد
 لم يبق علمها وسومة لا يفسد الماء الحداث اذا غسل اطراف اصابعه ولا يفسد
 عصبه انما اشار الحمار رقة في النخضر لانه يصير مستعملا عن اليوسف رحمه الله انه
 ان يفسد في سعة لا يفسد في عضو انما اذا غسل الطاهر ثيابا من غير غشاء فيوش

قَارَ مَاتَ فِي حَبْثٍ فَوُجِعَ قَدْرُهُ مِنْ ذَلِكَ الْمَاءِ فِي شَرْفَانِهِ بِسِرْجٍ مَسْمُومٍ عَسِرٍ وَرَبَّ
 دَلُوًّا وَتَلْبُونٍ لَوْ كَانَ الْقَارَةُ وَقَعَتْ فِي النَّفْرِ ، وَأَنْ وَقَعَتْ فِي الْأُورِ وَتَلْبُونٍ
 بِمَصْبِ فِطْرَةٍ مِنْ ذَلِكَ الْمَاءِ فِي شَرْفَانِهِ بِسِرْجٍ جَمِيعِ الْمَاءِ كَانَ الْقَارَةُ وَقَعَتْ فِي
 الشَّرْطِ مَسْمُومَةٍ نَصَبَهُ سَقَطَ مِنْهَا الدَّجَالُ فِي حِمْلِهِ فِي حِمْلَةٍ أَوْ مَاءٍ لِأَنَّهُ سَقَطَ ذَلِكَ
 وَكَانَ السَّيْلُ إِذَا سَقَطَ مِنْهَا حِمْلُهُ وَقَعَتْ فِي الْمَاءِ سَلَاةٌ لِأَنَّهُ سَقَطَ وَكَانَ ذَلِكَ
 الْأَنْفِي إِذَا خَرَجَ مِنَ السَّنَاءِ بَعْدَ مَوْتِهَا ، أَدَامَتِ الْعُقُوبُ أَوْ الْفَرَادُ أَوْ الْخَنَاءُ
 فِي الْأَمَةِ لِأَنَّهُ سَقَطَ وَأَنْ وَقَعَتْ فِيهَا حِمْلُهُ وَمَاتَ فِيهَا بِسِرْجٍ مَسْمُومٍ دَلَاءُ نَمَّ فِي
 رِوَايَةِ بَيْرُجٍ عَسِرٍ دَلُوًّا وَتَلْبُونٍ وَفِي رِوَايَةٍ أَنْ سِرْجٍ أَقْلَ مِنْ عَشْرَةِ جَارٍ
 أَدَا وَقَعَتْ فِي الشَّرْطِ سَامِ أَرْضٍ وَمَاتَ فِيهَا بِسِرْجٍ مِنْهَا عَشْرُونَ دَلَاءً فِي ظَاهِرِ
 الرِّوَايَةِ الْأَصْعَوُ وَالْعَصُورَةُ عَمِلَتْهُ الْقَارَةُ لِأَسْوَأِهَا فِي الْحِنَةِ وَالْحِمَامَةِ
 وَالْأُورِ شَانَ بِمِزْلَةِ السُّورِ بِسِرْجٍ مِنْهَا أَرْبَعُونَ دَلُوًّا وَحَسُونٍ وَأَنْ نَفْسُ سَخِيٍّ مِنْ
 دَلَاءٍ يَنْزَحُ جَمِيعُ الْمَاءِ وَالْأَطْوَالُ وَالْأُورِ كَانَ مِنْهَا مَوْتٌ كَالِدٍ طَالِحٍ بِسِرْجٍ مِنْهَا أَرْبَعُونَ
 أَوْ حَسُونٍ وَأَنْ كَانَ كَبِيرًا مَوْتًا كَالِدٍ الْعَظِيمُ بِسِرْجٍ جَمِيعِ الْمَاءِ نَصَبَ مَاءُ الْوَدَّعِ
 فِي شَرْفَانِهِ خِصْفَةً رَحِمَهُ اللَّهُ بِسِرْجٍ كُلِّ الْمَاءِ وَعِنْدَ صَاحِبِهِ أَنْ كَانَ اسْتَحْيَى
 بِدَلَاءِ الْمَاءِ فَكَذَلِكَ وَأَنْ لَمْ يَكُنْ اسْتَحْيَى بِهِ فَعَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ لَا يَكُونُ بِحَسَا
 لَكِنْ يَنْزَحُ مِنْهَا عَشْرُونَ دَلُوًّا بِبَصْرِ الْمَاءِ طَهُوْرًا مَادَّةً مَاتَ فِي دَهْنٍ بَعْدَ الدَّهْنِ
 مَا كَانَ الدَّهْنُ حَامِدًا أَوْ رَمَحُولَهُ وَيَنْتَفِعُ بِاللَّيْلِ وَالْأَكْلِ كُلِّ سَبْعٍ وَأَنْ كَانَ ذَا شَأْنٍ
 بِهِ فِي الْأَنْدَانِ أَلَا أَنْ يَعْصِلَ فِي قَوْلِ إِبْرَاهِيمَ نَوْسُفَ رَحِمَهُ اللَّهُ وَطَرِيقُ غَسْلِهِ رَأَتْ بَعْدَ
 هَذَا أَنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فَإِنَّهُ وَقَعَتْ فِي شَرْفَانِهِ بِسِرْجٍ مِنْهَا عَشْرُونَ دَلُوًّا فَإِنْ رَجَعَ
 مِنْهَا دَلُوًّا وَصَبَّ فِي شَرْطِهَا كَانَ حَكْمُ الثَّانِيَةِ مَا كَانَ حَكْمُ الْأَوَّلَةِ فَبِإِنْ رَجَعَ مِنْهَا دَلُوًّا

إلى أن ينبج للرأس ما دام مستلماً فيسبب الماء
 المسألة الأولى أن غسل الرأس إذا لم يكن على وجهه وسورة غسل الرأس بالماء
 القليل ويباح الانتفاع به في قولنا في سعة الوضوء من غسل الرأس
 الإنسان إذا وقع في الماء لا يغسل لانه طاهر بمجرد انزائه وإباح الانتفاع
 به كراهة له . آلت المسلم إذا غسل ووضع في الماء القليل لا يغسله والذافر
 غسله وان غسل بماء من السوط أو السهل فيحكمه حكم البخیران ووقع
 في الماء بعد ما غسل لأبغسله وإن كان لم يغسله يغسل الماء وإن غسل
 خمره ولو وقع التهنيد في الماء القليل لا يغسله إلا إذا سأل عنه الدم
 المرة إذا أكلت طاباً ما سقط من فيه هائلاً . يكره أكله وكذا لو كسبت عنه فوا
 ونصله قبل أن يغسل ذلك العضو . ولو أكلت فأدرة فتشرب من أناء في
 فوره بفصله وإن شربت بعد ساعة لا يغسله . ولو وقع المرة في حياء
 فأخرج حله من ساعته فوضأ الإنسان من ذلك الماء حاز . بئران وهذا
 في كل واحد منهما مرة ومات فأخرج من الشرويح من أجل بهاد لو صب
 في الأخرى شريح من الثانية فجمع الماء كما لو وقع فيهما شاة ومات . شرويح ويهاج
 أربعين ولو أفرحوا يوماً سبعة عشر يوماً معتبرين جاز الاستوطء المزدك وكذا
 الذوب إذا نجس وحب غسله بثلث حرات فغسل يوماً مرة . يوماً مرة من حار
 كحصول المعص . شرويح فيها فأره منه انكاس متعجباً بعد صلوة ليلة أيام
 وليالها وانكاس عبر متعجباً بعد صلوة يوم وليلة في قولنا في حصة زجه الله وكذا
 لو بارأ طائر أو وقع في أثر فأخرج من بعد أيام ولا يرى أنه ميتات بعد الوضوء انكاس
 من بعد صلوة ثلثة أيام ولو لم يكر متعجباً بعد صلوة يوم وليلة

يتحس ماء الحوض وان كان يعتبر الناس من الحوض بفضاءهم ولا بد من
 الاسوب ماء او على العكس اصله وانه واكثرهم على انه يحس به الحوض وان كان
 الناس يغفرون بفضاءهم ويدخل الماء من الاسوب اصله واكثرهم على انه
 لا يتحس البردي اذ الفضة الماء الحس اساء فعلى قول محمد رحمه الله لا يظهر ان
 جبروا نجد وامه ستر التفل كان يحساو على قول ابو يوسف رحمه الله وعامة
 المشايخ غسل ثلب مرات وعصر في كل من ويحصف في كل من سطر وكذا السوراء
 اذ اصانه ماء نحس وتسرب على قول محمد رحمه الله لا يظهر ان اذ عاين الى يوسف
 رحمه الله اذ ادخله الماء الطاهر ثلاث مرات وحصف في كل مرة سطر وسبب ان
 دخل الحمام ان عمت مكانا معارفا ونصب الماء على معارفا من غير ان يراف
 حوض الحمام اذ انحس ودخل فيه الماء لا يظهر ما لم يحج منه مثل ما كان منه
 ثلاث مرات وقال بعضهم اذ اخرج منه مثل ما كان منه مرة واحدة بطاير لعلى الماء
 الحار يعلو والاول احوط

وصل في الماء المسجل

انفقوا الصحاح ارحمهم الله في الروايات الطاهرة على ان الماء المسجل في السب لا يبر
 ظهورا واختلعا في طهارته وفي السب الذي يصير به الماء مسجلا في الوقت
 الذي ياحل الماء حكم الاستعمال اما السب فانفقوا على انه يصير مسجلا اذ
 استعماله للطهارة واختلعا في انه هل يصير مسجلا لا يسقوط العصر اذ الم سود
 او فسد البرد او اخرج الدلوس البئر قال ابو حنيفة وابو يوسف رحمهم الله يصير
 مسجلا وقال محمد رحمه الله في المسهور عه لا يصير مسجلا واما وقت سوت حكم
 الاستعمال فانفقوا على انه ما دام على العصور لا يعطى له حكم الاستعمال وبعد الروايات

امكان المصوب هو الدلو الاول ينزع من الثر الثانية عشر ون دلو او ان صب الدلو
 الثاني ينزع من الناسة تسعة عشر وان صب الدلو العاشر ينزع من الناسة
 احد عشر دلو وهو الصحيح لان الاول كاتب يظهر قبل نزع هذا الدلو واحد عشر دلو
 هكذا الناسة . لو نزع الدلو الأخير من الثر فما دام الدلو الأخير في هواء هذه
 الثر لا يحكم بطهارته ماء الثر حتى لا يحوز النوصير بماء الثر وان ملى الدلو الأخير
 عن راس الناسة حكم بطهارته الثر فأرة مانت في حب ساء نصبت ماء تحت في نزع الاكثر
 مما صب فيه ون يحترق دلو او عدد الى يوسف رحمه الله ينزع المصوب وعسرون
 دلو الا اناء كالثر في حكم العرة والعريس فيما روى عن ابي حنيفة رحمه الله رجل
 ينزع ماء ثر انسان فليس الثر لا يصب ساء ولو صب ماء الأسه يصب لان ماء
 الأسه مملوك وماء الثر عمر مملوك

وصل في ماء الحمام

دخول الحمام من روع للرجال والنساء جميعا خلا لما قاله بعض الناس . روى ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل الحمام ونور رجال من ولد نصر الله عنه
 دخل حمام حمص لكن انما يباح اذا لم يكن فيه انسان مكشوف العورة اذا خرج من
 الحمام ولم يوصأ ولم يغسل خارج الحمام لا ناس به عدد عامه العلماء رحمهم الله واختلف
 المشايخ في الماء الذي صب على وجه الحمام واصح ما قيل فيه وهو رواية عن ابي حنيفة
 وانه يوسف رحمهم الله ان ذلك الماء ظاهر ما لم يعلم ان فيه جاحدا لو خرج انسان
 من الحمام وقد ادخل رجله في ذلك الماء ولم يغسل يده بعد الخروج وصلي حاز ماء حوض
 الحمام ظاهر عدلهم ما لم يعلم بوقوع النجاسة فيه . فان ادخل رجل يده في الحوض عليها
 نجاسة فان كان الماء ساكنا لا دخل فيه شيء من اسوية ولا يعرف منه انسان بالعصاة

[illegible]

عن العيص بن ميمونة قال اعصاهم مع رسول الله صلى الله عليه وآله في البؤة فبذلوا له الماء
 اذا غسل دراهمه فمسه في الماء فبذلوا له ثوباً نعيه وعسلهما بذلك الماء
 لا يجوز حروى ذلك عن اسحاق بن ابراهيم الله . ونفذ الخلف اذا غسل عصى واصل
 ان يجمع في المكان حسناً . وهو الامر لا يجوز الا على قول ابي مطيع الذي رجا الله وقال
 بعضهم لا يصير مسند الامام في مائة مكان وليسكن عن الحراك . واما الاختلاف
 في طهار الماء المستعمل ومكانه فان ابراهيم بن يوسف وابو يوسف رحمهما الله في المسهور
 عنهما هو محسن وقال يحيى بن زهير طاهر فانه اصاب ذلك الماء ثوباً كان ذلك
 الماء ماء الاستسقاء فاستساقه اكثر من قدر الدرهم لا يجوز فيه التسلو فعدوا وان
 لم يكن ذلك ماء الاستسقاء وهو على قول الحنفية وان يوسف رحمهما الله
 لا يجمع ما لم يحنس . والفاش عن محمد بن ابي حنيفة ما يسنخسه الناظر وقيل
 ان كان ربيع الثوب فهو كسبر وقال ابو يوسف رحمه الله ان كان شبرا في شبر
 فهو كثير . ورواه محمد بن ابي يوسف رحمه الله بقدر ربيع وقيل
 اراد به ربع الكم وربع الدبل لاربع جمع الثوب المحدث والجنب اذا
 ادخل يده في الاء الاعزاء . ولين عليه نحاسة لا يفسد الماء وكذلك
 اذا وقع الكوز في الحب وادخل يده في الحب الى المرفق لا يخرج الكوز لا يصبى
 الماء مستعملاً وكذلك الحب اذا دخل يده ورجليه في الثوب لطلب الدلو
 لا يصير الماء مستعملاً المكان الصرورة . التجنب اذا اخذ الماء بفيه
 لا يريد به المضمضة لا يصير مستعملاً في قول محمد رحمه الله . وكذا الواحد
 الماء بفيه وعسل اعصاه بذلك الماء واخذ الماء بفيه وملأه الأنبة
 كان طاهراً وطهوراً وقال ابو يوسف رحمه الله لا يفتي طهوراً هو الصحيح اما

عس. اذ يوشأ الماء في المسجد وما عدلهم، ولكن النحر في المسجد وتحت
 به الماء مسجداً، والله الخ. والحذابة نصر مسجداً بالماء غسل للأكل قبل
 الامام وبعد. وكذا الواعظ للاحرام والاسلام والوصوة على الوضوء وصلاة
 الجمعة وصلاة العبد وليل في شربه وليل العبد. وكذا اذا اعد سلب البراءة
 السحر او القفاس او غسله. تأتم احسب، فان الماء، نصره مسجداً في هذه
 الوضوء، لأمة المرد. ولو نوصاً الظاهر لاراله الطهر، اذ الدر اذ العجس.
 غسل الظاهر لاسر لا نصر الماء مسجداً في هذه الفجر. انصاع العاقل.
 يؤذ أو اغسل به من، اذ الظاهر يصر، نصر الماء مسجداً لاراله يصر في هذه
 فصل فيما لا يحور به الوضوء

لا يحور التوضي بماء العراكة ونفسه، ان يد، اذ الماح او السر على فانما عاظم
 يصير في مسجده الماء وقال نصرهم مسجده ان يد، اذ الماح او السر على
 ويطيح بالماء ثم نصر في مسجده الماء. في الوجهين لا يحور به الوضوء لأنه
 لدس ماء المطاق ولا يحور الوضوء بماء البطيخ والماء الغند ولا بالماء الذي
 تسيل من الكرم في الربيع كما ذكره شمس الأئمة الحلواني رحمه الله ولا ماء الورد
 والزعفران ولا ماء الصابون والخمر اذ ذهب ربه وصار نجساً. فان نقت
 رقه ولطافته ماله الوضوء وكذا الوطيح بالماء ما قصد به المسافة في التطف
 كالسدر والخمر، ان نصر له، ان لم يد، ذهب رفته يحور به الوضوء وان صار
 بماء من السونب لا يحور به الوضوء. ولو نوصاً ماء السبل يحور وان خالطه
 المراب اذا كان الماء غالياً رقيقاً فانا كان اواحاط. وان كان نجساً كالطس
 لا يحور به الوضوء وكذا الوضوء بماء الزعفران والورد ولعصر يحور ان كان

ورأى خمس الأئمة الحلو وأرجح أن عرقها خمس وأما جعله في النوب والدرن
 الكائن الصخرة وفي طهارة لار الأمان روايان أما سؤالهم عن استحبة
 ربه في راديه الطور نسائه طاهر وطهور وهو قولهم السور الطاهر من الماء
 الباطن وأنهم لم يأتوا به مع القول في الماء المطبوخ في طهارة من يكره وفي
 أن كوكب جمع بفتح دال من التيمم ولو أكره بعضهم ما وصله لا يجوز سلوه

مصلية النجاسة

تقسم النوب أو الحنف والبدن أو الأرض النجاسة نوعان علطية وحقيقية
 الحقيقية لا تمنع ما لم ينجس بالعلطية إذا دلت على ذلك من رهم تمنع حوازل الصلوة
 واستلوا من مزار الدرم أنه يجرؤنا وبسطا الصحيح أن في النجاسة كالمذ
 والروث والحكم الميسة يعتبر من الدرم وهو رنا وفي غير المجدسة كالحجر والدم والبول
 بعض القدر السطلي وأهلنا أيضا في الدرم الذي يفسد ربه قال شمس الأئمة
 السرخس رحمه الله في الدرم إذا كان في البلد دراهم مختلفة ثم النجاسة
 تغليظه بالاستهانة في نجاستها وثبت نجاستها بل لا يمتطوع به كالف السمع
 والحكم المسه بول ما لا يؤكل لحمه وآراء الروت واختلاف الفرق في نجاسته رحمه الله
 بحسن نجاسته علطية عند صاحبه رحمه الله لا فرق عندهم بين المأكول وغير
 المأكول في كل ما يعبر به الفاحش وهو معد بالربع في قول محمد رحمه الله وهو رواية عن
 أبي حنيفة رحمه الله وقال أبو يوسف رحمه الله في سروي رواية في دراع بول
 ما يؤكل لحمه حسن في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله نجاسته خفيفة لغرض
 الأدلة في قول محمد رحمه الله العذرة ونحو الكلب وجميع السباع بحسن نجاسته
 عليظة خرد ما يؤكل لحمه من الطيور طاهر إلا ما له رائحة كريهة كخرد الدجاج

سنونه وظاهر الرواية وكذا الوصل وشيخه له، فهو من كل ما يصف
 يورصلونه وما يظهر جلد، بالد، أع يظهر كجده بالكاه ذكره سمس
 الأئمة الحلواني رح وقبل يجوز سلطان بكور الذكاه من أهلها محلها
 وهو ما بين اللب والحقين، ودرسي يحب لو كان ما كولا يحمل اكله مثل
 الذكاه. وذكر الناطق في رح اذا صلى ومعه من لحم السباع كالغلب، ويحويه
 أكثر من قدر الدرهم لا يجوز صلوته وان كان من بؤرة، ولو صلى ومعه
 لحم باري قد ذبح، عازت صلوته لا تسقط والغلب، وهو ينسج، وما كان
 سورا ينسج لا يظهر كجده، بالد، الذكاه وانما يظهر اذا لم يكن سورا وساو من
 انفق به الى دمير، اذ اذيل ومعه لحم سباع الزمير، فلا يصح لا يجوز صلوته
 ولو وضع في الماء انفسا، وذكر الناطق في رح اذا صلى بغير طهر، كلب
 اوردت، قدر في رح جازت لو به الكلب اذا حل نور، انما ان او يصور
 فانه اذا صلى بالخشية، كذا، اوردت، احل في الزواجر واللعاب، فبفسد، لأن
 في التوحيد الاول، يامع، انما وردت في رح، في الوجه الثاني، انما
 وامابه نخس، اذا مشى كلب على نذج، في وضع الانسان، ومعه على ذلك، الموضع
 ان كان الساج رطبا، يوضع عليه شيء، بديل بصير النذج نجسا وما يصبه
 يكون نجسا وان لم يكن رطبا لا يتنجس، وقيل بانه لا يتنجس التلح وهو محمول
 على الوجه الثاني. وكذا الكلب اذا مشى في طين وردغة تنجس الطين
 والردغة. اذا صلى وهو حامل شهيد، عليه دمه، جازت صلوته وان
 اصاب دم الشهيد، توب انسان افسده. لعاب الفيل ينسج كل عاب
 الفهد والاسد اذا اصاب الثوب بخوطه تنجسه الثوب العجول اغسل

والبطء والأور فهو نجس نجاسة غليظة. ورق سباع الطير كالبارى والحلأه لا يفسد
التوب. وأختلف المسائح في قولهم والماء إذا أصاب التوب قال بعضهم يفسد إذا
زاد على قدر الدرهم وهو الظاهر وقال بعضهم لا يفسد أصلاً وقال بعضهم استحسن أن
يفسد إذا لم نجس وبطل من الزاوية في الحمف لا في سلب النجاسة في دم السمك وما
يحدث في الماء لا يفسد التوب في قول أبي حنيفة ومحمد رحم وقال أبو يوسف رحم يفسد إذا
نجس دم الحكة والورقة يفسد التوب والماء ودم النور والعوص والبرغوث لا يفسد
عندنا. الطحال والكبد طاهران قبل الفساد حتى لو طلى به وجه الحمف وصلح طارث
صلوته. وما يبقى من الدم في عروفي المذكاة بعد الدخ لا يفسد التوب وإن نجس
وعن أبي يوسف رحمه الله يفسد التوب إذا نجس ولا يفسد القدر الذي
ينظرونه على رأس المرح واستفتح ولم يسئل لبس ينجس في قول أبي يوسف رحم وقال محمد
رحم نجس. ماء الطابق نجس فإسا ليس بنجس استحسن أن يفسد إذا خربت
العدرة في بيت فاصاب ماء الطابق توب الإنسان لا يفسده استحسن أن يفسد ماء المني
النجاسة فيه. وكذلك الأصطبل إذا كان حاراً أو على كوة طابق. وبنت
البالوعة إذا كان عليه طابق فعرف الطابق ونقاط منه. وكذلك الحمام إذا
أهريق فيه النجاسة فعرف حيطانها وكوتها وباطن منه. وكذلك لو كان في
الأصطبل كوز معلق فيه ماء فترشح من أسفل لكثرة القياس بكون نجساً
لأن البيلة في أسفل الكوز صارت نجساً بخار الأصطبل وفي الاستحسان لا
ينجس لأن الكوز طاهر والماء الذي فيه طاهر فما ترشح منه يكون طاهراً
إذا صلب ومعه شعر آدمي تدركنا أنه يجوز صلوته. ولو قلع إنسان سنه
أو فطخ أذنه ثم أعادهما إلى مكانهما وصلب أو صلب سنه أو أذنه في كفه يجوز

[illegible]

الحاسة على انحاء ما أدى إلى الأرض حارثت السلوغ علمها وأكلت الحاسة
 على انحاء الذي نام عليه المصلي لا يحوز. والسَّاط الذي بعض اطرافه
 يحس حارث الصلوة على الظاهر من سواء كان يتحرك الطرف الآخر
 يتحركه أو لا يتحرك لأن السَّاط يمر له الأرض فيسقط. فيها طهارة مكان
 المصلي. بخلاف ما إذا صلى في نوب طرفة ظاهرو طرف منه يحس فلبس الظاهر
 والتي الطرف الخمس على الأرض ان كان ما على الأرض، يتحرك يتحركه لا يحوز صلوة
 إذا أراد أن يصلي على أرض عليها نحاسة فكسها بالراب سطران كان الراب
 فلما بحث لو استغتمه يجد رائحة النحاسة لا يحوز وان كان الثراب كثيراً
 لا يجد ربح النحاسة تنور. الحجر إذا أصابه النحاسة ان كان خجراً لا يتسرب
 الحاسة كجبر الرخا يكون يده طهارته وان كان يتسرب لا يظهر إلا بالفضل
 اللين إذا أصابه نحاسة وهو غير معروف لا يظهر بالحفاف لأنه لبس بأرض
 وان كان معروف ساو صلى عليه أحد بعد الحفاف جارت صلوته لأنه صار كوجه
 الأرض فان وقع بعد ذلك هل يعود بحسافه روايتان إذا قام المصلي على مكان
 ظاهر ثم تحول إلى مكان يحس ثم عاد إلى الأول ان لم يمك على النحاسة مفقداً ما
 عكده إراء ان ركن جارت صلوته إلا فلا إذا صلى ومعه نائحة مسك
 ان كانت النائحة ياديه جارت صلوته لأنها عمرة المدبوعة وان كانت رطبة
 فان كانت نائحة مذبوجة حارث صلوته لأنها ظاهرة وان لم تكن مذبوجة
 فصلوته نائمة. والمسك حلال على كل حال لو كل في الطعام ويجعل في الأذنية
 ولا يقال بان المسك دم لأنها وان كانت دماً فقد تغيرت فصارت طاهراً كما إذا
 العذرة. الصبي إذا بال في التنور أو مسحت المرأة السور بخرقه مبلولة بحمصة

مهل إلى يومئذ روح مختبر وكذا العذرة إذا الحرف فصارت رمادا والطين
 الغسل إذا جعل معه الكور أو القدر وطبخ يكون طاهرا يجلي المدد نوعا إذا أصاب
 الحاسة أو كان قبل الاستشفاء الحاسة أصلا لثبته يطهر بالغسل في قولهم وانكاد
 منسب إلى الحاسة أن أمكن معصوه فكل مرة فيطهر وإن كان لا يمكن في كل
 مرة يوسف روحه في كل مرة فيطهر وعند محمد روح لا يطهر وإذا
 وجره في الزمان في القدم إذا طمخ بالخنزير والحمد لله إذا موه بالماء النجس عند محمد
 روحه لا يطهر وإذا وجد في موضع من ربه يناله الليم في الماء الطاهر يثبته فيطهر
 وإذا لم يجد في موضع من الماء الطاهر يثبته في كل مرة فيطهر وكذا الحصى من
 البودرة إذا أصاب الحاسة وهو وحيد لا يطهر عند محمد روح وعند أبي يوسف
 روح وسيل ذلكا وحفف في كل مرة فيطهر وإذا ذكرنا هذا في شراك النعل والبوربا
 الحرف يغسل تليها في كل مرة فيطهر بالخلال لأنه لا ينتشف الحاسة
 وعن محمد رحمه الله لا يجلي المدد إذا غسل في الماء لا يغسل ولو جلي معه
 إذا تملو به وان كان أكثر من قدر الدرهم إذا أدبغ بالرماد أو الملح أو بالسجدة
 وما ينفعه من العسل أو يخرجه عن مد الأكل فهو دباغ الخشب إذا أصابته
 الحاسة ثم أصابه المطر بعد ذلك كان ذلك بمنزلة الغسل كالارض إذا أصابها
 الحاسة ثم أصابها المطر كان ذلك بمنزلة الغسل وإن لم يصب المطر فالارض يطهر
 بالحناف إذا لم يبق أثر الحاسة. اختلفوا في السجدة والكلام ما دام قائما على الارض
 يطهر بالحناف وبعد ما قطع لا يطهر إلا بالغسل. وكذا الحصى حكمه حكم الارض
 إذا تحس حصف وذهب بها أثارها الأجرة ان كانت معروفة فحكمها حكم الارض
 يطهر بالحناف وان كانت موضوعة تنقل ونحو من مكان إلى مكان ان كانت

مصادر شاة صلي معها ارب صلونه وكذا الواصلح الممانه وديعها
وحل فيها اللين او الدهن وكذا الكرسي وكل ما معه من الفساد ويخرج
عن حد الاكل فهو دماغ كان . لك بالتراب او بالنفس ونحوه وقال ابو يوسف
رج الكرسي لا يقبل الداع لانه معزله اللحم اذا دحل المرارة في اصبعه لقرحه
بكره . لك في قول اسحق بن عيسى . لا يمسح به لاسح التداوي سول ما لو وكل
فيه . الخف اذا اصابته الجباسة انكبت الجباسة مسحودة كالعذرة
والرطوبة التي يظهر بالسناء وكانت الجباسة رطبة في طائر الرأية
لا يظهر الا بالغسل وعن ابن عباس . من مسح على روجه المتأفة بحيث لا يفيق
ما ابر بظهره عليه السموي اعموم وان لم يكن الجباسة مسحودة كالنمر
والبول لا يظهر الا بالغسل ومن آتة يوسف رج اذا اتقى عليه ترا ما في مسحه
بظهره تصدق معنى المسحود يوحد به . والتوب لا يظهر الا بالغسل
الا في الماني ما به بظهره بالدرك وفي ميد المرأة لا يظهر بالفرك لانه رقيق
ممر له البول . قال محمد الأئمة الصحيح انه لا فرق بين بين الرجل ومحب
المرأة والبدن لا يظهر من جميع ذلك الا بالغسل . ولو مسح موضع الحمامة
بكت حرارة سلب حرق مملولة فله عرقله هذا انه يحوز ان كان الماء منقظا
اذا اصاب التوب مية فمركه وحكم بظهره ان تم اصابه ماء بعد ذلك الصحيح
انه لا يعود نجسا والادرس اذا اصابها الجباسة نجس وذهب اثرها تم اصابه
الماء بعد ذلك الصحيح انها لا يعود نجسا . وكذا الوجه والارض وذهب اثره
الجباسة ثم رن على الماء وحل عليها لا بأس به التراب الطاهر اذا حمله
طينا بالماء النجس اذ عي العكس الصحيح ان الطين نجس ابها كان نجسا

هم حشرت انكاسات النجاسة قد مدس ولم يسلكها قبل الصاق الحبر بالسور لا
 يتنجس الحبر لان البار لما اكلت السلة صار كالارض ادايست بالشمس وان
 الصق الحبر بالنور حال فنام السلة ما الحبر نجس وقيل ان كان الحبر خروطة
 او سهير لا يتنجس وان كان الحبر خرا الاثر او الحاور من يتنجس لان ذلك ينتف
 اذا صلى ومعه درهم ثم يتنجس حاسبه الصحيح انه لا يمنع حوار الصلوة لان الكل درهم
 واحد وان صلى في نوب ذي طاق واحد كالمص ونحوه وعليه نجاسة اقل
 من قدر الدرهم قد مدس بالنجاسة الى الحجاب الاخر فلو جمع ما يكون اكثر من
 قدر الدرهم لا يمنع الصلوة في قولهم وليس هذا كالنجاسة المتفرقة في نوب
 واحد ولو كانت النجاسة على السط او الارض تحت القدم من جمع كحافة
 الثوب الواحد ولو صلى في نوبين على كل واحد منهما نجاسة اقل من قدر الدرهم
 لو جمع ما يكون اكثر من قدر الدرهم فانه يجمع بينهما او يمنع حوار الصلوة ولو
 صلى في نوبين فاصاب النجاسة احد الطائفتين اقل من قدر الدرهم
 وسند الى الاجر على قول ابي يوسف ربح هو كنوب واحد لا يمنع حوار الصلوة
 وعلى قول محمد ربح يجمع وقيل ان كان مضرا بمنع عندهم وقول ابي يوسف ربح
 اوسع وقول محمد ربح احوط وهذا اذا كانت البطانة نجاسة دون الطهارة او كان
 المحتوج بها الاحوط قول ابي يوسف ربح: الماء الذي يسيل من فم النائم طاهر هو
 الصحيح لانه متولد من العلم اذا جعل المرقين في الطين وطين به تنقيس
 يوضع عليه مندبل مبلول لا يتنجس السرقتين الجفاف او الغراب الجسد اذا
 مبت به الريح فاصاب ثوبا لا يتنجس ما لم يريه اثر النجاسة ولو مر الريح على
 النجاسات وثمة ثوب مبلول معلق يصيبه الريح قبل بانه يتنجس اذا اصرح

والمراد من الربع ربع مادون الكثير لا ما فوقها إلا بما فوقه من زيادة على الحنف
 إذا استسجى الرجل وحرى ماء الاستسجاء صب رسله وهو ميمون ما لم يدحل
 ماء الاستسجاء في حقه لأأس به ويظهر حقه تعالى الطهارة موضع الاستسجاء كما
 قلنا في عروة الفقهة إذا حذر ما سد عصب وعسل يده ثلثا إذا طهر من يظهر المرأة
 سعا الحصى من البردي إذا تنقش الكا من الدهن أسد رطبة يعسل بالماء ثلثا ونحوه
 على الحصى حتى يخرج الماء من أليه وأركاضه الحماسة فله بدست في الحصى
 بذلك حتى تلبس الحماسة ورجل بالماء ولو كان الحصى من القصب ذكرنا هذا
 الفصل أنه يعسل ثلثا إذا ظهر الدسا إلى الحصى إذا ألف في الماء الحار في حرى عليه
 الماء لبله يظهر الحجر إذا محس وهو غير مبروش أن كان قد بما استهلا يعسل
 ثلثا إذا ظهر وإن كان حديدا يعسل ثلثا ويحفف في كل مرة إذا تنقش البدن من
 محس فعسلها بالماء من غير حرص ونحوه من الدهن يده على ما سن قول أبي يوسف
 ربح يظهر إذا مسحت الرجل في نوب ورأى فيه أثر الدم لا محسه لأن كل ما لا يكون
 حذ بالأكود حسا إذا وحل الصغير في نعل الأمل والعم يعسل ثلثا ويوكل وإذا كان
 في احتاء الس لا يوكل إذا أحرق الرجل رأسه قد تلطخت بالدم ولم يعسله
 وطعمه في قدر حار ولا يمسد المرقه اللحم إذا كان عليه دم مسجوج كان حسا
 وإن لم يكن عليه من الدم المسجوج لا يكون حسا. الطائر إذا وقع في قدر ومات
 منه أن وقع حالة العليان فالكل فاسد يهراق جميع ما كان فيه وإن وقع بعدما
 سكن عن العليان يصب المرقه ويعسل اللحم الذي كان فيه فبوكل. إذا أصب الطماخ في
 العدر مكان الكل حرا علقا فالكل محس لا يظهر إذا وما روي عن أبي يوسف ربح أنه يظن
 ثلث مرات لا يوجد به. كذا الخطه إذا طخت في الخمر لا يظهر إذا قال روى الله عنه

بطابة تساه من الكرماس قد حل في حروقه ماء بحس فغسل الحف ودلكه باليد
وملأه ثلاث مرات وأهراق الماء بصير طاهراً لا به إلى مما هو الممكن أداً بحساسة
وصح السكين بصوم حاجته ذهب امرها يطهر. وكذا السيف إذا شحس فمسحه بتراب
أو خرقة ذهب أو الدم قوله أصابه بحاسة رطبه التي عليها وما وصله إن كان بوباً
يمكن أن يجعل من عرضه قوسين كأنها في بحور في قول محمد ربح وإن كان لا يمكن أن
يصل من عرضه بوبين لا يحور. قوله التي عليها السد وصله قال الشيخ الإمام أبو بكر
محمد بن الفصل ربح يحور صلواته منه. وقال شمس الأئمة المحلوة ربح لا يحور إلا أن
يلقى على هذا الطرف الطرف الآخر بصير بمنزلة النوبين وإن كانت النجاسة ناسية
حاربت صلواته على كل حال لأنها لا تنصق بالنوب الملقى عليها إذا نام الرجل
على فراش أصابه فيه وندس فغرق الرجل وأنتل الفراش من عرقه فإن لم يظهر امر
السلل في جسده لا يشحس بدنه وإن كان العرق كثيراً حتى استل الفراش ثم أصاب
ملل الفراش جسده وطهر أثره في جسده يشحس بدنه. وكذا الرجل إذا غسل
رجله وضفى على أرض نجسة بعصر مكعب فاستل الأرض من بلل رجله وأمسود
وجه الأرض لكن لم يظهر أثر بلل الأرض في رجله فصل على حاربت صلواته وإن كان
مل الماء في الرجل كثيراً حتى مشى على الأرض واستل وجه الأرض فصار طيناً ثم
صاب الطين رجله لا يحور صلواته. فيل إن كانت النجاسة في الأرض يابس
بر عليها من رجل ملو له لا يشحس رجله وإن كانت النجاسة في الأرض رطبه و
جله يابس يشحس الرجل. رجل دخل مريطاً فصاب رجله من الأروان نيتي وصل
الوالأباس به ما لم ينحش لعموم السوى. وعن محمد ربح أنه ربح في الأروان جنب
دم الري لما رأى فيه من البلوى. وإن أصاب الخف ثيبي يعتبر فيه قدر الربع

ل إذا ألقى في الحرام ثم نزل إلى ما قبله من أجراء الحجر صار حلالاً للسن التحسن
 حل في الطين أن ينادي السن ما ثم يرى عهده كان يحسب أن كان كثيراً أو لا
 لم في ميص من غير سراويل انكبت الركبة والسرة مستورين حارب صلواته ر
 وكانت الركبة مستورة والسرة مكشوفة وعلى العكس لا يجوز وكذا الوصل على
 الوجه في أزار واحد لأن السرة ليست بعورة في رواية الاستحسان وهذا على
 من يجعل الركبة عصباً كاملاً أما على قول من يجعل الركبة مع العبد عصباً واحداً
 صلواته لأن الركبة لا تسليح ربع الجملد الحجاب إذا دخل الحمام وأمر وصب
 وعلى حده وخرج يحكم بطهارة الأبرار وإن لم يعصره مروي ذلك عن أبي يوسف ربح
 لم يكن الرجل مستنجساً فهو يحسب إذا شرب الخمر ونام وسال من ماله شيء على
 سادته أن كان لا يرى فيه عن الخمر ولا ربحه شيئاً أن يكون طاهر في قول
 بحسنة وأبي يوسف ربحهما الله ويظهر العلم برفعه إذا وقعت النجاسة في صمغ
 به يصعب به السوب تم غسل ثلثاً فيظهر كالمراة إذا حضت بخاء يحسب إذا شرب
 بر وصلى لم يجز صلواته أن كان ما أصابه الخمر أكثر من قدر الدرهم وإن كان أقل
 بذلك جازب صلواته وإن شرب الخمر ثم صلى بعد ساعات حارب صلواته
 قول الشيخة وأبي يوسف ربح وكذا إذا أقاء الرجل صلى فهو على هذا الوجه الأرض
 إذا تحسنت سول واحتاج الناس إلى غسلها ما إن كانت بخوة يصب الماء عليها ثلثاً
 ظهر وانكبت صلبه قالوا يصب الماء عليها ويبدل ذلك ثم يغسله بصوف أو خوخة
 مع ذلك تلك ثلاث مرات فتطهر وإن صب عليها ماء كبير حتى تهرب النجاسة
 لم يبق ربحها ولا لونها ونزكت حتى جفت تطهر إذا كانت النجاسة تحت القدم
 أكثر من قدر الدرهم تمنع جواز الصلوة وإن كانت النجاسة تحت كل قدم أقل من

وعندي ادا صب فيه الحل وترك حتى صار الكل سلا لا بأس به وكذا الوصب المحرم
 على سطره يعسل ثلثا ويجفف في كل من العراء أو وقع في الحلب عند الحلب
 برمي من ساعته لا بأس به وان تعنت العرب في اللبس صبر بحسب الأقطار بعد ذلك
 إذا صلى على الدابة وفي سرجه بحاسة أن كان ذلك من عرق الدابة لا بأس به لأنه
 من كل ملامح الجواز وأما من دم أو عذره أكثر من قدر الدرهم لا يجوز لعرقه
 إذا وقع في حطاط مطب الحطاط لا بأس مأكلا الدقيق إلا أن يكون كتبه يطهره
 متعبرا للطعم وغيره حتى وجد في حلاله لعرقه أن كان العرق على صلاة به رمي العرق
 وبوكل الحبر حرم صب في قدر الطعام صب فيه الحل وصار حامضا بحيث لا يمكن
 أكله لمحوسته وخصوصتها وصب الحل لا بأس مأكلا وعلى هذا في جميع المسائل إذا
 صب فيه الحل وصار حلالا لا بأس مأكلا فأما صب في حرم ثم استخرجت قبل التسخين
 صارت حلالا لا بأس مأكلا وإن تعنت في الحرم ثم استخرجت ثم صار الحمر خلا الحل أكله
 وكذا الكلب إذا ولع في حرم ثم تمخل لا يحل أكله لأن لعب الكلب تأثم فيه وأنه لا
 يصير حلالا إنما إذا صب في ماء أو الماء صب في حرم صار حلالا خلطوا فيه مال بعضهم
 يحل أكله وكذا ذلك حل إنك التحل الحرس إذا صب في حرم صار حلالا يكون بحسب الألبان الحرس
 لم يتغير دن الخمر إذا غسل ثلثا وكان عيقا مستعملا يطهر وكذا الوصب فيه
 الحل صبر طاهرا دن العصر إذا علا واشتد وذوق بالريد وسكن عن الغلبا
 واسهوس ثم صار حلالا إن ترك الحل منه حتى طال مكثه وارفع بحار الحل إلى الرأس
 الدين صبر طاهرا في قول من يقول تطهير الحاسة بما سوى الماء من الماتعات
 وكذا التوب الذي أصابه الحمر إذا غسل بالحل ثلثا الرقيق إذا التقى في الحمر
 ثم صار الحمر حلالا خلفوا فيه والصحيح أنه طاهر إذا لم يبق فيه رائحة الحمر وكذا

النسيء ونحوه يسر ويسر على الحطة والتعير لانه
 ما يحسنه ولو سجد على ظهر الميت امكن على الميت
 لانه سجد على اللبد وان كان يحسن الميت لا يجوز لانه
 ورد على ان فيه تلطيح الرحمة والتوب. وما كانت
 معها عليها الانتطاع لانه لا بأس به ولا بأس بالصلوة
 في الارض لانها مسرلة اليه وما كانت على نوى الدابة
 على الدابة اذا صلى في ارض العرب وعلى وجهين اما
 يفر لا يجوز لانه لا يرضى بصلوة المسلم في ارضه وان كان
 به لا يصيل لانه لا يرضى به صاحب الارض وان لم يكن
 به لان صاحب الارض يرضى بذلك وان استل من
 في ارض عمر روعة كان الصلوة في الطريق اوله
 من العير انما اذا تحبب فاصابها المطرية. وراى
 اقولوا الرجل منه فوجد فيها اماره منه ان لم يكن
 صلاحه من حسن لسانها وان كان للحجده يصيب يعيد
 ما يحسبه روح وعدهما لا يعبد الا ان يعلم الوقت ^{الذي}
 لو شرع في الصلوة وفي كنهه درجة فيه فلما فرغ
 ان لم يغلب على ظنه انها ماتت في الصلوة
 على ظنه انها ماتت في الصلوة لزمته الاعادة
 في ثوبه بخاسة اقل من قدر الدرهم ان كان
 لموة وغسل النجاسة يدرك امامه في الصلوة

قدر الله لهم لو جعل تفسر أكبر من قدر الله بهم فإنها تجمع ومع حوازا للصلوة .
 وكذا لو كانت النجاسة في موضع السجود أو في موضع الركبتين أو المدين ولا يجعل
 كتابه لم يصح العوض على النجاسة هذا كما لو صلى راحة إحدى قدميه جازب
 صلواته ولو وضع القدم على النجاسة لا يجوز ولا يجعل كتابه لم يصح وبكره
 الصلوة في سبع مواطن في قوارع الطريق لأنه يصير غاصصا للعبودية معاطن
 الأبلد والمربلة والمعمورة والمخرج والمعتسل والحمام لأن هذه المواضع لا تخلو عن
 النجاسات غالباً فإن غسل في الحمام هو صعب ليس فيه تماثل، وصلى فيه لأش
 به وكان واحد من الزهاد يفعل كذلك لأش بالصلوة في موضع حلوس الحمام
 لأنه لا نجاسة فيها . ومنها الصلوة في النفس لأنها تنسبه إليه ودان كان فيها موضع
 أعد للصلوة فيه ليس فيه عذر ولا نجاسة لأش . ومنها الصلوة على سطح
 البيت وأراد به الكعبة لما فيه من ترك العظم والأش بالصلوة والسجود
 على الكشيش والتحصير والسط والوارى . ولو صلى على وجه الأرض وسط
 كده على الأرض لصاحبه وجهه عن التراب أو لدفع عرا الأرض أو برده فسجد على
 الكم لأش به ولو كانت الأرض نجسة فخلع بعلته وقام على نعليه جازماً إذا كان
 النعل طاهره وباطنه طاهره ظاهره وان كان ما يلبس الأرض منه نجساً فذلك وهو
 بمنزلة ثوب ذي طمس واسفله نجس وقام على الطاهر وغدروا نكان الرجل في
 بعاذه أو في مكانه لا يجوز . وكذا الوسط مأك على موضع النجاسة وسجد على
 كده لا يجوز . دباب المستراح إذا طس على ثوب لا يصح إلا أن يغلب ومكتر
 ويجوز الصلوة في الثلج إن كان لده . ويستغفر فيه المحبين لأنه بمنزلة الأرض وإن كان
 بغيث فيه الجبس ولا يسقر لا يجوز كما لو سجد على الهواء وكذا التبن والقطن المحلوق

في نوب طاهر، الحس رطب مصل وطهرت نذرة
 ال لو عصر يسيل له شئ معالج يصحح او لا يعلم
 الوضوء والعسل

ل في صفة الوضوء، وفصل فيما يفضله، وفصل
 سل. وفصل فيما يوجب به، وفصل في المسح على

والله رتبة والوضوء أنواع ثلاثة فرض وهو وضوء
 ملو وواحد وهو الوضوء المطاوع والآخر
 كون تاركاً للواجب مستدبر ودال على عدمه
 نوم لسخط له ان يتوضأ ومنها المحافظة على
 اكمل احدث لتكون على الوضوء، فالايات كلها
 بعد انشاء الشعر، ومنها الوضوء لغسل الميت،
 ومنها الوضوء اذا صحك فيه، وفيه تسنن الوضوء
 ان يتوضأ بعد ما احدث ما به غسل هو وضع
 بالماء استسحب بالحر او بالماء دحار ولا يعبر منه العذ
 اء والاستنجاء بالماء بعد الاستنجاء بالخراب
 والله يغسل يده قبل الاستنجاء او بعده والاصح
 استنجاء مرة بعده، وتسمى واختافوا ايض
 معنى مرتين مرة قبل كشف العورة ومرة بعد
 عورة، ولا يسن الاستنجاء في حدث الریح

او يدرك جماعة اخرى في موضع آخر فانه يقطع الصلوة ويعسل النوب لانه
 قطع للكمال وان كان في آخر الوقت او لا يدرك جماعة اخرى مصر على صلواته
 ولو رآى في نوب امامه نجاسة اقل من قدر الدرهم وان كان من مد هذا المقتضى
 ان النجاسة القليلة لا تمنع حوار الصلوة ومد هذا الامام انها تمنع فصل الامام
 وهو لا يعلم جارت صلوة المقتدي ولا يجوز صلوة الامام وان كان مد هذا
 على العكس فحكمها على العكس. اذ ارأى الرجل في نوب غيره نجاسة اكثر من
 قدر الدرهم ان كان في قلبه انه او احدهم يدلك بغسل النجاسة فانه محرم ولا
 يسعه ان لا يحترمه وان كان في قلبه انه لا يذيقه الا كلامه وسعه ان لا يحترمه والامر
 بالمعروف على هذا اذا اكتشف ما بين السرة والعمامة قدر الربع مع حوار الصلوة
 لانه انكشاف ربع عضو كامل والمراد حول جميع البدن من ذلك الموضع. رجل
 صلى في قبض واحد محاول الخب حارب صلواته وان كان بطر. يقع على عورته في
 الركوع سواء كان عريص اللحية او لم يكن وعورته لا يستر تحتها اما ظهره من
 العبر. ولو وقع بطر المصلي على عورة الغير لا يفسد صلواته في قول ابي حنيفة ربح
 وان بطر المصلي الفرج امرأته حرمت عليه امها واستها ولو نظر الفرج امرأته
 حرمت عليه امرأته ولو نظر الفرج امرأته التي طلقها طلاقا رجعيا بصري ربحا
 ولا يفسد صلواته في الوضوء كلها في قول ابي حنيفة ربح الدهن النجس اذا اصاب
 نوب انسان اقل من قدر الدرهم ثم ابسط وسار اكثر من قدر الدرهم بعضهم اعتبروا
 منه وقت الاصابة وقالوا لا يمنع حوار الصلوة واذا سطر النوب الطاهر الناس على
 ارض نجسة مبتلة وطهرت البتة في التوب لكن لم يصح ربطا ولا بحال لو عسر سبل
 منه شئ متقاطر لكن موضع الندوة بعرف من سائر المواضع الصحيح انه لا يصحربا

والنوم وان حاورت الجاسة موضع الخج ان كان المجاور اكثر من قدر
 الدرهم يعترض غسلها بالماء وان كان درهمها ناديه لا يعترض غسلها بالماء
 في قول ابن حنيفة واي يوسف رج فان لم يغسل الجاسة وصله حاز وينبغي ان
 جميع خطوات تم يستحي، وصورة الاستنجاء بالماء ان يرحى موضع الاستنجاء
 كل الارحاء حتى يتم التطيف ويستحي، باصع واصبع او ثلثة سطور الاصابع
 لان زوسها الحزاز اعى الاستنجاء بالاصبع والمرأة وذلك كالرجل الا انها تقدر
 صفة من رجليها وغسل ما ظهر من رجليها ولا تدحل اصبعها في رجليها لما قلنا
 وفي الاستنجاء بالحجر يدبر بالحجر الاول ويقل بالثاني وثالثا، والثالث ان كان
 باليمين وفي الشتاء يغسل الرجل بالحجر الاول ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث
 لان في الصيف خصياه متدليتان فلو اقبل بالاول يتلطم خصياه فلا يغسل
 ولا كذا في الشتاء والمرأة تفعل ما يفعل الرجل في الشتاء في الاوقات
 كلها ان كان صائما لا ينبغي ان يقوم عن موضع الاستنجاء حتى يشف ذلك
 الموضع بجمرة كيلا يصل الماء الى باطنه فيفسد صومه ولا يتعسر في
 الاستنجاء بعدا، والاستنجاء بالماء افضل ان امكنه ذلك من غير كشف
 العورة وان احتاج الى كشف العورة ليستنجي بالحجر ولا يستنجي بالماء
 ما لو من كشف العورة للاستنجاء يصير فاسقا ويبالغ في الاستنجاء في
 الشتاء فوق ما يبالغ في الصيف فان استنجى في الشتاء بماء سخين كان بمنزلة
 ما لو استنجى في الصيف بالماء البارد الا ان توانه لا يبلغ ثواب المستنجي
 بالماء البارد وليستنجي باليسري فان شلت يده اليسرى ولا يجد من
 صب الماء عليه لا يستنجي الا ان بقدر رجليه الاستنجاء بالماء بين اليمنى

١١
 الراس تلك ، اصابع فان مسح ، اصبع واحد ،
 في تلك مواضع حاز وان مسح باصبعه من لا يجوز
 مفتوحتين يصح مسحهما من الراس الكذب على
 نزله بان اصابع وان مسح بذلك اصابع
 همام عن ابي حنيفة زارة يوسف وابن زبني
 مسح الراس سبعة مصوره ذلك ان يمسحها يام
 على قودله ويعد في اليد في تحريكه اسفاره الم
 الماء المستعمل الا ان ذلك لا يمكن الاستلقة و
 اعم من الاصروره اذالة السعة وان مسح
 رفع على السعرا ورفع على شعر تحت راس جاز
 رفته عبر الراس لا يجوز ان ماء على الراس
 لمع ان لا يمسح يد على راس بلان ويصح يده
 مسح الرأس فوق الجمار ان يمسح الماء الى السع
 ان الجمار جل يد اعمره رول لا يميز لابه لانقل
 هاملول فوق الجمار حتى يمل الماء الى مسعها
 الجمار. ومسح الارنيين بماء الراس وان لم يمسح
 ذلك عن مسح الراس. ولم يعمل عن اصحابنا
 ن. وعن ابي يوسف رجا انه كان يفعل ذلك
 لاله. وقال بعضهم هو سعة. وعد اختلاف
 ولو غمس راسه في انا جاز عن المسح في قول

مصلة بالجلد، إلا الطرف الذي كان يخرج منه القيح، غسل بالمرار، ولم يصل
الماء إلى ما تحت الجلد، حار وصوؤه لأن ما تحت الجلد غير ظاهر ولا منصر
عسله. إذا تسلفت المرأة من الحيض والحمانية في أطوارها عجل الأطباء
أو الحطارة الصاع إذا نوصأ في أطوارها عجل أو طين أو ما أشبه ذلك، أصلفوا
فيه، قال بعضهم، نعم عسله وصوؤه لأن ذلك لا يمنع وصول الماء إلى بابه، و
لعمري على أن الدرن لا يمنع تمام الغسل والوصوء، لأنه ينولد من ذلك الموضع.
وكذا الضمام إذا شق في أسفله، ذكر الساطع في رح ان الطعام يمنع تمام الغسل لأن
يخرج الطعام ويخرج الماء على ذلك الموضع. الأثقل، إذا غسلى من الجذابة ولم
يصل الماء تحت الجلد، وغسل ما فضل من الجلد، عن الحنفية وما يخرج منه
البول عن رأس الحنفية يخرج عن الحمانية لأن ذلك خلق وعن بعضهم أنه لا يخرج
وكذا ما يكون عن البدن يقال بالفارسية فلنحاح لا يمنع تمام الغسل لأن
تولد من البدن بمنزلة الدرن. ولو كان على بدنه خبز بمضوغ قد
وبس وغسلى لا يخرج من الجذابة حتى يذهب ذلك، الموضع ويخرج
الماء عنه لأنه لا يخرج فيه. ولو كان على أعضاء وصوؤه فرجة تحوال مل وعلا
جله رقيقة موصأ، وأمر الماء على طاهر الجلد، ثم يرفع الجلد، ولم يغسل ما بينهما
وصل جاريت صلونه. ولو كان في أصبعه خاتم أن كان واسعاً لا ينجح إلا
تخريكه وأن كان صلباً لم يجره، روى الحسن عن إبيخيفة وأبوسلمان عن
أبي يوسف ومحمد بن يحيى أنه يجوز قال بعضهم في الضيق لا بد من التمسك. ثم
يمسح برأسه فموا سنة بماء واحد مرة واحدة. وقال السافعي يمسح
ثلاث مرات بثلاث مياه عند الوضوء ذلك لا يكره ولكن سون سنة

في قوله وَأَدَّاهُم بِلَاغٍ من الوضوء وأدَّاهم بِلَاغٍ سَقَطَ وَاعْتَلَفَ مِلًّا
 لَمْ يَمْلَأْ بَلَاغٌ مَا لَمْ يَمْلَأْ أَسْأَلُ الْأَسْكَانَةَ وَمِنْهُ يَكُونُ مِلًّا الْفَقْمُ وَالْ
 مِلُّ هِيَ مَا لَا يَمْلَأُ الْكَلَامُ مِنْهُ يَكُونُ مِلًّا الْفَقْمُ وَالْغَائِبُ أَوْ سَرَارِيْسُ
 أَوْ جَمْعُ دَائِيٍّ كَبُرَ مِلًّا الْغَزَا كَانَ قَدْ كُنِيَ دَائِيًّا يَنْتَبِهُ وَإِنْ طَاءَهَا
 مِمَّنْ الْبُضْعُ وَادَّاهُم بِلَاغٍ لَمْ يَمْلَأْ فِي قَوْلِ الْمُحْكَمَةِ وَإِنْ يَنْتَبِهُ رَجَعَ وَأَنْ يَأْ
 طَعَهَا مِلًّا لَمْ يَمْلَأْ قَصْدُ قَوْلِ الْمُحْكَمَةِ رَجَعَ لَوْ كَانَ الرَّجُلُ أَفْلَسًا وَ
 رَجَعَ الرَّجُلُ إِذَا جَاءَهُ فِي مَعْلَفَةِ نَقْضِ الْوَضُوءِ وَكَذَا الْخُرُجُ الْوَلَوْنِ
 لَمْ يَجْعَلْهُ الْفَقْمُ الْفَقْمُ دُونَ الْخَارِجِ نَقْضُ الْوَضُوءِ وَأَوْزَلَ الْوَلَوْنِ الْفَقْمُ
 الْفَقْمُ لَمْ يَمْلَأْ وَلَمْ يَمْلَأْ رَأْسُ الْأَحْلِيلِ لَا يَنْتَبِهُ وَلَوْ كَانَ فِي حُلَّةٍ حَاتِئَةٍ
 وَسَقَطَ مِنْهُ دُودَةٌ لَا يَنْتَبِهُ الْمَكْتُوبُ إِذَا خَرَجَ مِنْهُ مَا دَسَبَهُ الْبُولُ فَإِنْ
 كَانَ قَادِرًا عَلَى امْسَاكِهِ أَنْ شَاءَ امْسَكَهُ وَانْشَاءَ ارْسَلَهُ فَهُوَ بُولٌ مَنْقُصٌ
 الْوَضُوءُ وَأَنْ كَانَ لَا يَمْلَأُ رَعْدًا امْسَاكُهُ لَا يَنْتَبِهُ مَا لَمْ يَسْلُ وَأَذَاتُ
 الْخُرُجِ لَمْ يَمْلَأْ رَعْدًا الْخُرُجُ الْخُرُجُ الْخُرُجُ رَأْسُ الْخُرُجِ الْخُرُجُ الْخُرُجُ
 الْخُرُجُ الْخُرُجُ الْخُرُجُ الْخُرُجُ الْخُرُجُ الْخُرُجُ الْخُرُجُ الْخُرُجُ الْخُرُجُ
 وَلَوْ كَانَ لَمْ يَمْلَأْ رَعْدًا الْخُرُجُ الْخُرُجُ الْخُرُجُ الْخُرُجُ الْخُرُجُ الْخُرُجُ
 وَالْخُرُجُ الْخُرُجُ الْخُرُجُ الْخُرُجُ الْخُرُجُ الْخُرُجُ الْخُرُجُ الْخُرُجُ
 الْبُولُ عَلَى رَأْسِهِ نَقْضُ الْوَضُوءِ وَإِنْ لَمْ يَسْلُ وَلَا يَنْتَبِهُ الْخُرُجُ الْخُرُجُ
 إِذَا احْتَلَّ فِي أَحْلِيلِهِ فُطْعَ وَغَبَّهَا ثُمَّ خَرَجَتْ أَوْ خَرَجَتْ مِنْهُ الْوَضُوءُ وَإِنْ كَانَ
 طَرَفٌ مِنْهُ حَارِجًا لَا يَنْتَبِهُ الْوَضُوءُ وَإِنْ أَقْطَرَ فِي أَحْلِيلِهِ دَهْنًا ثُمَّ عَادَ الْوَضُوءُ
 فِيهِ تَخْلَافٌ مَا لَوْ احْتَقَنَ بِلَاغٌ ثُمَّ عَادَ وَلَوْ أَدْخَلَ فِيهِ شَيْئًا وَطَرَفٌ مِنْهُ

الى يوسف ربح وقد مر هذا ثم يغسل رجله كما قال في التيمار .. وسبع على غسل
كل عضو ونقول آشهد ان لا اله الا الله - آشهد ان محمداً عبده ورسوله .
اذا فرغ من الوضوء يقول آشهد ان لا اله الا الله وآشهد ان محمداً عبده ورسوله
وسوله يشرب فصل وضوئه قائماً . والغسل عن الجسامة والخصى والقاس
واحده بصورة واحدة . وضوءه المصاوة بميدى الماء على راسه ويسار
جسده واحلهوا له هل يمسح راسه في الوضوء قبل الغسل قال بعضهم
لا يمسح . وقال بعضهما يمسح وهو الصحيح .

فصل في بعض الرخص

الفرائض : من الوضوء قل او كبر . وآل التيمار والريح من الدبر وان سرج
الريح . الذكرا ومن كل المرأة لا ينقض الوضوء . والفضاء اربع من صلب
ريح قال الشيخ الاسلم ان بعض النجاسة هو حدث . ومن يحمل ربح الله تعالى
به في حال كان يوجد ربح ذلك فهو حدث . وفي حال كان سميء الوضوء
هو حدث والا فلا . وقال الكرخي ربح يسخن لها ان يتوضأ ولو سربت
الدودة من دل المقصاة هي عسله الريح الذي يخرج من قلوبها الدودة
اذا خرجت من الدبر فهو حدث . وان خرجت من كل المرأة او الذكر
مكذلك وكذلك الكحيم ولو سقطت الدودة من الحج لا ينقض القبح و
الدم والصد يد اذا سال عن راس الحج نقص الوضوء . وان علا وانفتح
ولم يسئل لا ينقض . ولو القى عليه ترابا او ماء او مسحه بخرقه ثم وثم ان كان
بحال لو تركه يسئل نقص الوضوء . والا فلا . والرعاف ينقض وكذا الوزر والدم
من الراس الى ما لان من الانف ولم يظهر على الارنبه نقص الوضوء . ولو قاء

لا تنقص الوضوء ما لم يعلم بالخروج . والأعضاء بعض الوضوء في الأحوال
 كلها ملوك . وخرج مني لئلا يسقط . مكان من رفع
 أو ما أسسه ذلك لأبواب الغسل وبعض الوضوء والمدى منقص
 الوضوء وهو ما . فخرج مني لئلا يسقط . ولد الودي وهو ماء رفيع
 يخرج بعد البول إذا مضت العلفه وأصلاب من الدم ينقص
 الوضوء لأنها لو انشفت خرج منها دم سائل والقراد إذا كان صغيرا
 فهو بمنزلة العده . والذباب لا ينقص الوضوء وإن كان كبيرا يخرج
 منها دم سائل فهو بمنزلة العلفه . وأورق الرجل وجبه دم إن كان
 الدم عائنا فنقص الوضوء وإن كان على السواء فكذلك استعمارا
 وإن عصى شئاً فإى عليه دما من أسماه لا وضوء عليه . وكذا الحلال
 لأنه ليس بسائل . العفقه في صلوة لها ركوع وسجود ينقص الطهارة
 والصلوة وصاكت . ولا تنقص الطهارة خارج الصلوة ولو جهقه
 في سجدة الصلاة في صلوة الحارة سطل ما كان فيها ولا تنقص الطهارة
 والضحك سطل . الصلوة ولا سطل الطهارة . والتسم لا يبطل الصلوة
 ولا الطهارة . العفقه في صلوة له صوت مسموع بدت أسنانه أو لم
 تد رواه الحسن عن أبي خنيفة ر . وأغفلت ما ببدت أسنانه وليس
 له صوت والعفقه عامد إن كان أو أسان منقص الوضوء ولا تنقص
 طهارة الغسل وإن كان في الصلوة . ونظير النيم كما تبطل الوضوء
 ولو صلى المريضة بالإيماء بعد روقه فنهى ينقص الوضوء لأنها
 ذات ركوع وسجود وقام بالإيماء مقام الركوع والسجود . ولو صلى

خارج من أخرج له لأوصوه عليه ، قالوا يا ويل هذا أدام ، كن عليه ما أراد
 كان عليه بله نقص الوضوء ، ركد للوجه شيئاً فقام وطرف منه خارج من
 من أخرج له بله نقص الوضوء والأفلاوان صب الدمن في أدنه ثم عاد
 من أخرج له بله نقص الوضوء ، وأدانه لأوصوه عليه ، وكذا الباء ، وأن خرج من
 الممنوع الوضوء ، لأن ما يخرج من الفم لا يخرج الأنف ، الوصول إلى الجوف
 أنه موضع الحمامة أما الأول ، ينزل من الدماغ والدماغ ليس موضع
 النخاع ، وكذا السبعوط إذا عاد من الأنف بعد أيام لا ينقص ، وأرادت
 المرأة في الفرج الخارج فاستل الحجاب الداخلي بطلت طهارتها لأن الفرج
 من أخرج له بله نقص الوضوء ، من الفرج الداخلي ما أخرج الدوالي من
 من أخرج له بله نقص الوضوء ، ما كان في الخارج ينقص الوضوء إلا إذا سقطت
 من أخرج له بله نقص الوضوء ، والغرب في العين منزلة أخرج بها
 من أخرج له بله نقص الوضوء بخلاف الدمع ، رجل يسيل الدم من أحد مخبريه
 وتوضأ والدم سائل ثم احتبس الدم وسال من المخ إلا أن ينقص الوضوء
 ولو كان به حدرى بعضهما يسيل وبعضها ليس به سائل فسال التي لم
 يكن سائلاً فنقص الوضوء لهما بمنزلة القروح لا بمنزلة قروح واحد
 إذا خاف الرجل خروج البول فحشي حليله فطنة ولولا الفطنة يخرج من
 البول فلا بأس به ولا ينقص وضوءه حتى يظهر البول على العانة ، وأن
 من أخرج له بله نقص الوضوء ، مكن لك ما لم يبتل الطرف الظاهر
 منها ، المباشرة الفاحشة تنقص الوضوء استحساناً ، وتفسرها أن
 بأسرها متجدين وانتشرت الآلة ولا في فرجه فرجها ، وقال محمد بن

فلو استشهد ثم ذهبه لأوصوه ، فإنه لا يسمع خبر وجهه عن الصلوة قبل خروج
 الإمام أم لا ؟ فيصقن طهارة ركنيه فيصير في عند طلوع الشمس أو عند بزولها
 سوى عصر يومه لم يكن داعيا للصلاة ولا يفتقر طهارته بالمسح بها
 ولا يسمع في الطلوع عند طلوع الشمس أو عند غروبها ثم قمته كان عليه الوضوء
 رجل مسافر صلى ركعة من الظهر ثم لم يبق له إلا ركعة واحدة ، فماذا يصنع ؟
 إذا كان عليه الوضوء في صلاة واحدة ، فماذا يصنع ؟ إذا كان عليه الوضوء في صلاة واحدة ،
 وكذا المأمم إذا صلى ركعة من الظهر ثم لم يبق له إلا ركعة واحدة ، فماذا يصنع ؟
 من المأمم إذا صلى ركعة من الظهر ثم لم يبق له إلا ركعة واحدة ، فماذا يصنع ؟
 المكتوبة إذا كان ركعاً ثم صلى ركعة واحدة ، فماذا يصنع ؟ إذا كان ركعاً ثم صلى ركعة واحدة ،
 أمراء وما يصح عليه واحدة من هذه الركعات كان عليه الوضوء ، قال شمس
 الأئمة المحلولة في هذا الوقت تحت الإمام وكبر بعد تكبيره ، قال شمس
 الأئمة ، فأما إذا كبر مع الإمام ، فماذا يصنع ؟ تحت الإمام فلا يفتقر طهارته الإمام
 ولو ثبت المرأة بعد أن تؤمها من بابها ، فماذا يصنع ؟ رواه في رواية ،
 عليها الأئمة المستفيضة في رواية ، فماذا يصنع ؟ رواه في رواية ،
 عليه صلى الله عليه وآله ، فماذا يصنع ؟ رواه في رواية ،
 أو استرجع في ركعتين بطوافي ركعة واحدة ، فماذا يصنع ؟ رواه في رواية ،
 كان عليه الوضوء مسافر صلى الظهر ركعتين وسلم ثم بوى الإقامة ثم صلى ركعة واحدة ،
 لا وضوء عليه فببب الإقامة بعد السلام تكون فطحة الصلاة ، المصلي بالصلاة إذا
 علم في الصلاة أنه صلى العينية القليلة فصلى على صلواته بعد العلم بفساد صلواته
 فإن صححت نهجه لا وضوء عليه في رواية ، ما سمع الحنف إذا انقضى مدة مسجده

لمكسوبة أو التطوع راكبا خارج المصرا والفريه ومهمه فيها انقص الوضوء
 كان في صلاوة فريه لا ينقص في قول أبي حنيفة رجا لانه ليس في صلاوة وكذا لو
 فتح التطوع راكبا خارج المصرا ثم دخل المصرا ثم قمه لا وضوء عليه في قول
 أبي حنيفة رجا وأوسل في المصرا ركعة تطوعا وأحكام حج من المصرا يريد السفر صفة
 وضوء عليه في قول أبي حنيفة رجا. ولو صلى راكبا وهو صوم من العدة والدة
 أهله أو سائرة أو نعل ربه وهو يؤتى إيماء إلى القله أو إلى غيرهما ثم صفة كان
 عليه الوضوء إذا حج الإمام عن صلاوة لأعلى وجه القطع بل على وجه الفساد
 أن مهمه أو أحدث، مع عدم مهمه المأموم لا ينقص وضوء المأموم لأن الجراء
 لدى لاوه الفهمه إذا أحدث العمد من صلاوة الإمام قد فسد وفساد
 سدد لك الحرم من صلاوة المأموم ولهذا لو كان المأموم مسوقا ففسد
 صلاوة المسوق فادامدت صلاوة المأموم لا ينقص طهارته بالهبة و
 ونكلم الإمام أو سلم مع بعد التشهد ثم مهمه المأموم استقص طهارته
 لأن سلام الإمام وكلامه لا يخرج المقتدي من الصلاوة في الصحيح من الجواب
 إذا قهقهه المقتدي في صلاته انتقضت طهارته. ولهذا لو نكلم الإمام أو
 سلم عامدا بعد الفراغ من التشهد كان على المفتدي أن يسلم في أظهر
 الروايتين عن أبي حنيفة رجا. ولو قهقهه الإمام أو أحدث من بعد السلام
 على المفتدي ولو قهقهه القوم دون الإمام تمت صلاتهم وانتقص طهارتهم
 ولا تنسد صلاوة الإمام. ولو قهقهه القوم بعد التشهد ثم الإمام تمت صلاتهم
 وانتقص طهارتهم وكذا لو قهقهه الإمام والقوم معا تمت صلاوة الكل
 وانتقص طهارة الكل. ولو سلم المقتدي قبل سلام الإمام بعد ما قعد

الصلوة ثم ههنا لأوصوه عليه وكذا أما سمع الحسود أن نبيهم ههنا لأوصوه عليه
 الصحيح إذا أصبح المكتوبة قاعدا أو مضطجعا ثم ههنا كان عليه الوضوء في روايه
 وكذا الفاري إذا أقبل بالأمي أو الأخرس أو الصحيح إذا أقبل بالمومي ثم
 ههنا كان عليه الوضوء وكذا المومض إذا أقبل بالعميم والمتوجع يرى الماء و
 الإمام لا يرى مصحك المتوجع كان عليه الوضوء وكذا المسدي إذا كان يعلم أن
 إمامه يصل إلى غير القبلة والإمام لا يعلم مصحك المسدي كان عليه الوضوء
 وإذا كان الإمام يعلم أنه أصبح الصلوة إلى غير القبلة فصحك المسدي لأوصوه على
 المسدي وكذا لو كان المسدي يعلم أن على الإمام مائة والإمام لا يعلم فصحك
 المسدي كان عليه الوضوء. رجل صلى يوم صعدوا قدرا للقهز ولم يشتهدوا ثم صحك
 الإمام فصحك القوم فإن الإمام بعد الوضوء ولا بعد القوم في قول أبي حنيفة و
 أبو يوسف صح الأبي إذا تعلم سورة في الصلوة ثم ههنا روى عن أبي يوسف رح
 أن عليه الوضوء العاري إذا صلى ركعة ثم وجد ثوبا ثم ههنا في روايه لأوصوه
 عليه لأنه لم يمس في الصلوة وفي روايه عليه الوضوء وكذا الأمة إذا صلت
 غير قناع ركعة ثم اعتقب وهي تعلم بالعتق ثم صحكت ههنا في روايه لا
 وضوء عليها وفي روايه عليها الوضوء. رجل افتتح العصر خلف من يصل
 الظهر والمقدي لا يعلم كان سنارعا في النطوع وثمر بالمضي وإن ههنا كان
 عليه الوضوء. رجل افتتح المكتوبة وعليه مكتوبة يومه وهو إذا كرلها أو
 كان في صلوة العيد فزالت الشمس أو كان في الجمعة ودخل وقت العصر
 أو صلى ومقامه ظاهر وموضع سجوده نجس ثم ههنا كان عليه الوضوء
 إذا أحدث الرجل في 'صاوة توحا' للسنة ثم ههنا كان عليه الوضوء

سهمه فيه ثم خرج المني وكذا اذا جامع امرأة فجمادى الفرج. اذا تهاجرت
 فليخرج المني باحد يد أو جبر سكت سهمه فيه فخرج منه لا يمكن عليه
 الغسل في قول الشيخين. وإذا خرج ولو اعتقل بعد ما بان فخرج منه مني
 أو مدي لا غسل عليه في قولهم إذا استيقظ الرجل من مسامه فوجد على طوقه
احلته بل لا يذري أهماسي أو مدي فانه يغتسل إلا أن يكون قد انسد رشه
 فللوم فلما استيقظ وجد الدالة فنهى الغسل عليه لأنه إذا كان مستورا
 قبل النوم فما وجد من السلة بعد الانبعاث فكون من آثار ذلك الانبعاث لا يلزمه
 الغسل إلا أن يكون أكثر دانه أنه مخرج يلزمه الغسل. أسأله إذا كان ذكره ساكنا
 حين نام فجعل تلك السلة مساو يلزمه الغسل. قال شيخ الإسلام إنه إذا خرج من
مسئلة تكبر ونوعها والاسر عشاء فلول فلا بد من غسلها إذا أم الرجل قائما
أو قاعدا أو مائتا فوجد مديا كان عليه الغسل في قول الشيخين وإذا خرج من
مالو نام مضطجدا الرجل إذا صار مغمى عليه ثم إذا قاذف من ماله أو ما لا يغسل
 عليه وكذا البكران إذا قاذف ثم وجد مديا. وليس هي كالجمادى بإدبارها الأنثى
سببها من اللذ والراحة التي يمتنع منها الشهوة ونحو الأعماء السكر تلسا
من أسباب الراحة إذا تهاجرت الرجل والمرأة في رأس واحد فليست غسلا وإذا
بهم لكل واحد منهما ينكر الإجماع وإن كان ذلك مريه قال شيخ الإسلام أبو بكر بن
 الغضنفر الغسل عليهما احتباطا وقال غيره إن كان المذء غائظا بعض فهو
الرجل وإن كان رقيقا أصغر فهو المرأة. وقال بعضهم إن وقع طهر لا فهو من الرجل
وإن كان مديا فهو من المرأة. وعلى الرجل من ماء الأغسسال والوضوء للمرأة لأنها
من الحواشي الذاتة فيكون بمثلة المأكل والمشوس. ألكافوا إذا الجندب شم

الخلو وانما رحمه الله واليه اننا را الحالم التمسك به
 كالحل وفي احتلام الرجل لا بد من خروج المني مكررا
 مماء مزللة الالتي يعتبر المني من الفرج الذي
 يخرج من ادناه يدركه الراة تلك الاثر ان كان عليه
 الله عز وجل المأزاة امر آية الدين من حنى باقنى في الذ
 اجل اذ احام عيى رضى فانه لا يغسل بجلها و
 اذا كان النجاب الذي بين القبل والاربعه
 نه بها مع غير عذنى اذا الحالم الرجل وانه
 لم يمس على راسه الا دليل لا يلزمه الغسل لا
 وهو الانتفال من موضع الاموضع يلحقه حكم
 المخرج من الفرج الداخل الى الفرج الخارج آ
 وهو بتيفن بالاحتلام ولم ير شيئا ولا يتذكر
 انبه وراى على فراشه او فخذ منيا كان عليه
 يتذكر وان راى المذي يلزمه الغسل في
 الاحتلام ولم يتذكر وقال ابو يوسف رج
 والا فلا وفي صلوة الاصل اذا استيقظ
 الغسل في قول ابي حنيفة ومحمد رج. النجب
 صلى جازت صلوة فان خرج منه المنى
 قول ابي حنيفة ومحمد رج خلافا لابي يوسف
 الخلاف اذا استمتع بالكف فلا انفصال

سواء وقال نعم هم لا يسحبونهمنا لأن بالفصل لا رول بحاسة الحصى
 عن العلم والد بجلاف الخنايه وتدع للعب ان يدخل ادسه في ستره عند
 الاعتسال وادع لم له يصل الماء من حرارة حال الاصبع اخرايه ومن احتلم في
 المسبح يدعي ان يحجم من ساعته فان كان ذلك في خوف الليل وحاذي الكرم
 اذ يحجم له ان ينجم اذ انزعا الخنزير اولاء غسل الخنزير بعد البول ثم راي
 - اذ ذكر بلذلة واذ علم انه اذ اوله فانه بعيد الوضوء وان اصرص له ذلك في
 الجاهل والاسطان بوسوءه بد ان كبر او هو لا يقين بالنجاسة فانه يغمض
 في صلوته ولا يلمس اليه حين يستقيم اذ يراه ويفزع له ان يمد لك ان يضيح
 ورجه الماء خيرا اراي بالاجعل ذلك من الماء لا من السوال

وبصل في المسح على الخمين

المسح على الخمين حانر عند علمه العلماء فأتا مسهورة قريبا من المذابر روي
 عن السري مالهك رجاءه لثاعة انه سئل عن السنة والجماعة قال المساة ان
 تحب النخمين ولا تقطع في الخمين ومسح على الخمين وعن ابنه راجد الى من
 السنة ان فصل السخمين وثبت الخمين وتري المسح على الخمين وعن الكرمي
 راج من انكر المسح على الخمين بجته عليه الكفر وكل من اذ كر ذلك من العجا
 رضى الله تعالى عنهم فقد رجح عنه قبل موته والخف الذي يجوز عليه
 المسح ما يكون صالحا لقطع المسافة والمشى المتتابع عادة ويسترا الكعبين
 وما تحتهما. وصورة المسح على الخمين ان يضع اصابع يده اليمنى على مقدم حفه
 الايمن ويضع اصابع يده اليسرى على مقدم حفه الايسر ويمد يدها الى الساق
 فوق الكعبين ويخرج بين اصابعه وان يمد اصل الساق ويمد الى الامام

اسلم قال المتصحح الامام سمس الائمة السريدي رح عليه الغسل قال زانو
 حاصت الكافرة ثم ظهرت من حصنها اسلم لا غسل عليها واسار الى القبر في
 الدبر الكبير قال لان السب في الحنب هو الحنافة والحنافة مما يستدام
 فكان لهد وامها حكم الانتداء فيصير كانه احب بعد الاسلام. واما السب في
 المرأة انقطاع الحيض وذلك مما لا يستدام فلم يوح السب بعد الاسلام
 وقال بعضهم لا غسل عليهما. وفرق هذا القائل بين هذا وبين الكافر المقتول
 اذا اسلم اذ ان صلى كان عليه الوضوء قال لان السب في حق المحدث من
 الاسلام الى الصلوة رد ذلك وحده بعد الاسلام بخلاف الحيض والحنافة فان
 لم يوح السب بعد الاسلام. وهذه فصول اربعة. الاول والثاني ما قلنا و
 الثالث الصبي اذ بلغ بالاحتلام والرابع المرأة اذ ابلعت بالحيض بعضهم قالوا في
 المرأة اذ ابلعت حب العسل وفي الصبي لا يجب. والاحوط وحب الغسل في
 الفصول كلها. المرأة اذا جنبت ثم طأضت ان شاءت اغسلت وان
 شاءت اخرت الاغسل لانه لا فائدة في التعجيل فانها ان كانت تخرج
 من الجنابة لا تخرج من الحيض وحكمهما واحد اذا امسى الرجل من غير شهوة
 وانتشار لا غسل عليه في قول ابي حنيفة وابي يوسف رح وان بال الرجل
 فخرج منه من كان ذكره منتشر كان عليه الغسل والا فلا. الرجل اذا
 كان غزياً به شبق وفرط شهوة قالوا له ان يعالج يذكره لنسكين الشهوة
 ولا نقول هو ما جوع على ذلك فعن ابي حنيفة رح انه قال حسبت ان ينجو
 راساً براس. الحنب اذا اراد ان ياكل او يشرب فالمستحب له ان يغسل
 يديه وفاه وان تركه لا بأس به. واختلفوا في الخائض قال بعضهم هي والحنب

ربح اذا خرج الاكثر من ظهر القدم فهو كخروج الكل. وعن محمد ربح اذا نبت في كعب
 مقدار ثلث اصابع من ظهر القدم لا ينتقص مسحه ولو كان صدر القدم
 في موضعها والعقب خارج دخل لا ينتقص مسحه. اذا نبت سبعة الاثرى من
 كعبه او قدمه او راسه او راسه او اصبعين خارجا انتسح عليه وهو عمدة الجوف الذي
 لا سائر له ولو نبت سبعة اقل من راسه او اصابعه سقط يدخل فيه ثلثة اصابع
 اذا دخلت الا انه لا أثر شيء من قدمه حاز عليه بالاسبع لان المانع انكشاف
 ما تحت غشيه من سبعة وكذا اذا ظهر اربع اصابع او اربعة اصابع وكذا لو كان
 طول الجوف اقل من راسه او اصابعه وانما انما انما ثلثة اصابع حاز المستح
 وان كان اصابعه ثلثة اصابع ظهره من اطراف راسه او اصابع من اصغر اصابع الرجل
 لا يجوز لأن الثلاث اظهر القدم واذا ظهر ذلك تحت غشيه سقط عداها انما
 اذا كان الخرج من صدر الحف في اعلى القدم او في اسفله وان كان الخرج في صدره
 ان كان يخرج منه اقل من نصف العقب حاز عليه المسح وان كان اسفل من نصف
 المسح حاز في رواية اخرى بمسح حتى يبدو اكثر من نصف العقب ولو كان الرجل
 اعرج مرتفع على صدره دخل سبعة وقد اربع العقب عن موضع خف الحف كان له ان مسح
 ما لم يخرج منه الى اليد او ولو كان الحف واسعا اربع القدم برقع القدم حتى
 يخرج العقب واذا وضع القدم عار العقب للموضعية وهذا اما لا بأس به يجوز عليه
 المسح. ولو قطعت رجله ان بقى من ظهر القدم مقدار ثلثة اصابع فلبس عليها
 الحف جاز له ان يمسح على الحف اذا كان مسحه تقع على جميع الباقي وان كان الله
 بقى من ظهر القدم اقل من ثلثة اصابع لا يجوز عليه المسح. وكذا لو بقي مما يلي
 العقب مقدار ثلثة اصابع ولم يبق من قبل الا اصابع معد ذلك لا يجوز المسح

حار . ولا تنس منه الكرار . وأن مسح برؤوس الأصابع
 الكف لا يحوز إلا أن يبلغ ما يتل من الخف عند الرمي عند الرماح .
 وذلك ثلثة أصابع من أصغر أصابع اليد . وأن مسح بأصبعه أصبعين لا يحوز
 وأن مسح بالامهام والمسانة أن كانتا مقطوعتين حاز لأن ما بينهما مقدار
 أصبع آخر وقد ذكرناه في مسح الرأس وأن مسح بأصبع واحد ثم بالآخر مسح
 الخف نائبا وثالثا أن مسح كل مرة غير الموضع الذي مسحه حاز كأنه مسح
 ثلثة أصابع ويمحور المسح على الخف ببلل الغسل . كانت السلة فاطرة أو
 لم يكن ولا يجوز ببلل بعد المسح . وتفسيره إذا نوضاً ثم مسح الخف ببلل
 بقيب على كفه بعد الغسل جاز ولو مسح برأسه ثم مسح الخف ببلل
 بعثت على الكف بعد المسح لا يجوز لأنه مسح الخف ببلل مستعملة محلاً
 الأول ولا يمسح بعد مدة . ومدة النقص يوم وليلة ومدة المسافر ليلة
 أيام ولياليها . يعتبر المدة من وقت الحذب لأم من وقت اللبس والامس وقت
 المسح عندما . وتفسر ذلك أن المقيم إذا حدث بعد طلوع الفجر فموصاً ورام
 على وصوئه إلى الضحوة ولبس خفيه لم يحدث بعد الزوال ولم يتوصاً حتى حل
 وب العصر ثم نوضاً فإنه مسح إلى ما بعد الزوال من العد وسبب المدة من وقت
 الحذب بعد اللبس وإذا انقضت المدة وهو على وصوئه فإنه يبرع خفيه ^{و يغسل}
 رجله حاصه . وأن انقضت مدة المسح وهو محدث فإنه يبرع خفيه ويستقل
 الوضوء . ولو برع خفيه قبل انقضاء مدة المسح أو نزع إحدى الخفين وهو على
 وصوئه فإنه يبرع خفيه ويعسل رجله . وأن نزع بعض الخف فإن خرج أكثر
 العقب إلى الساق فهو بمنزلة ما لو خرج الكل في قول أبي حنيفة ربح ومن إلى يوسف

[illegible]

لأن محل المسح المقدم دون المؤخر وكذا لو قطعت رجل من الكعب لا يمسح
 لأن غسل محل القطع واجب عندنا فيجب عليه غسل الرجل الأخرى ولو
 لم يكن له إلا رجل واحدة فغسل عليها التيمم حار له أن يمسح ولو ظهر من التيمم
 الأصغر والوسطى والأهم من كل أصبع منها شيء لا يجوز للمسح ولو ظهر من الأصغر
 الأهم وهي من زنا رتبة أصابع من غير ما حار له المسح بغيره فبدأ من الأصابع
 الرئيسية. وفي الأصغر والكبير ولو كان في إحدى اليدين حرق فغسل راحة اليد في الأصغر
 في الأصغر. وإذا مسح علمهما ولو كان في حف واحد خرو في مقدم الخف قدر
 أصبعين في حف واحد غسل ذلك وفي جابسه مثل ذلك كل ذلك كان في الأسفل من
 الساق لا يجوز لأنه إذا جمع بصير قدر ثلثة أصابع وأن تفرق ذلك في الخف من
 الأمام مع لأن في الخفين لا يحل في صلاحتهما القطع المسافة بخلاف الخافضين
 أصغرهما في النوب فاهما تجمع كات في نوب أو نوبين وكذا الخافضة تحت اليدين
 إذا كانت تحت يمين يمين أقل من قدر الدرهم وعد الجمع بصيرا أكثر وكذا لو كانت
 الخافضة على الخف فاهما تجمع كات في حف أو خفين لأن المانع عنه استعمال
 الخافضة الكثير. ولا يعتبر الحرق في الساق لأن عدم الساق لا يمنع المسح
 الخريف أو في الأصغر على الخفين بمنزلة الرجل لاستوائهما في الحاجة
 لأن الخف إذا احتاج إلى المسح فخاص الماء أو أصابه مطر أو بئلا جاز وكذا
 أيام غيره بأن يمسح به مسحه جاز المسافر إذا انقضت مدة مسحه وهو حي
 ذهاب الرجل من البرد حار له أن يمسح لمكان الضرورة. وأن كان لا يحاف
 على رجله ينزع خفيه ويغسل رجله. ما مسح الخف إذا لم الغاسل جاز
 بخلاف صاحب الحجج المسائل إذا لم الصحيح. ما مسح الخف إذا حدث

، وأنه لا يمسح على الخف ، لأنه لو مسح على الخف
 مسح على الجيرة كالغسل لما تحتها فيصير
 مسح. ولو لمس الخف بغيرها كان له مسح لأنه
 الغسل. رجل بأحدى رجليه مشرباً إلى جلبيه
 ثم أخذ مت ومسح على التحيين، وصلى صلوات فلما
 نزل انشفت وسان منها الدم رطقت مسحة وشو لا
 طال، أنه مسح الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رجع
 حة تارة، وكان أنزل من لمس الخف بحسن
 بعد ذلك، أنه لا يبرأ فانه لا يبرأ، أنه مسح بها
 وأد، ربع الخف ورأس الحاحية، الخوكة بالدم
 صلوات: أنه مسح على الخف ثم دس تحت الماء
 ست الساطنة، أنه مسح على الخف، الخف
 أحد، ولا يبار، أنه أعاد، المسح، ضامة، الخفية إذا
 لمس بها، ثم أخذ، ثم مسح على الخف، ثم سقطت
 مسح على الخف، رجل بأصبعه قرحة وأدخل، ثم أضاف
 في القرحة، ثم مسح عليها، حاد لمكان الضرورة
 رجل، جراحة، قرحة، ثم عمل عليها الجبائر، ثم نزل على
 كان له، أن يمسح عليها، وأذن لك، المتشدد، قيل هذا
 ، أخذته، العصاة، حكى عن الفاضل الإمام أبي علي النصف
 على عصا، بالعتصم، ويحيز على خرقة، المتصل وقال

المسح وان اسفل جميع الاقدام ويلمح اليه الكعب بطل المسح موزى. والى غير ان يمسح
 رحمه الله ما مسح الخف اذا انقصب، ملة - بمحة في الصلوة ولورجله ماء فانه
 يمضى على صلوة لانه لا فائدة في قطع الصلوة لان حاحه بعد انقضاء
 المدة. الى غسل الرجلين. ولو قطع الصلوة وهو عاخر عن غسل الرجلين
 فانه يتيمم ولا حظ للرجلين من التيمم فلهذا يمضى على صلوته ومن المستأخ
 من قال بنفسه صلوته والاول اصح. المحدث اذا تيمم عن عدم الماء وليس
 له ماء ثم راح ماء فانه يبنح مخفيه وغسل رجله لان التيمم عند
 وجهه والماء نصبر محمد نابا المحدث السابق وكما يجوز المسح على الخف يجوز
 المسح على الحشا اذا كان بضره المسح على الحراحة واذا كان لا يضره المسح
 على الحراحة لا يجوز المسح على الجبائر وكذا المقصد فالواحد اذا كان العصد
 والحراحة في موضع لوجل الرباط امكنه ان يتده نفسه وان كان لا يمكنه
 المسح على الجبيرة والرباط وان كان لا يضره المسح على الحراحة واذا استمسح على الجبيرة
 لم يستر طبعه الاستيعاب ذكر الشيخ الامام المعروف بحواهر راده روح انه لا يسترط
 في الاسد حاد وان سح على الاكثر حاز. وان مسح على النصف وما دونه
 لا يجوز وبعضهم شرطوا الاستيعاب وهو رواية الحسن عن ابن حنيفة
 روح ولا يستدل ان يؤم غيره وقيل من غلبه الداء لا يؤم غيره لانه يخاف خروج
 الدم. وقيل لا يؤم على الفور ويؤم بعد زمان صاحب الحجج السائل اذا منع
 خروج الدم بعلاج او بباط لا يكون صاحب حجج سائل والمقصد ليس
 بصاحب حجج سائل لانه يتمكن من منع الدم بعصانة او غيرها فلماذا كان له ان يؤم
 غيره. رجل باحد رجلية فرجة فجعل عليها الجبيرة وغسل رجله الصحيحة وليس

الجرم من الأديم أو من الصرم ما كان من مادة رمال أو مارية ما كسب
 مكن ذلك وأن كان من انكروا من لا يجوز المسح عليا وأن لبسهما على الخف
 لا يحلوان لبسهما بعد ما لبس الخف وأحدث رسم مسح على الخف واللبسهما
 بعد ما أحدث قبل أن يمسح على الخفين لا يجوز والمسح على الخف موقوف على الإجماع
 وأن لبس الخف موقوف قبل أن يحدث ويمسح عار المسح على الخف موقوف عندنا
 خلافا للنسائي رحمه الله وأن لبس الخف موقوف على الخف، والمسح على الخف لا ينافي
 أيضا وأن لبس الخفين واحد الخف وفي حارله أن يمسح على الخف الذي
 لا حره وفي عليه وعلى الخف وفي ولو لبس الخف من وليس عليهما الجرم موقوف
 ومسح على الخف موقوف ثم مسح الخف موقوف فانه بعد المسح على الخف وأن
 أحد الخف موقوف في طاهر راروا به يمسح على الخف السادي وعلى الخف موقوف السادي
 وروى الحسن بن أبي يصفه روح انه يمسح على الخف السادي لا عمرو عن أبي
 يوسف رحمه الله وأما بغير الخف موقوف الباقية ويمسح على الخف

باب التيمم في الباب فصول

فصل في صورة التيمم. فصل في من يجوز له التيمم. فصل فيما يجوز له التيمم
 فصل فيما ينتقض به التيمم. أما صورة التيمم ما ذكر في الأصل قال يرفع
 يده على الصعيد وفي بعض الروايات يصر يده على الصعيد واللفظ
 الأول أن يكون على وجه اللبس. والثاني أن يكون الوضع على وجه الشدة
 وهذا أوله ليدخل التراب في أثناء الأصابع. ثم قال أبو يوسف رحمه الله
 بهما ويدبر وهو غير لازم إنشاء فعل وإن شاء لم يفعل ثم ينتقض بهما ويمسح
 بهما وجهه ثم يصر يده مرة أخرى على الأرض ثم ينتقض بهما ثم يضع يده

ما ماحدن العصاة فغسل وعضهم حوروا المسح على العصاة ابض وعليه
 الاعتقاد. أد المسح على العصاة ثم سقطت العصاة تد لها بالآخرى
 الأولى ان بعد المسح على الثانية وان لم يعد جزءا لأن المسح على الأولى
 بمزولة الغسل. ولهذا لا بوقت بوقت فصار كما لو مسح رأسه ثم حلق
 بخلاف ما لو مسح على الحف وسقط وليس حفا آخر لا يجوز له المسح على
 الثاني وأد مسح على الحورين فهو على وجه انكاره فبين غير منعلين لا
 حور المسح عليهما في قولهم وان كانا حبيين معلين جاز المسح عليهما في قولهم
 ثم على رواه الحسن بن علي بن بكور العل الكيين وفي ظاهر الرواية ان ابلغ العل
 الى اسفل الدرع جاء والثلث ان يقوم على الساق من غير سند ولا يسقط ولا
 ينشف. قال بعضهم لا يستعان معه قوله لا يستعان اي لا يجاوز الماء الا القدر
 وغسل معنى قوله لا يستعان اي لا يمسح الجوف الماء الى نفسه كالاديم والصرم
 وان كانا حبيين غير منعلين لا يجوز المسح عليهما في قول ابى حنيفة رحمه الله تعالى
 حور وعن ابن حنيفة رحمه الله تعالى الى قولهما قل موبه. يجوز المسح على الحف الذي
 يكون من اللد وان لم يكن معللا لأنه يمكن قطع المسافة به. وكذا على الحف الد
 يقال له بالفارسية نيش سند وهو ان يكون متعوقا مشدودا وما يقال
 بالفارسية جاروف ان كان يسر القدم ولا يرى من العقب ولا من ظهر القدم الا
 قد راصع او اصبعين جاز المسح عليه في قولهم وان لم يكن كذلك فعلى قياس ظاهر
 الرواية وهو قول عامة المشايخ لا يجوز. وبعضهم جوزوا ذلك لان عوام الناس
 يسافرون به خصوصا في بلاد المشرق. ويجوز المسح على الجر موفين اما اذا
 لبسهما من غير خف فظاهر لانهما في قطع المسافة بمزولة الخف هذا اذا كان

العلماء لا يجوز وقال أبو بكر بن سعيد البلخي رحمه الله تعالى في صحيحه . ولو نيتيم للسلام اد
لريد السلام لا يجوز له اداء الصلوة من ذلك التيمم . ولو نيتيم الكافر للسلام
واسلم لا يجوز له اداء الصلوة من ذلك التيمم في قول ابن عتيبة وعبد بن حم .
وكذلك لو نيتيم يديا ، تعليم الغير لا يجوز له اداء الصلوة من ذلك التيمم في
ظاهر الرواية

فصل فيما يجوز له التيمم

يجوز التيمم للحدث والجنانة والمجنون عند عامة العلماء . وهل يستلزم
بحوازه طلب الماء في العرانات بمتنط وفي الفلوات لا يستلزم الا ان يغلب
على ظن المسافرة لو طلب الماء يجزى ولو أخبر بذلك فيم يقتصر عليه طلب
يمينا ويسارا على قدر علوة ولا يبلغ ميلا ولا كيلاً بغير بنفسه او اصحابه
ومن خرج من المصر او السواد للاحتطاب او للاحتشاش او اطلب الماء
فيحضرته الصلاة وان كان الماء قريبا منه لا يجوز له التيمم وان كان قريبا
الوقت . اختلفوا في حد الغريب . قال الفقهاء انه من كان في بلد ما ساج
على انه يجزى له المسافر ان يتيمم اذا كان بينه وبين الماء ميل واحد كان اقل
من ذلك لا يجوز اذا كان يعلم به المسافر وان خاف خروج الوقت . ولا
يجوز للمقيم ان يتيمم اذا كان بينه وبين الماء ميل ولا شئ في الزيادة من
ابن عتيبة والي يوسف رحمه الله تعالى وعن محمد رحمه الله تعالى انه يجزى اذا كان الماء على قدر
ميلين وهو اختيار الفقيه في بكر بن الفضل رحمه الله تعالى وعن الكوفي رحمه الله تعالى
اذا خرج المقيم من المصر او من السواد للاحتطاب او للاحتشاش ان كان
في موضع يسمع صوت اهل الماء فهو قريب وان كان لا يسمع فهو بعيد وبه

كنهه اليسرى على ظهر كفه اليسرى ومد من رؤس الأصابع إلى المرافق ومسح
 المرافق ثم يد يدها اليمنى الساعد ومد هما إلى الكف وهل يمسح الكف
 تحكهما فيه . قَالَ بعضهم لا يمسح لأنه مسح مرة حين ضرب يديه على
 الأرض . ثم يصعد بطن كفه اليمنى على ظهر كفه اليسرى ويفعل ما فعل باليمن
 وله بين كرتي الكتف تحليل الأصابع ولا بد منه ليتم الاستيعاب . وَأَنَّ
 يمسح بأصبع أو أصبعين لا يجوز لما قلناه مسح الحف ومسح الرأس . وَأَن يمسح
 برأسه ورأسه صريه واحد لا يحريه . وَلَوْ مَعَتْ فِي التُّرَابِ فَاصَابَ
 الرُّأْسَ وَجْهَهُ وَكَفَّهُ وَدِرَاعَهُ جَانِ وَأَوْ قَامَ فِي مَهَبِ الرِّيحِ أَوْ هَدَمَ حَائِطًا
 فَاسْتَوَى رَأْسُهُ وَدِرَاعُهُ لَمْ يَخْرُجْ فِيهِ بِمَسْحٍ وَيَسْوَى بِهِ التَّيْمُ . وَكَذَلِكَ الْوُزْرُ
 عَلَى رَأْسِهِ وَجْهَهُ تَرَانِيًا مَحْزُورًا . وَأَن يَسْحَ سَوَى بِهِ التَّيْمُ وَالْغُبَارُ عَلَيْهِ جَانِ قَوْلُ
 ابْنِ مَيْمُونٍ رَجَّحَ وَأَسْنَعُ الْعُضْوَيْنِ فِي التَّيْمِ شَرْطُهُ ظَاهِرُ الرَّوَايَةِ حَيْثُ لَوْ لَمْ يَمْسَحْ
 مَا بَيْنَ الْكَنْجَنِ وَالْعَيْنَيْنِ وَلَمْ يَحْرُكْ الْخَاتَمُ لَكَانَ صَبْغًا وَكَذَلِكَ الْمِرَّةُ السَّوَارِ الْمَحْرُ
 وَشَرْطُهُ شِيْءَانِ الْيَدِ وَالْعَيْنِ عَنْ اسْتِمَالِ الْمَاءِ . أَمَّا النَّيَّةُ إِذَا نَوَى بِهِ التَّطَهُّرَ جَانِ
 وَلَا يَسْرُطُ سَةِ التَّيْمِ لِلْجَنَابَةِ وَالْحَدَثِ . وَقَالَ بعضهم لا بد من ذلك . وَعَنْ مُحَمَّدٍ
 رَجَّحَ الْجَنْبَ إِذَا تَيَمَّمَ بِرَيْدٍ بِهِ الْوُضُوءَ اجْزَاءً عَنِ الْجَنَابَةِ . وَأَن يَقِيمَ لِمَطْلُوقِ الصَّلَاةِ أَوْ
 الطَّوْعِ أَوْ لِلْمَكْتُوبَةِ جَازِلُهُ إِنْ بَصَلَ بَدَنُ لِكَ التَّيْمِ بِأَبَةِ صَلَاةٍ كَانَتْ . وَكَذَلِكَ التَّيْمُ
 لَصَلَاةِ الْجَنَابَةِ أَوْ لِسُجْدَةِ التَّلَاوَةِ وَهُوَ مَسَافِرُ جَازِلُهُ إِذَا أَدَامَ الصَّلَاةَ بَدَنُ لِكَ التَّيْمِ
 وَلَوْ تَيَمَّمَ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ عَنْ طَهْرِ الْفَلْبِ أَوْ عَنِ الْمُصْحَفِ أَوْ لَوِزَارَةِ الْقَبْرِ أَوْ لِدَفْنِ
 الْمَيِّتِ أَوْ لِلدَّافِنِ أَوْ لِإِقَامَةِ أَوْ لِدُخُولِ الْمَسْجِدِ أَوْ لِمُخْرَجِهِ بَانَ دُخُولَ الْمَسْجِدِ وَهُوَ
 مُتَوَضِّعٌ ثُمَّ أَحْدَثَ أَوْ لِمَسِّ الْمُصْحَفِ وَصَلَى بَدَنُ لِكَ التَّيْمِ اخْتَلَفُوا فِيهِ . قَالَ عَامَّةُ

الأربعة وثلاثون مائة من الماء رات غير رات الميرة
 إلى أن سؤد الجمار في طهر وراحيه من الميرة
 بما مكش لأجل من الماء من الماء من الماء
 الماء لك استحقا كل واحد منكم من الماء منكم
 أن قال: أيها الماء من الماء من الماء
 ماء الله من الماء من الماء من الماء من الماء
 لو أن أعطاه مائة من الماء من الماء من الماء
 في طهر الماء بعد الماء من الماء من الماء
 معه كور من ماء مكش لأجل من الماء من الماء
 لك الرجل وتبعه القوم في الماء من الماء
 ماء من الماء من الماء من الماء من الماء
 لو أن الناس ما أنكر قاتل الماء من الماء
 ما استغفر من الماء من الماء من الماء من الماء
 منهم من شرب في الماء من الماء من الماء
 ما ينفق من الماء من الماء من الماء من الماء
 وأما من شرب من الماء من الماء من الماء
 من الماء من الماء من الماء من الماء من الماء
 من الماء من الماء من الماء من الماء من الماء
 في. ولو كان الإمام من الماء من الماء من الماء
 لأمام. ولو كان الإمام من الماء من الماء من الماء

هذا أكبر المناهج، وإذا كان هذا في المفهوم فماذا في المسافر وعن
 جمعهم ربح إذا كان خارج المصرد لا يسمع أصوات إنسان أجره التيمم
 نسل السفر وكثيره سواء في التيمم والصلوة على الدابة خارج المصرد
 ما القري بين القليل والكثير في ثلثة في قصر الصلوة والافطار والمسح على
 النمس. ولو كان مع المسافرين وهو يخاف على نفسه العطش جاز له التيمم
 لو كان رأى مع رفيقه ماء، وإن كان في غالب ظنه أنه يعطشه لا يجوز له أن يتيمم بل
 سأله فإن لم يعطه بغير عوض استام منه ولا يعمل بالتيمم فإن ماء عمل الثمن
 بعين يسهل فإن كان معه مال ريادة على ما يحتاج إليه في الراد لا يتيمم وإن
 عده بثمن غال يجوز له التيمم واختلفوا في حال العال عن استيفاء ربح الكان لا
 بيع الاضعف العمة فهو عال وقال بعضهم ما لا يد حل بحسب نفوس المؤمنين
 بوعال ويعتبر بيمة الماء في اقرب المواضع من الموضع الذي يغزوه الماء
 لو كان في رحله ماء حرّم وفد، رخص داس القفمه بحمله للمهديه او ما تشبه
 له وهو لا يخاف على نفسه العطش لا يجوز له التيمم بالواكيل في ذلك
 بهبهما من غير دليل قال مولانا رضي الله عنه هذا ليس بجزم على من لا يورث
 من غزوة ماء متبعه نسل الثمن اذ عين يسير يلزمه الشراء ولا يجوز له ان يتيمم اذا
 كن من الرعوع في الهبة كيف يجوز له التيمم. ولو رأى مع رفيقه ماء فتيمم فدل ان
 سال وصلى حاز وان سأل بعد ذلك فاعطاه الماء يلزمه الاعادة. وان سأل
 بتميم ثم صلى ثم اعطاه الماء بعد ذلك لا يلزمه اعادة الصلوة. ولو كان معه
 مورحار فانه يحسب بينه وبين التيمم. فان توضأ بسور الحجار وصلى ثم تيمم وصلى
 ان الصلوة الصحيح انه لا يلزمه الاعادة. وكذا لو بدأ بالتيمم وصلى ثم نوصاً

يُتِمُّ لِحْمِ بْنِ اسْمَعَالِ الْمَاءِ وَكَذَا إِذَا كَانَ مَعَهُ دَلْوٌ وَلَبَسَ مَعَهُ رِثَاءً وَالْوَأْدُ
مَدَّ إِلَى الْخَسْفِ مَدَّ مِنْ دَلْوٍ يَصْلُحُ لِدَلْوٍ فَابْكَانَ مَعَهُ مَدَّ يَلْ يَصْلُحُ لِدَلْوٍ
لَا يَتِمُّ وَلَوْ كَانَ مَعَهُ رَفْعُهُ دَلْوٌ مَعَهُ لَوْ كَانَ مَعَهُ رَفْعُهُ فَقَالَ لَهُ رَفْعُهُ أَنْتَ ظَرَفِي
اسْمَعَالِ الْمَاءِ مَدَّ رَفْعُهُ الْبَلَدِ فَالْمَسْحُ لِهَذَا أَنْ يَنْتَظِرَ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ فَإِنْ يَتِمُّ وَلَمْ
يَنْتَظِرْ حَارٌّ وَكَذَا لَوْ كَانَ عَرِيَانًا مَعَهُ رَفْعُهُ ثَوْبٌ فَقَالَ لَهُ أَنْتَ ظَرَفِي أَصْلَحِي ثُمَّ دَفَعَهُ
إِلَى سَيْبِ الْمَاءِ أَنْ يَنْتَظِرَ إِلَى آخِرِ الْوَقْتِ فَإِنْ لَمْ يَنْتَظِرْ وَصَلِيَ عَرِيَانًا جَازِيَةً قَوْلُ
ابْنِ حِبْبَةَ رَجُلٍ وَلَوْ كَانَ مَعَهُ رِثَاءٌ مَدَّ يَلْ يَصْلُحُ لِدَلْوٍ فَابْكَانَ مَعَهُ مَدَّ يَلْ يَصْلُحُ لِدَلْوٍ
ثُمَّ دَفَعَهُ إِلَيْهِ لَمْ يَنْتَظِرْ وَكَذَا لَوْ كَانَ مَعَهُ رِثَاءٌ مَدَّ يَلْ يَصْلُحُ لِدَلْوٍ فَابْكَانَ مَعَهُ مَدَّ يَلْ يَصْلُحُ لِدَلْوٍ
يَنْتَظِرُ لَا يَحْجُورُ بِالْأَصَابِ مَدَّ يَلْ يَصْلُحُ لِدَلْوٍ فَابْكَانَ مَعَهُ مَدَّ يَلْ يَصْلُحُ لِدَلْوٍ
بِالْمَدِّ وَالْأَبَاحَةِ فِي الْمَاءِ سَلَّتِ الْقُدْرَةُ بِالْأَبَاحَةِ الْمَصْلُحُ بِالْيَتِيمِ إِذَا
وَحَدَّ الْمَاءُ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الصَّوَاةِ لَمْ يَرْمِهِ الْإِعَادَةُ وَلَوْ وَجَدَ فِي حِلَالِ
بَابِ الْيَتِيمِ مَدَّ يَلْ يَصْلُحُ لِدَلْوٍ فَابْكَانَ مَعَهُ مَدَّ يَلْ يَصْلُحُ لِدَلْوٍ
الَّذِي يَنْتَظِرُ وَإِنْ لَمْ يَجِدْ بَعْدَ الْيَتِيمِ مَدَّ يَلْ يَصْلُحُ لِدَلْوٍ فَابْكَانَ مَعَهُ مَدَّ يَلْ يَصْلُحُ لِدَلْوٍ
وَأَنْ يَجِدَ بَعْدَ مَا سَلَّمَ تَسْلِيمَةً بِحُلَّةٍ لَمْ يَنْتَظِرْ صَلَوَتَهُ وَلَكِنْ لَوْ وَجَدَ
بَعْدَ مَا سَلَّمَ وَعَلَيْهِ سَهْوَانٌ وَجَدَ بَعْدَ مَا عَادَ إِلَى السُّجُودِ السَّهْوَانُ وَصَلَّتْ صَلَوَتُهُ
فِي قَوْلِ ابْنِ حِبْبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ وَأَنْ وَجَدَ فَلَمْ يَنْتَظِرْ بَعْدَ الْيَتِيمِ
الْمَصْلُحُ بِالْيَتِيمِ إِذَا مَدَّ يَلْ يَصْلُحُ لِدَلْوٍ فَابْكَانَ مَعَهُ مَدَّ يَلْ يَصْلُحُ لِدَلْوٍ
يَتِمُّ حَتَّى وَجَدَ مَاءً كَرِبَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فِيهِمَا جَمْعُ الْفَتَاوَى أَنَّهُ يَتَوَضَّأُ وَبِئْسَ
قَالَ «وَلَا تَرْضَى أَنَّهُ تَعَاْنَهُ قَدْ ذَكَرْتُ الْمَسْأَلَةَ كَذَلِكَ فِي فَصْلِ مَسْأَلَةِ الْخَفِ
ذَكَرْتُ الْحَاكِمَ الشَّهِيدَ رَجُلًا فِي الْمَخْتَصَرِ أَنَّهُ يَتَوَضَّأُ وَيَسْتَقْبِلُ الصَّلَاةَ وَذَكَرَ

لا يكفي للجنباة فصوله الامام ومن خلفه من المتوضيين والمتميمين للجنباة
تامة لعجزهم عن الطهارة بالماء وفسدت صلوة المتيمين للحدت لقلوبهم
على الطهارة بالماء. وان كان الماء يكفي للجنباة فان كان الامام متوضيا
فصلوته وصلوة المتوضيين تامة وصلوة المتيمين فاسدة وان كان الامام
متبعا عن اي شيء كان فسدت صلوة الكل. رجلا ان يصليان احدهما
عرايا والاخر عندهم ثياب رجل وقال معي ماء فتوصأ به ابهما المنيم
ومعني ثوب فخذ ايها العريان فسدت صلواتهما. كذا قال الشيخ الامام ابو
محمد بن الفضل رح. منهم من على الماء وهو قائم ذكر في بعض الروايات ان على
قول ايحنيقة ترج ينقص نيمة. وقيل ينبغي ان لا ينقص عند الكل
لانه لو تيمم وبقره ماء لا يعلم به يجوز تيممه عند الكل انما الخلاف بين ايحنيقة
وابي يوسف رح فيما اذا تيمم وفي رحله ماء لا يعلم به ثلثة في السفر جنب
وحائض وميت وثم ماء قد رما بكفى لاحد هم فان كان الماء ملكا لاحد هم
فهو اول به وان كان الماء لهم جميعا لا يصرف الى احدهم ويباح التيمم للكل. وان
كان الماء مباحا كان الجنب اوله لان غسله فريضة وغسل الميت سنة والجملة
يصلح اما المرأة فيفضل الجنب وتيمم المرأة وييمم الميت. ولو كان الماء
بين الاب والابن فالاب اول به لان له حق تملك مال الابن ولو وهب لهم
رجل ماء بعد رما يكتفى لاحد هم قالوا الرجل اول به لان الميت ليس من اهل
قبول الهبة والمرأة لا تصلح لامامة الرجل. قال مولانا رضي الله تعالى عنه وهذا
الجواب لا يستقيم على قول من يقول ان هبة المشاع فيما يحتمل النسبة لا تنسب
المالك وان اتصل بها القبض. المسافر اذا انتهى الى بئر ولبس معه دلو كان له ان

[illegible]

نسيس المنة الخلو في ربح في شرح كتاب الصلوة فقال كان الشبح الامام
 اسمه مل الزاهد ربح وقول وجدت رواية عن ابي يوسف ربح انه بنوضا
 وبني بالسنن القيس لندسه لان اقتداء التوسيع بالمديهم يجوز عند
 فكذلك لاء الوضوء على التيمم فيحتمل ان ما ذكره الحاكم الشهيد قول
 في ربح. مسافر احب فشرع في الصلوة بالتيمم ثم سبقه الحديث فوجد
 ماء ندر ما يد كفي للوضوء فانه بنوضا له ويسني ذكره الفاي في فناءه قالوا
 قول آخر ليد ربح وهو رواية عن ابي حنيفة ربح. الصلوة بالوضوء اذا سبقه
 الحيات نداء هب لنوضا فلم يجد ماء فتييم ثم قبل انصرفه الى مقامه وحل
 الماء توضا وبني. ولو انصرف الى مقامه ثم وحل الماء نوضا واستقبل السجدة
 الحيات اذا كان به جراحات وعامة حسده وهو لا يستطيع غسل الجراحات
 ولا يستطيع غسل ما بقى فانه يتيمم ويصل لانه لو غسل غير موضع الجراحات
 يصل الماء الى جراحته فيصيرها حرم لو امكنه ان يغسل غير موضع الجراحة
 ويمسح الجراحة بالماء ان كان لا يضره المسح او يعصبها بخرقة ويمسح على
 الخرقه محل. وان كان اكثر اعضائه صحيحا فان كانت الجراحة على راسه
 وسائر جسده صحيح فانه يدع الراس ويغسل سائر الاعضاء ويمسح موضع
 الجراحة لان الاكثر حكم الكل. وكذا لو كان محدنا به جراحات فان كان اكثر
 اعضاء الوضوء جريما تيمم لم يستعمل الماء. وان كان اكثر اعضائه صحيحا
 غسل الصحيح ويمسح الجراحة ان امكنه مسحه من غير ضرر حتى لو كانت
 الجراحة على راسه ووجهه وبده وليس على رجله جراحة يباح له التيمم
 على عكسه لا يباح. وقيل يعتبر الكثرة في الاعضاء حتى لو كان على راسه ووجهه

به مرتباً لأصغر الماء إلا أنه لا يقدّر على استعمال الماء معناه أن لم يكن
 أحد هناك يعينه حار له التيمم بالاتفاق وإن كان معاً سداً في
 استعمال الماء إن كان المعين حراً أو امرأة حار له التيمم في قول أبي حنيفة ربح
 إن كان معه مملوك احتلف المتأخرون فيه على قول المجوعة رحمهم الله تعالى
 بعضهم لا يجوز له التيمم وقيل إن كان المعين يعينه غير بدل لا يجوز له التيمم
 عند الكل ومن حدس هذا مسائل أحاديثها هذه ومنها أنه إذا كان لا بد
 على النسيبة إلى القلة بنفسه ونفس بوجهه إلى القلة ومنها أنه إذا كان على من
 تحسب لا يمكنه أن يحول إلى مكان ظاهر منه أحد يحوله وأجمعوا على أنه إذا
 عجز عن ذلك بنفسه ونعمة أحد بعدد على قاعد جار وعلى هذا الخلاف
 الأصح إذا وحده فأنزل إلى الحج أو إلى الجمعة عند أبي حنيفة لا يلزمه الجمعة والحج
 المعد إذا وحده من يحمله الصلاة الجمعة ذكر الشيخ الأمام أبو بكر محمد بن الفضل
 رحمه الله تعالى في كتابه على الكل ويذهب إلى أن لا يكون عليه الحج ولا حضور الجماعة
 في ذلك الوقت وذكر القاضية الأمام أبو علي السعدي رحمه الله أن الكل على الخلاف المسأله
 إذا لم يكن عليه الحج من الملو فانه يتم ويصلح له أن يكون محرراً أو أدياً أو أمة
 وإذا كان على طهر من الماء يستحب له أن يستظر لكن لا يفرط في الأخير حتى لا يقع
 الصلاة في وقت مكروه ولا يؤخر العصر إلى غروب الشمس مسافراً ولم يجد ماء
 يتم وصلح ثم أحدث ثم وجد ماء يكفي للوضوء ولا يكفي الجنابة فانه لا يتيمم مسافراً
 أحب من غسل رأسه ووجهه وذراعيه فلم يبق الماء فانه يتيمم للجنابة لأنها
 باقية فإن تيمم وشرع في الصلاة ثم فرقه ثم وجد ماء يكفي للغسل فانه يغسل
 به أعضاء وضوئه وسابقى من جسده لم يكن غسله في المرة الأولى ولا يغسل

بطلبه لا يصلح في قول ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله ان الماشي لا يصلح وهو
 يسمى ولا الساج وهو مسح ولا السائف وهو يضرب بالسيف وان حاف
 خروج الوقت ولو جلس الرجل الطاهر في المكان النجس يصلح بالايما ثم بعيد
 كان ذلك في الحضرة والسفر قال محمد رحمهما الله في السفر لا يعيد وفي الحضر بعيد المصل
 باليمنى اذ ارى سرايا وطن انه ماء فانصرف ثم علم انه كان سرايا فسدت صلوته
 باور موضع صلوته او لم يجاور. ومن هذا الجنس مسائل اشد منها هذه و
 منها اذ ارى حرة على ثوبه فظن انها نحاسة فانصرف ليغسلها ثم علم انها لم تكن نجاسة
 ومنها اذ اظن انه تراب مسح الراس او لم يتوضأ اصلاً فانصرف ثم علم انه كان قد توضأ
 ومسح ومنها اذ اظن في الظهارة لم يصل الفجر فانصرف ثم علم انه قد صلاها ومنها
 ما مسح الحف اذ اظن انه انقضت مدة مسحه ثم علم انها لم تنقض فسدت صلوته
 في هذه الوجوه بالاستدبار حاور موضع صلوته او لم يجاوز. ويقارن هذا الجنس
 مسئلتان. الاولى اذ اظن في صلوته انه رعى فانصرف ثم علم انه لم يرع. والثانية
 فوم صلوا بالجماعة فقرأوا سواد وظنوا عدوا فانصرف بعضهم ليفوم بازاء العد
 ثم علموا انه كان عمارا او درابا ان حاوروا موضع صلوتهم فسدت صلوتهم
 والافلا. المصلح بالتيمم اذ ارى سرايا ان كان اكبر رآه انه ماء يباح له ان ينصرف
 وان استوى الظن لا يحل له قطع الصلوة واذا فرغ من الصلوة ان
 ظهر انه كان ماء بلزمه الاعادة والافلا. المتوضئ اذا اقتدى بالتيمم ثم
 رآى المقتدى ماء ولم ير امامه فسدت صلوة المقتدى دون صلوة
 الامام. التيمم اذ امر بالماء وهو قائم ينتقض تيممه في قول ابن حنيفة رحمهما الله
 وفيل لا ينتقض عند الكل كالوكان يقظا فامر بموضع بقرية ماء ولم يعلم

مكره من جميع المسجدين الصالحين

ورجاء ما به لو احدث سد ما عر صحاح ثم وحل ماء فغسل به اعضاء وضوءه
وما بقي من غسله لم يربط غسله في المرة الاولى لاسقاط التيمم في اعضاء الوضوء
برؤية الماء وقد ذكرنا قبل هذا ان الصبي في الصلوة ينقص طهاره الوضوء
ولا ينقص طهارة الغسل. ومن الناس من اجري اللغط على طاهر انما الغرض
طهاره الغسل. والصحيح انها تنقص ويلزمه الوضوء عن اليوسف رحمه الله
لا يلزمه غسل ما غسل من اعضاء الوضوء ايضا

فصل في ما يجوز به التيمم

تجوز التيمم حال ما كان من اجزاء الارض كالتراب والرمال والحصى والنورة
والعرة والسبخة والزبد والرداسية والامثله والكحل والطين الاحمر والحجر
الذي عليه غبار ولم يكن ما كان مضموبا او امسورا من فوق او غير
من فوق في قولنا يستحب في التيمم ما ذكره المحققين من قولنا وعليه
غبار جاز به التيمم والاشياء التي لا يكون عليها الماء في قولنا
مدونة جار. وتجوز التيمم بالاحمر والحجر والكحل والطين والجبس والحيطان
من المندر. ولا تجوز التيمم بالزبد والطين والاحمر والابا لانك فان لم يكن
مطلبا او تيمم بغيره ما جاز. ولا تيمم بالزبد انما كان عليه غبار جاز
وان لم يكن عليه غبار فان كان استخرا من التراب الخالص ولم يحل فيه
شيء من الادوية نجاز وان جعل فيه شيء من الادوية ولم يكن عليه غبار
لا يجوز ولو كان الرجل في طين طاهر لا يتييم به لكن بلطين به بعض نيا به او
جسده ويترك حتى يجف ثم يتييم به. وقال الشيخ الكرخي رح يجوز التيمم
بالطين. وذكر شمس الائمة الحلواني رح انه لا ينبغي ان يتييم بالطين لان فيه

[illegible]

انه احدث او لم يحدث فهو من جنس ما لم يستقر، احدث كما اذا فوضا من ان
 احدث اذ لا اية الدلالة في الضرر والخس معه ماء لا يحوز له التيمم لانه لا
 يخاف فوته مما يرضاهم ذلك ثم يستدل. اذ انهم لما اختلفوا في يوم الصدق الامام
 وحاف القوب لو اشتغل بالوضوء حاز له الشرع بالتيمم فان حدث في
 صلاه نهى عن اعادة التيمم اذ كان النية بالوضوء في قول، استحيفه فيهم
 وقال صاحبه لا يجوز له التيمم بالنيية ولو احدث فوضوء الجماعة لا يدين
 باله لان النية تقوت له حلف وشراؤه ولا يملك السامان لصاروة
 العذر ولا الويل له. لمية الحارة. ربه رأي التيمم الى الوضوء او الوتر ركعة
 واحدة فعلى ذلك زمانا ثم رأيي الوتر على التيمم الى المرفق لا بعيد ما صلي
 قبل لانه كان محتسبا في فعله ولو لم يكن من اهل رأي فضل ذلك في التيمم
 ان يستل احد اثم سأل فافترى ان التيمم الى المرفق وان الوتر ثلث فانه قد
 ما صلي لانه ما كان محتسبا فيه. واذا تيمم الرجل عن موضع تيمم عنه غيره او
 مسافر احدث ومعه ثوب نجس فوجد ماء قد ما يكفي للوضوء او النجاسة
 ولا يكفي لهما فانه يغسل الثوب به ويصلي بالتيمم فان توضأ بالماء وصل في
 النوب النجس جار ويكون مبرا فاما فضل. واذا تيمم لصلاة الخنزة وصل في
 حازله ان يصل بذلك التيمم على جازة اخرى قبل ان يقدر على الوضوء كما لو
 تيمم المكتوبة وصل في له ان يصل مكتوبة اخرى. رجل اتى ماء من الباء
 في حيا وطلب ماء فلم يجد فصل بالتيمم فهو على وجهين ان رأى قوما من اهل
 فلم يسألهم فصل بالتيمم ثم سألهم ما خبرون بالماء لم يجز وان سألهم فلم يجزوه او
 يرونها من اهل جازت صلواته مسافرا منه الماء في اداءه في حاله را.

روح مال عصمهم محل الروح وطئها وادبل الروح عند من روح ولا يحمل عدلها
 لان عدلها لامة بلحوى الرخلة مثل الصلبي ولى من ضمن روح سعة طبع والأحوط
 ان لا يطأها المسافر اذ لم يحل الله له رجلا السلم امكان ذلك في مكان الرد وسامه
 محموله السليم لان التوجه بالسلم لا يجوز الا بسلط ان يسيل الماء على اعضائه وسقاظ
 وذلك لا يصور به ان السقاء ما اعرض التوجه بلح له التسمي رجل لم يحمل الاثني
 الكبار ، فانه سديم لا بد من تحس ، فكان وسوره كعدله خفف حمس يرد سه عن ماء فاحد
 ماء خيره لا يساح له ان يدبل المستبدل عدلها من ربيهم والى الله افيده روح بلح له
 لا يختار ولا يساح المعبر ولو كان الرعل في السجود فعله اليوم واحد لم تكلموا فيه
 قال مصمهم لا يساح له الشريح تسل التسمي وقال مصمهم يساح

فصل في المسجد

يكبر المصمصة والوصوء منه الا ان يكون ثمة موضع احد لدلك لا يصلح به
 او نوصا في اثناء وقد مر قبل هذا ولا يبرن في المسجد الا قون البواري ولا تحت الحصير
 لانا امرنا بتعظيم المسجد وصوبها عن النجاسة في احد النجاسة سوية ولا ملها
 في المسجد وان اصطلح لذلك كان الالقاء فوق الحصير اهلون من الالقاء تحت
 الحصير لان البواري ليست مسجد حقيقة وماتت بها مسجد خففة فان
 لم يكن فيه بواربي يد فيها في التراب او تحت الحصير ولا ينزكها على وجه الارض
 ولا يبرق على اساطين المسجد ولا على جدرانها ولا يدخل الى انقبلة او يبرها
 ويكبر مسح الرجل من طين والرعدة باستوانة المسجد او نحاظته وتلو
 مسح بقطعة حصير ملقاة في المسجد لا يصلح عليها الا ولان لا يفعل ذلك
 وان فعل فلا بأس به ، وان مسح بتراب في المسجد ان كان ذلك التراب

المحلوف يرد به ذلك لأأس به. أذا كان لما نزل الرجل مسجدان يد هب
 إلى ما كان أقدم فانكأا سواء يذهب إلى ما كان أقرب من منزله. وإن
 استويا فهو محير. وإن كان قوم أحدهما أكثر فان كان وفيها يذهب إلى الذي
 قومه أقل ليكثر الجمع لسببه وإن لم يكن ففيها يذهب إلى الذي قومه أكثر
 إن يكون الخواص على التفصيل إن كان حرة من ريم أو غيره كذا في ذلك. وإن
 كان من بني ثعلبة يبعير يد هب الرماح. وإن كان في المسجد
 في المسجد الجامع لكثرة الجمع لا يذهب إلى غيره. وإن كان في المسجد
 من أهله وإن كان قومه أقل. وإن كان في المسجد من أهله وإن كان
 مسجد من ربات فيه ويصلي وإن كان من ربات المسجد من أهله
 فتؤدى حقه. وإن كان مسجد لا يختص مسجد أحد قالوا يقرن هو وقومهم
 ومعه فذلك أحسن أن يصلي في مسجد آخر. وإن كانت الجماعة في مسجد
 حية فإن ذهب إلى مسجد آخر ولم يجبه جماعة فهو محير. وإن صلى في مسجد
 حية وحده فهو محير. وإن دخل منزله من أهله فله ما له فهو محير. وإن
 دخل مسجد ثم أتته مسجد آخر لا يذهب إلى غيره. وإن صلى جماعة في المسجد
 عن النبي المختار عليه الصلوة والسلام إذا فأت أحدكم منزله لم يصلي
 فليصلها في مسجد. وإن لا يبيع الساجد. وإن كان في المسجد من أهله
 الوجه الذي قلنا. هذا إذا كان الرجل من عرض الناس فاما إذا كان عالما أو
 معروفا يذهب إلى المسجد ويصلي فيه. وإن كان في المسجد من أهله
 إن كان الرجل ممن يحسن القراءة فذلك. وإن كان ممن يلهي في القراءة فافضل
 يطلب غيره. وإن كان في المسجد من أهله فله ما له فهو محير.

لأنه ضرورة فلا بأس بالجلوس في المذبح بعد العصر الصلوة الأولى أو الثانية
 بعض وقيل لا بأس بالوقوف في المذبح وبكره الجلوس في المسجد المصنوع
 ثلثة أيام أو أقل وفي غير المسجد يجوز للرجال ثلثة أيام والرجال أولى وبكره التحا
 الضبابية في المصيبة من التركة ان كان الوارث صغيرا وكبيراً عاشا ولا بأس بالاعتكاف
 في البيت الذي في المسجد وتكلم في صلاة الكنارة في المسجد الذي يقام فيه
 الجماعة قال جماعة المسامحة يكره الامس عد من مطر ونحوه واما كان الميت والقوى
 في المسجد ان كان الميت في المسجد والقوم خارج المسجد او كان الميت خارج المسجد
 والامام والقوم في المسجد راحل واحد وسبه واحد وهو ما اذا كان الميت والامام
 وبعض القوم خارج المسجد واثار الناس في المسجد قال بعضهم لا يكره لأن
 سبب الكراهة اذ حال الميت في المسجد واختلاف المكاسب من الامام ومن
 الميت وبعضهم تركه على كل حال لان عادة السلف حرت لصلوة الحائز
 ما شاء اذ وضع على حله فلو لم يكره ذلك لكان له ما وصفا على حله مستحداً
 في سور المدساة ما لا الاصل فيه بان السور حرم العامة ويتفق ان يكون
 الجزار على الفصل انكاس الدخان فيمنع عنه وسوا مسجد ما كان الامام
 ما زعمه ابيه او ابوه لا لان الامام يجعل الطريق مسجد ام هذا أولى وعن ابي يوسف
 ربح ذكره الساطع في ربح الوافعات اذا سعى في ارض العصب مسجد او حمام او حاوت
 لا بأس بالصلوة في المسجد ولا يساخر الحائوت والحمام ويدخل الحائوت لشراء
 المتاع اما الصلوة في ارض الغير انكاس الدخان يكره لانه يابى ذلك وصرفه وان
 كانت لمسلم فان لم تكن مزرعة ولا مكرورة فلا بأس به لان صاحبها لا يبصر به
 وانكاس مزرعة او مكرورة فان كان بينهما صداقة ومودة او كان صاحبها حسن

كبرياءه لا يتصل به ان يتصل به غيره كبرياءه لا يتصل به غيره
 برأيه عليه الجماعة في صدق قوله في سائر احواله ان الله لو لم يزل
 يدعنا بالوفاة بقطع الزمان في سائر احواله ان الله لو لم يزل
 فتح الصلوة في منزله ثم صعد الأمانة في مسجد اوفى به في سائر احواله
 الحق اراكان امام الحق رائد الاكل رواءه ان يسير الى المسجد
 بل بقي مسجد ارحله للثغافه في الساس من معة في وعتاب له راسا
 ياروي والعمير البضائل والالان را الزادة والامامة الجارية اراكان
 لم يكن اهل ان قال في ذلك الله الحق انه وصل الى الله في سائر احواله
 له اهل الصلوة في يصبح الاضواء وان لم يكن الله معي في ذلك
 كم لا يبر في المروءة وحرمة الدرع للحب رضاء الله في سائر احواله
 في نوافه في الماء المسطر وادعى بالامام صبح اقتدائي وان لم يكن الله معي
 في سائر احواله الله انما محمد روح في باب صلوات الله على سائر احواله
 طائفة من سائر السبل وان لم يكن الصفوف من سائر احواله
 لا اهل كرامة الصفوف متصله لان الطائفة بالكوزة في سائر احواله
 سائر احواله المسجد طريق فلا ينسب فيها اتصال الصفوف وانما سائر احواله
 مفصلة عن المسجد بينها وبين المسجد طريق في سائر احواله اتصال الصفوف
 على ما اصبح الاقتداء لمن قام على الدكاكين القوي كوي على باب المسجد لاها
 من بناء المسجد منسلة بالمسجد رجل حفر بئر في سائر احواله المسجد او هدم سائر
 المسجد فانه يوم بالتسوية ولا يقصر بالعصان وكذا الوحفر بئر في سائر احواله
 التسوية ولو هدم سائر الدار رجل ملك له او حفر بئر فيها من نقصان

الاذان سنة لأداء المكتوبة بالجماعة عرف ذلك بالسنة واجماع الأمة
وانه من شعائر الاسلام حتى لو امتنع اهل مصر وقرية او محلة اجبرهم
الامام فان لم يفعلوا قاتلهم وأهله الأذان تعتمد معرفة القبلة والعلم
بمواقيت الصلوة لان السنة في الاذان استقبال القبلة أشداء وانهماء
فيحتاج المعرفة للقبلة والأذان شرع لأضرار الناس الى المسجد لأداء
الصلوة واعلامهم بدخول وقت الصلوة وبأباحة الافطار وحرمة الأسفار
فأذا لم يعرف الوقت يكون أدانه سدا للفتنة. قال رضي الله تعالى عنه
فجعل الباب على فصلين فصل في معرفة القبلة. فصل في
معرفة مواقيت الصلوة وذكر مسائل اشياء العبرة ومسائل
الاذان بعد هذا

أما الأول

اتفقوا على ان القبلة في حق من كان بمكة عين الكعبة ويلزمه التوجه الى عنقها ثم
تعيين لكل قوم منها مقام فلاهل الشام الركن الشمالي. ولأهل المدينة
موضع الخطيم والميزاب. ولأهل اليمن الركن اليماني. ولأهل الهند ما بين
الركن اليماني الى الحجن ولأهل خراسان والمشرق الباب ومقام ابراهيم
أخضعوا في ذلك من هو خارج عن مكة قال ابو عبد الله الجرجاني عليه السلام
الى عين الكعبة. وآثار غيره من المشايخ عليه التوجه الى جهة الكعبة وبهذه
الكعبة تعرف بالليل والليل والامصار والقرى المحاريب التي رتبها
الصحابه والتابعون رضي الله تعالى عنهم فحين فتحوا العراق جعلوا قبلة أهلها
ما بين المشرك والمغرب لذلك قال ابو حنيفة رح ان كان بالعراف جعل المغرب

له رجل صلى العصر القبلية مسجداً روى عن الحسن
 صلاة وبه أخذ الفقيه أبو الليث روح. وكذا إذا صلى
 ربه وبعض المشايخ قالوا إن فعل ذلك يساوي
 حله الله لا يكون كافراً وقال مشايخ حارثهم القاصي
 من الأئمة المحلوانه روح إذا صلى إلى غير القبلة لا يكره
 لأن الصلوة إلى غير القبلة حادثة حالة الاختيار
 العلماء من جور الصلوة في الذنوب الخمس فلا يحكم
 متمداً فانه يصبر كافراً وقال سمس الأئمة المحلوانه
 البربحور الصلوة بغير طهاره. ويكون استخفافاً بالله
 لئله مظلمة بالبحري ثم تنبه انه صلى بغير القبلة طارئة
 مخرج البواب الناس للسؤال عن القبلة ولا يعرف
 إن لأن الخواطر لو كانت متروكة لا يمكنه تمسك
 له هامة تؤذنه بحداد النحر. الأمية إذا نوى مقام
 واداره. قال الفقيه أبو إسحاق العباسي لم يكن الرجل
 مواليت واحد وإن كان في مكة لا يجوز له إلا أنه
 لا يجوز صلواته إلا أن يريد به الوجهه في يجوز صلواته
 بمجرد لا يجوز صلواته لأن الحجاب ليس بقبلة بل
 وجهي للصلوة لا ينوب عن سه القبلة ببعض
 فتتاح الصلوة انشاء الله تعالى. وأما معرفة الأوقات
 مع الفجر المستطير البحر في إن سمي العرب الأول

٢ ديار ناسيايه وهو عند نضج العنب في ديار ناوقت العشاء الأخيرة
 يكون حداء رؤسنا وبين النسر الواقع والنسر الطائر قريب من عشرين
 ذراعاً في مرمى العين فاذا مر على راسك يكون القبلة بينهما. وعن الشيخ
 الإمام أبي منصور الماتريدي رح قال اذا اردت معرفة القبلة فانظر الى
 مغرب الشمس في اطول ايام السنة واجعل لذلك علامة ثم انظر الى
 مغرب الشمس في اقصر ايام السنة واجعل لذلك علامة ثم دع التلثين
 عن يمينك والتلث عن يسارك فالقبلة عند ذلك. وهذه الاقاويل بعضها
 قريب من بعض. واقرّبها الى المقصود ما قاله الفقيه ابو جعفر القاضي الامام
 صدر الاسلام رح رجل اشتبهت عليه القبلة فاحبره رحلان ان القبلة
 الى هذا الجانب وهو يتحري الى حاسب احرفان لم يكونا من اهل ذلك الموضع
 لم يلتفت الى كلامهما الا انها يقولان عن الاحتهاد فلا تترك اجتهداه باحتـ
 غيره. وانكافان من اهل ذلك الموضع فعليه ان ياخذ بقولهما ولا يجوز له ان
 يجالهما لان اهل الموضع يكون اعرف بقبلته من غيره عادة فكان خبرهما
 علم رجل دخل في الصلوة بالتحري واحتهاد مكان خطأ ولم يعلم بذلك ثم علم ان
 تحول وجهه الى القبلة فجاء رجل فد علم بحاله الاول ودخل في صلوته وصل
 الاول جائزة وصلوة الداخل فاسد. وعن ابي يوسف رح انه يحوز صلوة
 الداخل ايضا. الاعشى اذا صلى ركعة الى غير قبلة فجاء رجل وحوله الى القبا
 واقتدى به فهو على وجهين ان كان الاعشى حين افتتاح الصلوة وجداً من يساً
 عن القبلة فلم يسأله فسدت صلوة الامام والمقتدى. وان لم يجد الاعشى
 من سألته حارت صلوة الامام وفسدت صلوة المقتدى لان المقتدى رحمه الله صلى

وإنما يعرف التعريف قرصها ان بنظر القرصها ان امكه ان ينظر الى توصلها وله
 في عداد علم ان الشمس قد تغير وان لم يمكه النظر علم ان الشمس لم تتغير و
 اول وقت المغرب حين تعرب الشمس واخرها حين يغيب الشفق. وقال
 السافعي رحمه الله تعالى ما يمكن فيه من اداء ثلث ركعات حتى لو تمكن بعد
 غروب الشمس من اداء ثلث ركعات وامر يصل دية ثم صلى بعد كان فاصيا
 لا مؤدما واول وقت العشاء حين يعيب الشفق لاختلاف فيه انما اختلفوا
 في النقص مال الروسب ومحمد والسافعي رحمه الله تعالى. وقال ابو ثبينة رحمه الله
 هو والباص الذي يلي الحجرة حتى لو صلى العشاء بعد ساعة الحجرة. وامر بالباص
 المنصرم الذي يكون بعد الحجرة لا تحوز عده ثم تأخير العشاء الى ثلث الليل
 مستحب والى نصف الليل مباح والى آخر الليل مكروه والافضل في صلوة النجوى
 التنوير عند ما. وقال السافعي رحمه الله تعالى في صلاة النجوى بالاداء
 في اول الوقت في سائر الصلوة افضل والى الطلوع اوى في صلوة النجوى
 سدأ بالتغلبس وتحتم التنوير اذا كان حرا في اطلالة القراءة وان كان لا يريد^{لنفسه} ذلك
 افضل. أبتحووا على ان المستحب في صلاة النجوى والمردية هو ان لا يلبس. وحده التنوير
 ما قاله فيهمس الائمة الحاوية الفادية. لا سام ابو بكر في الفجر ورح ان بعد ابا الصلوة
 بعد ان يسار البياض في وقت لو صلى الفجر بعد صلاة مسنونة ما بين اربعين اية
 الحسين اية او اكبر وبرقت القراءة فاذا فرغ من الصلوة لو ظهر له سهوة في طهارته
 يمكنه ان يتوضأ ويعيد الصلوة قبل طلوع الشمس كما فعل ابو بكر وعمر رضي
 الله تعالى عنهما. ويؤخر الظهيرة الضيف ويجعل في الشتاء. ويؤخر العصر في الصيف
 والشتاء جميعا. ويجعل المغرب في الصيف والشتاء جميعا ويجعل العشاء في الصيف

كما ذاباه هو البياض الذي يد وكذب السرحان ويعقبه ظلم لا يخرج به
 وقت الصناء ولا يتب به شيء من احكام النهار والثاني هو البياض الذي
 يستطير ويبعد في الافق لا يزال يزداد حتى ينتشر سمي مستطير الزوال
 سببت به احكام النهار من حرمة الطعام والشراب للصائم وجواز اداء الفجر
 واخر وقت الفجر حين تطلع الشمس واما وقت الظهر فتفقوا على ان اول
 وقت الظهر حين نزول الشمس. واختلفوا في آخر وقت الظهر قال ابو حنيفة
 ربح آخر وقت الظهر حين صار ظل كل شيء مثليه سوى زوال. وقال
 صاحباه ربح حين صار ظل كل شيء مثله سوى في زوال. وطريق معرفة
 الزوال وفي الزوال ان تعرف خشبة مستوية في ارض مستوية فبادام الظل في
 الاثنان فالشمس في حد الارتفاع فاذا اخذ الظل في الازدياد علم ان الشمس
 قد زالت فاجعل على راس الظل علامة فمن موضع العلامة الى الخشبة يكون
 في الزوال اذا زاد على ذلك وصارت الزيادة مثل ظل اصل العود سوى
 في الزوال يخرج وقت الظهر في قول اخنوخة ربح. وعند ما اذا صارت
 الزيادة مثل العود سوى في الزوال يخرج وقت الظهر وعن محمد ربح
 انه جبل لمعرفة زوال الشمس طريقا آخر وهو ان يقوم الرجل مستقبل القبلة
 فبادام الشمس على حاجبه الابرص الشمس لم تنزل واذا صارت الشمس
 على حاجبه الايمن علم ان الشمس قد زالت. واول وقت العصر حين يخرج
 وقت الظهر على الاختلاف واخر وقتها حين تغرب الشمس. وبكره التأخير
 الى تغرب الشمس. واختلفوا في ذلك التغير فال بعضهم في التغير في ضوء الشمس
 الذي على راس الجبلان ورأس الجبال والاشجار وقال بعضهم هو التغير في قرصها

الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن فضل رح ما دام الإنسان دفن وعلى النظر إلى
 قعر الشمس في الطلوع لأباح فيه الصلوة وإذا انحرف عن النظر ساج
 فيه الصلوة وذكر في الكتاب إذا طلعت الشمس لأجل محل حيث ترتفع قدر
 رء أو ذن من ويكون أداء النوافل في هذه الأوقات في سائر الأماكن وعند
 ذلك ما ذكره من أن افتتاح التطوع في الأوقات المذكورة فإنه ينطبق
 ترتيبه في ظاهر الرواية ولا يجوز الجمع بين الصلواتين في وقت واحد بعد
 ما عدنا الأصل للظهر والعصر بعرفة والمغرب والعشاء بمنزلة فإنه قاله
 في حر الظهر ويجعل العصر ويصليهما في وقت الظهر ويؤخر المغرب إلى وقت
 العشاء ويصليهما في وقت العشاء ويجوز عند المتأخريين جمع بين
 الصلواتين بعد السفر والرحيل والطريق ولا تطوع قبل المغرب ولا قبل صلوة
 العيد في المشهور ويبدأ بطوع بعد الزوال من صلاة العشاء وعن بعض الصحابة
 أنهم كانوا يطوعون قبل صلوة العيد في يوم الجمعة إذا خرج الإمام
 للحظبة. فإن أصدغ الأربع قبل الجمعة يخرج الإمام ذكر في النوادر أنه
 إن كان صلى ركعة بسببها أخرى ويخفف القراءة فربما تتحمله التكاثر
 ونسي من السورة وبه أخذ المشايخ. ولم يذكر في النوادر أنه لو صلى ركعتين
 وقعد على راس الركعتين وقام إلى الثالثة لم يقعد بها بالسجد فخرج
 الإمام وحلف فيه المشايخ حال بعضهم يعود إلى القعدة ويسلم وقال بعضهم
 بينهما رعا ويخفف القراءة. وهكذا إذا شرع في الأربع قبل الظهر أقيمت
 للظهر وإن كان في الركعة الأولى ولم يقعد بها بالسجد فإنه بينهما ركعتين وإذا سلم
 على راس الركعتين حكى عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل رح أنه قال يقضى

ويؤخر في الشتاء إلى ثلث الليل ليعوله عليه الصارورة والسلام له أذ صبحه الله تعالى
عنه آخر العشاء في الشتاء فإدراك الليل منه طويلاً ومحل في الصيف فإن الليل
فيه قصير هذا إذا كانت السماء مهيأة فإن كانت متغيمة يؤخر الفجر والظهر
والغروب ويجعل العصر والعشاء وقتاً لو تزامن حين يميل للعشاء إلى الظلمة
الغيم والآفة فإن لم يدر لهم في آخر الليل إذا كان يتق من نفسه أنه ليس في ذلك
في آخر الليل، وأن كان لا يتوفاً لفضل أن يصليها في أول الليل، وأن أوتوا في
العشاء، منعوا الإيجور، وأن صلى العشاء على غير وضوء فانه بعيد العشاء ولا يعد الوضوء
فلما فر من الوضوء كراهية صلاة العشاء على غير وضوء فانه بعيد العشاء ولا يعد الوضوء
في قول ابن سبويه، ويجوز فصلاً الفجاءة في وقت صلاة الأوقات ساعات
لا يجوز فيه التطوع ويجوز المكتوبة ولا تسلموا الحنابلة ولا يبرء التلاوة
إذا طلعت آتة من سفي وتفتح بعد الانتفاء في أن تروى، فانه من معناها
الشمس إذا تعبد العصر يومه فانه يجوز أداء ما منه الفريضة من أي يوم سارح
أنه مال يجوز التطوع عند انتهائهم يوم الجمعة، وتسعة أوقات يجوز فيها
صلاة الفرائض وصلاة الحنابلة وسجدة التلاوة ولا يجوز فيها ركعتين أو ركعة
كالنذر وركعتي الطواف وتحبة المسجد أو لم يكن لها سبب بعد طلوع
الفجر قبل صلاة الفجر لا يجوز الأسنة الفجر وبعد العرضة قبل طلوع الشمس
وبعد صلاة العصر قبل التعر وبعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب، وبعد
الخطبة يوم الجمعة، وبعد إقامة يوم الجمعة، وعند خطبة العبدان
وعند خطبة الكسوف، وعند خطبة الاستسقاء ويجوز التطوع قبل
العصر واختلفوا في الوقت الذي يباح فيه الصلوة إذا طلعت الشمس فال

أربع مسائل استأ. القبلة محل صلي في الصلوة إلى جهة من غير شك ولا تحري من يتبين
 أنه أصاب القبلة أو كان أكبر رأيه ذلك أو لم يظهر من حاله شيء حذر ذهب عن ذلك
 لموضع يصلونه جائرة لأن فعل المسلم محمول على الصحة لكل من قام لأداء الصلوة
 بعمله مستملاً للقبلة حتى سبب خلافه وإن تبين أنه أخطأ وصلوته فاسدة وإن شئت
 في القبلة وصل إلى جهة من غير تحري أن تبين أنه أخطأ القبلة أو أكبر رأيه ذلك أو لم
 تبين من حاله شيء وصلوته فاسدة. وإن تبين أنه أصاب وصلوته جائزة وإن كان
 أكبر رأيه أنه أصاب القبلة أخطأ هو فإنه قال السج الإمام يتمس الأئمة السرخسي
 رجح الصحيح لا يجوز صلاته وإن صلي إلى جهة بالتحري أن لم يظهر من حاله شيء أو
 ظهر ما أصاب. أو كان في أكبر رأيه ذلك وصلوته جائزة بالاتفاق. وإن ظهر أنه
 أخطأ ذكر ذلك عند ما. وإن اشتبه عليه القبلة فتحري، ووقع تحريه في جهة
 فاعرض عن تلك الجهة وصل إلى جهة أخرى وسبب أنه أصاب القبلة وصلونه
 فاسدة وعن الأصحفة رجح أنه يحسب عليه الكفر متى إذا تبين الأمر بعد الفراغ
 من الصلوة. وإن ظهر الأمر في خلال الصلوة ففي الوجه الأول وهو ما إذا صلي
 إلى جهة من غير شك ولا تحري فيه أن ظهر أنه أخطأ يلزمه الاستقبال لأنه لو
 ظهر له ذلك بعد الفراغ من الصلوة يلزمه الأعادة فإذا ظهر في خلال الصلوة
 استقبال الصلوة. وإن ظهر أنه أصاب القبلة أخطأ فيه والصحيح أنه يتم
 صلونه ولا يستقبل لأن صلونه كانت جائزة ما لم يظهر الخطأ فإذا تبين أنه أصاب
 القبلة لا يتغير حاله. وفي المسئلة الثانية وهو ما إذا شك في القبلة وصل إلى
 جهة من غير تحري في خلال الصلوة أنه أخطأ استقبل الصلوة لأن صلوته كانت
 فاسدة ولهذا يلزمه الأعادة بعد الفراغ فيلزمه الاستقبال. وإن ظهر أنه أصاب

السائقين. ويكره اداء المكتوبة بالجماعة في المسجد بغير اذان واقامة لما قلنا. ولا يكره في البيوت والكروم وضياح القرى لان اذان القرية والمصراذان لهم. وان تركوا الاذان والاقامة حادوا وان ادنوا كان اوله وان صلوا بالجماعة في المفازة ان تركوا الاذان لا يكره وان تركوا الاقامة يكره. وقيل لا يترك الاذان ابدا. وليس لغیر المكتوبة نحو الوتر وصلوة العبد وصلوة الحائز وجماعة النساء اذان واقامة ولا اس بالتطويل في الاذان وهو مخسرين الصوت من غير ان ينغير فان تغير بلحن او مل او ما اشبه ذلك كره. وكذلك قراءة القرآن. وقال شمس الائمة المحلو في وجوب انما يكره ذلك فيما كان من الادكار اما في قوله تعالى على الملائح لا بأس منه. اذ حال مد ومحوه. المؤذن اذا لم يكن عالما بالاداءات الصلوة قالوا لا يستحق جواب المؤدبين ولا يحل للمؤذن ولا للامام ان ياخذ الالاءان والائمة اجر اهل البيت اربعة عشر ركعة. لكنهم يعرفوا حاجته فهو له في كل ركعة ما هو يحسن بطوله ذلك ربنا كثر انهم اذا اذنا راحلوا. وندم على المنارة يوم الجمعة قال شمس الائمة المحلو في وجوب الصحيح ان المؤذن لا يركب المنارة هو الاذان الاول ليس للثاني من الحوكة ما يكره. الا ان دخل في المؤذن ان يتكلم في الاذان في الاقامة او يمتنع لانه يسمعه بالاداء. كل كلام يسير لا يلزمه الاستقبال. واذا انتهى المؤذن في الاقامة الى قوله فدهم. الصلوة له الحائز ان شاء الله في مكانه وان شاء الله في مكان الصلوة اما ما كان المؤذن اوله يمكن. الاذان خمسة عشر ركعة واخر الاذان عند نال الاله الا الله. والاقامة سبعة عشر ركعة خمسة عشر منها كلمات الاذان وكلمات منها قوله قد قامت الصلوة مرتين. واذا ان العبد في بلاد ناسعة عشر ركعة خمسة عشر منها كلمات الاذان المعروفة وكلمات قوله الصلوة

المسئلة عمزلة ما لو سكت في القبلة وصلى من غير تحجر ثم اذ اظهر انه اصاب
القبلة يجوز صلواته

مسائل الأذان

إذا أذن قبل الوقت يكره ويبعد في الوقت. وقال أبو يوسف رحمه الله لا يكره
في الفجر النصف الأخير من الليل ولا يعاد ويكره الأذان مع الجماعة ولا يكره مع
الحدث في رواية. والأقامة تكره معهم ما جبا خمسة يكره إذا هم وإذا أذنا
يعاد الصبي الذي لا يعمل. والمرأة والمجنون. والسكران والمجنون. وثلاثة لا يعاد
إذا هم. المحدث في ظاهر الرواية والقاعد إذا أذن مكره ولا يعاد وكذا الركب
في مصر والمسافر إذا كان راكباً لا يكره ويبرل للأقامة وتحوز للمسافر أن يستفتح
الأذان على الدابة وإن لم يكن وجهه إلى القبلة. حصر خصال لو وجد في الأذان
أو في الإقامة بوجوب الاستقبال إذا غشي على المؤذن في الأذان أو في الإقامة
يستقبل غيره وكذا إذا مات المؤذن في الأذان أو في الإقامة. وكذا إذا سق الحث
في الأذان أو في الإقامة قد ذهب ليوضأ يستقبل غيره أو يستقبل هو إذا رجع
إذا حضر المؤذن في خلال الأذان أو في الإقامة وعجز عن الإتمام ولم يكن هناك
من ببلقته يجب الاستقبال. وكذا إذا غرس في الأذان أو في الإقامة وعجز عن
الاعتمام يستقبل غيره. وينبغي أن يؤذن على الميمنة أو خارج المسجد ولا يؤذن في المسجد
جماعة من أهل المسجد إذا نوا في المسجد على وجه الخفاقة بحيث لم يسمع غيرهم
تمحض قوم من أهل المسجد ولم يعلموا ما صنع الفريق الأول فإذا نوا على وجه الجهر
والإعلان نوا على ما صنع الفريق الأول فلهما أن يصلوا بالجماعة على وجهها ولا عبرة
بالجماعة الأولى لاهما ما أقيمت على وجه السنة فلهما الأذان والأقامة فلا يسطل حق

حرص الصوم عرس في الجمع بين الصلوتين بالمزدلفة وعرفة يؤذن للاول ويقيم
للتاسيه لا يؤذن ويكره ان يؤذن في مسجد ين ويصلي في احدهما اذا قدم في اداءه
واقامته شيئاً ما قال ولا اشهد ان محمداً رسول الله ثم قال اشهد ان لا اله الا الله فعليه ان يقول بعد كل صلاة الشهادة اشهد ان محمداً رسول الله حمداً
للتظيم ولو اذن ومكث ساعه ثم اذن في الاقامة فظن انها اذان فهو صحيح فيها
ما صنع في الاذان فقل له هذه اقامة فانه يستغفر الاياه من اولها الى
السنة في الاقامة الحمد فاذا انزل فقد ترك سنة اقامته وصار كانه
اذن حريص فانه لا بأس به ويجوز اذان الاعرابي والعجمي ويؤذن الزنار العبد
وغيرهم اوله ولا بأس بان يؤذن رجل ويقيم غيره باذن الاول ويكره ان لم
يرض به الاول ومن سمع الاذان فعليه ان يجيب قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من لم يجيب الاذان فلا صلاة له قال شمس الأئمة الحلو رحمه الله
الناس في الاجابة قال بعضهم والاجابة بالقدم لا باللسان حتى لو احاب باللسان
ولم يمش الى المسجد لا يكون مجيباً ولو كان حاضراً في المسجد حين سمع الاذان
فليس عليه الاجابة وقوله عليه الصلاة والسلام من قال مثل ما يقول المؤذن
فله من الاجر كن انه هو كن لك ان قاله مال التواب الموعود وان لم يقل لم يسل
التواب الموعود فاما ان ياتم او يكره له ذلك فلا واذا اراد الجواز باللسان
لسبل التواب الموعود فكل ما هو شأ وشهادة بقوله ما قاله المؤذن
عند قوله حي على الصلوة حي على الفلاح يقول لا حول ولا قوة الا بالله العلي
العظيم ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن ولا بأس بالتشويب في سائر الصلوات
الخمس في زماننا وتشويب كل بلدة ما تعارفه اهل تلك البلدة ويجوز

$\frac{1}{\sqrt{\pi}} \int_{-\infty}^{\infty} e^{-x^2} dx = 1$

۱- در صورتی که در یک سال دو بار در یک منطقه آلودگی رخ دهد، آلودگی در آن منطقه به صورت مزمن محسوب می شود.

[illegible][illegible]

باب افتتاح الصلاة

أثناء الصلاة بعد تقديم طهارة البدن والاستقبال القبلة ونية الصلوة والحركة أو سلفها فالصلاة كان يصلي إلى الله يسرطا فأنشأ القسمة أو الكعدة أو الجبهة بما الكلام في ذلك في مواضع الأول أصل النبا كعبها، أما أصلها أن يفصل قلبه فان في وعند التنازع روح لا بد من الذكر باللسان أن الأفضل أن تكون مقاربة للشرع، والشيوخ الكرخي وجماعة يجوز بنية متحركة متى يجوز قال بعضهم إلى انتهاء التناء وقال أن يركع وقال بعضهم إلى أن يرفع رأسه من عن محمد روح أنه لو نوى عند الوضوء أنه يريد يستقل بعد النية بما ليس من جنس ما لم يحضره النية جازت صلواته بتلك الذ إلى يوسف روح وعن محمد بن سلمة روح أية صلوة يصلي يجيب على البدنية من غير وأما احتاج إلى كامل وتفكر لا يجوز، وأما كذا أو مقتديا وكل ذلك على وجهين أما أن يك قاضيا فالمتنفل يجوز صلواته بنية الصلوة

"كان النوايا بوجه ان اصل مع الامام وانه في باب الحدود اما اقتدى
 بالامام، وحيث لو الامام ولا يعلم ان الامام في اية صلوة وانظرها في الجمعة
 اراء استشهدوا انفسهم انه نوى الدخول في صلوة الامام مقتديا به فيصير
 ساريا ايضا، لا يثبت له نوى الاقتداء بالامام ولم يوصلوا الامام لكنه نوى
 ساريا، اذ الوجه في قتله لا يجوز لان اختلاف المذاهب يمنع الاقتداء ولو
 لم ينو الاقتداء لم يثبت له نوى صلوة الامام او نوى فرض الامام لا يصح اقتداء به
 الا ان نوى في نية الامام في زيادة او بتر في الشريعة في صلوة الامام لا بد لما
 نوى الشروع في صلوة الامام ساريا به نوى من الامام مقتديا به، وقال
 معناه - نوى الشروع في صلوة الامام لا يكون مقتديا به وقال بعضهم اذا
 اسطر فكبير الامام فذكر الامام يحرم ان يكون مقتديا به، والاحسن ان
 بقوله ثبت ان اصله مع الامام في صلوة الامام ولو نوى الجمعة ولم يسلوا الاستدلال
 بالامام، انما هو في الامام، لا في الجمعة لا تكون الامم الامام، و
 لو نوى الاقتداء بالامام، لا لو نوى الطهر والجمعة جميعا بعضهم
 موروادك وحيث انية الجمعة محكم الاقتداء، ولو نوى الاقتداء بالامام
 ولم يجد طريقا لانه ريد او عمر ريد ان يقتله ولو نوى الاقتداء بالامام وهو
 يرى انه ريد فاداهو عمر وصح اقتداءه لان العبرة لما نوى لما يرى وهو
 قال نوى الاقتداء بالامام، ولو قال اقتديت بزید او نوى الاقتداء بزید
 فاداهو عمر ولا يصح اقتداءه لان العبرة لما نوى وهو نوى الاقتداء بزید
 هذا كما هو في الصوم لو قال نويت ان اقضي صوم الخميس فاذ اعليه صوم يوم
 آخر لا يجوز، ولو نوى قضاء ما عليه من الصوم وهو يرى ان عليه صوم يوم

نضاح إلى الشمس ^و تر في الشفق عن استحيفة رح رجل، فانتة عصر يوم وقصه
 رعاي عليه وهو يرى، ان عليه الظهرك ^و يحور مولة ما لوصلي اربعه انصاعها
 على ر قد جهل الصلوة التي عليه لم يحز حتى ينويها ويحيها ^و لقد اقال روجية
 رح رجل فانتة صلوة من يوم رليلة واشتبه عليه انها به صلوة كانت فاصلي
 صلوة كل اليوم ^و ليحيها عليه رجل اقتتح المكتوبة وطن انها تطوع ^و صلى على نية
 التطوع حتى فرغ ^و الصلوة في المكتوبة لان قران السبه نكل حرة من احراء الصلوة
 مسعد رفسه ط قران النية ^و الجزء الاول وكذا ^و الوشرع في التطوع فظن انها مكتوبة
 كانت صلوة تطوعا ^و ما قلنا ولو كرر للتطوع ^و كرر سوي به الفرص ^و بصبر شارعا
 العريضة وكذا المسوق، اقام الاقصاء ^و ما سبق متلك ^و صلوة وكبر ^و سوي ^و لا ^و سفيان
 يصير جازعا كان ^و بها لان حكم صلوة المسوق يخالف حكم صلوة المنفرد ^و لانه يحور
 الاقتداء بالمنفرد ^و لا يحور بالمسوق فكان منزلة الفرص مع التطوع ^و اذا اراد الرجل ان
 يصلي ظهر يومه ^و وعند ان وقت الظهر لم يخرج ^و قد خرج الوقت ونوى ظهر اليوم جاز
 لانه لما خرج الوقت ^و ظهر اليوم في ذمته ^و فاذا نوى ظهر اليوم ^و فقد نوى ما عليه
^و لانه قصده ما عليه نية الاداء وقضاء ما عليه نية الاداء ^و يحور ^و الانزى ان الاسر
 اذا استنبه عليه رمضان ^و تحرى شهره وصام ^و وقع صومه بعد رمضان جاز ^و هذا
 قضاء نية الاداء ^و وان وقع صومه قبل رمضان ^و لا يحوز لان صومه قبل رمضان
 لا يكون قضاء ولا يكون اداء ^و هذا اذا كان منفردا ^و كان اما ما فهو ممول ^و للذبح
 ولو كان مقديا ^و فالمقتدي ^و نوى ما بنوى المنفرد ^و بنوى الاقتداء ^و ايضا لان
 الاقتداء لا يجوز بدون النية ^و فاذا نوى الاقتداء ^و لم يعين الصلوة ^و لا يجز
 لان الاقتداء بالامام كما يكون في الفرض يكون في النفل ^و وقال بعضهم ^و يحوز

صلاة لا يجوز في الأمرين لما دللنا على أن الإمام ينوي ما ينوي المبرور لأنه من رخصته لا
يحتاج إلى شيء إلا أنه لو نوى أن لا يؤتم فلا جناح فلا نية واقضى به عار. وحل لم يعرف.
أن الصلوات الخمس فرض على العباد إلا أنه كان يصلي وموا. بها لا يجوز. وعلمه وعارضا
لأنه لم يوافق في الصلاة ركداً على أن منها فرض ومنها سنة. يعرف
العريضة من السنة ولا ينوي العريضة في الكل لا يجوز المكتوبات. وينوي
العريضة في الكل يجوز وإن كان لا يعلم أن بعضها فرض وبعضها سنة. في الإمام
ينوي صلاة الإمام عار. وإن كان نعم العريضة من السنة. لا يعلم ما الصلوة
من العريضة والسنة حازت صلوته لأنه ينوي أن يصلي وأنه أم هذا الرجل
غيره وهو لا يعلم أن فرض من السواحل فصله وينوي أن يصلي في الكل عار. صلوته أما
صلوة القوم فكل صلوة ليست لها سنة قبلها كصلوة العصى والمغرب والعشاء
يجوز صلاة القوم أص. وكل صلوة قبلها سنة كصلوة الأجر والطهر لا يجوز صلاة القوم
وإذا تمت النية لمن أراد الافتتاح بكر أو برفع يده فيصير شارعا في الصلوة
وأختلف الناس في وقت الرفع وكيفيته أما وقت الرفع به حالة التكبير مقارنا
لهذا فإنه عند بلأيته وحنقه عند حتمه وكيفيته ما قال أبو جعفر ^{في} حال
أولا أصابعه وبضمها فإذا أراد التكبير ينشر أصابعه ولا يفرج بين أصابعه
كل التفريق ولا يضمها كل الضم وإنما يفرج بين أصابعه كل التفريق في الركوع و
بضم كل الضم في السجود ويرفع يده حذاء أذنيه ويمس طرف إبهاميه
شحمة أذنيه وأصابعه فوق أذنيه. والمرأة ترفع البدن كما يرفع الرجل في رواية
الحسن عن أبي خنيفة ر. وقال محمد بن مقاتل الرازي ر. رفع المرأة حذاء
منكباها ويروي في ذلك حديثا وذلك أقرب إلى الستر ثم تكبيرة الافتتاح

الخمس فاذا عليه صوم يوم أخر حاز. ولو نوى التسرع في أداء الإمام والإمام
 لم يشرع بعد وهو يعلم بذلك يصير شارعا في صلاة الإمام اذا شرع الإمام
 لانه ما قصد التسرع في صلاة الإمام للحال انما قصد التسرع في صلاة الإمام
 اذا شرع الإمام. ولو نوى التسرع في صلاة الإمام على ظن ان الإمام قد شرع
 ولم يشرع الإمام بعد فقد اختلفوا فيه قال بعضهم لا يجوز. ولو كان المقتدى
 يرى شخص الإمام وقال اقتديت بهذا الإمام الذي هو عبد الله وظهر انه
 جعفر جاز. وكذا لو كان في آخر الصفوف ولا يرى شخص الإمام فقال اقتديت
 بالإمام الذي هو قائم في المحراب الذي هو عبد الله فاذا هو جعفر جاز ايضا
 لانه عرفه بالإشارة فانت التسمية. وينبغي للمقتدى عند كثرة القوم ان
 لا يعين الإمام ولكن يقول اقتديت بالإمام القائم في هذا المحراب فما يصلي
 الإمام فانا أصلي تلك فاذا نوى ذلك جاز. وكذا في صلاة الجماعة لا ينبغي ان
 يعين الميت ان نوى الصلوة على فلان الميت لان المقتدى اذا كان بعدا من
 الميت يحتمل ان يكون الميت غيره لك ولكن يذنبان بنوى الالة تداء الإمام
 في الصلوة على الميت الذي يصلي الإمام عليه. المتأخر في النية يحتاج الى ان
 بنوى اربعة اشياء بنو الصلوة ويعين الصلوة وينوى الاقتداء بنوى القبلة
 والافضل ان بنوى الاقتداء عند افتتاح الإمام الصلوة. فان نوى الاقتداء
 به حين وقف الإمام موقوف الامامة جاز عند اكثر المشايخ وح والمنفرد
 يحتاج الى تلك سيات نية الصلوة لله تعالى وتعيين آية الصلوة ونوى القبلة
 وفي نية الكعبة بنوى عرصة الكعبة لا البناء فان نوى الصلوة ولم يوال الصلوة
 لله تعالى كان شارعا في النقل لان المسلم لا يصلي لغير الله تعالى. ولو ترك نية آية

عندنا شرط وقال السافيرج ركن ونعمة الخلاف تطهر في بناء النفل على تحريمة العرس
عندنا يجوز وعندنا لا يجوز. فان افتتح الصلوة بالحمد وبالتهليل وبالنسيح
فقال سبحان الله وقال الله اجل وقال الله اعظم او قال الله او الرب ولم يزد او قال لا
اله الا الله او لا اله غيره او تبارك الله يصير شعارا في الصلوة. وكذا لو قال
اللهم بصير شعارا عند الفقهاء ولو قال استغفر الله او قال اللهم اغفر لي
لا يصير شعارا انما يصير شعارا بما يتحد ثناء. ولو قال الكبر او قال الاكبر او
قال اكبر قالوا لا يصير شعارا وهذا كله قول المجتعة ومحمد راجح. اما على قول ابي يوسف
راجح اذا كان يحسن التكبير لا يصير شعارا الا بلفظة التكبير. ولو قال بالانما يسجد لله مبركاً
او قال حدثك مبرك او قال بيا مبركاً مبركاً يصير شعاراً في الصلاة. وقول المجتعة راجح وقال
صالحه لا يصير شعارا اذا كان يحسن العربية. وعلى هذا الخلاف اذا قرأ القرآن في الصلوة بالفارسية
عندنا في حنفية راجح ويجوز وان كان يحسن العربية وعندنا اذا كان يحسن هندية
لا يجوز ونفسد صلواته كذا ذكر شمس الائمة المملوثة راجح وعلى هذا الخلاف
جميع اذ كاد الصلوة من التشهد والقنوت والدعاء وتسبيحات الركوع والسجود
فان قال بالفارسية ما رتب بما مرر اذا كان يحسن العربية ففسد صلواته
وعنده لا تقصد. وكذا كل ما ليس بعربية كالتركية والزنجية واليه بنية و
البطية. ويبني على قراءة القرآن بالفارسية مسائل ثلثة. احدها انه في رواية الثانية
اذ كتب تفسير القرآن بالفارسية عند المجتعة راجح يكون منه المحاض والجنب
وعلى قول اهل المدينة لا يكره. وقول صاحبه في هذا مشدبه والصحيح في قولها
كقوله لا، يا غدا ان بالاحتياط. والثانية الامي اذا علم تفسير سورة من القرآن
نحو الفاتحة وغيرها بالفارسية عند المجتعة راجح يخرج من ان يكون امياً لا يجوز

واثما وبارك بالثناء لهم بكم ويسجد . كذا أو
 امام بعدهما استعمل بالبراءة قال السمع والامام
 مستمع وقال غيره نأى بالثناء قال ولنا رضي الله تعالى
 عن ائمة ائمة الامام محمد الفراء لا يأتى بالثناء
 ان المسنون لم يأت بالثناء اول الصلوة فقام
 به نأى ما أتى بعد تحريك ولم يدر منه خلافا
 بان او مفرقا أو لا تعوي بان كان مقيد بالقرآن
 به صا ، ما سبق فالوان يعود كان حسا والمختار
 ان الشيطان الرجيم قال انصبه ابو حنيفة في المختار
 سم ليكون موافقا لكتاب الله تعالى قوله تعالى
 سلطان الصميم ممن شرع في الفراء اما ما كان او مفرقا
 اميا لا يصح اهداء الفاري ، به والله اعلم

جميع الاقضية وثبت لا يصح

بن المطوف فان كان من وبق جميع الاقضية في
 لا بالصداق وعلى قول انه لا يصح اهداء
 طلبة ولا يصح اهداء الفاري بالاممي والاممي
 تلك الصلوة لا يجوز صلوة الاممي وان لم يكن
 الاممي ولا يصح اهداء الاممي بالآخرين
 الاممي اد الفندي بالقاري فتعلم سورة في وسط
 محمد بن الفضل رج لا تقصد صلوة لان صلوة

[illegible]

كانت بعلقة. وقال غيرنا بعد صلواته لأنه يفتي مسأله ولا يصح اقتداء الكايد
باله ادى ولا اقتداء الصحيح بصاحب العذر ولا اقتداء المسافر بالمقيم بعد
خروج الوقت. و يصح اقتداء المقيم بالمسافر في انوته وبعده. وكذا المقيم اذا
صلى ركعتين من العصر فحسب النصس وجاء مسافر واقتدى به في هذا العصر
لا يصح اقتدائه. ولا يصح اقتداء الراكع والساجد بما يؤمى. وصح اقتداء القائم
بالقاعد الذي يركع ويسجد ولا يصح اقتداء المفترض بالمنفل. وعلى القلب
يجوز. ولا يجوز اقتداء المفترض بالمفترض الآخر عند اختلاف الفرضين بان
كان احدهما يصل الظهر والآخر يصل العصر. وكان صاحب الظهر اذا لم يصل
الجمعة او الامام يصل الجمعة والقوم يصل الظهر. وكذا ظهر الامس وظهر اليوم
لأنهما فترتان مختلفتان اختلاف الزمانين بمنزلة اختلاف الفرضين ياتى ذلك
بعد هذا ان شاء الله تعالى. ولو نذر الرجل ان يصل ركعتين ونذر الرجل الآخر ان
يصل ركعتين ثم اقتدى احدهما بالآخر لا يجوز. ولو نذر ان يصل ركعتين فقال
رجل آخر لي ان اصلى تبثك الركعتين المنذورتين ثم اقتدى احدهما بالآخر
جاء. ولو نذر الرجل ان يصل ركعتين ورجل آخر حلف وقال والله لاصلي
ركعتين فاقتدى الخالف بالناذر بطار ولو اقتدى الذاذر بالخالف لا يصح.
لو ان رجلين طاف كل واحد منهما اسبوعا فاقتدى احدهما بالآخر في ركعة
الطواف لا يصح اقتداه بمنزلة اقتداء الناذر بالناذر ولو حلف رجلان كل
واحد منهما ان يصل ركعتين فاقتدى احدهما بالآخر صح بمنزلة اقتداء المتطوع
بالمطوع. ولو ان خفي المذهب اقتدى في الوتر بمن يرى مذهب ابي يوسف
ومحمد رجلا، الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رجلا، صح اقتداؤه لان كل واحد

متعصبا ولا شاكاً في إيمانه ولا متحرراً بحراً بما أحسن القليل ولا سكتاً له إراداً
 المغارب كان ماحساً وأن يكون متوصلاً بالخارج الحسن من عمر السدس ^{سنة} ولا
 بالماء القليل الذي وقعت فيه النجاسة الماسوق إذا كان يؤتم وعجز القوم عن
 منعه تكلم الناس فيه قال بعضهم في صلوة الجمعة تنقذ أي ماله ولا يترك الجمعة
 امامته لأن الجماعة لا يوجد غيرهم ومن شرائط السنة والجماعة أن يرى الصلوة
 خلف نبله وفاجر وأما في غير الجمعة من المنكرات فهو بسبيل من يسجد
 إلى المسجد الآخر ولا يأثم بذلك لأن فصل الصلوة خلفه في رآد أصل الرجل
 خلف فاسق أو مبتدع يكون محرراً ثواب الجماعة لما روي من الحديث لكن
 لا يسأل ثواب من يصلح خلف عالم تقى. قال عليه الصلوة والسلام من يصلح خلف
 عالم تقى فكأنما صلى خلف نبي من الأنبياء. رجلاً نتما في الفقه والصلاح سواء
 إلا أن أحدهما أقرأ فقدم أهل المسجد الآخر ولم يقدموا أحدهما قد أساءوا
 ولا يأثمون. وكذا الرجل إذا قلد العصا وهو من أهلها وعن أفضل منه وكذا
 الولي. أما الخليفة فليس لهم أن يولوا الخلافة إلا إذا صلحهم وهذا في التخصيص
 وعليه إجماع الأمة وإن اختلف بعض القوم لهذا والبعض لهذا المعبر لا إجماع
 الأكثر. رجل أم قوماً وهم له كارهون فأنكف الكراهة لنفسه فيه أو لغيره
 أحق بإمامة منه كره له ذلك. وإن كان هو أحق بالإمامة لا كره لأن الجماعة
 والفاسق يكوم العالم والصلح. رجل أم قوماً منهم راتم قال كنت محسباً فانه يحجر على الأمة
 ولا يقبل قوله وصلواتهم جائزة وكذا لو قال صليت بكم المدة على غير وصووه
 ما جن لا يقبل قوله وإن لم يكن كذلك وإجماع الأمة قال ذلك على وجه التوزيع
 الأعضاء أعاد واصلواتهم العبد إذا قلده عمل بأحبة فصل بهم جائزة صلواتهم ^{استد} وتو

عليه تلك الفاشة واقتدى بالمسافر ثم سئى الامام الحدث فذهب لتوضاً
 رنجي المقيم منهم اقال السبخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح فسدت صلوته
 المقيم لانه حل في مكان الامام من الامام ولا يصح هذا المقيم امام المسافر لانه
 لا يصلح امام المسافر في قضاء الفاشة واما صلوته للمسافر فيلزم ان كان اسخلف
 المقيم فسدت صلوته وان لم يستخلف لانفسه لان استخلافه بمنزلة استخلاف
 امرأة بطريق السئلة الرجل اذا ام نساء فسقطه الحدث فذهب لتوضاً ولم يستخلف
 امرأة فسدت صلوته النساء ولم تفسد صلوته الرجل ولو ان الرجل الذي
 ام نساء احدث ولم يستخلف واحدة منهم لكن تقدمت واحدة منهم قبل
 خروج الامام عن المسجد ذكره النوادر ان صلوته الرجل لم تفسد لانه لم يرض
 امامتها وروى الحسن عن ابي حنيفة رح انه قال تفسد صلوته الرجل ذكر شمس
 الائمة الخواصة رح ان شيخنا كان يميل الى هذا امام سبقه الحدث في الصلوة فاقتدى
 به رجل قبل ان يخرج من المسجد حكيه الفقيه ابو جعفر رح انه يصح اقتداءه واشتار محمد
 رح في الاصل الى هذا ونصح الاقتداء باهل الاهواء الاحمبية والقدرية والرافضة
 العاليه ومن يقول بخلف القرآن وفي بعض الروايات الخطابية وكذا المتنبه لا يجوز
 الصلوة خلفهم امام سواهم يجوز الاقتداء بهم ويكره وكذا الاقتداء بمن كان معزوما
 باكل الربا والفسق مروى ذلك عن ابي حنيفة وابي يوسف رح لا ينبغي للقوم ان يؤم
 صاحب خصومة في الدين فان صلى رجل خلفه جاز قال الفقيه ابو جعفر رح يجوز ان
 يكون مراد ابي يوسف رح الذين يناظرون في دقائق الكلام وعن ابي يوسف رح من
 طلب الدين بالخصومات فقد تندق ومن طلب المال بالكماء فقد افلس ومن طلب
 غريب الحديث فقد كذب واما الاقتداء بشفوي المذهب قالوا لا بأس به اذا لم يكن

انه حاد. صلوة من خلفهم لان الشائنة صعب في بعض الروايات، وعدا اتصال
 الصفوف بالشيء الطريق حاد. ركد اذا كان خلفه اثنان عليه ماس قول ^{صوفي} اي توب
 رح يجوز صلوة من حله هما، على قول محم لا يجوز ولو قام الامام في الطريق واصلف
 الناس خلفه، الطريق على طول الطريق، ان لم يكن بين الامام ومن خلفه في الطريق
 مفدار، مائة في العجلة حاد صلوة، وكذا فيما بين الصف الاول والثاني الاخر الصف
 وان كان بين الامام ومن المقدمي، يمر بحرى، في الدوارق يمنع الاقتداء لفعله
 عليه الصلاة والسلام ليس مع الامام من كان بينه وبين الامام ممر او طريق او صنف
 "ان النساء والنهر المظلم، والطريق المظلم ما يكون، كسر او حل الكبير ما قلنا وان كان
 م بها حائض ذكر في اصل انه لا يمنع الا في الماروي ان النبي صلى الله عليه وسلم
 كان يصلي في حفرة اثنان زعم الله تعالى انها والاسر في المسجد يصلون بصلوة ورد
 حسن عرابي، يحسان الحائض يمنع الا في الماروي عمر رضي الله تعالى عنه انه
 قال من كان في نعه من الامام ممر او حائط او طريق فليس معه، قالوا اما ذكر في
 اصل محمول على ما انه اذا كان في الحائط قصر واسعه، الماروي ان النبي صلى الله عليه وسلم راع
 اورا وان رايتون، بين الله حد اصغر النسوى، ز اذكر في السواد محمول على ما
 اذا كان في الحائط من الحائط المد راسه يكون او سبع من المرحمة بين الصميين، فاد
 كان الحائط كبيراً وعليه ما من فتوح او نقب لو اراد ان يوصل الى الامام بمكنه
 ولا يشبه حال الامام بسمع اوروه صحيح الاقتداء في قولهم وان كان عليه باب
 مسدود عليه نقب صغير مثل البجعة لو اراد الوصول الى الامام لا يمكنه لكن
 لا يشبه عليه حال الامام لاختلافوا فيه ذكر شمس الائمة الحلواني رح العبرة في
 من الاقتداء حال الامام وعدم اشتباهه لا يتمكن من الوصول الى الامام لان

فممنوع لا يجوز فضاؤه بحمله لحدوده القدر اذا اُصلي بالناس جازت صلواتهم
 ولو وصي أو شهد لا يجوز وتجاوز امامه الاعراب والأعني والعبد وولد الرنا وغيره
 اوله وفخره في الأذان، لأناس للرجل ان يؤم الناس وعليه يديه تصاويرها
 مستورة بالثياب. زكك الوصل في اصبغ حاتم فيه صورة صغيره اوصلي ومعه
 دراهم عليها تماثيل لانها صغيرة. المقتدى ادارى على ثوب الامام نجاسة اقل
 من قدر الدرهم وعند انهما مائة جواز الصلوة وعند الامام انها لا تمنع
 جازت صلوة الامام ولا يجوز صلوة للمقتدى لانه يعتقد فساد صلوة الامام
 وفساد الاقتداء به. ولو كان رأى الامام ان النجاسة القليلة تمنع الا انه لم يعلم
 بالنجاسة وفي رأى المقتدى انها لا تمنع جازت صلوة للمقتدى لانه معتقد جواز
 صلوة الامام وصحة الاقتداء به المنسل اذا اقتدى بالمفترض واحد من الامام و
 خرج من المسجد ان استخلف المتفعل فسدت صلواتهما وان لم يستخلف جازت
 صلوة الامام فسدت صلوة المقتدى وفيه ومسئلة النساء سواء، وكذا المقيم
 اذا اقتدى بالمسافر بعد خروج الوقت فاحدث الامام فهو على هذا الوجه ويكره
 ان يكون الامام في مكان اعلى من القوم وعلى العكس لا يكره ذكره في النوادر وعليه عامة
 المسائح روح. والآفة فاع المكره مقدار رقعة الوسط ذكره الكرخي صح وان كان بين
 الامام والمقتدى طريق ان كان ضيقا لا يمر فيه الجملة والافاق لا يمنع الاقتداء وان كان
 واسعا يمر فيه الجملة والافاق يمنع فان قام المقتدى في عرض الطريق واقتدى بالامام
 جاز ويكره ان يحوار لانه اذا قام في الطريق لم يسبق بيده وبين الامام طريق يمر فيه الجملة
 فان قام رجل آخر خلف المقتدى وراء الطريق واقتدى به لا يصح اقتداءه لان صلوة
 من قام على الطريق مكره فصار في حق من خلفا وحده كعدمه ولو كان على الطريق

[illegible]

الاقتداء ومتابعة ومع الاشتباه لا يمكنه المتابعة. والذي يصحح هذا الاختار ما
 روينا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصلي في حجرة عائشة رضي الله تعالى
 عنها والناس يصلون بصلوته ونحى يعلم انهم ما كانوا يتمكنون من الوصول
 اليه في حجرة عائشة رضي الله تعالى عنها ولو قام على سطح المسجد واقتدى بامام
 في المسجد فهو على هذا التفصيل ايضا ان كان للسطح باب في المسجد ولا يشتهبه
 عليه حال الامام صح الاقتداء في قولهم وان لم يكن له باب في المسجد ولكن
 لا يشتهبه عليه حال الامام صح الاقتداء ايضا وان اشتهبه عليه حال الامام
 لا يصح. وكذا الوفاة في المذنبه مفتديا بامام في المسجد. وان قام على الجدار
 الذي يكون بين داره وبين المسجد ولم يشتهبه عليه حال الامام يصح الاقتداء
 وان قام على سطح داره وداره متصل بالمسجد لا يصح اقتداؤه وان كان لا يشتهبه
 عليه حال الامام لان بين المسجد وبين سطح الدار كثر التحلل فصار المكان
 مختلفا. اما في البيت مع المسجد لم يتحلل الا الحائط فلم يخلف المكان وعندنا
 المكان يصح الاقتداء الا اذا اشتهبه عليه حال الامام. ولو قام خارج المسجد على
 دكان متصل بالمسجد فقد حرقيل هذا. وكذا لو كان في المسجد الجامع منبر
 ان كان صغيرا لا يمنع. وان كان كبيرا على التفسير الذي ذكرنا يمنع. ولو صلى بالناس
 في الجماعة صلاة العيد جازت صلواتهم وان كان بين الصفوف فضا والتساع
 لان الجماعة عند اداء الصلوة لها حكم المسجد. وان اقتدى برجل في الصلوة
 بينه وبين الامام مفدا رما لا يمكن الاصطفاف فيه صح الاقتداء. وقال
 بعضهم اذ كان بينه وبين الامام اقل بثنة اذرع لا يمنع الاقتداء. قوم صلوا
 على ظهر ظلة في المسجد وتحتمهم وقد نسأ وطريق لا يجوز صلواتهم لان

مسافر قالوا لا يصح اصداءه لأن العلم بحال الاسم شرط. اداء الصلوة بالجماعة
وكذا تبيين الامام من المقتدي. أداء ذلك الاسم في الركوع مكررا كما لم يكن
سارعا في الصلوة إلا ان يكون الى القيام اقرب لان محل تكبيرة الافتتاح هو
القيام أدائه الى الامام في الركوع مكبر يريد به تكبيرة الركوع ان كبر وهو قائم
جازت صلواته ويكون تكبير للارتتاح. وان كبر وهو راكع لم يجز لما ذكرنا من محل
تكبيرة الافتتاح هو القيام أدائه بالناس في المسجد الجامع في غير يوم الجمعة
فقام صف خلف الامام عند المنصورة وقام صف آخر في آخر المسجد تكلم
الناس فيه ذكر الصدر الشهيد حسام الدين رح في واقعاته وقال اقرب الاماويل
الى الصواب ان يقرأ كان الامام في المقصورة والقوم يسري خاصة يحوز
وكذا لو كان الامام بمسجد انبار والناس يسري خاصة يحوز ولو كان الامام
في المقصورة والقوم بمسجد منارة لا يحوز وكذا في سجدة التلاوة اذا قرأها مرتين
مرة في هذا المكان ومرة في ذلك في كل موضع يصح الاقتداء لا ينكر الوحي
واذا صلوا على الدابة بجماعة جازت صلوة الامام ومن كان معه على راسه ولا
صلوة غيره في ظاهر الرواية. اذا قام الامام الى الثالثة قل ان يفرغ المقتدي من
التشهد فان المقتدي يسم تشهد ثم يقوم. وكذا لو سلم الامام قبل ان يفرغ
المقتدي من التشهد فانه يتم التشهد. ولو سلم الامام قبل ان يفرغ المقتدي
من الدعاء الذي يكون بعد التشهد او قبل ان يصل على النبي عليه السلام و
السلام فانه يسلم مع الامام بخلاف التشهد لان قراءة التشهد واجبة ولهذا
يلزمه السهو وتركه ساهيا بخلاف الدعاء والصلوة على النبي عليه الصلوة
والسلام. ولو نكلم الامام قبل ان يفرغ المقتدي من التشهد فانه يتم

كعة وظلت الركعة الثانية لم يوافق منه وركوعه لا يسجد به ما تقدم
مع الإمام وسجد قبله لم يعبر به له الصلاة فادّأ فعل في الركعة كل من لم يركع
سجدة من الركعة الثالثة وطلب الركوع في الركعة نصيب في الحكم ركعها
١ - فمساء يصبر يصرفه أو من صلاه ثم لما إذا ركع قبل الإمام ويصبر معه
معه عليه صار ركعتين معركاه لا ركعة يسجد مع الإمام لا يصبر إلى الركعة
الركوع في ركعة ركعتين وانما إذا ركع الإمام في الركعة الثانية ركعتين
لا ركعة ركعتين الركعتين وانما إذا ركع الإمام في الركعة الثانية ركعتين
صلاة تؤد أصلي الإمام أربع ركعات فعمل على رأس الركعة وفاد إلى الركعة
١ - انما الأساس الذي يرى في الركعة الأولى وان عاد الإمام إلى الركعة ولم
فعل في الركعة الأولى ولم يركع في الركعة الأولى وان فعل في الركعة الأولى
سجد الركعة الأولى في الركعة الأولى في الركعة الأولى في الركعة الأولى
لا ركعة ركعتين في الركعة الأولى في الركعة الأولى في الركعة الأولى
في الركعة الأولى في الركعة الأولى في الركعة الأولى في الركعة الأولى
سا إذا ركع الإمام الركعة الأولى في الركعة الأولى في الركعة الأولى
ولا تسجد في الركعة الأولى في الركعة الأولى في الركعة الأولى
الإمام فاد في الركعة الأولى في الركعة الأولى في الركعة الأولى
من الركعة الأولى في الركعة الأولى في الركعة الأولى في الركعة الأولى
الركعة وقام إلى الخامسة ساجدا وتشهد المقدي وسلم في الركعة الأولى
الخامسة بالسجدة تم قيد في الركعة الأولى في الركعة الأولى في الركعة الأولى
إلى الإمام فصل سادس الركعة ورفع رأسه من الركعة ففكر المقدي في الركعة الأولى

يجب التاخير من صلواته لاحتمال انه كان على الامام الاول اكثر من ركعة ولعل
استعملوا بالقضاء قبل اتمام صلوة الامام الاول بفسد صلواتهم فكان
قرب الى الصواب ما قلنا. رجل اقنطى بالامام في المغرب سوى التطوع
على الامام اربع ركعات وقعد على راس النلة وباعه المفتدي فوافقه
السبح الامام ابو بكر محمد بن العصل رح تفسد صلوة المفتدي لان الرابعة
ثبتت على المفتدي بالشروع وعلى الامام بالقيام اليها صار كرجل اوجدها
سنة اربع ركعات لا بد رواقنطى فيهن بغيره فلا يجوز صلوة المفتدي.
سعدى اذا نوى السجود قبل الامام فيه المسئلة على خمسة اداء
وان في الركوع والسجود قبل الامام او بعد الامام او في الركوع قبل الامام
يصح مع الامام اولى بالركوع مع الامام وسجد قبله او في الركوع والسجود
قبل الامام ثم يدركه الامام في اخرهما في الركعات كلها فان اثار الركوع والسجود
قبل الامام في الركعات كلها صح عليه ان يصل ركعة واحدة صرخوا ويقيم
صلواته لان الركوع والسجود في الركعة الاولى قبل الامام رجحاناً على
ذلك في الركعة الثانية انتقل الركوع والسجود الى الركعة الاولى فصرخوا في
ثامنه. وكذا الركوع والسجود في الركعة الثالثة انتقل الى الثانية فصرخوا
ويقتل ما في الرابعة الى الثالثة فتصبر ثلث ركعات ففت الرابعة
ركوع وسجود فيصل ركعة بغير فراء وبنيهم اوفيه اما ادا ركع مع امام و
سجد قبله يجب عاينه فصاء ركعتين لانه لما ركع في الاولى مع الامام
اعتبر ركوعه فاذا سجد قبل الامام لم يعتبر سجوده ثم لما ركع في الثانية
مع الامام وسجد قبله اقلت السجدة من الثانية الى الاولى فصارت

ركعة سجدة مع الإمام لم يكن المقتدي مدركاً لتلك الركعة لما عرفت ولا نفس
 له وإن أراد ركعة السجدة الأولى فذكر وركع وسجد سجدتين لم يقصد صلوته
 بخلاف ما إذا ركع الأمام بعد سار كع وسجد سجدتين واحدة ورفع رأسه من السجدة
 فاعتدى بها الزيادة ركع وسجدتين سجدتين بنفسه فلو قيل إن المقتدي إذا اعتدى
 بصلاة الإمام بعد أربع الأمام رأسه من الركوع مدلى أن يسجد أو يسجد ما سجد
 زاد ركعاً رأسه من السجدة أو كذا معناه فإنه لا إمام في السجدة وإن لم يكن السجدة
 صحيحة به من صلوته فمعدوم بها زيادة الركعة فلم يقصد صلوته أما إذا سارع في
 صلوته الإمام بعد ما رفع الإمام رأسه من السجدة لم يكن عليه مساحة الإمام في السجدة
 فحازتاً زيادة ركع وسجود وزيادته ركعة تامة في الصلوة موحدة تسليماً
 إليه ولو رجع أدركت الأمام في قيام الركعة الأولى وركع مع الإمام ولم يقف
 على أن يسجد مع الإمام حتى قام الإمام إلى الثانية فركع المقتدي
 معه فإسبا وسجد أربع سجودات للركعتين جميعاً كسجد السجدة الثانية
 للركعة الأولى وبعد الركعة الثانية كلها لأنه لما لم يسجد للركعة
 الأولى حتى ركع الثانية فإداسجد أربع سجودات فالسجدة الثانية منها التحققت
 بأحد الركوعين فارتفع الركوع الآخر فإداسجد سجدتين والسجدة
 مدون الركوع لا يعتبر كان عليه قضاء الركعة الثانية المقتدي إذا ركع مع
 الإمام حتى ترك الإمام أنه ترك السورة فعاد إلى القيام والمقتدي كان في آخر
 الصفوف وطمأن الإمام انشط للسجود فسجد المقتدي سجدتين والإمام
 في أقبامه قد جاوز صلوته مع الإمام ويكون مسبوقاً بركعة لأن الإمام لما عاد إلى
 القيام رآه في الركوع الذي أتى به مع الإمام فصار كأنه لم يترك مع الإمام

١٠١. ي. ر. ابن ابي عمير عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام قال: من جازعته
 كان به. امام صلى الله عليه وسلم في صلاة الخدوت واستعاض بها خلفه في الصلاة
 لم يصل الفجر فسلمت صلاوة الاول والثاني والثالث. ولو ان آفة امام الذي يسمي
 الخدوت، وحرج من المسجد تذكر فائدتها فسلمت صلاوة واحدة لانها لما خرج من
 المسجد لم يركبها من الغيوم وانما كرا الامام الاول فائدتها قبل ان يخرج من
 المسجد فسلمت صلاوة واحدة. صلوات الله عليه وسلوة الغيوم لان الامام اذا بدأ
 في المسجد فكانت فائدتها في الخدوت، فادخلت صلاوته فسلمت صلاوة واحدة
 اذ انكر الاسام فائدتها بعد السلام. حقه مبيون قال الشيخ الاسام انوذكر محمد
 بن الفضل رحمه الله في رواية لها في الكتب. وسئل عن ان صلاوة المسبوق لنفسه
 كما اورثها له بعد السلام وحاقه مسبوق. رجل سلم يعوم صلاوة الفجر
 مسلم واحد من الغيوم بعد اربع من تشهد، واطال امام الدنيا، وافر السلام
 الى ان طلعت الشمس فسلمت. صلاه في الامام ولا تقبلت له من مسبقه
 بالسلام. وكذا انوذكر الامام سعيه ثلاثه بعد سلام هذا الرجل فسلمت الامام
 لثلاثه بعد سلام هذا الرجل او كانت الصلاوة ظهر او ادركت الامام التحجعة
 لا لنفسه صلاوة من سلم اذ لم يدرك التحجعة. وكذا المسبوق ركعة اذ اقام اليه
 صلاه ركعة بعد سلام الامام ثم ذكر الامام سجد ثلاثه وسجد له لا لنفسه صلاوة
 المسبوق الا اذا تابعه في التشجعة اذ اصابه الامام الظهر اربع ركعات وقعد على الرابعة
 وقام الى الخامسة ساهبا بقاء النسيان فادركته صلاوة الظهر قال الشيخ الامام انوذكر محمد
 بن الفضل رحمه الله ان الرجل ان الامام ما لم يقبل الخامسة فليسجدية يكون في
 تحجعة تلك الصلاوة. اذ اقام الامام الى الخامسة وتابعه المسبوق ان كان الامام

بالأح فسدت صلاة المصلي هو أن قدم يده إلى الأمام في
دوات الأربع فأحدث الإمام وقدم هذا الرجل والمفتي لأندى أن
الإمام لم يصلي ولم يبق عليه فإن المفتي يصلي أربع ركعات ويقعد في كل
ركعة أحيا طأ. إذا طأ الإمام أن عليه سهوا وسجد للسهو وتابعه النسوة
وذلك ثم علم أن الإمام لم يكن عليه سهو فله رواية واحدة واحتلف المشايخ لا
الروايتين واسهرهما أن صاوة المسوق تسد وقال الشيخ الإمام أبو جعفر
الكبير رح لا يفسد وإن لم ينعلم أنه لم يكن سهواً على الإمام لم يفسد صلوؤه
في توليهم الإمام إذا سجد الجدة في دوات الأربع واستحلف مسوقاً تركته هناك
المسوق يصلي ركعتين ويقعد حتى يتم صلاة الإمام ثم يقوم بعد ما سبق ولو أن
هذا المسوق صلى ركعتين ولم يقعد فسدت صلاته كما لو ألقى المفتي بالمسافر
فأحدث المسافر واستحلف المفتي يصلي المقيم ركعتين ولم يقعد فسدت صلاته
لأن الخليفة قائم مقام الأول ما لم يفرغ عن صلاة الأول والأول لو ترك هذا القعد
فسدت صلاته فكذلك إذا ترك الثاني المسوق بركعة إذا سلم مع الإمام ساهما
لأنهم في سجود السهو لأنه مفسد بعد وأن سلم بعد الإمام كان عليه السهو
لأنه صار منفردا بالمسوق إذا شك في صلوئه بعد ما قام إلى قضاء ما سبق أنه
سبب ركعة أو ركعتين فكبر بنوى الاستقبال بصير جازعا عن الصلاة وكذا
المسوق إذا سلم مع الإمام بأسيافظن أن ذلك مفسد فكبر بنوى الاستقبال
بصير جازعا ما كان فيه بخلاف المنفرد إذا شك فكبر بنوى الاستقبال فإنه
لا يكون جازعا لأن صاوة المسوق بخلاف صلاة المنفرد لا ترى أنه يصح
الاعتداء بالمتروك ولا يصح المسوق ومن كان في صلاة فكبر بنوى صلاة

رابع من فيضه المصداق مدحاً واصوا
 يجوز ذلك لو جعل الإمام في الصلاة
 في الصلاة أو في غيرها على منة من
 علم مع الإمام علم ظن أن عليه أن يسلم
 ما ذكره في ركعة تتجلى به من أوقات
 في ذلك الوقت أو في غيره من الأوقات
 ثم إن الأول يجب يحفل قال الشيخ
 في الإمام الأول بعد أن قال في ما دام
 في الخشوع وفيه سخط في ذلك الوقت
 يسلم بالقيام ثم يقوم الثاني فيصلي فذلك
 من سلام الإمام الثاني ولا يخفى في القوم
 هذه الآية كما دل ذلك لا يمتنع أن يكون
 الإمام في ذلك الوقت من الصلاة في
 في الصلاة من سلام الإمام إذا احتاج أن لو
 أن له أن يقوم في الصلاة من الصلاة
 والإمام لا يركع في الصلاة من الصلاة
 في ذلك الإمام في القراءة التي تسجدها الإمام
 في ويتعبد للقراءة فيصلي في الصلاة
 عند القراءة أيضاً المستوي بركعتين إذا
 في رجلان في الصلاة الإمام بعد ما أدى

فبعد على الرابعة فسدت صلوؤه المسبوق، وإن لم يكن قد فعل لا يفسد صلوؤه المسبوق
 بعد الخامسة بالسجدة فإذا قعد ما بالسجدة فسدت صلوؤه النكل لأن الإمام
 إذا سجد على الرابعة، صلوؤه في المسبوق فلا تخور للمسبوق ما بعده وإن لم يكن
 قد سجد على راس الرابعة، كونه في حكم الصلوة الأولى ولهذا قالوا إن الإمام إذا لم يقعد على
 راس الرابعة وقام إلى الخامسة لا يفسد المقتدى، والمقتدى الإمام الخامسة السجدة
 بتلاها ما إذا قعد الإمام على راس الرابعة، الإمام إذا لم يقعد في المغرب على راس الرابعة
 وقام إلى الرابعة ففسدها بالمقتدى في راسه قبل أن يقعد الإمام الرابعة بالسجدة فسد
 صلوؤه لما قلنا من أن الصلاة في الصلوة وانتم أحدها بالآخر وقام على راس الإمام محله
 التمسك وحل في الموضع قبل أن يكبر للافتتاح حكمه عن الشيخ الإمام إلى تكرار
 من الطوفان رجع أنه لا يفسد صلوؤه الموقوف عليه الثالث لا يفسد في التكبير
 أو بعد لأن الثالث لما توجه للصلوة وقام مقام الصلوة صار ذلك الموضع محل
 لهم ويكون الثالث كالداخل في صلواتها وقال غيره من المشايخ إذا جاء الثالث لا يفسد
 الموقوف إلى نفسه لكن ينقدم الإمام ويقوم في موضع سجوده فبصير الثالث مع من كان
 على يمينه، لأنه لم يفسد الإمام لأن الإمام ما لم يحاور بموضع سجوده لا يفسد صلوؤه
 إذا أذن في المقتدى بالمقتصر فأحدث المقتصر وخرج من المسجد فسدت صلوؤه
 الإمام في نفسه ولو انتقل، وحل صلوؤه المغرب في منزله قد سجد وأدى رجل
 يصلي المغرب تطوعا فقام الإمام إلى الرابعة تأسبا ولم يقعد على الرابعة وتابعه المقتدى
 قالوا فسدت صلوؤه الإمام والمقتدى ولا يقال صلوؤه الإمام انقضت فلا في قول
 أبي حنيفة فإنه يوسف رجع فيمنع أن لا يفسد صلوؤه المقتدى واجواب عنه أن صلوؤه
 الإمام وإن صارت نفلا إلا أنها كانت فرضا صار في الحكم منقلا من تحريمه الفرض إلى

انه صلى بنا واستبش واحد انه صلى اربعاً والامام والقوم في سكت ليس على
 الامام والقوم شئ لان قول المستيقن بالنقصان عارضة قول المستيقن بالتمام
 والظاهر بعد الفراغ هو الامام فلا يعادى على المسند من ما نقصان الاعادة لا يقينه
 لا بطل بيمين غيره . ولو كان الامام اسدق ان صلى ثلثا كان عليه ان يعبد
 بالعميم لانه يتيقن بالنقصان ولا اعادة على الذي يتيقن بالتمام لمناقضا ولو استيقن
 واحد من القوم بالنقصان وشك الامام والقوم بان كان ذلك في ثوب اعاد بها
 احتياطاً وان لم يعبد واعلا شئ عليهم الا اذا استيقن على الارباب بالنقصان واحسن
 ذلك رجل صلى صلاة يوم وليلة ثم تذكر انه ترك القراءة في ركعة واحدة ولا
 تدري من اذنه - صلوة تركها قالوا بصل صلاة العصر والوتر لهما . ايفسد ان يترك
 القراءة في ركعة واحدة . ولو تذكر انه ترك القراءة في الركعتين بصل صلاة العصر والعشاء
 والوتر . ولو تذكر انه ترك القراءة في الاربع بصل صلاة الظهر والعصر والعشاء .
 . . ولا يعبد العصر والوتر والعرب . ولو اجتمع اهل قرية على ترك الصلاة اثم الامام .
 حسمهم فان لم يسعوا فقاتلهم . وان اسعوا عن اداء السن قال منافع صحابهم فحسمهم
 على ترك العرائض وعن عبد الله بن المبارك رحمه الله قال لو انكرا اهل بلدة السواك
 قاتلهم كما قاتل المرتدين امام صلى الله عليه وسلم قال بعض الفقهاء ما يدب بلدان وقال
 بعضهم صلبت ركعتين وكلا الفريقين عن ثقة يوحى بقول العربي الذي كان
 الامام معهم . فان اعادوا مرة اخرى مع الامام ما لو اصلوا من يقول صلى الامام ركع
 فاسد لاحتمال ان الامام كان متعللاً الثانية وصلوة الفريق الاخر والامام جائر
 ولو كان خلفه مسبوق فاقضى به في الثانية لا يجوز صلوة رجل صلى الوتر
 فقتل وهو قائم انه صلى ما لا يخل بالاقط احتياطاً ان يقع تحت طعن شئ ومنع

الامام بعض الصلوة لفرقا ما نفيها ان فسي احدهما انه بكم يسبق فنظر الى صاحبه وصي مقلدا وما صير صاحبه ولم يفتد به بحور صلواته مسارا مبتدئا بالمعنى بعد ما صلى الامام ثلث ركعات وعليه سهو وسجود للسهو وثانسه المقند متى ثم قام وصير ما سبق به بحور صلواته

فصل في مسائل الشك

الاحلاف بين الامام والقوم . مصلح الغرب اذا شك انه في الركعة الاولى ام في الثانية وهو قائم فانه يتم تلك الركعة وبعدها ثم يقوم ويصلي ركعة ويقعد ثم يقوم ويصلي ركعة ويقعد . ولو شك بعد السلام انه صلى ثلثا ام اربعا يحكم بالحواز سابقا على الظاهر . ولو شك بعد ما فرغ من التشهد روى عن محمد بن ابيه يتم صلواته اضر ولا شيء عليه رجل صلى وحده او امام صلى يقوم بالمسألة لم اخرجه رجل عنه انك صليت الظهر ثلث ركعات بالوا ان كان عند المصلية انه صلى اربع ركعات لا تلغى القول المخبر . ولو شك المصلي في قول المخبر انه صادق او كاذب روى عن محمد بن ابيه بعد صلواته احتسابا ان شك في قول رجلين عدلين بعد صلواته وان لم يكن المخبر على الاقل فواه . واوقع الاختلاف بين الامام والقوم فقال القوم صلوت ثلثا وقال الامام اربا فادان الامام على يمين لا يعيد الصلوة يقولون وان لم يكن على يمين اخذ بقولهم فان احلف القوم فقال بعضهم صلى ثلثا وقال بعضهم صلى اربعا والامام مع احد الفريقين يؤخذ بقول الامام وان كان معه واحد لمكان الامام فان عاد الامام الصلوة واعاد القوم معه مقتدا بانه صحيح اقتداء بهم لان الامام ان كان هو الصادق كان هذا اقتداءا بالتبعية والتبعية وان لم يكن صادقا كان هذا اقتداءا بالمعقوض بالمعترض . ولو استيقن واحد من القوم

[illegible]

كل ركعة اذما اوبعاً في كل ركعة. أما القنوت قال ائمة بلح بقنت في الركعة الاولى
 فغيره عن الشيخ الامام احمد في الكبير رح انه بقنت في الركعة الثانية ابصوبه اخذ القايم
 الامام ابو علي السمر رح. وارجعوا على ان المسبوق بركعتين ادا قبت مع الامام
 في الركعة الثالثة لا بقنت مرة اخرى. وعن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل
 رح لا بقنت مرة اخرى في مسئلة الشك. وقرى الفاضل الامام ابو علي
 السمر رح بين الشك والمسبوق لان قنوت المسبوق مع الامام وقع في موضعه
 لانه كان مامورا به فلا بقنت مرة اخرى لان تكرار القنوت ليس بمشروع اما
 في مسئلة الشك لم يتيقن بوقوع الاول في موضعه بقنت مرة اخرى ولو اوتر
 فقرأ في الثالثة القنوت ولم يقرأ الفرد او قرأ الفاتحة دون السورة فتدكر في
 الركوع مانه يعود الى القيام وقرأ بقنت بركع لانه لم يعاد الى القيام كما هو في
 حكم المراجعة فارتفع ركوعه ولو نسي القنوت فتدكر في الركوع فيه رويان
 والصحيح انه لا يقب في الركوع ولا يعود الى القيام فان عاد الى القيام وقنت ولم
 يعد الركوع لم يسهل صلواته لان ركوعه قائم لم يرفض. ومن يقضي الصلوات
 يصح الاداء بقنوتها لان قضاء الوتر واجب ولا ترتدون القنوت. ومن
 لا يحسن القنوت يقول ربنا اتنا في الدنيا حسنة الاخرة قال الفقيه ابو
 الليث رح بقول اللهم اغفر لي ويكررتلنا واختلفوا انه هل يصلي على النبي
 عليه الصلوة والسلام في القنوت قال بعضهم لا يصلي واختلفوا هل يحجر
 بالقنوت ام يخاف وتجله الامام عن المقتدى او لا يتحمل لم يذكر هذا في
 ظاهر الرواية وعن ابي يوسف رح ان الامام يحجر بالقنوت ويتخير الموت
 انشاء فقرأ وان شاء آمن واذ قرأ انشاء جهرا انشاء خافت وقال الامام

ان، يسر امامه، منه ويعود الى المقعد، فان كانت هذه الركعة ثالثة، فعلى
 روضها بالعود الى السجدة، تمت صلوة به يقوم ويصلي ركعتين يقرأ في كل ركعة
 فاتحة الكتاب وسورة ثم يتشهد ويسجد سجدتين للسهولان تلك الركعة
 اذا كانت هي الاولى فلم يات بسبح من صلاته سوى التكبير باقى جميع اركانها ولا
 يقعد بينهما لانه في حال بلومه الركعتان وفي حال لا يلزمه سوى فلا يعود، فاذا
 سلك ولم يدر اصل ركعتين ام واحدة، فاذا شك في حالة القيام امكنه اصلاح
 الصلوة بان يركع هذه الركعة ويقعد فدر التشهد ثم يقوم ويصلي ركعة فدر
 يقعد ويسجد السهولة اخرى. بخلاف ما اذا شك انها ثالثة ام الاولى فهناك
 لا يتم ركعة بل يعود ويقعد فدر التشهد لان ثمة يحتمل انها ثالثة فلو امر
 بالمضي فيها فسد صلوة فالدلت على العود الى المقعد او الى النصل الثاني
 سلك انه ادى الركعة الثانية او لم يؤد فاما ان يكون هذه الركعة الركعة الاولى
 ام الركعة الثانية فكيف ما كان لا تقصد صلوة بها تمام هذه الركعة فاذا انها
 يقعد فدر التشهد لاحتمال انها انة ثم يقوم ويصلي ركعة اخرى. وان شك وهو
 ساحل ان سلك انها الركعة الاولى ام الثانية فيصير فيها سواء شك في السجدة الاولى
 ام في السجدة الثانية لانها كانت الاولى لزمه المضي فيها وان كانت ثانية بلزمه
 المكملها. واذا رفع راسه من السجدة الثانية يقعد فدر التشهد ثم يقوم ويصلي
 بركعة ولو غلب على ظنه في الصلوة انه احدث او لم يحسم يتيقن بذلك لا يلتزم
 فيه ثم يتيقن انه لم يجد. او يتيقن انه قد مسح قال الشيخ الامام محمد بن الهادي
 ربح سطر ان كان ادى ركعا حال ما كان مستقبلا بالحدث وبعد المسح فانه يستقل
 الصلوة وان لم يؤد ركعا بغيره في صلوته، ولو شك في صلوته انه هل كسر للامتناع

ذكر بعد سهر لا يجوز الوقت مع تذكر العائنة الأولى. كانت أفوائت ستا
 أو أكثر. وكذا لو تذكر في الصلوة سجدات سلوته. وتما لا ظهر الترتيب مع
 النسيان لا يظهر عند صق الوقت. ففسر القاصي أن يكون السابق من الوقت مفدا
 ما لا يسع فيه الوقت. والمترتبة بعد ما سجدت من سجدات سلوته. والوقفية جميعا يكون
 واسعا. وإن كانت المتروكة أكثر من واحدة. والوقت لا يسع جميع المتروكات مع
 الوقت. إن يسع معها مع الوقت. لا يجوز له الوقفية ما لم يحص ذلك العصر. إن الذي يسعه
 الوقت. وتفسيره. رجل لم يسجد العصر. أو الوقت. فذكر وقت الظهر. بقي من الوقت
 بعد ما لا يسع فيه إلا خمس ركعات. على قول أبي بصير. لا يسع فيه أربع ركعات. ثم يصل
 العصر. لأن عدد الوقت. خمس. يسع حوارة الوقفية. ثم يقضي العصر. بعد طلوع الشمس
 وكذا لو تذكر في الصلوة سجدات. لم يجره في قول أبي بصير. لا يسع فيه إلا إذا كان
 في الوقت. صلى ما زاد من السجود من الوقت. ما يسع فيه سجدة. من ركعاته. ثم طلوع
 الشمس. وكذا لو تذكر في وقت العصر. ثم صلى العصر. والظهر. والجمعة. من الوقت. إلا
 ما يسع فيه ثمان ركعات. فالأقصى الظاهر هو صلي العصر. وإن زاد في سجدة. إلا أن
 ركعات طاعة يصلها. ثم يصل العصر. وإذا أقصيت العائنة. أن تصليها. أي اعترقان
 كانت صلوة يجزئ فيها ما قرأه. صحر فيها. الاسم بالقرأة. وإن فصاها. وحل يتخير بين
 الجهر والخفية. والجهر أفضل خاصة الوقت. ومحام. فيما يحافت فيها حجة. وكذا إذا
 ولو كثرت الفوائت. وأراد أن يقضيها. تراعى الترتيب. القضاء. وتفسير ذلك أنه
 إذا قصير فائتة. فقرأت. فإن كان بين الأولى والثانية فوائت ست. يجوز له قضاء
 الثانية. وإن كان أقل من ست. لا يجوز قضاء الثانية. ما لم يقص ما قبلها. بيان هذا
 الأصل. رجل ترك الصلوة شهر. أراد أن يقض الله. كانت يقض تلكه. في إذا فعله

الحج مع الجمعة إذا سأت في صلوة أنه هل أد ١٠ أم لا فإن كان في الوقت كان عليه
 أن يعيد وبعد خروج الوقت لأشئ عليه ولو سأت في ركعة بعد الفراغ من الصلوة
 لأشئ عليه وفي الصلوة يلزمه أدؤها المسبوق إذا قعد مع الإمام في التشهد
 وحافاه لو انتظر سلام الإمام من الناس بين يديه كان له أن يقوم بعشاء
 ما سبق ولا ينتظر سلام الإمام ومقدار الموضع الذي يكون المروءة في المسجد
 قبل هذا وفي الصلوة إذا لم يكن له سترة لا يكره المرور وراء موضع لسجد
 ولو كان من يديه سيرة يكره المرور بينه وبين السترة رجل صلى الظهر
 ثم تذكر أنه ترك من صلوة فرضا واحدا قالوا يسجد سجدة واحدة ثم يقعد
 ثم يقوم ويصلي ركعة يسجد واحدة ثم يقعد ثم يسجد سجدة في السجدة هو هذا إذا علم
 أنه ترك سجدة من أفعال الصلوة فإن ترك سجدة تفسد صلوة لأجل أنه ترك
 بقراءة وثلاث ركعات غير أنه ١٠ على صلي الوتر ركعتين ثم ظن أنه في السنة مسلم
 على رأس الركعتين سجد صلوة وكذا لو سلم في الظهر على رأس الركعتين سجد
 ظن أنه في الفجر

فصل في الترتيب وفصل المنزوات

الأصل في أداء الوقتية مع تذكر الفائتة أن ينظر إلى الفوائت ان كانت ستائما
 ثبوتهما يجوز السابعة الوقتية وفي رواية ابن سماعة رجع ان كانت الفوائت
 خسا بموئز السادسة مع تذكر الفوائت وإن كثرت الفوائت سقط الترتيب
 توقض بعض الفوائت وبقي خمس لا يجوز السادسة الوقتية فإن بقيت الفوائت
 ستا حازت السابعة الوقتية ولو تذكر صلوة قد نسيتها بعد ما أدى وقتية
 جازت الوقتية ولا يظهر الترتيب عند النسيان وإذا تذكر يظهر الترتيب وإن

واحدة لم يلبس ظهره ثلثين عصي هكذا فعل في جميع الصلوة قال الشيخ الإمام
 أبو بكر محمد بن الفضل رح الفجر الأول جائز لأنه ليس قبلها مروة وكه يقين. والفجر
 من اليوم الثاني فاسدة لأن قبلها أربع مروات ظهر اليوم الأول وعصرة مروة
 وعشاء. والعجم من اليوم الثالث جائز لأن قبلها ثمان صلوات أربع من اليوم
 الأول وأربع من اليوم الثاني تم بعد ما من صلوات الفجر إلى آخر الشهر جائز. وأما صلوة
 الظهر فإن الظهر من اليوم الأول جائز لأنه ليس قبلها مروة وظهر اليوم الثاني
 فاسدة لأن قبلها ثلاث صلوات من اليوم الأول. وصلوة الظهر من اليوم الثالث جائز
 لأن قبلها ست صلوات مروة تلت من اليوم الأول وتلت من اليوم الثاني وما بعد
 من صلوات الظهر إلى آخر الشهر جائز. وأما صلوة العصر فالعصر من اليوم الأول جائز
 لأنه ليس قبل العصر مروة من ذلك اليوم وصلوة العصر من اليوم الثاني فاسدة
 لأن عليه المغرب والعشاء من اليوم الأول والمغرب والعشاء من اليوم الثاني وصلوة
 العصر من اليوم الرابع جائز لأن عليه قبلها ست صلوات من ثلثة أيام. وكذا كل
 عصر إلى آخر الشهر جائز. أما صلوة المغرب. فأما المغرب من اليوم الأول جائز لأنه
 ليس قبلها مروة وصلوة المغرب من اليوم الثاني فاسدة لأن قبلها صلوة مروة
 وهي العشاء من اليوم الأول. وصلوة المغرب من اليوم الثالث فاسدة لأن قبلها
 صلوات العشاء من اليوم الأول والعشاء من اليوم الثاني. وصلوة المغرب من اليوم
 الرابع فاسدة لأن قبلها ثلاث صلوات عشاء اليوم الأول وعشاء اليوم الثاني وعشاء
 اليوم الثالث. ومن اليوم الخامس كذلك لأن قبلها أربع صلوات. ومن اليوم
 السادس كذلك لأن قبلها خمس صلوات وصلوة المغرب من اليوم السابع جائز ثم

المختار . رجل ترك الظهر والعصر من يومين مختلفين ولا يدرى ابتهما كانت اولا
سحري ولم يقع تحريمه على سبيل ما له يدأنايتهما شاء فان بدأ بالظهر ففضا الظهر به
العصر قال ابو حنيفة رج يعيد الظهر وقال صاحباه لا يعيد وهذا المسئلة
استدل الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رج في الرجل اذا ترك صلاة مد كرسد
شهر قال يلزمه الترتيب فلا يجوز له الوقتية قل قضاء المتركة الا اذا كانت
المتركة اكثر من خمس . ووجه الاستدلال انه اوجب الترتيب في الظهر والعصر
من يومين مختلفين وعسى يكون الصلوات من الظهر والعصر من يومين مختلفين
اكثر من ست صلوات وفي اليومين المتجاورين لو كانت الاولى هي الظهر يكون
الظهر مع ما بعد ها الى العصر من يوم الي ست صلوات لكن لما كانت المتركات
اقل من ست لم يمنع الترتيب فكذا اذا ترك صلاة نسيها قبل تنهيج مراعاة
الترتيب وعلى قول اكثر المشايخ لا يجب ومحوز اداء الوقتية قل قضاء تلك
المتركة . وهكذا روي عن ابي يوسف والطحاوي رج وما قاله المشايخ رج احوط
قول غيره اوسع . ولو ترك ثلث صلوات الظهر والعصر والمغرب من ثلثة ايام على
قول ابي يوسف ومحمد رج بقضه ثلث صلوات ولا يجب مراعاة الترتيب كما
قالا في الظهر والعصر انه يقضيها ولا يعيد الاولى منهما . واختلف المشايخ على
قول ابو حنيفة رج قال بعضهم بقضه سبع صلوات والفتوى على قولها . رجل استخ
العصر في آخر وقتها فلما صلى ركعتي الشمس ثم تدكرانه لم يصل الظهر وانه
اتم العصر ثم بقضه الظهر لانه لو افتتح العصر في آخر وقتها مع تدكر الظهر يجوز فهذا
اوله . ولو افتتح العصر في اول الوقت واطال القراءة فلما صلى ركعتي غرب الشمس
ثم تدكرانه لم يصل الظهر بذلك . ولو افتتح العصر في اول الوقت وهو ذاكرانه لم

[illegible]

لانه صلاها مثل الوقت و صلوة المحرم اليوم الثاني ان كان الرجل ممن يرى الترتيب
 لا يحوز لان عليه قلمها من اليوم الاول اربع صلوات و صلوة الفجر بعد اليوم الثاني
 من كل يوم جائزة سواء كان الرجل يترتب او لا يرى لكثرة الفوات رجل ترك
 الصلوة سهرا او سنة ثم اشتغل باداء الصلوات في مواقيتها ثم ترك صلوة ثم صلى
 وفاته وهوذا كالمتركة المحذورة ولما قيلها من الفوات اختلفوا في جواز الو^{قته}
 قال بعضهم يجوز وهو الظاهر رجل مات وعليه صلوات واوصى بان يطعموا
 نصلواته اتفق المشايخ على انه يجب تنفيذ هذه الوصية من ثلث ماله ويعطى
 لكل مكفونة نصف صاع من الخبز والتمر كذا لك واحلفوا انه هل يقوم
 الاطعام مقام الصلوة فان محمد بن معاذ بن محمد بن سلمة رجع يقوم وقال البخاري
 رجع لا يقوم. وكذا قال علما و خارج ان الطعام يقوم مقام صوم رمضان وسوم الذن^ب
 علام احتلم بعد ما صلى العشاء ولم يمسك حيط طلع الفجر اختلفوا فيه قال بعضهم
 ليس عليه قضاء العشاء وقال بعضهم عليه اعادة العشاء وهو المختار. وان
 استيقظ قبل طلوع الفجر عليه قضاء العشاء اجماعا وهذه واقعة محمد رجع سألها
 اباحه رجع فاحاطه بما ذكرنا اعادة العشاء رجل يقضي صلوات عمره مع انه لم يفته
 شيئا منها قال بعضهم بانه يكره وبعضهم بانه لا يكره لانه اخذ باحباط والصحيح
 انه يجوز لكن لا يقضي بعد صلوة العصر ولا بعد صلوة الفجر لانها نقل ظاهرا وقد
 فعل كثير من السلف رجع لنسبه

فصل في الاستخلاف

من لا يصلح اما ماله في الابتداء لا يصلح خليفة له. اما من سبقه المحدث فقد ام^ا
 رجلا والقوم رجلا ونوى كل واحد منهما ان يكون اسما مالا اسما هو الذي قدمه

ماء ولم يكن دما قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح ان كان الحلية ماء ربحا
من الصلوة لا يجوز الايام باحد الامامة حرمه تايده لكنه بعدت في الحلية لا والحل
فأكدت ماداء ركن وان لم يؤد ربحا لكنه فام في الحراب مال الوحيعة وابو يوسف ربح
له ان ياخذ الامامة مرة اخرى لان المسجد مكان واحد يجعل كانه لم يحول وجهه عن
القبلة قال محمد ربح لا يحول وجهه عن القبلة بالثبوت لا يقيم المحدث ففسد
صلوه الكا عبد محمد ربح ولوطن انه سري على غير وضوء ثم يعلم قبل الخروج انه على
الوضوء روى الحسن عن ابي حنيفة ربح انه يستقل الصلوة وان طرأ انه احدث
واستغسل مطلقا خرج من المسجد ثم علم انه لم يكن احدث فسدت صلوه الخ هو
الشيخ طي الامام انه احدث او على غير وضوء فانصرف وفلزم الفوم رجلا سم
انه قر بالظواهر فسدت صلوه الكل خرج الامام عن المسجد او لم يخرج الامام
ار اصابه المطالب بالبول ذهب واستغلف غيره لا يصح الاستغلاف انما يحرم
الاستغلاف بعد خروج البول وكذا اذا اصابه وجع البطن او المانة او غير ذلك ر
كذلك الوتر من القيام به لك السب ففقد ربحا قاعد لا يجوز امام يسقه الحديث
فاستغلف رجلا وتقدم الحليعة ثم تكلم الامام فلان يخرج عن المسجد او احدث مسلم
طرا بيه ولا يصح ربح ولو جاء رجل في هذه الحالة فانه يقتدى بالحليعة ولو كان للاول
ان يتعدى المسجد ولا يخرج كان الامام هو الثاني ولو توصأ الاول في المسجد وحلفت
فأتم في الحراب ولم يؤد ربحا تاجر الحليعة وسهول الامام الاول وان خرج من المسجد تنوأ
ثم ربح الاستغلاف وحليفته لم يؤد ربحا كان الامام هو الثاني وان توى الثاني بعد ما قلنا
الا الحراب ان لا يجلف الاول ويصل صلاه نفسه لم يفسد ذلك صلوه من اقتدى به
ربح في المسجد فاحلت وليس معه غيره ولم يخرج من المسجد حقا ربحا كذا

وهو ان يمسك راسه باليد اليمنى في وسط راسه. وكذلك في السجدة
 وهو ان يجمع شعره على وسط الراس ويشد به ويكره الفراء في غير حالة القيام و
 كثر ذلك سدل التوب في البراءة وهو ان يحل التوب على راسه او عاتقه
 ويرسل حائنه امامه على صدره ويكره الصلابة في الراس واحدا من غير عدد
 ولا بأس بان يصلح في ثوب واحد من غير غيره. ويكره السجدة الصماء وهو ان يحل
 التوب تحت الأبط الأيمن ويطرح المنيبه على عاتقه اليسرى وانوارا في راسه
 فناء ينبغي ان يدخل يده في كفيه وليس له ان يطلع يدها الى السجدة. ويكره
 ان يصلح بين يديه او فوق راسه او على عنقه او على راسه او في راسه او في
 في السجدة رويان والصحيح انه لا يكره على السجدة ان يمسك على السجدة او يمسك
 هذا اذا كانت الصورة كسرة في اليد ولانها من غير تكلف فان كانت من غير
 مسجدة الراس لا بأس به ولا بأس بالصلوة في الشرائع والمسطح في السجدة
 على الأرض او على ما ندبه الأرض افضل ويكره ان يركب الركبة الاولى على
 الثانية في التطوع ويكره تطويل الثانية على الاولى في جميع السجود. ويكره تكرار
 السجدة في ركعة واحدة في المراض ولا بأس بذلك في التطوع ويكره تبيخ القمص
 والعسوة ولبسهما وربع الخف في السجدة يحمل السجدة ويكره ان يمسك باليد او
 بزوج بنويدة او مريحة في السجدة من وراءه فيقع يده في السجدة ويكره ان يمسك
 في السجدة وهو مطالب ببول او عذبة ان افترقا ما ورد له في شفا من الصلوة ولها
 وان مضى عليها اجزاء ومد اساء. وكذلك الواحدة بعد الاخرى ويكره ان يمسك
 اصابع رجليه او يديه عن القبلة في السجدة ويكره ان يمسك راسه في السجدة
 الموضوع سجود ولا يرفع راسه الى الله. ويكره ان يمسك خلف الراس في السجدة

ربح لأأس في المكتوبة والطوع قالوا ان عمر برؤس الأصابع لا يكره. راحة آفت
 المسامح في كراهة على الأئمة والتسبيح خارج الصلوة. ويكره أن يصنع ببوله أو
 حسه أو كبحته. وإن تكف بوجهه ولا بأس بان يعض بوجهه ككلا يلتصق بحسن
 في الركوع ولا بأس بان مسح جهة من التراب والخشيش بعد الفراغ من الصلوة
 وقبله إذا كان يضروه ذلك تشعله عن الصلوة وإن كان لا يضروه ذلك يكره في وسط
 الصلوة ولا يكره قبل التشهد والسلام ولا بأس بان مسح العنق عن جهة في الصلوة
 ويكره أن يسك أصابعه ويعرقع وإن يصح بد على حاصره وإن تلتفت يمينا ويسرة
 بان يحول بصر وجهه عن القبلة فاما أن ينظر فوق عنقه ولا يحول وجهه فلا
 بأس به. ويكره أن يفعله في التشهد أو بين السجدين. وتفسيره أن يصح البقية
 على الأرض وينصب فخذه. وقيل تفسيره أن يصح اليقنية على الأرض ومنصب
 يديه أمامه مضبا ويكره التريج لأمن عدو إن يجعل على وجه التكر وإن توضع
 في التطوع لأعلى وجه التكبر جاز ولا يفترش ذراعيه. ولا يتأوب ولا يطف فاه ولا
 انفه إلا داخله التناوب فتح يضع يده على الفم. ولا يقطعه ولا يعض عنقه ولا يقلب
 الحصى إلا إذا كان لا يمكنه السجود فيسوي موضع سجد مرة أو مرتين. ولا بأس
 بقتل العنق والحية الحية وغير الحية في الصلوة بعد الأعداد وصله وقيل هذا
 إذا لم يحتج إلى المتبى والمعاينة فإن احتاج إلى المتبى والمعاينة الكثيرة فسد صلوة
 قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله وإن احتاج إلى المعاينة لم تعد صلوة ويكره
 أن يأخذ القملة ويقتلها لكن بد فيها تحت الحصى في قول أبي حنيفة ربح. وروى
 عنه أنه لو أخذ قملة أو برغوثا فقتلها أو دفنها فسد أساء. ولا يترك في الصلوة
 ويكره تراء الطمانية في الركوع والسجود وهو أن لا يقيم صلبه ويكره الاعتجار و

[illegible]

في السنة ففرد به وذكر المبرور من يدى المسلمة . يدل المصلي المار به ، بل يهزلا
 بها . ذكره ان سيلوين بن ماسيا ، او ثوم بن محمد بن في رواية الحسن بن ابي حمزة
 روح بن ربيعة حاتم الصعير قال : الا ناس بان يصلي الظهر رجل قاعد يجثت قالوا
 ما ذل رواه الحسن او روى الصوامهم بالحد ، بب فرما يصرد لك سببا لقطع الصلوة .
 وذكره ان بن مسروق بن ماله ، رواه كان في ميدة ، فامروقه لانه تشبه عباد المار وان
 كان ، بن ماله سراج ، او قد يل لا يكره لانه لا تشبه عباد المار . ولا ناس بان يصلي
 يذبه ، به فوق راسه مضطرب او سيف معلق او ما تشبه ذلك . ويكره ان يصلي وهو يعتمد
 على حائط او سطوانه من غير ر . ولا ناس بان في التطوع . ولا ناس ان يصلي وفيه درهم
 او دينارين لا يمسحه عن الفرة وان منعه عن القراءة لا يجوز صلواته . وكذا الوصل وفيه مال
 يسكه ويكره ان لا يضع يده على ركبته في الركوع او على الارض في السجود من غير عذر
 وكذا ان يحمي رافعه احدى قدميه عن الارض وان رفعهما لا يجوز صلواته

فصل فيما يوجب السهو وما لا يوجب السهو

- اذا صلى ولم يدركه احد الامام فقال ان كان ذلك اول ماسى بسبيل واخلفوا في
 تفسيخه لا قال بعضهم اول ماسى وهذا الصلوة وقال بعضهم اول ماسى في عمر
 بعد ذلك والمدة اشق فان لم ير ذلك غير م . ويكره ان يركن اليه قلبه . ما هو في حجر
 في ان يصلي ركعة يصف اليها اخرى الصلوة ذات ركعتين ثم يقعد ويسلم ويسجد
 سهوه . وان وقع ثوبه على ان يصلي ركعتين يسلم ويسجد سهوه . وان لم يقع بحرية
 في سعي ياحد . الاول في صلوة الفجر . صل ركعة فبعد لاجتماع ان يصلي ركعتين
 في غيرها ركعة اخرى ثم يقعد ويسلم ويسجد سهوه . ويسجد سهوه متعلقا بآتياء
 اذا فعل في اعمام فيه او امام فيها مجلس فيه وهو امام او منفرد اراد القيام اذا استتم

الثاني لسهو عليه وان نسي الأكثر فعليه السهو اما ما كان او منصرفا وان لم يصر
 الفاتحة في الشفع الثاني لسهو عليه في طائر الرواية. ولو فرأ الفاتحة أو أدته من
 المراء في القعدة أو في الركوع أو في السجود أو قرأ الشهد في الركوع أو في السجود
 كان عليه السهو. ولو راد في القعدة أو في الركوع أو في الشهد وقال اللهم صل على محمد
 يلزمه السهو. ولو قعد في الثانية قبل الشهد ونسي قراءة الشهد ثم تذكر
 وقراءته روايتان عن أبي يوسف رح في رواية لسهو عليه إذا ترك القعدة أو
 من دوات الأربع أو التلث يلزمه السهو ولو ترك في التطوع لا تفسد صلاته
 في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رح ويلزمه السهو. ولو ترك القنوت تذكر في القعدة
 أو بعد ما قام من الركوع لا يفتت وعليه السهو. ولو نسي عن تكبيرات العيد يلزمه
 السهو. ولو زاد في صلاته ركوعا أو سجودا لا تفسد صلاته ويلزمه السهو. ولو
 افتتح الصلوة ثم نسي أن يكبر أو نسي أن يكبر أكثر من شغلته الفكر من
 أداء نبيخ من الصلوة كان عليه السهو والأقل أن نسي في تكبيرة الافتتاح فأعاد
 التكبير والتاء ثم تذكر كان عليه السهو ولا يكون النسي استقبالا أو فطرا أو ركعا
 ولو أصبح الظهر ثم نسي وطن أنه في العصر صلى ركعة أو أكثر ثم تذكر أنه كان في
 الظهر لسهو عليه لأن تفكره لم يشغله عن أداء ركن. ولو نسي في ركوعه أو سجوده
 وظال بفكره كان عليه السهو. ولو صلى ركعة فسبغ المحدث فذهب ليتوضأ
 ثم تراء أنه صلى ثلثا أو ربعا وشغله ذلك عن وضوئه ساعة ثم استيقن فقام وضوءه
 فعليه السهو لأنه في حرمة الصلوة وكان الشك في هذه الحالة بمنزلة الشك في
 حاله الأداء. ولو شك في ذلك بعد ما سلم تسليمة واحدة ثم استيقن بتمام الصلوة
 لا يلزمه السهو لأنه شك بعد الخروج من الصلوة وإن شك في ذلك بعد ما قعد

[illegible]

حيزه من الشمس وكذا الخ الجمعة اذا خرج وفيها وكل ما يجمع النساء او وحده في
 السلام يسقط السهو. أقل في امام سلم عليه، سقوط السهو وسجد الامام للسهو
 صح الاقتداء والاملا. وعند محمد بن رجح يصح الاتساع في كل حال اذا لم يسجد
 الامام للسهو لا يسجد المعتدي. اذا سلم المصلي عن يساره قبل السلام عن يمينه لا يسجد
 عليه ويسلم عن يمينه. اذا فعل على الرابعة قار الشاهد ثم تدلى بعد السلام انه
 لم يشهد قال ابو يوسف رجح يعود ويشهد وقال زعموا الحسن رجح لا يشهد
 اذا ترك صلاة الليل باءيا فقضاها في النهار وامر بها وحادثها ساها كان عليه
 السهو. وينبغي ان يحمر ليكون القضاء على وفق الاداء وان لم تكن صلاة النهار حادثة ولا
 يحمر وان حمر ساها كان عليه السهو ولو اتم في التطوع والليل صحافت متعديا فقد اساء
 وان كان ساها فعليه السهو. اذا لم يقرأ بثنى في الشفع الاول فقرأ في الشفع الثاني معانعة
 الكتاب وسورة ويحمر بهما في قولهم جميعا ويسجد للسهو. اذا قرأ السجدة الصليبية او
 سجدة التلاوة عن موضعها كان عليه السهو. اذا سلم السجود ساها بلمرمة السهو
 صل هذا اذا سلم بعد الامام فان سلم مع الامام لا سهو عليه. المصلي اذا ركع ولم يرفع راسه
 من الركوع حتى خر ساجدا ساها يحوز صلاته في قول ابي حنيفة ومحمد رجح وعليه السهو
 اذا اراد على الشاهد الاول خر فاولم يتم الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام
 روى الحسن عن ابي حنيفة رجح انه بلمرمة السهو. اذا صلى العصر خمساً وقعد في الرابعة
 من الشاهد قالوا لا يصيب اليها اخرى لان التنقل بعيد العصر مكروه ولا سهو عليه
 بموات محله لانه اخر الصلاة وقد انتقل من العصر الى الطلوع ولم يتم التطوع. وعن
 محمد رجح انه يضيف اليها السادسة وعليه الاعتماد لان التطوع بعد العصر مما يكره
 اذا كان عن اختيار اما اذا لم يكن عن اختيار فلا يكره. وكذا قالوا في من اراد ان تطوع

[illegible]

للمسهو سابعة المسوق يستحوذ السهو ويقعد معه مقداً، التشهد، لأن انفراد
 لم يأكد لأحرار لم يسجد، لا يتابع الإمام لأن انفراده قد تأكد ثم اعادة العشاء ما سبق
 فصل التقيد بالسجدة بعد العشاء والركوع لأن قيامه وركوعه قبل سجود
 الإمام للمسهو وانقض المتابعة فلا بد من الأعادة، ولا ينبغي للمسوق أن يقوم
 العشاء ما سبق قبل سلام الإمام فإن قام قبل أن يفرغ الإمام من التشهد
 بالمسئلة على وجهه. أما ما كان مسبوفاً بركنين أو بثلاث فاعتكاف مسبوفاً
 بركنة، أن وقع من فرائده بعد فراغ الإمام من التشهد مقداً لما يحوز به الصلوة
 جازت صلواته لو مضى على ذلك. وأن لم يقع من قراءته مقداً ذلك بعد فراغ
 الإمام من التشهد فمضى على ذلك ففسدت صلواته لأن قيامه وقراءته قبل
 فراغ الإمام من التشهد لم يعتبر فاذا مضى على ذلك فقد ترك من صلواته ركعة .
 فلا يجوز وكذا لو كان مسبوفاً بركنتين لأنه ترك القراءة في أحدهما. ولو كان
 مسبوفاً بثلاث ركعات كان عليه فرض القراءة في ركعتين وفرض القيام في ركعة
 فينظر إليها، قام بعد فراغ الإمام من التشهد بركعة وقراءة الآخرين ما يجوز
 به الصلوة جازت صلواته وإن ركن في الأولى قبل فراغ الإمام من التشهد، وقراءته
 على ذلك ففسدت صلواته. رجل صلى المغرب ركعتين وقعد تدارك التشهد
 وظن أنه أتم الصلوة فسلم ثم قام وكبر ينوي السنة ثم تذكر أنه لم يتم المغرب بعد
 ما سجد للسنة أو قبل ذلك ففسدت المغرب لأنه انتقل إلى السنة قبل اكتمال
 الغريضة ولو صلى المغرب ركعتين فسلم ثم تذكر فظن أن صلواته قد فسد
 فقام وكبر المغرب ثانياً وصلى ثلثاً إن صلى ركعة وقعد تدارك التشهد جاز المغرب
 والأفلا لأن نية المغرب ثانياً لم تصح فيبقى في الأولى، فإذا صلى ركعة وقعد تدارك الصلوة

[illegible]

20. Winnipeg

الفسد المصاحفة بوعان فعل وفعل أما الأول أد اعد مشأ اود بكونه مشأ . . .
 او بظن او ربح او رعا ف منعه افسد من صلوة له وان لم يضره الله لم يضره الله
 فان كان ما موحه الضل فقد لك نوال ان يوجد له الرضا وفان كان اذ بعد ان
 الاذى ، كذلك وان لم يكن بفعل الا في لا يفسد المصاحفة بل . . . وسأوسد بوي
 اذا كان على يد ندمى او جراح او بادرة . . . من هاست دعوى فساد المصاحفة المفسدة
 صلوة لا يمتنع الخدب وان لم يعرفه الا انها استفتت . . . اعادة اليد او التوب
 في الركوع او السجود وسأل عنه الذي افسد من صلوة في قول الشيخية . . .
 بمنزلة ما لو رماء انسان بفسد فيه او حجره . . . وبما يخلاف على قول الشيخية . . .

[illegible]

[illegible]

سمعته سمع النساء كذا ط من الصفح ححر وحشت على المصل
 شئ من الله فادناه أن يورحل الشوك في رجل المصلي وضع حرمته على الأرض
 في سجودها إلى سدة الدم من غير قصد فسدت صلوته عند عجز وقيل تقصد عند الكل
 في أي موضع من الأرض فلا المنة نصار كانه نعل ذلك وكذا لو كان تحت شجره
 منه لم يفسد وأن لم يقصد التحنث لكنه فعل فعلا ليس من أفعال الصلوة
 كأن كان تحت المنة من غير قصد ولو كان يسرا لا تقصد صلوته واختلفوا في
 الفلحة والفتحة قال بعضهم كل ما يقام باليد من وهو كثير وما يقام بيد واحدة فهو ليس
 ما لا يتكرر فعمله من السجود المصل إذا صرت رابطة مرة أو مرتين لا تقصد صلوته لأن
 الصلوة واحدة وأن صارت ثلث مرات في ركعة واحدة فسد صلوته ولو كان
 الصلوة الزلم والعدل أربع ركعات فصرها في كل ركعة مرة أو مرتين لا تقصد صلوته ولو
 صرها في ركعة واحدة فسد صلوته لأن لو انقص من عماته كور وسوا
 مرة أو مرتين لا تقصد لأن ذلك يحصل بيد واحدة وإن شتم فسدت صلوته لأنه لا تقصد
 بيد واحدة ولكن المراه إذا صرحت فسدت صلوته ولو أعلق الساب لا تقصد صلوته لأن
 ذلك يحصل بفعلين إذا حال اليدين في المعلق ثم شد الملق وأن افتتح الباب المعلق
 فسدت صلاته لأنه يحتاج إلى إدخال اليدين في المعلق ثم تحريك المعلق وقت
 الفتح ثم إخراج المعلق من موضع السند ولو سد السراويل فسد صلوته
 لأنه يحتاج إلى استعمال اليدين وأن حل الثياب لا تقصد لأنه لا يتم بيد واحدة
 من غير تكرار العن ولكن لو در القميص فسد ولو حل لا تقصد ولو رفع الثياب
 ووضعها على الأرض أو رفعه من الأرض ووضعها على الراس لا تقصد لأنه لا يتم بيد
 واحدة من غير تكرار ولو نزع القميص لا تقصد ولو نزع القميص فسد ولو

[illegible]

١٠٠ - فعلى من اراد غسل اليدين فصار كالماء هو الذي دك بنفسه وهذا على رواية
 مرسومة في الكافي بعمل اليدين وهو تحصيل السجعة الامام في ذكر محمد بن الفضل صح وقال
 وهو من اشد حال لوراء انسان ليستغن عنه لئلا يفسد في صلوة فهو كثير وانكاره لسان
 اراء في انفسه لانه اوله ليس في الصلوة فهو ليس وهذا الحيار العامة وقال بعضهم بموضع ذلك
 انه رأى الامام عليه السلام في بعضه واستكرهه فهو كثير والا فلا قال السجعة الامام به من الائمة
 الملوذ ومن هذا القول اتى الامل في انفسه راجح لانه في جنس هذه المسائل انفسه
 على انفسه ومن ذلك انفسه السليبة ولو تحول المصلحة معها عن الفاتحة من غير رتبة
 في لونه وكذلك سلم على الامام من عمر بن ردا وكان في الصحيح افتتاح عن موضع فانه
 في سلمه في لونه قال الامام ابو علي العتيبي رجع في سلمه لونه مالم ساحر فقل رجع
 في رجليه ولا يخفى عليه اوعى يساره بعد رما فليكن كما في رتبة القلعة الحرة اذا طرد
 اسمي الحلة في فاستند برء القلعة قالوا ان يركب عن مضاهها سجد في رجليها وانفسه
 السجعة العامة في المربى وقال القاضى ابو علي العتيبي رجع لانه في رجليها راجح
 راجح في رجليه ولو كان ما عتدى على عيني الامام فحاله ثالث واحد في الفوت في رجليه
 بعد همام الى الب او لم يلم بعد في صلوة المؤمن وقال بعضهم انفسه في النكار
 بعد خذاه المرأة الرجل في صلوة مستكره سركا التحريم والاداء بسلم في لونه الرجل
 فله في ماداه المرأة او كبرت بالغ فكانت المرأة او صغيرة عاقلة لان العاقل من اهل
 الصلوة ساق عليها اقتدرت بامام نوى امامتها في الفرصة او امدت في صلوة
 بالعينين وان قام في جنب امام نوى امامتها وكثرت مع الامام لم تنعقد بحجة الامام
 فهو نصحيح وان بعدت على الامام وانتمت به لم يفسد صلوة الامام وجد المجازاة ان
 في صلوة رجليها عصوا من الرجل حتى لو كانت المرأة على الظلعة ورجل يجلس عليها فليس

[illegible]

ثم قال بعد السجدة وبعد ما عاد إلى سجود السهو ينقض طهارته ولا تقبل
صلوته. وبعد ما عاد إلى سجدة التلاوة ينقض طهارته وتفسد صلوته لما مر
من قبل. إذا أحدث من الأوامر مثل ما أوجبنا أو امرأة أو صبيا أو مخمونا أو كافرا
... من المحدثات فسدت صلوة الكل. وإن لم يخرج الإمام من المسجد عني
... الأصابع الملامسة إن علم المحدثات والحجب متوضعا صح نقض
... فمنهم من زعم أن الأذى إذا علم القرآن فسدت صلوته وكذا إذا قام القارئ
... فلو أن الأذى تمسك صلوة الأذى. وقال أبو يوسف ومحمد
... فلو أن الأذى لم يمسك صلوة الأذى. وإن نزل الأذى بعد ما
... ولو تعلم بفساد ما سلم ثم تلا كرسية
... ولو كان في السجدة صلوة فسدت
... ولو كان الأذى مقتديا بالقاري مع القرآن في وسط الصلاة
... لأنفس صلوته القاري إذا وصل
... كذا لك صاحب الحجج السائل إذا انقطع عنه
... إذا انقضت الصلاة والتميم إذا وجب الماء وما صح الخف إذا انقضت
... إذا سقطت الجبهة في الصلاة عن رء فسدت صلوته
... لم يقعد على الثانية لم تفسد صلوته استحسانا ولو
... ركعات وما يقعد الأفي آخر من اختلاف المشايخ فيه
... وقال بعضهم هذا والاول سواء
... فسدت صلوته وهو ما تقدم سواء المرأة إذا وضعت
... ولو جاء الصبي وانصاع من تدبيرها وهي كارهة

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

[illegible]

. ان يجوز به الصلوة الا انه نؤفد ، ولي ينقل ال اية اخرى حتى فتح المقد ، اختلوا
 و... والله اعلم انه لا تقس صلو الفاتح وان احذ الامام ففتح لا تقس
 . او ناهم ، ولا بد في المقد ي ان يفتح قبل الاستفتاح ولا للامام ان يلج
 المقد الى ان يفتح لكنه ركع ان كان فأمدا ما يجوز به الصلوة او ينقل ال اية
 . المصلي اذا اخر خسرته فقال الحمد لله او اخبر ما عجب فقال سبحان
 الله او غيره ، وقال لا اله الا الله او قال الله اكبر ان لم يرد به الجواب لم تقس
 . اذ به ولو ناهم بمعاوان ارادوا الجواب فسدت صلوته في قول اب جيفة
 محمد ربح وقيل لو قال لا اله الا الله او قال صلى الله على محمد او قال الله اكبر
 لا تقس . ولو ناهم في قولهم . ولو اخبر بمصيبة او بخبر يسوء فقال ان الله وانا
 الله راحمون ان اراد اربا . قراءة القرآن دون الجواب لا تقس صلوته في قولهم
 . ان ارادنا الجواب فال بعضهم تقس صلوته عند الكل وهو ظاهر ولو
 ناهم ، ان كتاب موضوع وعند رجل اسمه يحيى فقال يا يحيى خذ الكتاب
 بسورة او سئل اسم محمد موسى فقال مماثل بيمينك يا موسى او كان في السفينة
 وابنه خارج عنها فقال يا بني اركب معنا ان قصد به قراءة القرآن لم تقس
 صلوته بالافتاء ، وان قصد به الخطاب تقس في قولهم . ولو قال انا ربكم الاعلى
 واراد به الاخبار عن نفسه كما قال فرعون عليه اللعنة يصير كافرا وتبطل
 صلوته ولو قيل المصلح من ابن جئت فقال المصلح بغير مبطلة وقص مشيد ان اراد به الجواب
 تقس صلوته الا لو وقع الباب على المصلي او نودي من الخارج فقال لو دخله كارضا و
 اراد به الجواب والاذن بالدخول تقس صلوته وان سجد بريد باعلام انه في الصلوة لا تقس
 صلوته ولو قال جل بين يدي المصلي مع الله اخذ فقال المصلي لا اله الا الله ان اراد

[illegible]

[illegible]

[illegible]

١٠. لا يابض النبيين فصلنا بالصاد لا تقصد صلوة ولو قرأ فصل الله فصل الله لا تقصد
صلوة ولو قرأ فصل الأمانات بالسبب فسدت صلوة ولو قرأ كتاب فصلت في ملك
لا تقصد صلوة ولو قرأ ولا تقبلوا لهم شهادة قرأ لا تقبلوا لهم شهادة نفس صلوة
ولو قرأ أريد ردها العذاب يذو بالذال نفس صلوة ولو قرأ والطير وكتاب مسطور
الله رب العالمين تقصد صلوة ولو قرأ مسطور مستور بالباء لا تقصد صلوة ولو قرأ من لشد افق
الرسول يساق الرسول بالسبب نفس صلوة. وكذا لو قرأ كم تنساقون ساقون
بالسبب نفس صلوة ولو قرأ قطعها انحصار بالسبب فسدت صلوة اذا قرأ انا رب
عليهم رجا قرأ رجا لا تقصد صلوة وكذا لو قرأ تبارك الملائكة والروح قرأ والروح لا تقصد
صلوة قرأ انما ساقون الموت قرأ بالنسب لا تقصد صلوة ومن الحال حد يفيض
قرأ بالذال حد لا تقصد صلوة وردل القرآن ترنبا قرأ ترنبا لا تقصد صلوة سورة
انزلناها قرأ بالصاد لا تقصد صلوة. في عهده قرأ في عهده لا تقصد صلوة فقال لما
ميد قرأ بالباء نريد لا تقصد صلوة ومن كل كرت قرأ من كل كتاب لا تقصد صلوة ولا تترك
بالله الغفور قرأ بكسر العرور تقصد صلوة بدو طاء قرأ بالهاء قرأ تقصد صلوة
قرآن من سورة في صورة بالصاد او بالسين نفس صلوة فسحقا لصحاب السعير
قرأ بالنسب النعير نفس صلوة اوله كرم ماسل كرفيه من نل كرو جاء كماله قرأ
بالضاد الصمير لا تقصد صلوة. ولو لا أن ربطنا قرأ بالباء تقصد صلوة. وهو اقصر مبي
اساقا قرأ بالسبب افسح لا تقصد صلوة بل عجت ويسبحون قرأ بسبحون بالحاء لا تقصد
صلوة واذا قرأ الآية يستسبحون قرأ بالحاء لا تقصد صلوة ومن يزغدهم عن القرآن
العرب لا تقصد صلوة ولو طأ تيناء قرأ بالطاء ولو طأ لا تقصد صلوة من القاين قرأ
من الله الابن لا تقصد صلوة. الذي انقضه وانما الله انقضه لا تقصد صلوة

صلواته بماله الخطب قراءة الدخول الى المسجد من غير صلاة
 قرأ بالسبب والصيف نفسه من غير صلاة
 نفس صلواته ببلع اليتيم قرأه مع الصلاة
 ينسكب الدماء نفس صلواته بالزنا من غير صلاة
 تستفيد الرب اغتلفوا منه قال يوحنا بن مكرم
 نفس صلواته وكذا لو قرأ وقت يجب رخصته
 لا نفس صلواته من الجنة والناس قرأه حسب من الجنة نفس صلواته كغيره
 في تضليل قرأ بالطاء قال بعضهم لا يصح اذا ادعى ضعف الحجة وضعف الامامة قرأ
 بالصاد او بالظا لم تنك نفس صلواته لتكون من الذين يبيعون قرأ من الغاصرين بالوا نفس
 صلواته لتكون من الذين قرأ من الشاكرين نفس صلواته ومن يكتمها اقرأه
 بالياء نفس صلواته الا الذين قرأوا بالياء نفس صلواته من الذين قرأوا بالياء
 تأواظهم لا نفس صلواته ولو قرأ بالصاد او بالذال نفس صلواته قال يعقوب بن
 اقل فقرأ بالرفع لا نفس صلواته اذا قرأ بالراء نفس صلواته اذا قرأ بالراء
 قرأ بالطاء امنط لا نفس صلواته وآية آية ما تفسر في كتابه من غير الصلاة
 يخرجوا منها السيد وايها قرأ بالذال اعلم واذا قرأه انفسه حلقه من غير الصلاة
 قرأ بالوا والعين مع لا نفس صلواته في قرآنه فمن يجزى من غير الصلاة
 من قبل الكافرين لا نفس صلواته وهو لا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
 من الله ومنهم ترتيب قرأه بالحق لا نفس صلواته انفسه بالاصح بالاصح بالاصح
 بالسبب لا نفس صلواته وكذا لو قرأ لنفسه ما بالصاد لا نفس صلواته كما ذكره في كتابه
 بالذال لا نفس صلواته اذا قرأه بماله فخاثة بالياء لا نفس صلواته هل توفي من

الاستحقاق الذي ان وصل به الذي يوتيه ماله يتزكى بنفسه صلواته والافلام او يتزكى
ربما قرأ ما ودعك بغير تشديد وترك التشديد الرب اصبحت انك التشد بل به
ما ودعك لا بنفسه الصلوة وفي الرب بنفسه وما قل قرأ بالعين وما غلب بنفسه صلواته
اسفل ما غلب من قرأ بالالف واللام السافل من لا نفس صلواته، حتى مطلع الفجر ما مال
الفجر انقطع نفسه فركع لا بنفسه صلواته، وأنه على ذلك لشهد قرأ الشد بل لا بنفسه
صلواته وكذا لو قرأ وأنه حب الخير لنسب يد قرأ الشهيد لا بنفسه والعتيرت صبحا قرأ
يسبحا بالسين بنفسه صلواته، فانز به مقفا قرأ بفعا بنفسه صلواته، ولو قرأ بعطيات
ربك فمضى قرأ فطرط بالطاء بنفسه صلواته، فاما اليتيم فلا تقهر قرأ فلا تكلم لا بنفسه صلواته
لا ياف في دنو قرأ لا ياف كرس لا بنفسه صلواته، كلا اذا بلغ التراويح قرأ التراويح قيل لا
صلواته والفقمة الحوت قرأ فالنقطة قيل لا بنفسه هل اشك حديث الغاشية قرأ
الغاشية بنفسه صلواته، وكذا لو قرأ الليل اذا بعث قرأ بعثه بنفسه صلواته، ودلت
تطوهم انه ليل قرأ بالصاد ضللت بنفسه، ولو قرأ بالطاء ظلمت لا بنفسه صلواته، وكذا
لو قرأ وذللتها بالصاد ضللتها بنفسه صلواته، ولو قرأ بالطاء لا بنفسه صلواته وظلمت
اخطا بهم قرأ بالذال او بالصاد لم بنفسه صلواته الي محمد كيت بما قرأ يزك شيها لا بنفسه
يومئذ محمد اخارها قرأ احادها اختلافوا فيه قال بعضهم بنفسه صلواته، فاحاطية
قرأ ضامية بالحاء بنفسه صلواته وتوصوا بالحق وتوصوا بالصبر بالسين بنفسه صلواته
الي محمد كيت في فصل قرأ بالذال في تنزل لا بنفسه صلواته، ولو قرأ بالطاء بنفسه صلواته
انا اعطيتك الكون وعند الوصل الكون لا بنفسه صلواته وان محمد ذلك فكذلك وكذا
اياله نعبد واياله نستعين بصير عند الوصل كانه قرأ اياك نعبد واياك نستعين وهو كذلك
فصل كركب وانقر قرأ انقر بنفسه صلواته، ثبتت يد ايلب قرأ ثبتت ادا ايلب بنفسه

ربيع وانما كان بالباب لا بغيره لانه لم يترك رويهم اقرب فوالله ان كان
 صلوة وان تداركه سورة قران الدال في صلوة على كل صفة من صفة سموا بها بالسيئ فيهما صلوة
 تجعل حيدراً الدال في انفس صلوة وان كتب ان الساجدين والاسا حيدر نفس صلوة والذات
 صلوة والاندال في نفس صلوة فسوف توبى هو اعطاه اول صفة من اشطه لا تفصل صلوة في وقتها
 من غير تراجمها اليه من نفس صلوة ما سببهم هاهنا احد فربما سببكم بالعين يا رب
 صلوة والله انما انما انفس اقر بالالاء ظلمنا لا تفصل صلوة به وهو مرة فمن وجوبه من الحج
 والجله فربما بالاندال في نفس صلوة ودر وطاه ايمهم والافناء في رزقنا وبالضاد و
 صلوة وجعلوا الله بما ذكر من الحرب والصاد والظلم بما طرقت في صلوة و
 الاعين فوالضاد وبالضاد في نفس صلوة فطاف عليها طائف فوالله انما
 في صلوة لهما سمع الله قول الذين قالوا ان الله فقير ووقف عليه لا بد من
 صلوة عن رب عليه ما عنهم ووقف عليه انت قلت للناس وقف عليه و
 الله لا نكحل وان وقف عليه الا انهم من افكهم ليقولون وقف عليه ايمهم وواحد
 قالوا معكم ووقف عليه فحشر قنادي وقال وقف عليه ان وقف لا تظلم النفس
 في هذه المواضع لا تفصل صلوة به بعين من حرفنا هذا وقف عليه ما في هذا
 حسن وما انتم بمصححي وقف عليه وابتدأ بقوله اني كفر قال لو نعلم ذلك
 يكفر ويبطل صلوة قال في ضلال مبين وقف عليه ايتى اقول يا احسان
 لا يا تم ولا تفصل صلوة اعجزت ان اكون مثل هذا العراب والعباد قال القنفذ
 ابو حنيفة تفصل صلوة اذا امر الرحمن علم العرب الشيطان علم انهم من
 صلوة وكذا لو قرأوا في الكتاب ادر ليس اذكر شال ابابليس تفصل صلوة
 وكذا لو قرأوا في اخاف ان يساء عذاب من الرحمن على من الشيطان تفصل

١. الجوارح: كذا في قوله "وغيره" بالياء لأنه من صلواته فتستديره المني في الطلوع بالطاء
 ٢. من صلواته: فادع الزيد في هذا جهاداً وأما الذهب فدرجته خفاء بنفسه صلوة
 ٣. أو أؤثر عليه ما لم يتوكل عليها لا يفسد صلواته. سلمهم أي لم يزلت رعيهم فزعمهم بفساد صلواته
 ٤. لم يفسدوا تلك: لأنه من الأفعال لا من الأفعال لا يفسد صلواته فومئذ يفسد راساً
 ٥. أو بالياء: أي لا يفسد راساً بفساد صلواته ولو قرأ بالسجدة والتاء أو غيره
 ٦. أو بالياء: أي لا يفسد راساً بفساد صلواته. وإذا فسدت السجدة أو غيرها بطريق السجدة لا يفسد راساً
 ٧. أو بالياء: أي لا يفسد راساً بفساد صلواته. وإذا فسدت السجدة أو غيرها بطريق السجدة لا يفسد راساً
 ٨. أو بالياء: أي لا يفسد راساً بفساد صلواته. وإذا فسدت السجدة أو غيرها بطريق السجدة لا يفسد راساً
 ٩. أو بالياء: أي لا يفسد راساً بفساد صلواته. وإذا فسدت السجدة أو غيرها بطريق السجدة لا يفسد راساً
 ١٠. أو بالياء: أي لا يفسد راساً بفساد صلواته. وإذا فسدت السجدة أو غيرها بطريق السجدة لا يفسد راساً
 ١١. أو بالياء: أي لا يفسد راساً بفساد صلواته. وإذا فسدت السجدة أو غيرها بطريق السجدة لا يفسد راساً
 ١٢. أو بالياء: أي لا يفسد راساً بفساد صلواته. وإذا فسدت السجدة أو غيرها بطريق السجدة لا يفسد راساً
 ١٣. أو بالياء: أي لا يفسد راساً بفساد صلواته. وإذا فسدت السجدة أو غيرها بطريق السجدة لا يفسد راساً
 ١٤. أو بالياء: أي لا يفسد راساً بفساد صلواته. وإذا فسدت السجدة أو غيرها بطريق السجدة لا يفسد راساً
 ١٥. أو بالياء: أي لا يفسد راساً بفساد صلواته. وإذا فسدت السجدة أو غيرها بطريق السجدة لا يفسد راساً
 ١٦. أو بالياء: أي لا يفسد راساً بفساد صلواته. وإذا فسدت السجدة أو غيرها بطريق السجدة لا يفسد راساً
 ١٧. أو بالياء: أي لا يفسد راساً بفساد صلواته. وإذا فسدت السجدة أو غيرها بطريق السجدة لا يفسد راساً
 ١٨. أو بالياء: أي لا يفسد راساً بفساد صلواته. وإذا فسدت السجدة أو غيرها بطريق السجدة لا يفسد راساً
 ١٩. أو بالياء: أي لا يفسد راساً بفساد صلواته. وإذا فسدت السجدة أو غيرها بطريق السجدة لا يفسد راساً
 ٢٠. أو بالياء: أي لا يفسد راساً بفساد صلواته. وإذا فسدت السجدة أو غيرها بطريق السجدة لا يفسد راساً

١٠ - ثم فرغوا من ذلك فخرجوا من مكة في شهر ربيع الأول سنة ثمان مائة وثمانين
 ١١ - ثم فرغوا من ذلك فخرجوا من مكة في شهر ربيع الأول سنة ثمان مائة وثمانين
 ١٢ - ثم فرغوا من ذلك فخرجوا من مكة في شهر ربيع الأول سنة ثمان مائة وثمانين
 ١٣ - ثم فرغوا من ذلك فخرجوا من مكة في شهر ربيع الأول سنة ثمان مائة وثمانين
 ١٤ - ثم فرغوا من ذلك فخرجوا من مكة في شهر ربيع الأول سنة ثمان مائة وثمانين
 ١٥ - ثم فرغوا من ذلك فخرجوا من مكة في شهر ربيع الأول سنة ثمان مائة وثمانين
 ١٦ - ثم فرغوا من ذلك فخرجوا من مكة في شهر ربيع الأول سنة ثمان مائة وثمانين
 ١٧ - ثم فرغوا من ذلك فخرجوا من مكة في شهر ربيع الأول سنة ثمان مائة وثمانين
 ١٨ - ثم فرغوا من ذلك فخرجوا من مكة في شهر ربيع الأول سنة ثمان مائة وثمانين
 ١٩ - ثم فرغوا من ذلك فخرجوا من مكة في شهر ربيع الأول سنة ثمان مائة وثمانين
 ٢٠ - ثم فرغوا من ذلك فخرجوا من مكة في شهر ربيع الأول سنة ثمان مائة وثمانين

ان زاد حروفه في كل بيت

هو ياء و هـ ان لم يتغير المعنى ومثله يوحى في القرآن لا يفسد مسلوته ان تولم كما هو
 و امر بالمعروف و نه عن المنكر و احيى من المنكر و اباد من الباطل و اودع في الساتر و ابدع في
 اودع في الساتر و ابدع في الساتر و اودع في الساتر و ابدع في الساتر و اودع في الساتر

بأنما أهدى لهم من أنفسهم قال عامة المشايخ روح لا تفسد صلواته في ما سئلوا به
ومحمد بن يحيى وكذا في قياس قول أبي يوسف روح في رواية وأن بعض المعز بالراء ساء به النذر
أبغضه والنهاد إذا جلى وما خلق الذكر والامتناع أن سعيكم لشبهه بزيادة وأروا نفس
المراب المحكم وانك لمن المرسلين بزيادة وأفسدت صلواته لأنه جعل جواب القسم ^{صلوة} ^{تفسد} ^{تفسد}

وان نقص حرفا عن كلمة

أن نوه عن المعز لا تفسد صلواته في قولهم كما لو قرأ ولقد جاءتهم رسلنا بالبينات ولقد
بأنما أهدى لهم من أنفسهم قال عامة المشايخ روح لا تفسد صلواته في ما سئلوا به
ومحمد بن يحيى وكذا في قياس قول أبي يوسف روح في رواية وأن بعض المعز بالراء ساء به النذر
أبغضه والنهاد إذا جلى وما خلق الذكر والامتناع أن سعيكم لشبهه بزيادة وأروا نفس
المراب المحكم وانك لمن المرسلين بزيادة وأفسدت صلواته لأنه جعل جواب القسم ^{صلوة} ^{تفسد} ^{تفسد}

وان حذف حرفا أصليا

روح المعز لا تفسد صلواته في قول أبي حنيفة ومحمد بن يحيى كما لو قرأ أو ساء به النذر أو
بأنما أهدى لهم من أنفسهم قال عامة المشايخ روح لا تفسد صلواته في ما سئلوا به
ومحمد بن يحيى وكذا في قياس قول أبي يوسف روح في رواية وأن بعض المعز بالراء ساء به النذر
أبغضه والنهاد إذا جلى وما خلق الذكر والامتناع أن سعيكم لشبهه بزيادة وأروا نفس
المراب المحكم وانك لمن المرسلين بزيادة وأفسدت صلواته لأنه جعل جواب القسم ^{صلوة} ^{تفسد} ^{تفسد}

ولو كانت الكلمة ثلاثية

فقد حذف حرفا من أولها أو وسطها كما لو قرأ أو ساء به النذر أو بآنما أهدى لهم من أنفسهم
أو بآنما أهدى لهم من أنفسهم قال عامة المشايخ روح لا تفسد صلواته في ما سئلوا به
ومحمد بن يحيى وكذا في قياس قول أبي يوسف روح في رواية وأن بعض المعز بالراء ساء به النذر
أبغضه والنهاد إذا جلى وما خلق الذكر والامتناع أن سعيكم لشبهه بزيادة وأروا نفس
المراب المحكم وانك لمن المرسلين بزيادة وأفسدت صلواته لأنه جعل جواب القسم ^{صلوة} ^{تفسد} ^{تفسد}

يسأل منكم تتلون عليهم آيات ربكم ونذروكم لقاء يومكم هذا قالوا نعم أو فرأيت أنى
 يدفعها عليهم قالوا ليس هذا الحق قالوا نعم أو فرأيت يوم يعرص الذين كفروا على النار أليس هذا
 الذى قاله الله تعالى نعم يفسد صلوة لان بله اذا ذكر عقيب المعنى يراى انه رد المعنى والتقدير فى الأصل
 وهم يرون ذلك فى المعنى يقول الرجل لعينه الراء طلت كذا الراء طلت هذا العبد بالعب
 ان الراء لا تكون رد المعنى وتصل بفالات معاً لا بل اعطيت في لاول ثم تعترى فان قال نعم فيكون
 على دعاء البنية مما لا يتبع ولا اعطيت في اواخر الخلف المعنى اخلافاً فاحسب انه وصاؤه
 وان ادان من كل كلمة مجرى على لسانه شرط كلمة اخرى فزعم وقرأ الاولة او ركع ولو لم يكن شرط
 ان ياتى بها من كل لفظ لوانها لا تقصد صلوة لانفس صلوته بشرطه وان ذكر شرط من كل لفظ
 لانه ما من صلوة تقصد صلوته بشرطها وللشرط حكم الكل هو الصحيح

وان ذكر أنه

متأخر أو غير ذلك على الاولة وفان تأما واستدل بالثانية لا تقصد صلوته كما لو قرأ التيس والرسو
 ودفع ثم استدل لقد خلقنا الانسان في كبد لا تقصد صلوته وكذا لو قرأ ان الذين امنوا وعملوا
 الصالحات ذوقوه هذا اولئك هم شر البرية وان لم يفتقر امره ووصلا ان لم يسمع الاولة بالثانية
 فهو مؤيد ان الذين امنوا وعملوا الصالحات فلهم جنات الحسنة اوقرا وجوه يومئذ عليها عبرة اولئك
 هم الكافرون حقا لا تقصد صلوته وان نفع المعنى بان قرأ ان الامراء لم يرحمهم وان الفجار نجي
 عنهم اوقرا ان الذين امنوا وعملوا الصالحات اولئك هم شر البرية او قرأ وجوه يومئذ عليها
 عبرة اولئك هم المؤمنون حقا تقصد صلوته لانه احسن محلاوبنا خير الله تعالى وقال تعالى
 لا تقصد صلوته لعموم البلوى والاول اصح

وان ترك كلمة

من انية ان لم يتخذ المبدأ كالماء والثلج والبرق والشمس والارض والسموات والجنات والجنة والجنة

[illegible]

يهتس السامع في عمل الصلوة ويشهد بحسن التأييد تكوّر الوجود على الصامع سكر التذوّ
 اسدا اذا انقلب مجلس التأييد في السامع احد لفوا فيه قال بعضهم سكر الوجود على
 السامع وتأييد آية السجدة عوارا في الصلوة في ركعة واحدة لا ينكروا الوجوه وان
 مرين في الركبتين في القياس في تكوّر والقياس باحد المؤتم اذا قرأ آية السجدة صمها
 الامام والقوم لا يحس السجدة في الصلوة لا اذا فرغوا منها وقال محمد بن سبيح والافرع
 من الصلوة فان سمعها رجل ليس معهم في الصلوة ذكره النوادر ان عليه ان يسجد قبل هو
 قول محمد بن دأن سمعوا من ليس معهم في الصلوة سجدوا اذا فرغوا من الصلوة فان سجد
 في الصلوة لم يجز فهو لم يفد في صلواتهم رجل قرأ آية السجدة وسجد ثم قام وشرع في الصلوة
 فقرأها مرة اخرى فانه يسجد سجدة اخرى في الصلوة ولو قرأ آية السجدة خارج الصلوة
 ولم يسجد سجدة في الصلوة ثم قرأها مرة اخرى يسجد سجدة واحدة في الصلوة وتسقط
 عنه الاية في ظاهر الرواية ولا تسقط في رواية النوادر ولو قرأ آية السجدة في الصلوة
 وسجد ما انفقها بعد السلام في مكانه مرة اخرى بسجد سجدة اخرى في ظاهر الرواية
 على هذا اذا سلم وذكره في قرأ ولو قرأ آية السجدة في الصلوة ولم يسجد في سلم فقرأها
 مرة اخرى يسجد سجدة واحدة وتسقط عنه الاولى رجل سمع آية السجدة من رجل
 سمعها من رجل آخر في ذلك المكان ثم قرأها هو آخر آية سجدة واحدة وقيل بغير رواية
 النوادر لا يضره الا عن قرأته ولو قرأ آية السجدة في الصلوة وسمعها البعض من واحد ليس
 في الصلوة قرأها معه اجزائه سجدة واحدة وان سمعها من ذلك الرجل قبل قرأته او
 بعد ما سجد سجدة اخرى اذا فرغ وعي ظاهر الرواية لا يسجد وان سمع المصلي بة
 السجدة من رجل قرأها هو فسجد ثم احدثت وذهب الى البناء ثم عاد فسمعها من
 ذلك الرجل مرة اخرى قالوا يسجد سجدة اخرى اذا فرغ لاختلاف المكان حقيقة

يسئل في سنة ليس عليه ان يسجد ومن قراءة السجد عند رآتم واحدهم فلا يركع
 واو لا انه انتم واحدهم يسجد لم يكن على النائم الاصم يسجد ولا سائر من
 النائم ولويسجد للثلاثة الى عمر القلن جاهلا قال في الدرة ان يسجد به وان اراد
 ان اراد ان يسجد وبكأن يقرأ السور ويبدع آية السجدة في آية السجدة
 وحدهما في غير الصلوة لا يكره والمستحب ان يقرأها من آية او آيتين (بكره ان يقرأها
 ان يقرأ آية السجدة في الصلوة الى صحاح منها انه لا يكره ان يقرأها في غير الصلوة

مسائل كيفية القراءة وما يكره فيها ونسبها

والأحسن قراءة القرآن في الصلوة على التاليف شريطة ان لا يقرأها الا بعد
 رضاه الله تعالى به والمستحب قراءة المفضل تفسيره للامه حبيب بن ابي عمير
 واسا الفرة في الفرائض محواتيم السور روى عن محمد بن عبد الله بن
 عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه انه قرأ في العجوة الحمد لله
 او ادعو الرحمن الآية ورسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقرأ في الصلوة الا ما في
 الكتاب بحالوا الكل سواء بينا وبينك كرمي عن يازوايلك في سورة
 الاناس ان يقرأ من اول السورة او من وسطها او من آخرها وان اراد ان يقرأ
 ركعة نكرو ان يقرأ آخر سورة اخرى في الركعة الثانية وفان نكرو ان يقرأ
 الصبح وان اراد ان يقرأ آخر السورة في الركعتين او في ركعة واحدة
 نكروهما انه افضلها قراءة وان اراد ان يقرأ آية تطويله مثل انه لا يركع
 او تلك آيات تختلفوا فيها والصحيح ان قراءة اداء او ثلث او اذاعت ان
 مقدار قصير سورة من القرآن فانه يكثر في الاية او في آية السورة او في آية
 فان اراد ان يقرأ القرآن في غير الصلوة فانه يستحب ان يقرأها في غير الصلوة

نص عليه محمد ر.ج. وأن مرأ بعد السجدة ثلث آيات وركع السجدة الثانية ذكر التمتع
الامام المعروف بخواجه زاده ر.ج. انه اذا قرأ بعد السجدة ثلث آيات سقطت العمود ولا
سبب الركوع عن السجدة وقال شمس الائمة المحلواي ر.ج. لا ينقطع ما لم يقرأ أكثر من
ثلث آيات واذا سجد للثلاثة يكبر للاخطا ط وقال محمد ر.ج. يكبر للركوع ايضا ويقول
ي سجد ر.ج. ما يقول في سجدة الصلوة هو الصحيح واذا أحسن القرآن وسجد ثم افتتحها في مكان
فقرأ الله السجدة لا يسجد مرة اخرى اذا قرأ الامام انه السجدة وبعض القوم كان في الرحلة
ذكر الامام للسجدة بحسب من كان في الرحلة انه كبر الركوع وكروا ثم قام الامام من السجدة
وكبر فظن القوم انه رفع راسه من الركوع فكبروا ووقعوا رؤسهم ان لم يبدوا على ذلك
لم يفسد صلاتهم لانهم ما زادوا الركوعا وزيادته الركوع لم يفسد الصلوة الصلة اذا قرأ
أية السجدة في الصلوة فلو اذ ان يخرج ساجدا فحررا كما فتد كبر في ركوعه انه نوى السجدة
فحرر ساجدا ثم رفع راسه واتم الصلوة اخراه الصلة اذا سمع أية السجدة من غيره وسجد
مع التالى ان قصد به اتباع التالى ففسد صلاته. رجل سمع السجدة من غيره المستحب
له ان يسجد مع التالى ولا يرفع راسه قبله. رجل قرأ أية السجدة في غير الصلوة طرادا يركع
السجدة في رواية يجوز ذلك. مصلية التطوع اذا قرأ أية السجدة وسجد لها انه سجدت
صلواته ووجبت عليه قضاءها لا يلزمه اعادة تلك السجدة. وكذا المسلم اذا قرأ أية
السجدة ثم ارتد والعياد بالله ثم اسلم لم يجب عليه تلك السجدة. وكذا المرأة اذا قرأت
أية السجدة في صلواتها فلم تسجد ما حلتها سقطت عنها السجدة. رجل قرأ أية
السجدة لا يلزمه السجدة بتحريرات الشفتين وانما يجب الخاضع الحروف ومصلية
موت سمع هو وغيره اذا قرب اذنه الى فمه رجل سمع السجدة من قوم من كل واحد منهم
ر.ج. ليس عليه ان يسجد لانه لم يسمعها من قال. وكذا اذا قرأ رجل سجدة سمعها

[illegible]

لا الخيام والأحبية والوبر العزاة إذا دخلوا دار الحرب للحاربة ونهوا الأقامة لم
 يسح ستمهم وكذا إذا نزلوا في بعض بيوت الكفرة في طاهر الرقاية. وكذا الرعاة إذا
 كانوا يطوفون في المفاهة ولهم خيام وأخبية. وعن أبي يوسف رحمه الله ان نزلوا موضعاً
 كسر الماء والكلاء ونصوا المخابر ونهوا الأقامة خمسة عشر يوماً والماء والكلأ
 وأيضاً لم يطلب الماء صاروا مقبضين. وكذا التراكمة والأعراب ومن دخل دار الحرب
 إن شاء الله في الأقامة في موضع الأقامة صحته. الكافر إذا أسلم في دار الحرب ولم
 يفرصوا له فهو على أقامته وإن علم أهل الحرب ما أسلمه فهرب منهم لم يرد سحر
 فلتة أبان مولب إليه هاله تعتبر بئته وكذا الأسير في دار الحرب إذا فعلت منهم ووطن
 على الأقامة خمسة عشر يوماً في عار أو نحوه لم يصير مقيماً. الكافر إذا نوى الأقامة بركة
 ومائة عشر يوماً لم يكن مقيماً وإن لم يكن يومها مسيرة سفر لانه لم ينو الأقامة في أصله. ١٥
 خمسة عشر يوماً. وإن تأهل بهما كان كل واحد من الموضعين وطناً أصلياً له
 ومن كان مولباً عليه فالنية في السفر والأقامة نية من يلبه عليه كالمرأة مع زوجها
 والعبد مع مولاه والمجندي مع الأمير الذي يحجى عليه والأمير مع الخليفة
 والأجير مع من استأجره. وأما العريم إذا تعلق به صاحب دينة في السفر فأنزله
 أو حسه أن كان الغريم فادرا على قضاء ما عليه من قصده أن يقضه دينة قبل أن
 يمضي خمسة عشر يوماً فالنية في السفر والأقامة نية المديون. وإن أمر بكراً قادراً
 فالمعتب بنية الحابس وعلم الأسير في دار الحرب كحكم العبد لا يعتبر بئته والرجل
 الذي يبعث إليه الولد أو الخليفة ليؤت به إليه فهو بمنزلة الأسير ولو كان
 العبد بين موليين في السفر فنوى أحد المولين الأقامة دون الآخر قالوا إن
 كان بينهما عهدة في الخدمة فإن العبد يصلح صلوة الأقامة إذا دخل المولى

١ خرج الإمام لوضوء ونوى الأمانة والإمام الثالث نوى الأمانة انصاهم باد الإمام الأول
 ٢ في الصلوة ما زاد على الإمام لا، والباقي قالوا بعد ذلك، الأول بالنسبة إلى الركعة
 ٣ الثانية فلهذا جعل الإمام الثاني قبل التسمية مفهوم وليس كذلك، وقالوا في الأول الصلوة
 ٤ مسلم بالقوم بعد مفهوم الإمام الثاني يصل ركعتين، والإمام الأول، أكتن بركعة واحدة
 ٥ خرج من الإمامة مستأفراً على الظهور وكثيرين فعدم إلى الثاني وأنه أحد ما قيل في
 ٦ ذلك من أن ذلك في صام الثانية أو في ركوعها وأنه يجوز وسحق، وقالوا في ركوعها ما قيل
 ٧ في الثانية فيصلي ركعتين أو ركعة واحدة والرابعة إلى خمسة الظهر وإن لم يكن بعد
 ٨ التفتين أن تذكر في صام الثالثة ويجوز وإن لم يعب، حتى بعد ركعتين سجدة واحدة، وجعلوا
 ٩ الإمامين أحدهما ركعة واحدة والآخر ركعتين أو في إحدى ركعتين ثم قام إلى الثالثة وقاموا
 ١٠ إلى الركعة الرابعة فيصلي ركعتين أو ركعة واحدة، الإمامة في الثالثة، ولو قرأ في
 ١١ الركعة الأولى ركعتين أو ركعة واحدة ثم قرأ في الركعة الثانية ركعتين أو ركعة واحدة
 ١٢ في الركعة الثالثة ركعتين أو ركعة واحدة، وقالوا في الركعة الرابعة ركعتين أو ركعة واحدة
 ١٣ في الركعة الخامسة ركعتين أو ركعة واحدة، وقالوا في الركعة السادسة ركعتين أو ركعة واحدة
 ١٤ في الركعة السابعة ركعتين أو ركعة واحدة، وقالوا في الركعة الثامنة ركعتين أو ركعة واحدة
 ١٥ في الركعة التاسعة ركعتين أو ركعة واحدة، وقالوا في الركعة العاشرة ركعتين أو ركعة واحدة
 ١٦ في الركعة الحادية عشرة ركعتين أو ركعة واحدة، وقالوا في الركعة الثانية عشرة ركعتين أو ركعة واحدة
 ١٧ في الركعة الثالثة عشرة ركعتين أو ركعة واحدة، وقالوا في الركعة الرابعة عشرة ركعتين أو ركعة واحدة
 ١٨ في الركعة الخامسة عشرة ركعتين أو ركعة واحدة، وقالوا في الركعة السادسة عشرة ركعتين أو ركعة واحدة
 ١٩ في الركعة السابعة عشرة ركعتين أو ركعة واحدة، وقالوا في الركعة الثامنة عشرة ركعتين أو ركعة واحدة
 ٢٠ في الركعة التاسعة عشرة ركعتين أو ركعة واحدة، وقالوا في الركعة العاشرة عشرة ركعتين أو ركعة واحدة

أُنْجِلَ لِي سَعْرُهُ وَكَذَا الْمَرْأَةُ إِذَا طَلَّقَتْهَا زَوْجُهَا فِي السَّفَرِ قَطْلُهُ بِهَ بَاشَّةً أَوْ نَدَى أَوْ رَحْمَةً
 أَنْصَحْتُ عَدَمَ هَاسِ هَاسٍ هَاسٍ وَطَنُهَا أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مَا مَا قَلَّ انْقِصَاءُ النُّصْرَةِ فِي الطَّلَاقِ
 الرَّحْمِي كَانَ حَكْمُهُ لِحُكْمِ الزَّوْجِ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ مَعْبُودًا فِي أَوَّلِ الْوَقْتِ فَلَمْ يَصِلْ حُرْمَةُ طَلْقِ الرَّجُلِ
 كَانَ عَلَيْهِ صَلَوةُ السَّفَرِ وَأَنْ لَا يُسْقُ مِنْ الْوَقْتِ الْأَقْدَرِ مَا سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَ صَلَوةِ الصَّالِوةِ الْأَيْدِي
 أَنْهُ لَوْ نَابَ أَوْ أَمَى عَلَيْهِ انْعِمَاءٌ طَوِيلًا أَوْ جَنَ حَنُوبًا مَطْبَعًا أَوْ حَاضَتْ الْمَرْأَةُ أَوْ صَارَتْ نَفْسَاءً
 فِي آخِرِ الْوَقْتِ فَطَلَّ الصَّلَاةُ فَادَّاسَافَرٍ يَسْطِطُ بِمَصِّ الصَّلَاةِ وَلَوْ كَانَ مَسَامُورًا فَاوَلَّ
 يَوْمَ أَنْ صَلَاةً لَوَاةُ السَّفَرِ أَقَامَ فِي الْوَقْتِ لِأَسْخِيرِ مَوْصِدِهِ وَأَنْ يَصِلَ حَقُّ أَقَامَ فِي آخِرِ الْوَقْتِ
 حَقْلُ مَوْصِدِهِ أَرْبَعًا وَأَنْ لَا يُبْقِيَ مِنَ الْوَقْتِ الْأَقْدَرِ مَا سَمِعَ مِنْهُ بَعْدَ مَصِّ الصَّلَاةِ كَمَا تَوَالِغَ
 الصَّبْرِ فِي آخِرِ الْوَقْتِ أَوْ اسْلَمَ الْكَافِرُ أَوْ طَهَّرَتْ الْخَائِضُ أَوْ النِّسَاءُ وَلَمْ يُمْضِ مِنَ الْوَقْتِ
 الْأَقْدَرِ مَا يَدْسُ فِيهِ التَّحْرِيمَةُ أَوْ أَفَاقَ الْمَجْنُونُ أَوْ الْمَغْمَى عَلَيْهِ إِذَا عَرَضَ مِنْ عَلَيْهِ تَيَمُّنًا قَلْبًا
 فِي آخِرِ الْوَقْتِ نَجَبَ الصَّلَاةُ فَكَذَا الْإِقَامَةُ وَأَنْ أَقَامَ بَعْدَ الْوَقْتِ يَعْضُ صَلَوةُ السَّفَرِ
 الْمَسَامُورَ أَوْ يَاقَامَةُ بَعْدَ مَسَامُورٍ عَلَيْهِ سَهْوٌ بِصَحْنَةٍ فِي هَذِهِ الصَّلَاةِ لِأَنَّهُ نَوَى
 الْإِقَامَةَ بَعْدَ الْخُرُوجِ وَتَسْقُطُ عَنْهُ سَجْدَةُ السَّهْوِ فِي قَوْلِ لَا يَجْزِيكَ إِلَّا بِرُؤُوسِ الْوَسْطِ لَوْلَا
 لَوْ عَادَ إِلَى سَجْدَةِ السَّهْوِ تَصَحُّحُ نِيَّةِ الْإِقَامَةِ فِيهِ فَيَنْقَلِبُ نَوْصُهُ أَرْبَعًا وَيَصِيرُ السَّجْدَةُ فِي
 خِلَالِ الصَّلَاةِ فَيَسْطَلُّ وَقَالَ مُحَمَّدٌ رَحِمَهُ اللَّهُ نِيَّةُ الْإِقَامَةِ لَا عَنْ سَلَامٍ مِنْ عَلَيْهِ السَّهْوِ
 لَا يَحْرَجُهُ عَنْ حُرْمَةِ الصَّلَاةِ فَصَارَ كَمَا لَوْ نَوَى الْإِقَامَةَ فَلِ السَّلَامِ وَإِذَا صَحَّتْ نِيَّتُهُ يَنْتَمِ
 الصَّلَاةُ أَرْبَعًا وَسَجْدَتُ السَّهْوِ بَعْدَ الْفِرَاقِ وَأَنْ تَنْتَحِلَ لِسَهْوٍ ثُمَّ نَوَى الْإِقَامَةَ بَصَحَّ نِيَّتُهُ
 وَتَصِيرُ صَلَواتُهُ أَرْبَعًا سِوَا سَجْدَتَيْنِ أَوْ سَجْدَةٍ وَاحِدَةٍ أَوْ يَنْوِي الْإِقَامَةَ فِي السَّجْدَةِ
 لِأَنَّهُ لَا سَجْدَةَ لِسَهْوٍ عَادَتْ حُرْمَةُ صَلَواتِهِ فَصَارَ كَمَا لَوْ نَوَى الْإِقَامَةَ فِي الصَّلَاةِ قَسَامًا
 صَلَّى رُكْعَةً بِمَسَامُورٍ مِنْ مَجْلِسٍ مَسَامُورٍ وَاقْتَدَى بِهِ ثُمَّ أَحْدَثَ الْإِمَامُ وَأَسْتَحْلَفَ هَذَا الرَّجُلَ

سائرهم بالاجازة، ولكن وصارت ديناً في الدماء في آخر وقتها وهو كان مسافراً في آخر
 وقت الظهر فصاح فذمته صلاة العسفر اما صلوه العصر حرج وقتها وهو مفقود فيجب
 عليه ان يصلي به في جميع السلاوات ركعتين، والابو حنيفة رجع يعيد ثلثين معرباً
 - بعد منبرها - قال ابو يوسف ومحمد رحمهم الله يعيد ثلثين معرباً ويعيد صلاة العشاء والمغرب
 والظهر والعصر بعد المغرب الاول مسافراً ومناه ما نزل فاحدب فاستحب مسافراً ونوى
 ان ياتي الامام ان لا يعتبر فردد من خلفه من المسافرين ولو نوى الامام الاول الاقامة
 بعد ما احدث صل ان يخرج من المسجد فيارضم ورجل القوم اربعاً، وان استخاف الامام
 واحد من القوم بهم اختلفت صلاة الامامة، مسافراً في الظهر ركعتين، مقام الى الساعة
 ثالثة، سائرهم بعد انشاء مسافراً اقتدى بيدي تلك الحالة فصلاة الداخل موقوفة ان
 عاد الامام الى العدة في صلاة فصلوة الداخل تامة لان الامام يحرمه الصلاة حين
 اقتدى بيدي لم يعد ونوى الاقامة في قيام الثالثة فيقلب فرضه ورجل الداخل
 اربعاً الا انه نوى الاقامة وهو في حرمة الصلاة يتابعه الداخل في الركعتين ثم يقضي ما
 فاته وذلك ركعتان لان صلاة المفتدي، سارته اربعاً ايضا مسافراً قوماً مقربين
 ثالثة اربعاً ركعتين، نوى الاقامة لا لتحقيق الاقامة بل ليقيم صلاة المقيمين لا يصير
 سفيراً ولا يقلب فرضه اربعاً، جماعة من المقيمين صلوا خلف مسافر لا قراءة عليهم
 فيما يقصون كذا ذكر الكرخي رحمهم الله وكذلك السهم ولا يقتدى احد منهم بالآخر اخرج
 مع جماعة في طلب العدو ولا يعلم ابن يدرهم فانهم يصلون صلاة الاقامة في
 الدهاب وان طال المدّة، وكذا في المكث في ذلك الموضع، اما في الرجوع ان كان
 مثلاً السفر يقصرون الصلاة والا فلا العبد اذا خرج مع مولا ولا يعلم مسيرة المولا
 فانه يسأل ان اخبره انه ليس بمكة السفر صلى صلاة المسافرين، وان كان دون ذلك

وإذا كان من وجوب الإكراه ما لا ينافي مع العادة إذا قلنا من غير المريض إذا لم يزل بالاجتماع
 ثمة قد رخص الله تعالى على الدائم لم يجعل على انعاق الدائمة يجوز الإجماع على الدائمة
 وإن كانت الدائمة قد سبغت وإن قدر على إبعاف الدائمة لا يجوز الإجماع على الدائمة أن كانت
 الدائمة تسبغت وكما تسقط الدائمة عن الرأى يسقط عنه الإصراف إلى القبله الرجل أن يصل
 امرأته فله يأتها في كل وقت إذا كان على الدائمة في الطريق إذا كانت لا تقدر على الركود ،
 . المعروءة ، وكذا الرجل لم يخاف أن يصل إلى قائمها ، وإن سمع أو عد أو لم يصل على قاعد إلا إذا كان له
 أن يصل على قاعد ، وإذا لم يخاف أنه لو وصل فاعدا يراه سمع أو عد أو وصل له أن يصل مستلقيا
 أو نصيبا على الدائمة ، وهو يقدر على النزول لا يجوز له أن يصل على الدائمة إلا إذا كان
 الدائمة داهية إلا أن يكون التحمل على عيدين على الأرض ، وأما الصلوة على الدائمة إذا كان
 طرف التحمل على الدائمة هي تسير أو لا تسير فهي صلوة على الدائمة يجوز له العذر ولو لا
 فغيرها ، وأن لم تكن طرف التحمل على الدائمة حاء ، وهي بمنزلة الصلوة على السرير

باب صلاة المريض

صلاة المريض ما استطاع لقوله صلى الله عليه وسلم لعمران بن حصين رضي الله عنه
 فإن لم تستطع فاعدا ما لم تستطع فمجلس الخشب ثم على يمينه ، فبنتظر أن قدر على القيام
 والركوع والسجود سجد قائما ركوع وسجود لا يجزئ له إلا ذلك ، وأن عجز عن القيام وقعد
 على الركوع والسجود صلى فاعدا ركوع وسجود لا يجزئ له إلا ذلك ، وإن عجز عن الركوع والسجود
 وقعد على القعود ، صلى قاعدا بأياء وسجد السجود أحصى من الركوع وكذا العجز عن
 الركوع والسجود ، قدر على القيام بصلية فاعدا بأياء لأن القيام وسيلة إلى السجود فإذا سقط
 المقصود سقطت الوسيلة ، وأن صلى قائما ما عجز عن ذلك ، والمستحب أن يصل على قاعد بأياء
 وقال رحمه الله لا يجوز له ترك القيام إن قدر عليه ثم انما يسقط عنه القيام إذا كان يزاد

لا يجوز من غير عذر وفاستوبا وترجى اهـ دام مع ابرو، الخ فيه من احراز الاركان، وتقرر
 بجرح في المواد، انه قال يصلي على الارض الممطرة، من غير تحته تباد بجملة ان تارة
 كويسة لشيئا الاو يتخمس من ساعته يصلي على حاله، وكان اذا لم يتخمس الثاني ولكنه لجملة
 راحة مشقة التحويل، من غير صلح بالساق والارضية من السجدة الاحيرة في الركعة
 الواحدة، فمن انها الثالثة فقرأ وركع وسجد بالاماء فسدت صلوة، لانه انقل الى النار، انه
 ثبت اتمام المكتوبة ولو لم يكن في الواحدة، لكن كان والثالثة، ان انها ثالثة فاحد في الثالثة، فتر
 في انها الثالثة لا يعود الى التسهل بل مضى في رأته وسعى للسعي في آخر الصلوة،
 رجل له سجد من غير ان يقرأ على الوضوء عن محمد بن حبيب بن علي، ان يوضعه، كونه
 مادام في ملكه كان عليه تعاهد، ثبت علمه، صلوات فائقة فقضاها الوارث،
 ما لا يشك، من ثمة بن محمد بن ابي اذا حج الوارث عن الميت بامر جاز والتمس
 ا، سجد بعبادة بدنية لا تتعلق لها بالمال وتجب بدونه فلا تجزى فيها النيابة
 الحج، ان كان عبادة بدنية، فله ان يعلق، لا لا ينجب من ولد فالحق النسب
 وهو ما لم يتسرع في الركعة، قال ويحكم المرفوع في الصلوة على قفار، لا في الصلاة
 في ثياب غير، فنام على جندة الايمن كما يوضع في الحن، وعندنا الوضوء فلا يجوز
 د، اول اولي لقوله صلى الله عليه وسلم يصلي المني، قائما فان لم يستطع فقاعدا
 ان لم يستطع ففعل ففاد يومى لباء فان لم يستطع فالد، حتى يقول العذر منه، وعند
 المنزع ينام على قفاه، ابصالة انيس يخرج الروح، رجل صلى ركعة بقيام وركوع وسجود
 ثم بوض وصار الى المالة الايام فسدت صلوة، في قول ابى حنيفة رجع ذكره في النوادر لان تحريم
 ان يمشى في سجدة للركوع والسجود فلا يجوز بدونهما، رجل صلى اربع ركعات بالاس
 فذا قد في الركعة الرابعة منها قرأ ورُكع فبذل ان يدته بهد قال هو بمنزلة القيام

. ولما من الله المقعد، الجمعة ولا الحج ولا حضور الجماعة
 . لا إلا على قول أبي حنيفة رجع وإن وجد فائداً، وذلك
 . وشرقاً لمجدح أن الأعمى قادر على السعي إلا أنه
 الطريق، أما المقعد فاحر عن السعي
 لا يجوز عن السعي لا يفرقه الجماعة كالمرضى
 والعميدين، وعلم المكاتب، الجماعة
 في عصره ولا باب المستعبد
 الذي يؤد الصربية جمعة
 الكبراء السباخران جمع الأجير عن حضور الجماعة
 الأصابع الأجير في المصر عن حضور الجماعة لكن
 وإن كان معداً، وإن كان قريباً لا يحيط عنه
 رجع إن هاجر خط عنه رجع الأجير
 لا يسعي به المحلولة لم يكن له ذلك، وقال أبو حنيفة
 بالسبيل، والظاهر في مصر
 الجماعة أجزأه أجرهم الخليفة ناسه أبو
 من أبيه، ولأنه جمع بها وهو سائر
 الإمام إذا منع أهل مصر أن يجمعوا الرعي
 قال الفقيه أبو جعفر رجع هذا إن رجع بها
 ذلك الموضع من أن يكون مصر، فأما إذا كان في
 الجماعة ولو أن أمماً مصر مصر أثر في الناس عنه

ولا حكمة الميت لا يجوز ولو يكن جمعة. وإن لم يكن غم فإضاعة المصلي فاجتمع العامة
على تقديم رجل جار كان الضريورة ولو لمات المحلعة وله امرأه وولادة على الأشياء من أمور
الميت كان لهم إمامة الجمعة لأنهم أقيموا الأمور المسلمين فكانوا على حالهم ما لم يعزلوا .
والجمعة شرط لصلوة الجمعة إلا أنها شرط للاعتقاد لا للاداء. فترى عند أبي حنيفة رج لا يتم الاعتقاد
فيل التقييد بالسجدة وعند أبي يوسف ومحمد رج يتم الاعتقاد بمجرد الشروع وقال الحلاف
أما تظهر فيما إذا انفرد الناس عنه وفي الإمام وأقل الجمع به فانقلته سوى الإمام عبد الله بحقيقة
رج ولا يشرط إقامة والجمعة لأقل الإمام ولا في المقتدي عنه ابن حنيفة رج ولا يشرط
الإقامة والجمعة في الإمام ولا في المقتدي عنه ناو يشرط الذكورة واللباوغ والنصر إذا
عليه صهي ثم أسلم ليس له أن يصل الجمعة بالناس حتى يؤخر بعد الإسلام وكذا الصبي إذا أحرم
أدرك وكذا الواسع في صبي أو نضى إليه ثم أسلم النصراني وأدرك الصبي لم يحرم حكمهما. ولو قيل
للمصر إذا أسلم فصل بالناس أو قضى أو قيل الصبي إذا أدرك فصل بالناس أو قضى جار
لأن في الفصل الأول حسن أمر لم يكن أهلا فلا يملك الاستفاد في المستقبل أما في الفصل
الثاني أضاف التقليد إلى حالة الأهلية والتقليد يحتمل الإضافة فيصح تقليده
وعن بعض المشايخ إذا أحرص الصبي أو الذي قبل يوم الجمعة وفوض إليه أمر الجمعة فأسلم
الذي وأدرك الصبي كان له أن يصل الجمعة بالناس. وعلم ماد كرنا لا يجوز ذلك لأن
التفويض باطل. الإمام إذا أحدث بعد ما صلى ركعة من الجمعة فتقدم واحد من القوم
لإتقديهم أحد لا يجوز صلواتهم خلفه. وإن تقدمه واحد من أصحاب السلطان ممن فوض
إليه أمر العامة يجوز. وكن أذا قدم القوم واحد قبل أن يخرج الإمام من المسجد جار الصلوة
صلواتهم فإن تكلم الذي تقدمه الجمع أو صحت فقهة فامر غيره أن يجمع بالناس لا يجوز
لأن الإمام لا يرفع في التقديم إلى القوم وإنما جاز تقديمهم لأصل صلواتهم فإذا خرج عن

تعود على ذلك بمرور ما ساء ذلك بمرور واليه فانهم لا يجتمعون الا ما دام مسانعة من الاراء
ان اراد الرجل ان يسافر يوم الجمعة لئلا ينس به اذ اخرج من مصر الى مصر قبل غروب وقت
الظهر لان الجمعة انما يجب في آخر الوقت وهو مسافر في آخر الوقت. القوي اذا دخل مصر
يوم الجمعة ان يوي. ان مكث ثمة يوم الجمعة يلزمه الجمعة. وان يوي ان يخرج من مصر
في يومه. والذنب من رجل رقت المتعلوه. وبعد الدخول لا الجمعة عليه لان الفصل الاول
صار كواحد من اهل مصر في ذلك اليوم وفي الوجه الثاني لو يسر. ولو صلى مع ذلك كان ما جريا
اذا قلنا ان سافر المصير يوم الجمعة على غرض ان لا يخرج يوم الجمعة لا يلزمه الجمعة على يوم الاقامة
سواء بعد يوم. ويجوز الجمعة في موضعين في مصر واحد في قول ابن حنبل في رواية يوسف ر.ج.
ولا يجوز في ثلث مواضع وهكذا روي عن محمد ر.ج. وروي اصحاب الاما الى عن ابي يوسف
ر.ج. انه لا يجوز في المسجد من مصر واحد الا ان يكون سينه انما كبير فكان حكمة حكم مصر
ان لا يكون بينهما الجمعة من سبق منهما. فان صلوا معا سدت صلواتهم جميعا.
وعن محمد ر.ج. جواز الجمعة في ثلث مواضع. ومن لا يجب عليهم الجمعة من اهل القرى
والبادي لهم ان يصلوا الظهر جماعة يوم الجمعة باذان واقامة. والسافرون اذا حضروا
يوم الجمعة في مصر يصلون وادى وكذلك اهل مصر اذا كانوا في الجمعة واهل السجون والذ^ن
وذكره لهم الجماعة. القتيبي اذا نام في صلاة الجمعة فلم ينتبه. فخرج الوقت فسدت صلاته
لانه لو اتمها كان قضاء الجمعة لا يجوز. ولو انتبه بعد فراغ الامام والوقت قائم اتمها
معه لانه ادى الجمعة في الوقت. وان خرج وقت الظهر قبل الفراغ عن الجمعة فسدت
الجمعة وعليهم استقبال الظهر وكذا اذا خرج الوقت بعد ما قعد في التشهد قبله
لسلم في قول ابن حنبل ر.ج. وعن ابي يوسف ر.ج. الامام اذا غل كان له ان يصل الجمعة
لناس الى ان ياتي به الكتاب بعزله او يقدم عليه الامير الثاني باذاجاء الكتاب وعلم

[illegible]

رجل لم يستطع يوم الجمعة ان يسجد على الارض من الراحام فانه ينظر حتى يقوم
الناس ما دام اى راحة يسجد. وان سجد على ظهر الرجل اخره وان وجد فرحة
بمسجد عن ظهر رجل لم يحزن وهذا قول ابو يوسف ر.ح. قال الحسن ر.ح. لا يسجد على
ظهر الرجل على كل حال. رجل ركب ركوعه عين ومع الامام ولم يسجد حتى صلى الامام فمرأى
مرجة قال ابو حنيفة ر.ح. يسجد تسجدتين للركعة الاولى ثم يصلي الركعة الثانية بعبر
مرة. وان نوى حين يسجد للركعة الثانية بطلت سجدة واحدة وكانت السجدة الاولى وقال
الفقهاء ابو حنيفة ر.ح. هذا على احدى الروايتين عن علي بن ابي طالب ر.ح. فاما على الرواية الاخرى
السجدة تسجدتين للثانية وقال ابو حنيفة ر.ح. ان ركب مع الامام في الاولى ولم يسجد وركع
معه في الثانية وسجد معه في الثانية فاسد وسجد في الاولى تركوع وسجد. امام افتتح الجمعة
بمحضر الى اخر فانه محض في صلوة لان افتتاحه قد صح فكان بمنزلة رجل امره الامام
بان يصلي الجمعة بالناس ثم حج عليه ان حجر عليه قبل ان يدخل على حجره والا فلا رجل قتل
بالاسم يوم الجمعة بصلوة الامام وطل ان الامام يصلي الجمعة فاذا كان الامام يصلي
الظهر حاد ظهره مع الامام وان نوى عند التكبير ان يصلي الجمعة مع الامام فاذا كان الامام
يصلي الظهر لا يحزن ظهره مع الامام لان في الفصل الاول نوى صلوة الامام وحسب انهما
جمعة مصححة منه وبطل حسنة. اما في الفصل الثاني نوى انه يصلي الجمعة مع الامام
اذا سبق ان الامام كان يصلي الظهر فانه لم يصح افضل له لمكانه المعثرة. امام افتتح
الجمعة ففر الناس عنه وخرجوا من المسجد ثم جاء افضل ان يرفع راسه من الركوع جاز
ولا يخطب الامام وكبر والقوم تعود يتحدثون ثم جاء اخره ان لم يحزن كانه خطب وحده
حين يكبر الاولون قبل ان يرفع راسه من الركوع. وعن ابي حنيفة ر.ح. اذا كبر والقوم تعود
له صحو فيلزم ان يكبر واقبل ان يقرأ ثلث آيات واعتبر في الاصل ان يكبر والقوم

لا يصح يوم واحد الرجل رجلان تشهد الخطبة لبصير الجمعة فالتاسع لا يجوز .
 الامام يمين الى الاول لم يصح فلا يملك التوفيق الى غيره كما لو اوصى بالوصية او كذا من ارادة
 فذكره في رجلان ذلك لا يجوز لان اليهوديين الاول لم يصح فلا يصح الثاني . وان احدث
 امام بعد الخطبة فاستخلف من سجد الخطبة الا انه محدث او حسب طاهر الخليفة لا
 طاهر لم يسل بالاس حار لان التوفيق الى الاول كان حائرا ولهذا لم ينعزل كان له
 ان يصلي بملك التوفيق الى غيره . بخلاف ما اذا استخلف رجلا لم يشهد به الخطبة لا التوفيق
 اليه لم يصح ولو احدث الامام في الصلوة فاستخلف رجلا لم يشهد به الخطبة ، اذن الاول
 سجد فوجد على منعه باسرها من استجمع شرائط الصلوة فكانه الثاني قائما مقام الاول . ان
 لو احدثه الثاني الذي لم يشهد الخطبة في صلواته كان له ان يسهل . كذا لو احدثه الثالث
 كما له ان يستخلف اخر لان الثاني قائم مقام الاول ، فيملك ما يملكه الامام الاول اذا اذن له اماما
 رجلا ناقصا الجمعة كان . لك ادخاله بالخطبة وكذا الراء له ان يخطب . كان ادخاله الجمعة .
 ولو قال اخطب لهم ولا فصل بهم اخراجه ان يصلي بهم . اذا خطب الامام يوم الجمعة طاهر من
 اذنه عليه امير او من تقدم وصلي بهم الجمعة لا يكون لانه لم يخطب ولم يصح الخطبة . فان كان
 الامام صلى في الاول ولم يغزله حازب الجمعة ولم يغزله الاول استقصى حكم الخطبة الاولى وان لم
 يصح الثاني صلى الاول الجمعة مع علمه بقدم الثالث حازب الجمعة ما لم يجلس الثاني في مجلسه
 الحكم او بعد منه ما يستدل به على عزل الاول اذا خطب الامام يوم الجمعة قاعدا او مضطجعا
 جاز لان الخطبة ليست بصلوة . ولهذا لم يشترط فيها الطهارة واستقبال القبلة . اذا خطب
 الامام يوم الجمعة وخرج منه اذ ذهب ذلك القوم وطأ قوم اخرين لم يشهد بالخطبة فصل بهم
 الجمعة حازب الخطبة والقوم حضور فتتفق الشرط . وعن ابي يوسف رح في النذر اذا جاء قوم اخرين
 ولم يجمع الا لا يكون يصلي بهم اذعالا ان يعيد الخطبة . ويستحب للقوم ان يتوجهوا الى الامام عند

وفي التاسع، ونسبها وفي الثالثة والثلث، والليل إذا يغشى في الرابعة والعشرون وروي
 في ذلك عن رسول الله ﷺ عليه وسلم بعد أحمال ونوايا لا يزال رجل أحدث في الجهاد
 قبل الصلوة أن خاف فوت الصلوة لو اشتغل بالوضوء كان له أن يصلي بالتيمم بلا
 خلاف وإن أحدث بعد الشروع كان له ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله. ومن تكلم في صلوة العيد
 بعد الصلاة ركعة لأفشاء عليه في قول أبي حنيفة رحمه الله قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله في المسئلة
 خلافاً بين أبي حنيفة وصاحبه على قول صاحبه بلزوم القضاء بناء على مسئلة أخرى إذا
 أحدث في صلوة العيد ولم يجد ماء بعد أبي حنيفة رحمه الله لا عند إذا لم يجد عليه القضاء
 لو لم يتيمم تفوته الصلوة أصلاً وعدلها الوفاة الصلوة يمكنه القضاء فلا يتيمم، وإما كيفية
 صلوة العيد ما قاله ابن مسعود رضي الله عنه في العيد ين تسع تكبيرات خمس في الأولى
 وأربع في الثانية تكبيرة الافتتاح فتكبيراً الركوع منها فيكون الروايات ست تكبيرات
 في كل ركعة ثلث تكبيرات زوائد، ويؤلى بين القرائتين يبدأ بالتكبير في الركعة الأولى
 رب القرأة في الركعة الثانية وهو قول أكثر الصحابة رضي الله عنهم وأخذ أصحابنا من أن الجمهور
 بالتكبير بدعة فلا يؤخذ إلا بما اتفق عليه الصحابة رضي الله عنهم وعن ابن عباس رضي
 الله عنهما روايتان في رواية يكبر ثلث عشرة تكبيرة الافتتاح وتكبيراً الركوع منها فيكون
 الزوائد تسع تكبيرات خمس في الأولى وأربع في الثانية، وفي رواية يكبر ثلث عشرة تكبيرة
 أصليات وعشر زوائد خمس في الأولى وخمس في الثانية يبدأ بالتكبير في كل ركعة.
 وعن أبي يوسف رحمه الله في رواية كما قال ابن عباس رضي الله عنهما في صلاة يكبرون على رأي
 ابن عباس لأن الخلفاء شرطوا عليهم ذلك وأخذوا بالرواية الأولى في عيد الأضحى
 وبالثانية في عيد العطر فأبو حنيفة رحمه الله سوى بين تكبيرات العيد وبين تكبيرات
 أيام التشريق فقال في تكبيرات أيام التشريق يبدأ أبعد صلوة العج من يوم غرة ويقطع

أدأصلوا على حازم وكبابه القياس بخور وفي الاستحسان لا بخور والسجود في صلوة
وصلوة الجمعة المكتوبة وصلوة التطوع سواء. ومتشاحارح فالوا لا يسجد السجود في الصلاة
والحكمة كلابقع الناس في الفتنة

باب غسل الميت وما يتعلق به من الصلوة على الجنازة والتكفين وغير ذلك
كل مسلم مكلف إذا علمه لا يحبس دمه بدل عموال ولا يرتب لم يصلى قتله أهل النفي
تطاع الطريق أو أهل الحرب مسلح أو غيرهم. المسلم إذا قتل نفسه في قول أبي حنيفة ومحمد ربح
ويصل عليه أدماة لا يصل إلا رأسه ما يؤخذ قرابته وأحواله بموته ويكره النداء في الأسماء
وكيفية المسلم أن يحرق الميت عند ما يوضع على عورته خرقه قد رداه لستر من سريره إلى ذلك
ويستر بكفيه في رواية الحسن بن أبي حنيفة ربح لأن النظر إلى عورة الميت حرام لقول النبي ص
الله عليه وسلم لا يرفع رأسه لأبطل المحرم ولا ميت. وفي ظاهر الرواية يوضع خرقه لستر السوء
وجدها. ثم يغسل ما تحت الخرقه لكن لا يغسل السوء ولا يمسها سبد بل يجعل في يده خرقه
ويغسل سؤده بتلك الخرقه كيلا يمس عورته بغير خرقه كما لو ماتت المرأة من اجانب يمسها
أجنبي بخرقه بعد الضمورة ثم يؤتى وضوءه للصلوة إلا إذا كان صغيرا لا يصل ولا يؤتى وضوءه
باليمن اعتبارا بما لو اغتسل في حياته ولا يمس من الأيسر ينشق ومن العلل من قال يجعل
الغاسل خرقه في أصبعه يمسح بها أسنانه ولهاثة ولثته ويدخل في منخره أيضا وعليه الناس
اليوم ثم يغسله كما هو المعروف. السقط الذي لم يتم أعضاؤه لا يصل عليه بانفاق
الروايات واحتقوا غسله والمختاران يغسل ويدي من ملفوظة خرقه وإن سقط
العلام من بطن أمه ميتا يغسل ويكفن ولا يصل عليه وفي تسمية كلام إذا جرى الكلام على الميت وأما
المطهر عن أبي يوسف ربح لا يغتسل عن الغسل لأننا أمرنا بالغسل وأصابه المطر وجربان الماء للغسل
المرغ يغسل ثلثي قول أبي يوسف ربح وعن محمد بن عيسى في رواية أن نوى الغسل عند الآخر مع الماء

لثة أبواب ليس فيها عمامة سداً واستحسبها المرحون وهو رمي عن عمره وهدأها سالك
 رص وأدماه في الرجل نوبان فميص ولقاده وكفى السلة للمرأة حصة حار وازار وتمص ولعانه
 وحرقة تربط فوق تدييهما وطمهما وكفى الكاهن لها ثلثة فميص وازار ولعافه فأنكر أن المال
 كبرة وبالوربه قلعة فكفى السلة اوله وأدكان على العكس فكفى الخاية ايله والمرآمن فالكفن
 مرسلة البالغ والطفل الذي لم يبلغ حد السهوه فالأحسن أن يكفن فيما يكفن الاله والعم والعم
 في بوب واحد حار ويقدم الكفن من التركة على أنزل الحق وقان لم يترك ما لا الكفن على من
 عليه السعة الا الروح في قول محمد ربح وعلى قول لا يوسف ربح يجب الكفن على الزوج وان ترك
 ما لا عليه العوى اذ أنس الميب وهو طريح كفن رايها من جميع المال فأنكر أن تسمها له
 فالكفن يكون على الوارث دون العراء واستجاب الوصا ناوار لم يوصل التركة من الدين فأن
 لم يكن العراء قبضوا يداهم يدي بالكفن وان نواة جوار ونهته لا ينز من منهم شيئاً لو له ان
 الميت معن الرجل اذ مات له لم يترك شيئاً له حاله هو سر بؤفه الذي استغفقه قال محمد ربح كده
 على حالته وعن ابي يوسف ربح في الوارث اذ اذاته المراد وركس ما واوا لا تتركها على ما عيده
 سوا سبها ولا تتركها الا لو لم يكن هناك اذ لم يترك عليه مفضل في خبر ان كان كفته ثاراً
 فان لم يقبل رواد أو الناس وقرير يتركه من الحي او الر كفه اذ لم يتركها اذ لم يتركها اذ لم يتركها
 ان يسألوا له نوبان الحي قد ربح على السب او ربحه بخلاف الميب ربحه ربحه ربحه
 قوم فقام احد هم وجميع الداهم لنكفنه ففضل في ذلك شيء ان علم احب بالصفه وحله
 وان لم يعرف كفن به محتاجاً احران لم بعدد على صوره الى الكفن سببه ان بها على السب اذ لم
 كفن ميتاً من ماله ثم وجد الكفن في يد رجل عار له ان ياحنه له لا ربحه اذ لم يتركها اذ لم يتركها
 وان كان ذهبه للورثه كفته للورثه فانه رفته كفن به واذ لم يتركها كفه سببه او ربحه السب
 الكفن له لا يرفع على ملكه في عريان وصيته وسبها اذ لم يتركها اذ لم يتركها اذ لم يتركها

الرجل عن المرأة الجوسية لا تغسله فان اسلمت كان لها ان تغسله. اذا مات
الرجل عن امرأته واحتها في عدته لم تغسله. وان انقضت عدتها كان لها ان تغسله
اذا مات الرجل فاقامت امرأتان اختان كل واحدة منهما بيعة انه تزوجها دخل بها ولا يعلم
انها الا واحدة لم تغسله واحدة منهما وميراث امرأة واحدة بينهما. وبخبرنا ان يكون عاقل
اليت على الظهارة ويكره ان يكون حائضا وجنبا. ولا بأس بجلبوس الحائض والحجب عند
ومت الموت. امرأة مائة تا والولد يضرب في بطنها قال محمد بن يساق بطنها ويخرج الولد
لا تسع الا ذلك. اذا عاقل الحرج في المعركة يوما غسل. وان عاقل من يوم لم يغسل
في قول محمد بن يحيى وهكذا روى الحسن عن ابي حنيفة. ج. اذا جرح الرجل فحامل فلبا لم مات
غسل الا ان سقط فلو وضع الذي جرح فيه فيموت فلا يغسل ومن اوصى بوصبة
سئل قال العقبة ابو جعفر ج. اما تبطل الشهادة بالوصية اذا زادت الوصية على كلتين
ان الكلمة والكلمة. ان لا تبطل الشهادة ومن قتل في حالة الحرب فعمل نفسه بان اصاب
سيفه او سهمه غسل في قول محمد بن يحيى ولا يغسل في قول ابي يوسف. ج. وتبعه آخرون فقتل
بالجرح وضوء ذلك في غير المحاربة في قول ابي حنيفة. ج. لان هذا الفعل يوجب الدية
عنده ومن نزل السبع واحترق بالنار وتروى من حبل او مات تحت سهم او قتل
بقصاص او رجم او قتل انسان دافعا عن نفسه او ماله غسل. ومن قتل ابنه او
قتل المرأة زوجها ولها منه ولد لم يغسل لان قتله وقع موجبا للاحصاء وانما وجب الدية
لانه دية لا ينفاء القصاص وليس في غسل الميت استيعاب القطن في الروايات الظاهرة
وعن ابن حنيفة ج. ان يغسل القطن المحالج في منخرية ومضة وتغسلهم قالوا يجعل في صماخ
ارنيه ابصارا. وقال بعضهم يجعل في دبره ابصارا وهو قبيح. ويكفي المص كما في مثله وتغسل
ارنيه ابصارا في منخرية الجرح والعين فذلك كقوله مثله اكثر ما يكفى فيه الوجه.

[illegible]

[illegible]

ثم بعد ذلك، ثم تابعه فان كان المصلحة سلطانا او الامام الاعظم او القاضى او الى
 اية من ائمة امام حية ليس للمولى ان يعيد في ظاهر الرواية، وان كان غيرهم وله الاعادة حارة
 تساجر فيها قوم مقام رجل ليس بولي وصلي وابعه بعض العوم في الصلوة علمها صلواتهم بامة
 وان احب الارباب اعادوا الصلوة ولا يوسى الامام المسب في تسليمه في الحارة بل يوسى من عن
 يسه بالسلامة الاولى ومن عن يساره بالقسمة الثانية، ويسلم بعد التكبيرة الرابعة
 ولا هو يربنا في الدنيا حسنة واذا انتهت الحارة الى القرية الجلوس للقوم قبل ان يصح
 غير اعان الرجال اذا وصفت عن الاعناق جلسوا ويكره العظام والسنة في القرية ما
 كان كنفه الارض راحة فاباس بالسوق وحكي عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن العسلج
 حور اختار السابوت في بلاد الرواد، الارض قال ولو امكن تابوت من حديد اباس به لكن
 ربيعان يفرش ماء التراب ويطن الطبة العليا ما يله الملب ويجعل اللبن الخفيف عليهما
 المست ويساره ليصير بمنزلة المحدث ويكره الاخر في المحدث اذا كان يد المسب اما عملوا او ذلك كما
 به ونسحب اللبس والغصص، وان يكون مسنما عزفعا من الارض قد رغب وبرش عليه
 الماء كيلا يفسد بالريح وان كتب عليه سنا او وضع الاحجار لابس بذلك عند البعض
 القبر اروي عن الشيخ في الله عليه وسلم انه في عن التخصيص والتفحص وعن البناء فوق القبر
 قالوا ارم باليد الى السقط الذي يجعل على القبر في مبادي الماروي عن ابي خنيفة رجا انه قال لا يخص
 القبر ولا طين ولا يرفع عليه بناء وسقط ويدخل الميت القبر من قبل القبلة ويوضع في القبر
 عليه منه الايمن مستقبل القبلة ومن الناس من قال ليس سلا ونفسه ان يوضع الحنارة
 عند اخر العرجح يكون راسه مارة موضع قدميه من القبر ليس الى القبر وعندنا موضع الحنارة
 على راس اللحد من قبل القبلة ثم يوضع في اللحد وهذا اوله لانه اذا احسن من قبل القبلة يكون
 وجهه المحدث الى القبلة واذا وضعوا في القبر قالوا بسم الله وسليمة رسول الله وفي بعض

في قمر واحد عند انقضاءه ومجوز في كل سنة من الربا هكذا أمر رسول الله
عليه السلام في بعض الغزوات

كتاب الصوم

قال مولانا رضي الله عنه في هذا الكتاب باب سادس في اخذ من ايام شهر رمضان حصة
الانهار وبام الليل واما ما ثبت بالصوم لانهما اما الصوم في مشقة في فصول
الاصول الاول في روية الهلال من يجب عليه الصوم ومن لا يجب

سنة هادة الواحد على هلال رمضان من موله اذ كان عا لمسلم بالاعاء قلا حرا
كان او عبدا اذ لم كان اراد في وكذا شهادة الواحد على شهادة الواحد في
شهادة المعة وروى القند بعد التوبة في ظاهر الرواية وقال الطحاوي
رواه الله لا يشترط العد في هذه الشهادة ومن اثنى من قال
ارايه المسورة كفاي روى المحسن عن ابي حنيفة رحمه الله ولا يشترط الدعوى
ولا اشارة اليه في هذه الشهادة كما لا يشترط في سائر الاثار هذا اذا كان
على فان كانت مصححة فزهد واعلى روية الهلال في المصرفة بل الاشهاد
من يرفع العلم بشهادتهم واحتله وفي تقديرك ذلك عن اربو فوج انه قد روى
انهم من كمال التسمية وعن محمد بن حنبل في الخبر من كل جانب وهكذا روى
عن ابي يوسف روى انه يقبل فيه شهادة اهل محلة وان جاء الواحد
من خارج المصرفة وشهد بروية الهلال روى انه تقبل شهاده والاشهاد
في الاصل ولكن الوثوق به بروية الهلال في المصرفة مكان من رفع واما الهلال
سواء كان بالاسماء على لا يقبل الا شهادة رجلين او رجل وامرأتين
وتشترط فيه الحرية وكما تشترط فيه الحرية والعددين ينبغي ان يشترط فيه

١٠٠
 ١٠١
 ١٠٢
 ١٠٣
 ١٠٤
 ١٠٥
 ١٠٦
 ١٠٧
 ١٠٨
 ١٠٩
 ١١٠
 ١١١
 ١١٢
 ١١٣
 ١١٤
 ١١٥
 ١١٦
 ١١٧
 ١١٨
 ١١٩
 ١٢٠
 ١٢١
 ١٢٢
 ١٢٣
 ١٢٤
 ١٢٥
 ١٢٦
 ١٢٧
 ١٢٨
 ١٢٩
 ١٣٠
 ١٣١
 ١٣٢
 ١٣٣
 ١٣٤
 ١٣٥
 ١٣٦
 ١٣٧
 ١٣٨
 ١٣٩
 ١٤٠
 ١٤١
 ١٤٢
 ١٤٣
 ١٤٤
 ١٤٥
 ١٤٦
 ١٤٧
 ١٤٨
 ١٤٩
 ١٥٠
 ١٥١
 ١٥٢
 ١٥٣
 ١٥٤
 ١٥٥
 ١٥٦
 ١٥٧
 ١٥٨
 ١٥٩
 ١٦٠
 ١٦١
 ١٦٢
 ١٦٣
 ١٦٤
 ١٦٥
 ١٦٦
 ١٦٧
 ١٦٨
 ١٦٩
 ١٧٠
 ١٧١
 ١٧٢
 ١٧٣
 ١٧٤
 ١٧٥
 ١٧٦
 ١٧٧
 ١٧٨
 ١٧٩
 ١٨٠
 ١٨١
 ١٨٢
 ١٨٣
 ١٨٤
 ١٨٥
 ١٨٦
 ١٨٧
 ١٨٨
 ١٨٩
 ١٩٠
 ١٩١
 ١٩٢
 ١٩٣
 ١٩٤
 ١٩٥
 ١٩٦
 ١٩٧
 ١٩٨
 ١٩٩
 ٢٠٠
 ٢٠١
 ٢٠٢
 ٢٠٣
 ٢٠٤
 ٢٠٥
 ٢٠٦
 ٢٠٧
 ٢٠٨
 ٢٠٩
 ٢١٠
 ٢١١
 ٢١٢
 ٢١٣
 ٢١٤
 ٢١٥
 ٢١٦
 ٢١٧
 ٢١٨
 ٢١٩
 ٢٢٠
 ٢٢١
 ٢٢٢
 ٢٢٣
 ٢٢٤
 ٢٢٥
 ٢٢٦
 ٢٢٧
 ٢٢٨
 ٢٢٩
 ٢٣٠
 ٢٣١
 ٢٣٢
 ٢٣٣
 ٢٣٤
 ٢٣٥
 ٢٣٦
 ٢٣٧
 ٢٣٨
 ٢٣٩
 ٢٤٠
 ٢٤١
 ٢٤٢
 ٢٤٣
 ٢٤٤
 ٢٤٥
 ٢٤٦
 ٢٤٧
 ٢٤٨
 ٢٤٩
 ٢٥٠
 ٢٥١
 ٢٥٢
 ٢٥٣
 ٢٥٤
 ٢٥٥
 ٢٥٦
 ٢٥٧
 ٢٥٨
 ٢٥٩
 ٢٦٠
 ٢٦١
 ٢٦٢
 ٢٦٣
 ٢٦٤
 ٢٦٥
 ٢٦٦
 ٢٦٧
 ٢٦٨
 ٢٦٩
 ٢٧٠
 ٢٧١
 ٢٧٢
 ٢٧٣
 ٢٧٤
 ٢٧٥
 ٢٧٦
 ٢٧٧
 ٢٧٨
 ٢٧٩
 ٢٨٠
 ٢٨١
 ٢٨٢
 ٢٨٣
 ٢٨٤
 ٢٨٥
 ٢٨٦
 ٢٨٧
 ٢٨٨
 ٢٨٩
 ٢٩٠
 ٢٩١
 ٢٩٢
 ٢٩٣
 ٢٩٤
 ٢٩٥
 ٢٩٦
 ٢٩٧
 ٢٩٨
 ٢٩٩
 ٣٠٠
 ٣٠١
 ٣٠٢
 ٣٠٣
 ٣٠٤
 ٣٠٥
 ٣٠٦
 ٣٠٧
 ٣٠٨
 ٣٠٩
 ٣١٠
 ٣١١
 ٣١٢
 ٣١٣
 ٣١٤
 ٣١٥
 ٣١٦
 ٣١٧
 ٣١٨
 ٣١٩
 ٣٢٠
 ٣٢١
 ٣٢٢
 ٣٢٣
 ٣٢٤
 ٣٢٥
 ٣٢٦
 ٣٢٧
 ٣٢٨
 ٣٢٩
 ٣٣٠
 ٣٣١
 ٣٣٢
 ٣٣٣
 ٣٣٤
 ٣٣٥
 ٣٣٦
 ٣٣٧
 ٣٣٨
 ٣٣٩
 ٣٤٠
 ٣٤١
 ٣٤٢
 ٣٤٣
 ٣٤٤
 ٣٤٥
 ٣٤٦
 ٣٤٧
 ٣٤٨
 ٣٤٩
 ٣٥٠
 ٣٥١
 ٣٥٢
 ٣٥٣
 ٣٥٤
 ٣٥٥
 ٣٥٦
 ٣٥٧
 ٣٥٨
 ٣٥٩
 ٣٦٠
 ٣٦١
 ٣٦٢
 ٣٦٣
 ٣٦٤
 ٣٦٥
 ٣٦٦
 ٣٦٧
 ٣٦٨
 ٣٦٩
 ٣٧٠
 ٣٧١
 ٣٧٢
 ٣٧٣
 ٣٧٤
 ٣٧٥
 ٣٧٦
 ٣٧٧
 ٣٧٨
 ٣٧٩
 ٣٨٠
 ٣٨١
 ٣٨٢
 ٣٨٣
 ٣٨٤
 ٣٨٥
 ٣٨٦
 ٣٨٧
 ٣٨٨
 ٣٨٩
 ٣٩٠
 ٣٩١
 ٣٩٢
 ٣٩٣
 ٣٩٤
 ٣٩٥
 ٣٩٦
 ٣٩٧
 ٣٩٨
 ٣٩٩
 ٤٠٠
 ٤٠١
 ٤٠٢
 ٤٠٣
 ٤٠٤
 ٤٠٥
 ٤٠٦
 ٤٠٧
 ٤٠٨
 ٤٠٩
 ٤١٠
 ٤١١
 ٤١٢
 ٤١٣
 ٤١٤
 ٤١٥
 ٤١٦
 ٤١٧
 ٤١٨
 ٤١٩
 ٤٢٠
 ٤٢١
 ٤٢٢
 ٤٢٣
 ٤٢٤
 ٤٢٥
 ٤٢٦
 ٤٢٧
 ٤٢٨
 ٤٢٩
 ٤٣٠
 ٤٣١
 ٤٣٢
 ٤٣٣
 ٤٣٤
 ٤٣٥
 ٤٣٦
 ٤٣٧
 ٤٣٨
 ٤٣٩
 ٤٤٠
 ٤٤١
 ٤٤٢
 ٤٤٣
 ٤٤٤
 ٤٤٥
 ٤٤٦
 ٤٤٧
 ٤٤٨
 ٤٤٩
 ٤٥٠
 ٤٥١
 ٤٥٢
 ٤٥٣
 ٤٥٤
 ٤٥٥
 ٤٥٦
 ٤٥٧
 ٤٥٨
 ٤٥٩
 ٤٦٠
 ٤٦١
 ٤٦٢
 ٤٦٣
 ٤٦٤
 ٤٦٥
 ٤٦٦
 ٤٦٧
 ٤٦٨
 ٤٦٩
 ٤٧٠
 ٤٧١

اهله. وان كانوا صاموا نية هادة رحلين اذ لم ياصاموا ذلك يومها. وعن الآحاد
 الامام علي السعدي انهم لا يفطرون وان صاموا نية هادة رحلين. وقال ابو نوح
 رحمه الله تعالى في شهر ربيع على هلال شوال اذا احبوا صاموا اياه في عمر البلد. وان
 كانت شهر هاتين هما اياما رابعا في البلد والبلد كثيرا لاهل لا يقبل فيها قولوا
 والاشبين وانما يقبل قول جماعة لا يتصور اجتماعهم على الكذب من محمد رح
 قوله وادار اصحاب اهل مصر شهر رمضان على غير رؤية تمانية وعشرين ثم رأوا
 الهلال وقالوا ان كانوا عدد راضعين لرؤية ثلثين يوما وعشرين عليهم
 هلال رمضان وضوا يوما واحدا. وان صاموا تسعة وعشرين يوما ثم اظ
 هلال شوال فلا قضاء عليهم لانهم قد اكملوا الشهر ولو صام اهل بلدة
 ثمانية يوما للرؤية واهل بلدة اخرى تسعة وعشرين يوما للرؤية فعلم من صام
 تسعة وعشرين يوما فعليه قضاء يوم. ولا عبرة باختلاف المطالع في ظاهر الرؤية
 وكذا ذكره شمس الائمة الحارثي رح وقال بعضهم يعتبر اختلاف المطالع اهل
 بلدة رأوا هلال رمضان فصاموا تسعة وعشرين يوما فشهد جماعة في اليوم
 التاسع والعشرين ان اهل بلدة رأوا هلال رمضان في ليلة كذا قبلكم يوم
 وصاموا وهذا اليوم يوم الثلثين من رمضان فلم يروا الهلال في تلك الليلة والسيارة
 مسحية لا يباح الفطر غير ذلك لاعتقادات التراويح في هذه الليلة لان هذه الجماعة
 لم يشهدوا بالرؤية ولا على شهر هادة غيرهم وانما حكموا برؤية غيرهم. اذا شهد
 اهل بلدان عند قاضي ليراهل بلدة على ان قاضي بلد كذا شهد عند شاهدان
 برؤية الهلال في ليلة كذا وقضى القاضي بشهادتهما جاز له ان يقضي القاضي ان يقضي
 اشهادتهما الان قضاء القاضي حجة. ولو قضى القاضي بشهادة الواحد على هلال

١. عوينا عليه من شهر رمضان حتى يحوز ذلك نهدا أنما يحوز إذا صام شهره بواق
 شهر رمضان في العدد وصلاحه الأيام للقضاء. أما الفاقع الصوم في شوال وشوال كان
 انقضى من رمضان يوم بعض يومين أيضا يوما لتمام العدد وبعدها المكان يوم العدد. وإن
 وافق صومها من شهرين تحته وهو فنصر من رمضان يوم يقصر خمسة أيام أيضا يوما ^{انقضاء}
 العدد واربعة أيام ليوم الكبر و أيام التشريق. ومثل جن في رمضان ثرا فان بعد سبسين في
 رمضان في اليوم الآخر كان عليه قضاء الشهر الذي من فيه وقضاء الشهر الذي إذا
 وليس عليه قضاء ما من ذلك من السنين الماضية. قالوا أهذا إذا عاقه فعل الروايات
 إذا وافق عدد الزوال جعل كاره لم يوف في عدد الشهر هذا إذا بلغ عا فلا من أما إذا بلغ
 نحو ناسم فاق عدد رمضان في بعض أشهر من أبي يوسف ربح ان هذا والعصل الأول سواء
 يلزمه القضاء وسوى من الكور والطارى والمقارن. وعن محمد ربح ان هذا لا يلزمه
 قضاء ما من المحوزات والصبير. والبلغ في نصف الشهر والكافرا إذا سلم رجلا في ربه
 كله فليس عليه قضاء. وإن أفاق سيئانه فعليه القضاء. وإن أعى عليه في رمضان كله
 فعليه قضاؤه. وقال الحسن البصري ربح لا قضاء عليه في الأغناء كما في الحنوف المستوب
 وإن أعى عليه في أول ليلة من رمضان عليه القضاء عمر يوم تلك الليلة. قالوا أهذا إذا بوءه
 الصوم في تلك الليلة قبل الأغناء ولم يذكر ذلك في الكتاب وجعله ما رآه نقد من أنما
 جعل ناويا تقديرا إذا كان أهلا بصبح منه النبى. أما إذا لم يكن أهلا في تلك الليلة ما أعى
 عليه في آخر يوم من شعبان ودام الأعماء عليه قضاء ذلك اليوم أيضا. فلام بلغ في ^{الصف}
 من رمضان في نصف النهار ونصرا في أسلم فإنه لا يأكل بقية يومه ويلزمه صوم ما بقية
 من الشهر ولا يلزمه قضاء ما مضى. إن أكل في يومه لم يكن عليه قضاؤه. فإن كان ذلك
 فله الروايات ولو يكن إلا أن شيئا فتورا الصوم قبل الزوال لا يحوز صومهما عن الفرض

أما عن صفة الرجل يصلح للصائم فأما إذا قال له الله عز وجل إنه من ربه
فقال الرجل له أنت بشارته وأما من كان صائما فله من ربه ما يشاء
من كونه يربك من الدنيا على الأكل حتى لا يضره الرجل من الله
نفسه ومن رأى صائما يأكل ما يراه عليه أو يجره من الله ما يشاء
عليه من الصوم يحرمه وإن كان منبسطا بعضه أو يسير في المسجد أو في
حيه ما كان له أحد من ذلك ولا يصوم المرأة تطوعا أو نافلة ولا إذا
قطرت أو كذا الحمل أو إذا كان غائبا أو نائم ولا في ذلك من الصوم
قالوا إن مثلها وكذا الأجر إن كان يصوم في الله راحة ولا يتركه الله

الفصل الرابع في بيان حكم الصائم في الأكل

بكونه في صفة الصائم لأنه من ربه الصوم الله عز وجل في الله
فقال هذا إذا كان أبصر من غيره أما إذا كان لم يدرى من غيره أو كان
مريضا أو أما الأسود فلا يفرق بين من يفرق إلى الأكل من غيره
حين فلا يفرق بينهما واللاق صحت في ذلك من غير أن يكون
تضعف لغيره إذا كان لو شاء لم يدرى أن لا يفرق بين
الصوم للفساد وقال بعضهم إن كان الأكل من غير أن يكون
لها ما ويكون للصائم أن يذوق العسل والسكر من غير أن يكون
ويستحب للصائم تعجيل الأكل قبل طلوع المجرى تأخير عنه ولو
وفي يوم الغيم لا يستحب تعجيل الأكل ولا الأكل في غير وقت الغيم
أذن المؤذن للمغرب ولا بأس بالسؤال في الطب والياس في الغدا والمغيم
الشافعي يكره في العتيق وقال أبو يوسف يكره المبال بالمال في هذا

ويدى كان عليه الكفار موكلاً اذا او طرت المرأة ما يظن ان يومها يوم خيصر فلم
 يتضر في ذلك الصوم كان عليها الكفارة لوجودها في طار في يوم ليس فيه شبهة
 الاباحة. قال مولا زار هذا اذا نوى الصوم ثم اضطر بعد طلوع الفجر فان لم ينو
 الصوم في ذلك اليوم كان عليه القضاء دون الكفارة. للسا وادان كرنديا
 قيل نسباً في منزله اذ دخل منزله فانظر فخرج فالد عليه الكفارة قياساً لانه مقيم
 عند الاكل حيث روض سفره بالعود الى منزله وبالقياض نأخذ الصائم المنطويح
 اذا نزل على بعض اخوانه فسأله ان ياكل لا بأس بان يجيبه. وان كان صائماً مع
 نصا. رمضان كره ان ياكل. رجلا سلف بطلاق امرأته ان لم يفطر فلا فان كان
 معاذ لم يطره ان يفطر بحق احد الخائف وان كان صائماً مع القضاء لا يفطر وجب ادراك رمضان
 ان لم يكن كان عليه القضاء ولا تجزئه الفدية فان ساءت حاله من الكثرة عليه لانه ار
 بن راء على امرام اخر وعنده ان يوفى بالعددية ويصبر لك من ثلث ماله عند ما
 وان لم يوص وبيع الورثة عنه حاد ولا يلزم من رايه ما عند تاختل الشدايق روح اذا
 انظر المريض اياها ثم صح انما تقومات لزمه القضاء بقدر ما صح لانه لم يفطر على القضاء اذا قدم
 ما ادركه اذا وجب على الرجل القضاء بان افطر بعد راء بعد عذرو ولم يقض حجة بجزا شتفا
 فانما يجب لانه حتى يرضى يجوز له الفدية. واعما يجوز له الفدية عن صوم هو اصل نفسه
 وهو صوم رمضان عند وقوع اليأس عن القضاء يعطى لكل يوم نصف صاع من الخنطة ويجوز
 بهما ما يجوز بفدية الفطر الا ان في الفدية يجوز لطعام الاباحة اكلتان مشبعتان.
 ولا يجوز ذلك بفدية الفطر. ومن وجب عليه كفارة اليمين والقتل اذا لم يجد ما يكفر
 وهو شبح كبير او لم يصح حتى صار شيخا فانما لا يجوز له الفدية لان الصوم ما بدله عن
 غيره ولهذا لا يجوز المعسر الصوم الا بعد العجز عن التكفير بالمال والفدية لا يجوز

يَنْتَهِجُ حَذَرًا لِيَتَذَكَّرَ مِنْهُ الصَّوْمُ عَلَى حَالِهِ
 وَسَيَكُنْ مَعَهُ قَلْبٌ وَنَفْسٌ مَذْكُورٌ
 وَمِنْ أَجْلِ ذَلِكَ إِذَا لَمْ يَكُنْ مُخْلِصًا لِقَوْلِهِ
 تَعَالَى وَالْحَالُ مِنْ سَائِرِ أَيَّامِهِ
 أَهْلٌ وَفَأْ أَهْلٌ مِنْ رُوحِ الصَّوْمِ
 وَنَفْسٌ مِنْ رُوحِ الصَّوْمِ
 وَنَفْسٌ مِنْ رُوحِ الصَّوْمِ
 وَنَفْسٌ مِنْ رُوحِ الصَّوْمِ

فِي الصَّوْمِ

عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ كَرِهَ اللَّهُ
 رِجْسًا أَكْرَهْتُمْ إِلَيْهِ الْفُجْورَ وَالْفُسُوقَ
 وَالتَّكْذُوبَ وَالنَّارَ وَالْحَرَامَ وَالْمَيْمَنَةَ
 وَالْأَيْمَنَةَ وَالْأَمْرَ بِالْعَدْلِ وَالنَّهْيَ
 عَنِ الْغَيْرِ الْمُنْكَرِ وَالْإِسْلَامَ وَالْإِيمَانَ
 وَالْأَمْرَ بِالْعَدْلِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْغَيْرِ
 وَالْأَمْرَ بِالْعَدْلِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْغَيْرِ
 وَالْأَمْرَ بِالْعَدْلِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْغَيْرِ
 وَالْأَمْرَ بِالْعَدْلِ وَالنَّهْيَ عَنِ الْغَيْرِ

وَأَن أَوْطَرَ لَاصْءَ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ بِمَعْنَى الْمُطْنُونِ وَأَن يَوِيَّ وَاجِبًا أَفْكَرَهُ لِمَا رَوَاهُ فَإِنَّ سَائِرَ
 آيَةٍ مِنْ رَمَضَانَ جَارِعٍ رَمَضَانِ أَوْ صَامِ رَمَضَانَ بِنَبْذِهِ وَاجِبٌ أَفْكَرَهُ أَيْ مَسَافِرًا فَتَنْفَعُ
 صَوْمُهُ عَمَّا يَوِيَّ فِي قَوْلِ أَبِي جَعْفَرٍ رَجَّحَ وَأَن ظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ شَعْبَانَ اخْتَلَفُوا فِيهِ قَالَ بَعْضُهُمْ
 يَكُونُ نَطْوَعًا لَأَنَّ الصَّوْمَ فِي هَذَا الْيَوْمِ مَهْمَى فَلَا تَأْدَى بِهِ الْوَاحِدُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ يَتَوَرَدُ
 صَوْمُهُ عَمَّا يَوِيَّ لِأَنَّهُ أَدَّى الْوَاحِدَ فِي يَوْمٍ يَجُوزُ فِيهِ النِّطْوَعُ مُخْتَلَفٌ يَوْمَ الْعِدَّةِ وَأَصْلُ
 الْكَرَاهَةِ لَا يَمْنَعُ الْجَوَازُ كَالْمَوْءُودِ الْأَرْضِ الْمُعْصُوبَةِ وَأَن لَيْسَ بَيْنَهُنَّ لَا يَسْفُطُ الْوَاجِبُ
 عَنْ دَمَتِهِ لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ كَانَ مِنْ رَمَضَانَ وَارْتَوَى النِّطْوَعُ يَوْمَ الشَّكِّ اخْتَلَفُوا فِي كَرَاهَتِهِ
 وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا أَسَاسَ بَدَلَتْ لِمَا رَوَى عَنْ عَلِيٍّ وَعَاشَتْ رَمَضَانَهُمَا كَانَ بِصَوْمِهِمَا يَوْمُ
 الشَّكِّ وَقَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ۝ ١١ يَأْتِيهِ وَالسَّلَامُ مِنْ صَامِ يَوْمِ الشَّكِّ فَقَدْ عَصَرَ مَا لِقَاسِمٍ مَحْمُولٌ عَلَى ۝
 الْعَرَضِ فَإِنَّ ظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ كَانَ صَائِمًا عَنْهُ وَأَن ظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ شَعْبَانَ كَانَ مُنْطَوِعًا
 وَأَن أَوْطَرَ كَانَ عَلَيْهِ الْقَضَاءُ لِأَنَّهُ تَشَرَّعَ عَلَيْهِمَا بِمُخْتَلَفٍ مُسْتَلْزَمٍ الْمَطْوُونِ أَنَّ يَوِيَّ أَنْ
 يَصُومَ عَنْ رَمَضَانَ إِنْ كَانَ مِنْ رَمَضَانَ وَأَن كَانَ عَدَا مِنْ شَعْبَانَ فَهُوَ صَائِمٌ عَنِ الْقَضَاءِ
 أَوْ عَنْ وَاجِبٍ آخَرَ هُوَ مَكْرُوهٌ لَا يَكُلُّ وَاحِدٌ مِنَ السُّبُحِ مَكْرُوهٌ فَإِنَّ ظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ
 كَانَ صَائِمًا عَنْهُ لِأَنَّهُ يَوِيَّ الصَّوْمَ عَلَى كُلِّ حَالٍ وَسُيِّئَ الصَّوْمُ تَكْفِيًا لِحَوَارِ الْفَرْضِ وَأَن ظَهَرَ أَنَّهُ
 مِنْ شَعْبَانَ لَا يَسْفُطُ الْوَاحِدَ عَنْ دَمَتِهِ وَيَكُونُ صَائِمًا عَنِ النِّطْوَعِ وَأَن أَفْطَرَ الْقَضَاءُ
 عَلَيْهِ لِأَنَّهُ تَشَرَّعَ فِي النِّطْوَعِ بِطَرَاظِهِ وَأَن يَوِيَّ أَنْ يَصُومَ عَنْ رَمَضَانَ إِنْ كَانَ عَدَا مِنْ
 رَمَضَانَ وَأَن كَانَ عَدَا مِنْ شَعْبَانَ فَهُوَ صَائِمٌ عَنِ النِّطْوَعِ كَرَاهِيَةً لِأَنَّهُ يَوِيَّ الْعَرَضِ مِنْ وَجْهِ الشَّكِّ
 فَإِنَّ ظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ جَارِعٍ رَمَضَانَ وَقَبْلَ عَلَى قَوْلِ مُحَمَّدٍ رَجَّحَ لَا يَكُونُ صَائِمًا كَالْمَوْءُودِ
 فِي الصَّلَاةِ يَوِيَّ الظَّهْرِ وَالنِّطْوَعُ لَا يَصْبِرُ شَارِعًا فِي الصَّلَاةِ فِي قَوْلِ مُحَمَّدٍ رَجَّحَ وَأَن ظَهَرَ أَنَّهُ مِنْ
 شَعْبَانَ فَافْطَرَ بِذَلِكَ إِلَّا يَلْزَمُهُ الْقَضَاءُ وَأَن يَوِيَّ أَنْ يَصُومَ عَنْ رَمَضَانَ إِنْ كَانَ

في إبطاله. ومن فوصل إلى الشبهة كان على ان تصدق به فلو قيل
 انما فيه ان يترك روح الحلال فيما اذا وصل إلى الثانية. أما ما ادعى في نفسه ان لا
 سوية بالانفاق لا يحسنه روح ان المنة انما هي لها معنى وانما حجج القول منها بطلان
 الذي في هذا الكلام يرجع إلى الطب. وأورد في دفعه او عرقه. ثم ادعى انما
 في لغة فسد صوته. ومن الناس من قال لو فهم فأن نفسه باب ما عا او مطر في بطلان
 كان عليه القضاء. الصائم اذا قام لا يفسد صومه لقوله في الصلوة والسلام. ^{في}
 فلو قيل انما عا عاد الزينة فهو عليه ويهين ان كان نكلاً الفم عا. دفعه في صومه
 دفعه ليهم لأن ملا الفم له حكم الخارج. فاعاد ما ينزل في الفم. وان عاد في نفسه
 صومه في قول الى يوسف. رج. لأنه ساء الى جوفه. والحد في الخارج. ولا يفسد صومه
 قول محمد. رج. وهو الصحيح. لأنه كما لا يمكن ان يجرار عن رويته لا يمكن الاحتراز عن
 عور. فحججوا. وان لم يكن ملا الفم فاعاد ما يفسد صومه. في قولهم على محمد. رج.
 المنع. وعلى آية. رج. لأنه ليس له حكم الخارج. وان عاد في نفسه صومه. في قول محمد
 بوجود الفعل ولا يقبل في قول الى يوسف. لأن الفصل ليس هو الفم. ولا يفسد
 والصحيح في هذا قول الى يوسف. رج. وان نقى ان كان ملا الفم فسد صومه لقوله
 المصنف والسلام من نقى فسد الساء ولا كفارة ما. لأن فساد الصوم عرج
 بها بخلاف القياس فلا يطهر في حق الكفارة. وإذا قد فسد صومه لا تأن فيه العو
 والاعادة. وان لم يكن ملا الفم فسد صومه. عن محمد. رج. لظاهر المتن. ^{في}
 لا يفسد صومه لأن ما دون ملا الفم لا يسمى بقاء. انما. ان عاد الى عورة لا يفسد
 صومه لأن ما دون ملا الفم ليس بخارج حكماً. وان اعاده عن آية يوسف. رج. في
 روايتان في رواية لا يفسد لأنه لا يوصف بالخروج فلا يوصف بالرجوع. وفي رواية

ربة كآثار، وله لا بد من إجماع بمبادون الفرج وأن عمل المرأة عمل الرجل
 من الإجماع في رمضان إن استلما عليهما القضاء والعسل وإن امتنعا لا يغسل عليهما
 ولا القضاء إذا أوجح قبل طلع الفجر قبل الحشمه الصبح أخرج ومنه بعد الصبح لا قضاء
 عليه كما في الاحتلام. وإن بدأ بالإجماع ناسبا وأوجح قبل طلوع الفجر ثم طلع المحر والناس
 بالسوم تدكر أن نزع نفسه في نوره لا يفسد صومه في الصحيح من الرواية. وإذا دام
 عليه ما حتى نزل ماؤه اختلف المتأخرون فيه قال بعضهم عليه القضاء لأن الدم دام على
 الفضل له حكم الاستداء ولا كفارة عليه لأن ادخال المني أو لم يكن على وجه التغذي،
 وقال بعضهم إن مكث ولم يتعد بحركة لا كفارة عليه، وإن حرك دمسه بعد التدكير
 وبعد طلوع الفجر عليه القضاء والكفارة وهو نظير ما أوجح لأثره ثم قال لها إن حاشا
 فانت طالق وإن مرع نفسه لا يحنت وإن لم يبرع ولم يجره حتى نزل ماؤه وانزع كما
 وإذا خروا في نفسه يقع الطلاق ويصير أحدهما الحركة الثابتة وكذا الوفاك لأنه بعد
 ما أوجحها إن جامعته فانت حرة إن مرع نفسه على الفور لا تنق وإن لم ينزع
 وجره ونمسه عفت الحارسه ووجب لها العنز ولا حمل عليهما وإن لم يجره لا يحنت
 ولا يعنف كذا هيئتنا. الحنثه توجب القضاء وإن كان لستنا لثنت الرضاع وكفى
 السعوط والوجور والقطور في الأذن أما الحنثه والوجور ملأه وصل إلى الجوف ما فيه
 صلاح البدن وفي القطور والسعوط ملأه وصل إلى الرأس ما فيه صلاح البدن وعن
 أبي يوسف ربح في السعوط والوجور والخسة لا كفارة ولا وصل إلى الجوف ما فيه صلاح
 البدن فكان بمنزلة الأكل والصحيح هو الأول لأن الكفارة موجب الأذى بسورة
 ومعهز ولم يوجب وأن أقطر في أحليله لا يفسد صومه في قول أبي حنيفة ومحمد ربح
 قال أبو يوسف ربح عليه القضاء وإذا كمن من رباح عن أبي حنيفة ربح إذا أصب

عنه من صومه. إن فعله في الإخراج والأعادة قد كثر فصار مائتاً مائة الف مرة
 ثمانية آلاف مرة لا فسد صومه خلافاً لأبي يوسف رح وعوناء على الاحتلاف
 في انتقاض الطهارة. ما تم عمل على الأمرين فادخل الأمرين في فيه فخرجت خضرة
 الصمغ أو صفرة أو حمرة واحتلط بالريق فصار الريق أخضر أو أصفر أو أحمر وانلغ
 وورد أو صمد في سنة صومه. إذا أكل الصائم ما لا يؤكل عادة كالخساة والخوا
 وناء الطين المحترق والتراب والناغ والبراز الذي جعله في كفه ثم ابتله
 وأمس بهل إذا لم يكن مدركاً وموخر مطبوخ والجوزة الرينة واططين الذي يغسل
 به أنفاس فسد صومه. فإن كان يعاد أكل هذا الطين عليه القضاء والكفارة
 لأنهم إذا قهره فسد صومه ولدين هو كالناسي لأن النائم أو ذاب العقل إذا دبح
 لم يؤكل دبحته ويؤكل ذبحه من شاة القسمية. وإن أكل سبعة قد توددت منه
 ودرسه ولا كفارة عليه وإن لم يكن تودد فعليه القضاء والكفارة جميعاً

وأما ما يوجب القضاء والكفارة

أما ما يوجب صائماً وصان جامع امرأة بعد عليه القضاء والكفارة إذا قهره
 التحفة أو نزل أو لم يبول وعلى المرأة مثل ما على الرجل أن كانت مطاوعة عندنا وللنساء
 رجوعاً يوجب الكفارة على المرأة قولاً في قول لا تحب وفي قول تحب ثم قال إن كانت
 غنية يتحمل عنها الزوج كنفن ماء المعتسأل وإن كانت فقيرة تجب عليها ولا يتحمل
 عنها الزوج لأنها إذا كانت فقيرة كان عليها الصوم والصوم لا تجزى فيه النيابة. و
 إن كانت المرأة مكروهة عليه القضاء والكفارة وكذا إذا كانت مكروهة في الابتداء
 ثم طهرت بعد ذلك أو طهرت بعد فساد الصوم. وإن جامعها في غيرها أوجب

اللوزة الرطبة والحويحة الرطبة كفارة لهما ^{كل} كما هي وأما الجوزة الرطبة إذا اشتمها
 عليه القضاء دون الكفارة لهما لا تؤكل. وإن مضغها فإن كان فيها اللب عليه القضاء
 والكفارة لأنه اكلى ما يؤكل زيادة وإن لم يكن فيها لب عليه القضاء دون الكفارة ^{ولو}
 والسبب فيه سواء واللوزة اليابسة بمنزلة الجوز وكذا الفندق ^{ولو} والنسوة ^{ولو} كانت
 رطبة فهي بمنزلة الجوز وأما كانت يابسة إن مضغها كان عليه الكفارة إذا طارت بها
 اللب لا قلنا في الجوز. وإن ابتلعها إن لم تكن مشقوقة الرأس فسدت ^{ولو} فسد فادكأ
 فيه عند الكل وإن كانت مشقوقة فكذلك عليه عامة العلماء وقالوا ^{ولو} مضغها ^{ولو}
 مما حلة فيها الكفارة وإن لم يكن مما حلة لا كفارة فيه. وإن استمتع بشاة روعه ^{ولو} من
 عن محمد بن يحيى أن عليه الكفارة لأن حبه مما أكل بخلاف فندق الجوز. وفي فندق البردانة و
 شحمها وابتلاع الرمانة والسض القضاء دون الكفارة لأنها لا تؤكل كذلك. وإن استمتع
 بالخبز الصغيرة أو خذلة صغيرة أو هلباية روى هشام عن محمد بن يحيى أن عليه الكفارة
 وإن أكل شحمي عبر مطبوخ اخذ لغوا في وجوب الكفارة والصحيح هو الوجوب ولو أكل ده
 وبظاهر الرواية عليه القضاء دون الكفارة لأنه مما يستفذه الطمع. وفي بعض الروايات
 عليه القضاء والكفارة لأن بعض الناس يشربون الدم وإن أكل نجا غير مطبوخ عليه
 القضاء وإن خذلة. إذا أهبت لمة السحرة فيه وطلع العجوة استعملها أو أخذ كسرة من الخبز
 لم أكلها أو هو ناس طلاء منه إذا ذكر إن تصامم وابتلعها مع ذكر الصوم اختافها المتأخرون
 على أربعة أنواريل قال بعضهم لا كفارة عليه. وقال بعضهم عليه الكفارة وقال بعضهم
 إن ابتلعها لا كفارة عليه وإن أخرجهما من فيه ثم أعادها وابتلعها عليه الكفارة. وقال
 بعضهم إن ابتلعها قبل أن يخرجها عليه الكفارة وإن أخرجهما ثم أعادها لا كفارة عليه ^{ولو} الصحيح
 أن النبي عليه يقين أن العجوة لو بطلع أو أكل على يقين أن الشمس قد غربت فإذا ألقى ^{الصحيح}

[illegible]

الليل شاك في النهار وعلى المرأة الكفارة ان افطرت مع العلم بالطلوع اذا اطر
في رمضان وهو يوم يكفر حتى افطر في يوم آخر كان عليه كفارة واحدة. وان افطر في
رمضانين عليه لكل فطر كفارة وقال محمد بن يحيى كفارة واحدة

الفصل السابع فيها يسقط الكفارة وما لا يسقط

انما هو اذا قدم مصر وهو سائم في رمضان فانتهى ان صومه لا يحويه وا فطر بعد
ذلك مع ما لا كفارة عليه. وان لم يفت بذلك فذلك في قول ابي حنيفة ^{سقط} واليه
رجح لان قول بعض العلماء ان الصوم المسافر لا يجوز اودث شبهة فيه. وكذا لو أصبح
المقيم صائما ثم سافر فافطر بعد ذلك لا كفارة عليه. وكذا المرأة اذا فطرت ثم حاضت
والصحيح ان افطرت ثم مرض من هذا السنط طبع معه الصوم يسقط الكفارة عنه. فاحلها للرعد
رجح والأصل عندنا انه اذا صار في آخر النهار على صفة لو كان عليها في اول النهار يباح
لها الافطار تسقط عنه الكفارة وذكر في المتن انه اذا افطر في نهار رمضان من بعد ان غمى
عليه ساعة لا كفارة عليه. ولو افطر في اول النهار من بعد ان غمى كرهه السلطان على السر
لا تسقط عنه الكفارة في ظاهر الرواية. وروى الحسن عن ابي حنيفة رجح انه يسقط عنه
الكفارة ولو سافر باختياره لا يسقط عنه الكفارة اذا اكل أو شرب او جامع فاسافطن ان
ذلك فطره فاكل متعددا لا كفارة عليه لان صومه فسد قياسا فنصار ذلك شبهة فان
كان عليه الحول بث وعلم ان صومه لا يفسد في الغسيان عن ابي يوسف ومحمد رجح
نه عليه الكفارة وروى الحسن عن ابي حنيفة رجح انه كفارة عليه وهو الصحيح رجح روى
لحق وهوذا كره للصوم او ناس او اغتسل فظن ان ذلك فطره بوصول الماء الجوف او
النداء عن اصول الشجر فاكل بعد ذلك متعددا كان عليه القضاء والكفارة على كل حال
وبعض الروايات فرق بين العالم والجاهل ماوجب الكفارة على العالم لا على الجاهل

[illegible]

او سالان الأتار من اختلاف ، بالسنة بعد الحجة فكان هذا مبلغ من هذا مال الجحش
 المكرج ربح بالجمعة في كل سنة يصلي في الأربعاء سائر بعد هذا الزمان في يوم الأربعاء
 وسائر أربع سعة الجمعة وركعتان تحية المسجد وعن محمد ربح اذا كان سائر له بعد
 من الجامع يخرج حين يرى انه يبلغ الجامع عدد الذرء وان كان حروبه قبل الزوال وهو
 لصحيح وان قام في المسجد الجامع يوما وليلة لا يفسد اعتكافه ويكره له ذلك .
 ولا يبعد المعتكف من بيته ولا يسهل جنازة ولو خرج المعتكف عن المسجد بغير عذر
 ساعة بطل اعتكافه في قول المتنبه وعندهما لا يبطل متى يكون أكثر من نصف
 يوم وعلى هذا الخلاف اذا خرج ساعة بعد المرض لا اذا خرج بعد المرض لم يفسد
 عن الإيجاب لأنه لا يغلب وفيه وسائر كانه خرج بغير عذر ، لأنه لا يأنم في الخروج بغير
 المرض وكذا اذا خرج بغير عذر وناسبا فسد اعتكافه وان كان ساعة ففقد القيمة
 ربح وكذا اذا انهم المسجد فأنقل الي مسجد آخر واخرجه السلطان كونه أو أخرجه
 الغريم أو خرج أو نزل ، وغارط في سنة الغريم ساعة فسد اعتكافه في قول المتنبه
 ربح إذا جامع المعتكف امرأته ليلة أو اربع أو ايام أو ناسبا فسد اعتكافه وان كان
 الجماع ناسبا لا يفسد الصوم وسباح للمعتكف الأكل والشرب في حقه وإن اكل
 أو شرب في النهار ناسبا لا يفسد اعتكافه وإن ناسبا فساد الصوم فأنزل الصوم
 اعتكافه وإن لم ينزل لا يفسد . ولو نطق فأنزل لا يفسد الصوم ويكره له ذلك
 الماسة العاشقة وإن أمن على نفسه ما سوى ذلك وبياح لأصنام إذا أمن على
 نفسه ما سوى ذلك لأن الاعتكاف مما يند ليلا وهما فاحشة الدواعي فلهذا يصير
 سببا للوقوع فيها وهو محظور الاعتكاف وهو الجماع . وأما الصوم لا يند ليلا فاحشة
 الدواعي لا يصير سببا للوقوع في الجماع الذي هو تقيص الصوم . ولا بأس للمعتكف

وقال محمد بن لؤمه ان نوحى بقدر ما صحح كالمرض اذا فاته عوم رمضان تم صم
ولهما ان وجوب النذر مضاف الى وقت الصحة بمعنى فصار كانه قال بعد الصحة
لله على ان اصوم شهر اثم مات بمجئ قضاء رمضان لانه مضاف الى ادراك العدة
فيستقدر بقدره

فصل في الاعتكاف

الاعتكاف سنة مشروعة يجب بالنذر والتعليق بالشرط والشرع فيه
اعتبار ايسار العبادات ولا يكون الا بالصوم عندنا خلافا للشافعية ثم انما
يستترط الصوم في اعتكاف اوجب على نفسه فاما في النقل فالصوم فيه ليس
بشرط في ظاهر الرواية وفي المجرى عن ابي حنيفة رحمه الله انه شرط وعن ابي حنيفة صح في رواية
لا يصح الاعتكاف الا في مسجد تصلي فيه الصلوات كلها وفي رواية لا يصح الا في المسجد
الجامع وفي رواية يصح في كل مسجد له اذان واقامة وهو الصحيح لقوله عم لا اعتكاف
الا في مسجد له اذان واقامة والاعتكاف في المسجد الحرام افضل لانه في الحرم وهو
ما من الخلق ومهبط الوحي ومنزل الرحمة ثم بعد مسجد النبي صلى الله عليه وسلم لانه افضل
المساجد بعد المسجد الحرام لانه مكان عبادته في جوفته وجوار روضته بعد وفاته ثم
المسجد الجامع ما خلا المسجد الحرام ومسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ومسجد
بيت المقدس ولا تعتكف المرأة الا في مسجد دينها بمعنى موضع صلواتها في بيتها. وقال الشافعية
رح لا تعتكف الا في مسجد حيها وعندنا لو اعتكفت في مسجد حيها حاز ويكفي ولا يخرج
المعتكف من المسجد الا الحاجة لارمة شرعية كالجمعة او الحاجة طبيعية كالبول والغائط
واذا خرج لبول او غائط لا يمكث في منزله بعد الفراغ من الطهور وبيان الجمعة حين تنزل
الشمس فيصلي قبلها اربعا وبعد ها اربعا او ستا ولا يمكث اكثر من ذلك اما بعد ها اربعا

[illegible]

ان يدبغ ولشترج، اراد له الدلعام وما الامل اه هذه . اما اذا اراد ان ياخذ صفحا فيكون
 له ذلك . ولا حمت في الاعتكاف ولا يفسد الاعتكاف سباب ولا حلال ولا نكاح
 للمعتكف ، ان ينام في المسجد او يخرج راسه من المسجد الى بعض امله ليعسله
 بان غسله في المسجد في الماء لا بأس به لانه ليس فيه تلويث المسجد . وصعود
 الميمنة ان كان بابها في المسجد لا يفسد الاعتكاف وان كان الباب خارج المسجد
 مكث لك في طاهر الرواية قال بعضهم هذا في المؤذن لان خروجه للاذان يكون مستثنى
 عن الايجاب اما غير المؤذن يفسد الاعتكاف لان الخروج من المسجد وان كان سائرا
 يفسد الاعتكاف في قول المحققين والصحيح ان هذا قول الكل في حق الكل ويحوز
 اعتكاف التطوع اقل من يوم ولا يبطل بالخروج لعيادة المريض وفي رواية لا يحوز
 اقل من يوم ويبطل لعبادة المريض ولا بأس للملوك بان يعتكف باذن سلك والمرأة
 اذن زوجها لان الامتناع كمن المولى والزوج . فان اذن لها الزوج بالاعتكاف لم يكن
 له ان يمنعها بعد ذلك . وان منعها لا يصح منعه والمولى اذا منع الملوك بعد الاذن
 بغير منعه ويكون مستثنا من ذلك . والمكاتب ان يعتكف بغير اذن المولى ولا بأس للمولى
 ان يمنعه . اذا اصبح صلاتا عن التطوع ثم قال في بعض النهار لعلني ان اعتكف هذا اليوم
 لا يصح نذره في فاس قول ابى حنيفة راج وقال ابو يوسف راج ان كان ذلك قبل الزوال
 فعليه ان يعتكف . وكذا اذا اصبح معطرا بغير ما وللصوم ثم قال قبل الزوال لعلني ان
 هذا اليوم يلزمه ان يعتكف بصومه وان لم يفعل فعليه القضاء في قول ابو يوسف راج .
 وكذا اذا اصبح المقيم غيرنا وللصوم في رمضان ثم نوى الصوم ثم افطر لا كفارة عليه في قول ابي
 حنيفة راج اذا احرم الرجل في اعتكافه بحجة لزمه الاحرام لانه لا ينافي بينهما فيجب بينهما الا ان يخالف
 فوات الحج فبدع الاعتكاف لان امر الحج اهم لان الحج لا يمكن قضاؤه في كل وقت بخلاف الاعتكاف

سنة عشر وقال ولد ٢٠، نائب رضى ليلة اربع وعشرين. وقال عكرمة امه حمس
وعشرين واكثر. وقال على انها ليلة سبع وعشرين حكى عن ابي بكر الوراقج انه قال
ان الله تعالى سمعكم كل مات هذه السورة على ليلتي تنهروا صبيان فلما انتهى الى السابعة والعشرين
انشأ اليهم وقال هي حفرة مطبخ العير. وفي ليلة الفدر ليلة ساكنة لاحارة ولا مارة تظلم
الشمس صبيحة البس لها تنعاع كأنها طست وانما الخفي الله تعالى هذه الليلة ورفع عليها من هذه
الليلة ليحرمها واداءه الليله وكذا الطاعة في طلها صباء ان ركوها كما يحى الله تعالى
الساعة فيكونوا على خوف من قيامه بعد

فصل في صدقة الفطر

صدقة الفطر لا يجب الا على الحر المسلم الغني. وقال الشافعي رحمه الله على العبد ويحتل عنه المولى
والغنا الذي هو شرط لوجوب صدقة الفطر ان يملك نصيبا او ما لا قيمته قيمة من مضاف فاختار
عن مسكنه ونصاب بدنه واثاثه وفروسه وسلاحه ولا ينع فيه وصف السماء وما راد عليه ذلك
الواحد والدستجات الثلاثة من الثياب يعتبر في الغناء. وكذا الزيادة على مرسدين للعارى
والزيادة على الواحدة من الدواب الغير المغازى من فرس او جمل او دابة هقان وغيره. وكذا الخنثاء
وكتب الفقه لهذه ما راد على نسخة من رواية واحدة. وفي التفسير الاحاديث ما زاد على الاثنين
وهو المصاحف لم يحسن القراءة ما زاد على الواحد وقبل كل من ذلك معتبر. وكتب الطحاوي
والكحور يحويها كلها مستمرة في العباء. وللمراجع ما راد على الثوبين وألة الخنثين ويعتبر قيمة الكلى
والضبعة عند ابي يوسف وهلاله. ولو اشترى ثوبين بيسوى نصبا فغلبه كلام
الظاهر انه لا بعد ذلك من الغناء. وعن ابي يوسف رحمه الله وجوب صدقة الفطر ان
يغني ما راد ان تصاب الفقير بفقته عياله سنة. واذا كان له دار لا يسكنها ويأجرها
او لا يواجرها بغير قيمتها في الغناء. وكذا اذا سدها. فضل عن سكناء شيء يعتبر فيه

اشترى الماذون للخذ منه يجب ان لم يكن على الماذون دين وان كان عليه دين معي لا خصة
ولو كان العبد هو من خلع منه كان صدقة الفطر عليه ماله ان رد له وان لم يرد له ماله
والود بعده والعبد المجاني عدا او خطا ان كان المالك انما هو وان لم يرد له ماله
على الحال لا قبله والعبد لو كان مسيبي افساد امر يوم الفطر فما قبضه من ثمنه فهو له
المشتري وان عفاه فالصدقة على البائع ان كان له ائحة ان كان له ائحة المستحق له
المشتري عند القبض فصوره وان كان له ائحة ان كان له ائحة المستحق له
لا حتى البائع ما انقطع بالقبض لبقاء الاثر لا سريادة من له دينه ولا حتى ولو لم
يسترد البائع واعفاه المشتري فصل في اهل الفطر الماشركون في الدين واليهما
باسقاط الحبار في بيعه يدب ارباب القس في بيعه يدب ارباب القس في بيعه يدب ارباب القس
البيع خيار لاحدهما مضى يوم الفطر ثم انقضى يوم الفطر
العبد له. وكذا لك ركة الجارة اذا كان اشترى من ارباب القس في بيعه يدب ارباب القس
على من كان العبد فملكه يوم الفطر لو كان له الدين فملكه يوم الفطر لو كان له الدين
ولنا ان الملك مردود بين ان يكون للبائع او للمشتري ما لا بد من ان يرد له الدين فملكه يوم الفطر
وقال الشافعي صدقة الفطر على من كان له الخيار ان كان له الخيار فملكه يوم الفطر لو كان له الدين
البيع خيار ولم يقبضه المشتري حتى مضى يوم الفطر فملكه يوم الفطر لو كان له الدين
المشتري لان ملك المشتري ثم بالقبض وان مات قبل ان يقبضه ان لم يقبضه ان لم يقبضه
على واحد منهما وان لم يمتعه ورد قبل القبض بعيب او خيار رد وبند فصدقة الفطر على
البائع وان رد بعد القبض بعيب او خيار رد وبند فصدقة الفطر على المشتري لان السبب
قد تم وهو الملك وجت الصدقة فلا تسقط بانه قاض السبب بعد ذلك ولا تجت على
الحمل. ولو قال لعبد ادعاه يوم الفطر فاستحق فاجاء يوم الفطر فحق الصدق وبجبت عليه

معرانج على الأس ولا يخرج الرجل الصدقة عن زوجته. وعن أبي يوسف رجا إذا
أدى عن زوجته أو عن أولاده الكبار جازوا أن لم يؤمر بذلك لأنه بمنزلة المادون عنهم
عادة وعليه الفتوى. ويؤدى عن مملوكه للخدمة مسلم كان أو كافرا وقال الشافعي
رج لا تجب عن مملوك الكفار ولنا قوله عليه الصلوة والسلام ادوا عن كل حر وعبد
صعب أو كبير يهودى أو نصرانى أو مجوسى نصف صاع من بر أو صاعا من شعير أو تمر ولا
صدقة الفطر عن عبيده للتجارة عندنا خلافا للشافعى رجا وتجب عن برية وأجهات
أولاده عندنا خلافا للمالك رجا. ولا تجب عن مكاتبه ولا يؤدى المكاتب عن نفسه لعدم
المالك له حسيقة فاذا عجز المكاتب ردت في الرق لا يجب على المولى زكاة المسنين الماضية
ولاحد فة الفطر إذا كان للخدمة لأن المكاتب إذا عجز وفد كان قبل ذلك التجار لهم بعد
الحالة التجارة حتى لا يجب عليه صدقة فطر في المستقبل ولا زكاة التجارة لأن الحكامة
أبطلت صفة التجارة مع نقاء الملك فيه وصار كما لو جعله للخدمة ثم تركه للخدمة ولا يؤدى
عن الأبى ولا عن المعضوب المحمود الذى لا بينة له وحلف الغاصب فإن عاد الأبق من
الأنان أو ر المعضوب عليه بعد ما مضى يوم الفطر كان عليه صدقة ما مضى وعن أبي يوسف
رج أنه لا يجب عليه صدقة ما مضى ذكر في المنتقى. ولا يؤدى عن عبد الماسور ويؤدى عن
الرهون إذا كاد فيه وفاء. وعن أبي يوسف رجا في الأمه إلى ليس على الرهن أن يؤدى صدقة الفطر
حين يفكها إذا اقتله أعطى لما مضى لأن الرهن صل العكاك متردد بين أن يبقى للرهن بالفكاك
وبين أن يصر الرهن مستوفيا دونه من ماله بالملك فصار كالبيع بشرط التجار ويجب
عليه صدقة فطر عبد المستاجر وعبد المادون وإن كان على العبد دين مستعرق. ولا تجب
صدقة الفطر عن عبد عبد المادون ولا يجرى العبد المادون دين لا يملك المولى عبيده
أن لم يكن عليه دين كان العبد للتجارة ولا يصح صدقة الفطر عن العبد للتجارة وإن

[illegible][illegible]

لشراويح سنة مؤكدة للرجال والنساء توارثوا الخلف عن السلف من لدن تاريخ

- قيل العنق بلا فصل ولو كان العبد للتمتع يجب على المولى زكاة التجارة
 له الخ الجوزاء الخصار الخسب من يوم الفطر اذا كان المماليك بين رجلين لبس عليهما
 ثياب واحدة لان طراحيهما ملك كل واحد منهما عدا كاملا وذكر في بعض الروايات خلافا
 بينهم وهو ما عليه راجع على قول ابي حنيفة راجع لا تحب وعلى قولهما انجب صدقة على ان قسمت
 الثمن بين سبأ فلهما ان ينجب راجع لا قسم قسمة واحدة الا برضاها فلا يكون للملك
 بذلك واحد منهما قبل القسمة وعندهما انهما يقران يقسم القاضيه جبراً قسمة واحدة فكان
 ذلك في ما قبل القسمة ولو كان العبد بين رجلين لا يجب الصدقة عليهما في قولهم جميعا
 وانما هو راجع يجب الصدقة عليهما واذا كان الابن لرجلين بان جائت الحمار بانه بين
 رجلين اي ان ياتاه او او دعما لقيط قال ابو يوسف راجع يجب على كل واحد منهما صدقة
 واحدة اي ان ياتاه راجع عنهما صدقة واحدة ولا تحب صدقة الفطر على الكافر عن
 محمد بن الحسن وولد المسلم وتجب الصدقة على من يسقط عنه الصوم لمريض او كبر أو يؤد
 صدقة اربعة اشهر عن نفسه بيت هو وعن غيره حيث هم وفي زكاة المال مكان المال يجوز
 ان يعطى انواب على واحد جماعة او على العكس ثم عندنا الواجب نصف صاع من براص
 من اربعة شعير في قول ابي حنيفة وذكر في الجامع الصغير نصف صاع من براودقيق او سويق
 اورد في او صاع من نمر او شعير في قول ابي حنيفة راجع وقال ابو يوسف ومحمد راجع الزبيب مثله
 الشعير وقال الشافعي راجع لا يجوز الدقيق والسويق ولو ادى منوب من الخبز لم يذكر في
 الكتاب واختلاف المشايخ فيه بعضهم حوزا ذلك وبعضهم لم يجوزوا الا على اعتبار القيمة
 وهو الصحيح لان الشعير موزون والمخنة مكيل فلا يجوز الا باعتبار القيمة واما الاقط فلا
 صدق ما لا باعتبار القيمة ولو ادى اقل من نصف صاع من المخنة يساوي صاعا من الشعير
 مكان صاع من الشعير لا يجوز المصاع ثمانية ارجال مما يستوي كيله وورنه فهو العبد من

١٤٣٠ واما الرجل من يقتدى به وذكر الجماعة في بعض ربه قبل عبادة لا ينبغي له ان
 ياتى لان يركب فاعلم الجماعة وان صلى جماعة في الموضع احلف في الله ان لا يصح
 بعبادته في الموضع ففصله والجماعة في المسجد ففصله امره وان صلى في الموضع ففصله
 ففصله امره انما الجماعة في الموضع ففصله الامر، فكذلك فائدة القواعد الا ان الله تعالى في
 ما ارادها الجماعة في المسجد، بل لان فيه نكتة الجماعة، وكذا في المكتوبات والفتن
 فيه ما رابعا الفصل والاحسن للمعاد يصلي بقرآن عسك ولا يصلي امره وفكره لم يخل في نكتة
 خلافا في ذلك، بل لان الاستسجاء للامامة وادراكه قائما انما هو الامامة، وبذلك حاله
 في يومه وادراكه في يومه، بل لا يصح في يومه، بل لا يصح في يومه، بل لا يصح في يومه
 بل اهل الحرمين فليأخذوا الراوي من علي بن النعمان في يومه، بل لا يصح في يومه، بل لا يصح في يومه
 الراوي من الراوي امام واحد الراوي في يومه، بل لا يصح في يومه، بل لا يصح في يومه
 لمساخ في ذلك عن الجبر الا سكاف رجاء لا يجوز قال ابو بكر سجدت امامه في يومه، بل لا يصح في يومه
 لا مل، المستحبين جميعا كالأولان المؤذين وادام وصليته في يومه، بل لا يصح في يومه، بل لا يصح في يومه
 لا يكره، بل لا يكره في يومه، بل لا يكره في يومه، بل لا يكره في يومه، بل لا يكره في يومه
 واحد يكره كالأولان وادام في يومه، بل لا يصح في يومه، بل لا يصح في يومه، بل لا يصح في يومه
 ام للباس عريش فان لم يكن اماما وصلي لراوي في يومه، بل لا يصح في يومه، بل لا يصح في يومه
 مسجد اخر من حل معهم وصلي لا بأس به، فانما سجد في يومه، بل لا يصح في يومه، بل لا يصح في يومه
 معهم ولا في العصر، بل لا يصح في يومه، بل لا يصح في يومه، بل لا يصح في يومه، بل لا يصح في يومه

رسول والمقدار التواضع

وقد روي التواضع عند اجتماعه في المشافهة مع غيره في تحسن عن الجحد، بل لا يصح في يومه، بل لا يصح في يومه
 في يومه في مصان سبه لا ينبغي ركنها صلى اهل كل مسجد في مسجد في كل بلدة في يومه، بل لا يصح في يومه

رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى يومنا وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله
 أنها سنة لا تمنع تركها. وقال قوم من الروافض سنة للرجال دون النساء وقالوا
 منهم أنه ليس بسنة أصلاً لأن النبي صلى الله عليه وسلم أقامها في بعض الأماكن
 ولم يواطئ عليها أحد ثم أعرضوا لأهل السنة والجماعة ما جاء عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أنه قال في منان رمضان فرض الله تعالى عليكم صيامه وست
 لكم قيامه وقال صلى الله عليه وسلم في حديث سلمان رضي الله عنه صيامه وسنت
 لكم قيامه. وقد اطلب عليها الخلفاء الرشيدون رضي الله عنهم وقال عليه الصلوة والسلام
 عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم وأقامها أرواح النبي صلى الله عليه وسلم
 مع عائشة وأم سلمة رضي الله عنهما وأما عائشة رضي الله عنها فحلفت دكر أن وأم سلمة رضي الله
 عنهما أمتهما هو لا تمها أم الحسن الصوي رضي الله عنه وكانت هي في صفهن وأبى علي عليه السلام
 ودعاهما كحرف فقال هو الذي مضى عمر رضي الله عنه كما نور من ساحل ما واثمها لم يواطئ النبي
 صلى الله عليه وسلم حمية أن تكتب عليها له أسوة حديث رواه عمر رضي الله عنه النبي صلى
 الله عليه وسلم ثبت أنها سنة. ويستحب أدائها بالجماعة. وقال مالك والشافعي
 والقلبي أنفراد أفضل كسائر السنن لأنه أقرب إلى الإخلاص وأبعد عن الرياء وعن
 يوسف رحمه الله قال من دل ران صلى الله عليه وسلم كما يصلي مع أهله أم في مسجد فالأفضل
 أنه يصلي في البيت والصحيح أن الجماعة أفضل لأن عمر رضي الله عنه أقامها بالجماعة في الخصوص
 والنجابة وخيارهم رضي الله عنهم والظاهر أنهم أحسن الأفاضل. وقال بعض العلماء إذا صلحها
 البيت وحده وترك الجماعة كان سبباً ناركاً للسنة والحاصل أن الجماعة سنة على وجه الك
 أن راء أهل المسجد كلهم فقد أساءوا تركوا السنة وإن أقيمت الراوي في المسجد بالجم
 وتختلف رجل من أحاد الناس صلى الله عليه وسلم في بيته تكون تاركاً للفضيلة ولا يكون مسيئاً ولا تاركاً

بموضع من موضعين والآخر من موضعين

والثاني من موضعين من موضعين

والثالث من موضعين من موضعين

والرابع من موضعين من موضعين

والخامس من موضعين من موضعين

والسادس من موضعين من موضعين

والسابع من موضعين من موضعين

والثامن من موضعين من موضعين

والعاشر من موضعين من موضعين

والحادي عشر من موضعين من موضعين

والثاني عشر من موضعين من موضعين

والثالث عشر من موضعين من موضعين

والرابع عشر من موضعين من موضعين

والخامس عشر من موضعين من موضعين

والسادس عشر من موضعين من موضعين

والسابع عشر من موضعين من موضعين

والثامن عشر من موضعين من موضعين

والعاشر عشر من موضعين من موضعين

والحادي عشر عشر من موضعين من موضعين

والثاني عشر عشر من موضعين من موضعين

والثالث عشر عشر من موضعين من موضعين

إذا ماتت التراويح لا يصير جماعة رهي تقدر بعرجاءة قال بعضهم تقصير
 في العدد ما يريد حتى وبت تراويح أخرى، وقال بعضهم تقصيرها لم يمض شهر رمضان
 وقال بعضهم لا تقصير وهو الصحيح لا هادرن سنة المغرب والعشاء وماك لا^{بعض}
 إذا فاتت، غير فريضة وكذا التراويح ولهذا لا تقصير جماعة ولا يجوز قضاءها بعد
 الوقت لا تقصير كما ماتت، فإن قضاءها بعد كان نقلاً مستحباً ولا يكون تراويحاً
 كبسنة المغرب والعشاء وأن تدركها الليل، والله سبحانه يعلمهم شفع من الليلة^{صحة} المأ
 داراد القضاء بنية التراويح يكره لأنه زيادة على التراويح بنية التراويح، محلاً
 التطوع بين التراويح فإنه لا يكره لأنه لا يصلي بنية التراويح أما سائر السنن إذا
 تركها بعد ذلك فهو معد ورواها بغيره عن راسخها ذاتها وما ولا يكون مسياً

فصل في ثمة التراويح

أن نوى التراويح أو سنة الوقت أو قيام الليل في رمضان جارك أو نوى الظاهر
 أو فرضه، أو وقتاً أو أداء الظاهر أو نوى الصلوة أو صلوة التطوع أو
 المشائخ فيه حسب احتلامهم في سنن المكتوبات، قال بعضهم يجوز أداء السنن
 بنية الصلوة أو بنية التطوع وقال بعضهم لا يجوز وهو الصحيح لأنها صلوة^{صحة}
 يجب مراعاة الصفة للخروج عن العهد وذلك بأن ينوي السنة أو ينوي^{بعدة}
 الدين صلى الله عليه وسلم كما في المكتوبة وروى الحسن عن أبي حنيفة ربح في سنة
 الفجر أن لا تتأدى بنية التطوع وإنما تتأدى إذا نوى السنة أو نوى الصلوة
 متابعاً للبر عليه الصلوة والسلام، على هذا إذا صلى التراويح معقداً بمن يصلي المكتوبة
 أو بمن يصلي نافلة أخرى غير التراويح لظلموا فيه والصحيح أنه لا يجوز، وكذلك لو كان
 الإمام يصلي التراويح فافتدى به رجل ولم ينو التراويح ولا صلوة الإمام لا يجوز.

بعضهم وهو رواية الحسن عن ابن جهم أنه رآه سجدة كل ركعة عشر مرة وهو الصحيح لأن
 فيه تخفيفاً على الناس وبه تحصل السنة وهي الحنيفة واهل الان لا على ركعات التراويح
 وتلثين ليلة ستمائة وايات القرآن سنة الالف وثماني فادأ في كل ركعة عشرة ايات
 يحصل الحنيفة في التراويح والمضيلة في الحنيفة مرتين. ينبغي للامام وعين ادأ الصلاة الواجب
 وعاد الى منزله وهو يقرأ القرآن ان يصلي عشرين ركعة في كل ركعة عشرين ايات ^{للمضيلة} احزاباً
 وهي احدى مائة منين. والرهاد واهل الاحنهاد كانوا يجتمعون في كل عشرين ليلة وعن ابن جهم
 روى انه كان يحتم في شهر رمضان احدى وستين ختمة تلثين في الامام وتلثين في البايع
 واحداً في التراويح وعنه روى انه صلى تلثين سنة سنة العجوة ونحو العشاء واذا انشد
 السورة من التراويح ومن فوافد هل يعد بما قرأ قال بعضهم لا يعد ليحصل الحنيفة
 الصلوات الجائزة وقال بعضهم يعد تلك الاعمال لان المقصود هو القراءة والاسناد والقرآن
 لا لتجمل الحنيفة لادن يقتضيه من اول القرآن في بقية السهر وان ختم في التاسع عشر من رجب
 بعد ذلك يصلي العشاء من غير تراويح لا يكره لما ذكرنا ان المقصود هو الحنيفة ويكره ان يجمل بختم
 القرآن في ليلة احدى وعشرين اولها اذا كان القوم يعملون وكلما رتل وهو احسن ركعة الواحدة
 الانعام في ركعة واحدة ان اذ كان على القوم ولو قرأ بعض القرآن في سائر الصلوات ما كان
 الاثم يعملون من القراءة في التراويح فلا بأس به لكن يكون لهم ثواب الصلوة لا ثواب الحنيفة
 واذ ذكرنا ان السنة هي الحنيفة في التراويح وعن ابن جهم الاسكافي روى انه سئل اصح
 الامام للفرضة قراءة عليه او يخلط فيقرأ البعض في الفريضة والبعض في التراويح قال
 صلى الله عليه وسلم على القوم وسئل ايضاً عن الامام اذا فرغ من التشهد في التراويح
 لم يركع عليه ام يفضله قال ان علم انه لا ينقل على القوم يزيد من الصلوة والاستغفار
 وان علم انه ينقل على القوم لا يزيد. وعن بعض المشايخ من لم يكن عارفاً باهل زمانه فهو

لم يوضح ويقعد في الثانية قال ان تدكر في القيام ينبغي ان يعود ويقعد ربسليم
 لم يقيد الثالثة بالسجدة وان تدكر بعد ما ركع للثالثة وسجد فان اصاب
 بها ركعة اخرى فان هذه الاربعة عن ترويسة واحدة يعني عن الركعتين وهذا
 ما ذكرنا اذا صلى اربع ركعات ولم يقعد في الثانية وان قعد على الثانية عد
 تشهدا اختلافوا فيه قال بعضهم لا يجوز الا عن تسليمة واحدة وعلى قول العامة
 يزعم تسليمتين وهو الصحيح لانه جمع المتفرق ولما يحل بتيئة فحوز كما اوجب
 به سنة ان يصل اربع ركعات بتسليمتين فصل اربعاً بتسليمة واحدة وتعد في
 انية فانه يجوز كذا هنا وان صلى ثلث ركعات بتسليمة واحدة فهو على وجهين
 ان قعد في الثانية او لم يقعد فان قعد جاز عن تسليمة واحدة ونسب عليه قضاء
 متين لانه شرع في الشفع الثاني بعد حال الشفع الاول فاذا فسد الشفع الثاني
 اعادة كما علمه قضاء ركعتين وان لم يقعد في الثانية نساهما او عاه على
 الخصال في لباس وجهه اتمم في مخرج احدى الروتين عن ابراهيم بن محمد بن
 نوح بن محمد بن عطاء بن رافع بن عيسى واما في الاستسحان هل هو في
 اليمين او في اليسار بنوع من احسان اقره الى بعضهم بعد ان لا يجزئ عن شيء
 في ركعتين ثم يركع في ركعة واحدة او لا يركع في ركعة واحدة وركعتين يوم الجمعة
 فانه على قول الفريق الاول لا يجوز في قول الفريق الثاني ان السجود معسر
 مكتوب ولو صلى المغرب ثلاث ركعات ولم يقعد الا انه يجوز بكل الطوع يجوز
 التسليم لانه لم يسم الرابعة الى الثالثة فجه من قال انه لا يجوز عن شيء وهو الصحيح
 نزول الفعدة المشروعة على رأس الثانية والقعدة على رأس الثالثة
 بشرعية في الطوع وصار كانه لم يقعد اصلاً فلا يجوز بخلاف ما اذا صلى اربعاً

تراويحها وهما يصلون التسليمة الأخرى بذمة الإمام التراويح فلا يكره كالطوع
بعد العصر انما يكره اذا اشترع فيه مع العلم به. أما اذا اشترع في التطوع بذمة العصر
فلم يعلم انه كان قد ادى العصر فانه يقيم صلوته ولا يكره كذا هذا وقال بعضهم
يوترون ولا يصلون تسليمة اخرى احمرارا عن الزيادة على التراويح والصحيح
انهم يصلون تسليمة اخرى فرادى فرادى احتياطاً

فصل في السهو

اذا صلى الإمام أربع ركعات بتسليمة واحدة ولم يقعد في الثانية في القياس
فسد صلوته وهو قول محمد وروى روح ويلزمه قضاء هذه التسليمة وهو رواية
عن أبي حنيفة روى في الاستحسان وهو ظاهر الروايتين عن أبي حنيفة وأبي يوسف
يح لاقسلا واذا لم لا نفسا حلوا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ربح انهما تنوب تسليمة او
تسليمتين. قال الفقيه ابو الليث ربح اسود عن تسليمتين لأن الأربع لما حاز
وجب ان تنوب عن تسليمتين من كل واحد من نفسه ان يصل أربع ركعات بتسليمتين
ففسد أربعاً بتسليمة واحدة ذكره الامام ابو حنيفة عن أبي يوسف ربح انه يجوز فساد كل واحد
من الأربع بل الظاهر لم يقعد على رأس الركعتين جازاً استحساناً. وقال الفقيه
ابو جعفر والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح في التراويح ينوب الأربع عن
تسليمة واحدة وهو الصحيح لأن الفعدة على رأس الثانية فرض في التطوع فاذا
نزلها كان ينبغي ان تفسد صلوته اصلاً وكما هو وجه القياس وانما حاز استحساناً
فاخذنا بالقياس وقتلنا به ساد الشفع الاول واخذنا بالاستحسان في حق بقاء
التعوية واذا بقيت التحريمه صح شرعاً في الشفع الثاني وقد اتفقا بالقعدة
فيما ربح عن تسليمة واحدة. وعن أبي بكر الاسكاف ربح انه سئل عن رجل قام الى الثا^{لثة}

محمد رح يستحب لهم القعود ذكر ابو سليمان عن محمد رح انه سئل عن رجل ادالم فاعدا
 في شهر رمضان ايعوم القوم قال نعم في قول ابي حنيفة واليه يوسف رح ذكر قولها خا
 قال بعض المسامخ رح اما ذكر قولها الا ان عنده لا يصح او تدلهم بالقاعد وقال مصنفه
 انما ذكر قولها الا ان عنده المستحب للقوم ان يقعدوا ويكره للمفتدى ان يقعد في الترتل
 ما داراد الامام ان يركع بقوم لان فيه اظهار النكاسل في الصلوة والتنبيه بالناس
 قال الله تعالى واذا قاموا الى الصلوة قاموا كسالى وكذا اذا علمه النوم بكرة لئلا يصلي
 مع السوم بل ينصرف حتى يستيقظ لان في الصلوة مع النوم بها بارعة
 وترك التدين وكذا الوصية على السطح في شدة الحر لعلك تنال باراد حرم اشتد
 لو كانوا باعقهمون وكذا بلده ان يوسع يد على الارض عند القيام بل يقويم نوام
 في وضع اليد على الارض سبها بالما فليس ويكره على الركعات في الدروب ان
 من اظهار الملافة وكذا يكره ان يهول على الجوع والعطش لئلا يمتها لزم
 * * * * *

استعملوا انما اذا الويل له من سبب انما افضل انما ذكره في رواية احمد بن محمد بن
 ان الجماعة افضل لان عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال في الويل والامة المسلمة انما
 جرت الجماعة افضل باعتبار المصلحة والامة المسلمة افضل من الجماعة
 رجاء انما يكون في الجماعة في الجماعة في الجماعة في الجماعة في الجماعة في الجماعة
 يستحب المصطفى انما قوله ان عبد الله انما عافاه لئلا يمتدح في الجماعة في الجماعة في الجماعة
 لا غضب المفتدى في سبب انما في الجماعة في الجماعة في الجماعة في الجماعة في الجماعة
 الامام ميمون رضي الله عنه في الجماعة في الجماعة في الجماعة في الجماعة في الجماعة
 لا يحرم في قول محمد رح ويجوز قول ابو بكر في الجماعة في الجماعة في الجماعة في الجماعة

أخلفوا به، والشيخ العراقي وبعض مشايخ بلخ رجح لا يجوز و زال بعضهم يجوز وعن
 نصر بن يحيى رجح أنه سئل عنها قال يجوز إذا كان ابن عشرين سنين وقال شمس الأئمة
 السرخسي رجح الصحيح أنه لا يجوز لأنه عمر مخاطب وصلوته ليست مصلوة على الثقة
 فلا يجوز امامته كإمامة المخنون، وإن أم الصبيان يجوز لأن صلوة الإمام مثل
 مداوة المقدس

معدل في أداء التراويح قاعدة

أولها أن يؤدى في جماعة أو في البيت أو في المسجد أو في الحواري أو في بعضهم لا يجوز في غير
 ذلك، وأما ما روى الحسن بن أبي حنيفة رجح أنه لو صلى سنة الفجر فاعدا
 به بعد ذلك يجوز فكذلك التراويح، وكل واحد منهما سنة مؤكدة وقال بعضهم
 إن التراويح ركن فاعدا بغيره، ومن قوا بين التراويح وبين سنة الفجر وهو
 الخبيث، والآن تؤدى بكون على النصف من صلوة القائم وحده الفرق أن سنة
 التراويح سنة مؤكدة لا خلاف فيها والتراويح والتأكيد دونها فلا يجوز التسوية
 بينهما، وأما التراويح فاعدا بعد رويها عن رديقي في أنه يقوم في أيام
 الحادف المشايخ، قال بعضهم لا يصح اقتداء القائم بالقاعد في التراويح في
 غير المسجد، وبعض في غير أبي حنيفة وأبي يوسف رجح كما في المكتوبة وقال بعضهم
 يصح اقتداء القائم بالقاعد في التراويح عند الكل وهو الصحيح لأنهم لم يوقعوا
 في اقتداءهم ما رآه وإمكان أولي بالحواري وأما حج اقتداء القائم بالقاعد
 فمتنع، إجماعا مستحب لقيام بعضهم المستحب للقيام أنه يقعد واحترانا
 بصورة المخافة، وقال القاصد الإمام أبو علي النسيف رجح الحاصل أن الإمام إذا
 سجد، أعاد المستحب القيام في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رجح الأمن عند روي قال

انعكس وحل ان كان غالب القوم لا يعلمون دعاء الصوف بحمى الامام لتعلم القوم
 روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحمى به والصحابه رضي الله عنهم ودعاء القوم
 من مائة وان كان القوم يعلمون انهم يحمى الامام لان الاصل في ذلك انهم كانوا يدعون
 من الاحياء ان يسلطوا الله يرسل يديه في القلوب ايم يعمد سئل عنه محمد بن مقاتل
 بن وهب قال انما كان الله يبعث فيهم رجلا يرفع يديه اذ كبر للقبول ثم يرسلهما
 في القلوب انما كان الله يبعث فيهم رجلا يرفع يديه للتكبير ثم يبعث في القلوب
 كما في الآية وقد مر في ايماة قم. واد اصيل على النبي عليه الصلوة والسلام في القلوب
 فانما الاصل في الدعاء في الاعيان. وكذا اوصى على النبي عليه الصلوة والسلام في القلوب
 الاولى ساهيا لاصيل والقبلة الاخيرة ولو كان الامام يقنت في القوم بين
 الركوع والسجود والمقتدى في البرى ذلك تابع الامام وكذا في سجد السهوي قبل
 السلام وكذا في تكبيرات الامان في تكبيرات صلوة الخائف اذ كبر الامام
 مما لا يتابعه المقتدى في قول الشيخة ومحمد بن لان ذلك منسوخ واذا خفت
 في الركعة الاولى او الثانية ساهيا لا يقنت في الثالثة لان تكرار القبول غير مشروع
 وقد شك انه قنت الثالثة ام لا يحرم فان لم يقصر رأى يقنت لاحتماله انه لم يقنت ولو
 حلف من يقنت في صلوة العجر لا يقنت لان القبول وصلوة العجر منسوخ وقال ابو يوسف
 يقنت

كتاب الزكوة

الزكوة فرض على الخاطب اذا ملك نصا تاما مباحا كاملا والمال السامي نوعان
 السائمة ومال التجارة اما السائمة فهي الراعية التي تكفي بالرعي يطلب منها
 العين وهو النسل واللبان فان اعطيت في مصر او مصر في غلوة وليست
 وان كان معلوم في بعض السنة ويسبها في بعض السنة فالعبرة في ذلك

فصل في صدقة الغنم

سرفمادون الاربعين من الغنم صدقة. وفي اربعين تناء تناء الى مائة وخمسين
 اذا زادت واحدة ففيها شاتان الى مائتين فاذا زادت واحدة ففيها ثلاث تناء
 اربع مائة ففيها اربع تناء تناء في كل مائة ساة ولا يوجب في زكوة الغنم رواية
 اصل الا المثنى وهو الذي طعن في السنة الثانية روى الحسن عن ابي بصير
 وهو قول ابي يوسف ومحمد والشافعي رحم يجوز احد المجذع من الصان كما يجوز
 الاضحية والمجذع عن الضأن هو الذي مضى عليه اكثر السنة ولا يوجب من الخمر
 لا الثني في قولهم اخذ الذكر والانثى فيه سواء وقال الشافعي رحم لا يجوز احد الذكر
 لان يكون الكل ذكورا ولا يوجب في الزكوة الا الوسط من ارفع ارجلها ومن ارون ارجلها
 لمن علمه الزكوة ان يرفع الاربع ويسير الفصل على الوسط اويل فع الادون ويرد
 لفضل الى الوسط المتوحد من الظن واسم اشار بس النعم هو من الغنم عندنا
 يجب فيها الزكوة يصير الام خمسة من الرن والخرن وكذا المولد من البقر الاهل والوحس
 اصل في صدقة الجمال والعنادر والجمال

الاجنب فيهما الزكوة ولا ينفذ بها النصاب عند ابي بصير ومحمد رحم على قول رافع
 فيجب فيهما الزكوة ولا ينفذ بها النصاب عند ابي بصير ومحمد رحم على قول رافع
 فيجب فيهما الزكوة ولا ينفذ بها النصاب عند ابي بصير ومحمد رحم على قول رافع
 فيجب فيهما الزكوة ولا ينفذ بها النصاب عند ابي بصير ومحمد رحم على قول رافع
 فيجب فيهما الزكوة ولا ينفذ بها النصاب عند ابي بصير ومحمد رحم على قول رافع
 فيجب فيهما الزكوة ولا ينفذ بها النصاب عند ابي بصير ومحمد رحم على قول رافع
 فيجب فيهما الزكوة ولا ينفذ بها النصاب عند ابي بصير ومحمد رحم على قول رافع
 فيجب فيهما الزكوة ولا ينفذ بها النصاب عند ابي بصير ومحمد رحم على قول رافع

فيجب فيها عشرين وبنيت محاص وفي مائة وخمسين تلك حقائق فاذا زادت على
 مائة وخمسين تستأنف القرينة يجب في كل حسن من الزيادة شاة وما كان قبل ذلك
 الزاد سلخ الزيادة حسا وعشرين فيجب فيها بنت محاص مع الحقائق التلت التي
 كانت وفي ست وثلاثين من الزيادة بنت لئون وفي ست واربعين حقة فيجب
 في مائة وست ولسه عشرين اربع حقائق الثلثين في كل حسين حقة ان شاء ادى من المائتين
 اربع مقاي وان شاء ادى حسين بنات لئون عن كل اربعين بنت لئون فاذا زادت
 على ذلك تستأنف القرينة على نحو ما قلنا ويكون الخيار في حسن هذه المسائل وفي اداء
 القيمة عند الناس عليه الركوة

فصل في صدقة البعض

ابراهيم بن هارون السكيتي عن ابي عبد الله وفي التلميح من الشهر السائمة تدفع او تبذرها
 وهي المطة منتوية لسنة الثانية وفي اربعين من البقر سنة واحدة طعت في السنة الثالثة
 وفي الزيادة على الاربعين عن ابي حنيفة ربح تلت روايات في رواية في احدى واربعين سنة
 وربع عشر سنة او مسنة تلت عشر تبيع هكذا روى الحسن عن ابي حنيفة ربح وعنده
 لا ينبغي في الزيادة هي يكون يبلغ البقر خمسين فاذا بلغت خمسين ففيها مائة وربع مسنة
 وروى اسد بن عمرو عن ابي حنيفة ربح انه لا شيء في الزيادة على الاربعين حتى يبلغ ستين
 وفيها تبعان ربه اخذ ابو يوسف ومحمد والشافعي ربح اتفقوا على ان فيما زاد على
 الستين الا تبيع تسع ويجب في كل اربعين مسنة وفي كل ثلثين تبيع او تبذرها ففي
 سبعين يجب مسنة وتبيع وفي ثمانين مستتان وفي تسعين تلتة اتبعة وفي مائة مسنة
 وتبيعان وفي مائة وعشرة مستتان وتبيع وفي مائة وعشرين ان شاء ادى تلت مسنة
 وان شاء ادى اربع اتبعة واجواميس بمنزلة البقر

رجل واحد من أصحابه وصحبه يوم خذ ذلك التبع لأعين وكذا الوحال
 الجول على ست وسبعين فصلا فنها بنت لم يوح ذلك لأغير ويحسب على
 الرجل في أدمائة العمار والجند والصغرة ولا يوح منها شيء. وعن أبي يوسف
 في رجل وأبل والبقرة والغنم العتيقة لأنها ليست بسائمة وكيف لك في طوع الفوائ
 د؟ يؤخذ الرعي والأكلية والمأخض وتخل الغنم لأنها من الكرائم وقد نهينا
 عن أحد الكرائم لا يؤخذ الهرم ولا ذات ثور بين إلا أن يشاء المصنف في رجل
 بينهما ثمانون من الأبل وكل سائمة روي هنام عن محمد عن أبي خنيفة روي
 أنه قال، عليهما ثمانون ولو كان ثمانون بين أربعين رجلا لرجل منهم من كل سائمة
 تسعها والنصف الباقية من سبع وثلثين رجلا لرجل أربعين رجلا
 وهو قول محمد روي وهذا روي في أبيه سيف روي قال في الكتاب ولا يفرق بين
 مجتمع ولا يجمع بين متفرق تفسير اللفظ الأول رجل له مائة وعشرون من الغنم
 ليس للساعي إلا يحط كل أربعين في مكان يأخذ من كل أربعين سائمة ونهسين
 اللفظ الثاني أن يكون بين رجلين أربعون سائمة لكل واحد منهما عسرون ونهسين
 للمصنف وإن جمع بين الكل يأخذ من كل سائمة. قال وما كان بين خله طين فانهما
 يتراجعان بالسوية. قالوا أراد بين الملك إذا كان بين رجلين أحدهما
 ستون من الأبل لأحد هما ستون وثلثون وللآخر خمس وعشرون فأخذ
 المصدق منه مائة بنت مخاض وبنت لبون فأن كل واحد منهما يرجع على
 شريكه بحصة ما أخذ الساعي من ملكه زكاة شريكه.

فصل في النخيل

النخيل السائمة إذا كانت زكوة وأنا تأمك بينهما الزكوة فواء أبي خنيفة روي

عايد الحمل كان عليه الزكوة وأنه ليس كذلك. الذين يريدون المجاهد يوردون
 لا زكوة فيه لأنه لا يفي بفرض الحمل فكان الأحرص على ذلك المصلحة فلا يصح أن
 وكذا النجاس إذا اشترى دوا لم يسبح واستغنى لها حلاله ومقاورة كان عليه الزكوة
 مع الدابة إلى المسجد لا زكوة فيها وإن كان قد فيها مع الدابة كان فيها الزكوة واختار
 عليه الحول. وإذا استطاع الداسي أن يربح ولو استغنى العمل بالزكاة
 بآخر صحيح من أن يكون للتجارة لأنه لما أحره فقد قصد المسعة وأما
 من سفره في الزكوة الأحرى لا تجب فيها الزكوة كما لا تجب في سواها. القول الثاني
 أرضه حطه سليم ثم بها حصة نصاب فيرى أن يحسبها حساباً آخر لا
 فيها الزكوة كما في الميراث وحسب في الزكاة كما في الحساب في ملحق الحول وعمل
 فماديس. لك دفعات الذرة إلى الحول قبل أن يسبح به ذلك كل الزكاة
 في ذلك الحول. بل في حكم الحول. رجل له غنم للتجارة يسافر في سائر بلادهم
 الحول فسلخها وبيع بلاء. ما في بلع جلد ما في الزكاة كان عليه الزكوة ولو
 له حصص التجارة في الحول. الحول. ما في بلع جلد ما في الزكاة كان عليه الزكاة
 في الحول الأول الصوف الذي في على ظهر الشاة منقوب به الحول. بقائه الفصل الثاني
 هلك كل المال فبطل حكم الحول إلا أن هذا مما أله ما روى ابن سماعه عن محمد
 ربح رجل استغنى عصيرا بما أتى درهم فخرج بعد ما مضت أربعة أشهر فصمت
 سبعة أشهر أو ثمانية أشهر لا يوماً صارت خلافاً ما أتى درهم فبطلت
 كان عليه الزكوة لأنه عاد للتجارة على ما كان. ولو تم الحول وهي خمر لا زكوة عليه
 رجل أجر داره بعد وفاء للتجارة كان للتجارة رجل له عهد للتجارة أن قوم بالدار
 كانت قيمته أقل من ما أتى درهم. وإن قوم بالدار فأن كانت قيمته أكثر من عشرين مثلاً

ولو اعترضنا أن للتجارة عرض فإن الثاني يكون للتجارة وإن لم يبول أن حكم المدل
حكم الأصل. وكذا لو كان الصل للتجارة فقتله عبد خطأ دفع به فإن المد فوع يكون
للتجارة ولو كان القتل عمدا فصوحت من القصاص على القاتل لم يكن القاتل للتجارة
لأنه مدل عن القصاص لا عن المقنول. ولو ورث ما لا وفاء للتجارة لا يكون للتجارة
وإن ملك ما لا مهمة: ووصيه وبوى التجارة عند قول المهمة وأوصيه لا يمكن أن
يقول محمد بن يحيى بن قول يوسف بن يكون للتجارة وعلى هذا الخلاف المهم وبل
الحكم وبدل الصلح من ذم العمد أن بوى التجارة يكون للتجارة في قول أبي يوسف
رح لأنه لا يمكن أن يملكه إلا بالقول والعقد فكان كسبا وليس في الزيادة على مائة درهم
وعشرين صفال ذهب ركوه في قول أبي حنيفة رح المبلغ الزيادة أربعين درهما وأربع مئيل
فيجب في الزيادة ربع عسرها وبكل فضاء الفضة صواب الذهب ونصاب الذهب
بالفضة ويعرض التجارة أيضا الآن عند أبي حنيفة رح بكل فضة الفضة صواب
الذهب باعتبار القيمة وعند صاحب رح باعتبار الأثر ويحسم ذلك إذا ملك
مائة درهم وخمسة مئيل ذهب فبعتهم مائة درهم عند أبي حنيفة رح يحس الزكاة ^{فيها} وعند
الشافعي مال الربك الذهب عشرة مئيل أشترى خادما للخدمة وهو ينوي
أنه لو أصاب ربما سبعة محال عليه المحول لأركوة فيه وكذا لو اشترى جوالق به نسي
ألف درهم ليواجرها من الناس محال عليها المحول لأركوة فيها لأنه استأجرها للخدمة
عنه ولو وجد ربما يسعها لا يعتبر وكذا الجبال إذا اشترى أبالا للكره أو للمكاري إذا
اشترى حجر الكر. ولو اشترى الصباغ عصرا أو دغرا نال يصغ ثياب الناس بالأخر وطال
عليها المحول كان عليها الزكاة إذا بلغ نصابا لأن ما أخذ من الأجر يقابل بالعين وكذا
على من ابتاع سم البعير به ويبقى أثره في الممول كالعصفور الذي يبع الخلد فحال

۱- در صورتی که در یک سال دو بار باران ببارد و در هر بار باران
 ۲- در صورتی که در یک سال دو بار باران ببارد و در هر بار باران
 ۳- در صورتی که در یک سال دو بار باران ببارد و در هر بار باران
 ۴- در صورتی که در یک سال دو بار باران ببارد و در هر بار باران
 ۵- در صورتی که در یک سال دو بار باران ببارد و در هر بار باران
 ۶- در صورتی که در یک سال دو بار باران ببارد و در هر بار باران
 ۷- در صورتی که در یک سال دو بار باران ببارد و در هر بار باران
 ۸- در صورتی که در یک سال دو بار باران ببارد و در هر بار باران
 ۹- در صورتی که در یک سال دو بار باران ببارد و در هر بار باران
 ۱۰- در صورتی که در یک سال دو بار باران ببارد و در هر بار باران

اوالد، نانرو قبض ورنه المقتول بعد الحول على قول ابي حنيفة ربح لا تجب الزكاة
 ما لم يحل الحول بعد القبض. وان قضى القاضى بالديته من الامل لا ركة في قولهم
 بحول الحول بعد القبض كما لو ربح امرأة على ابل بغير عينها وقصت يعتبر الحول
 بعد القبض اذا احر داره او عبد مائة درهم لا تجب الزكاة ما لم يحل الحول بعد القبض
 في قول ابي حنيفة ربح. فان كانت الدار والعبد للتجارة وقبض اربعين درهما بعد الحول
 كان عليه درهم بحكم الحول الماضى قبل القبض لان احر دار التجارة وعبد التجارة منزلة
 من مال التجارة في الصحيح من الرواية. وفي الاجارة المرسومة بتجارا اذا عمل احره
 ونفى المال في يد الاجر مسين حكمه عن الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح انه قال ان
 كانت الاجرة من الدراهم ومن الدنانير كان زكوتها على الاجر لانه ملكها بالقبض وعند
 انفساخ الاجارة لا يلزمه رد عين المقبوض وانما يلزمه رد غيرها فكان بمنزلة دين يحقه
 بعد الحول. وقال الشيخ الامام الزاهد علي بن محمد المردوي ومحمد الائمة السرخسي
 ربح ان ذكرتها تجب على المستاجر ايضا لان الناس يعدون مال الاجارة دينا على الاجر
 وفي بيع الوطاء المعهود بسم فند تجب زكاة الثمرة على البائع. وعلى قول الشيخ الامام
 الراية، عاز بن محمد البزدوى ومحمد الائمة السرخسي ربح على المشتري ايض. وفيه
 نوع استكال وهو انه لو اعترضنا عند الناس ينبغي ان لا يجب الزكاة على الاجر
 والبائع لانه مشغول بالدين ولا تجب على المشتري والمستاجر ايض لانه وان اعتبر
 دينا للمستاجر فليس ينتفع في حقه لانه لا يمكن المطالبة قبل فسخ الاجارة
 ولا يملكه حقيقة فكان هذا بمنزلة الدين على الجاحد او فوقه وثمة لا تجب الزكاة
 ما لم يحل الحول بعد القبض. وان كانت الاجرة عينا ونفى العين في يد الاجر
 الى وقت انفساخ الاجارة تسقط الزكاة عن الاجر لانه استحق عليه عين مال

الثانية اثنان الاثنى دراهم فلا يجب عليه في السنة الثانية شيء ولو ملك الرجل
 الف درهم ومضيه عليهم ثلثة احوال كان عليه الحول الاول خمسة وعشرون ^{الحول}
 الثاني قول ايحيى بن جبر عليه زكاة تسعمائة وستين لان عدله لا يجب الزكاة
 بعد دون الاربعين والحول الثالث زكاة تسعمائة وعشرين وذلك ثلث وعشرون
 وعشرين خبز الزكاة في الكسور امضا فان ضاع منها ايمان مائة وبقي مائتان كان عليه
 خمسة دراهم اخير كان له ملك الاماني درهم فكان عليه زكاة المائتين وان ملك
 الرجل على رجل ثلثة مائة درهم ومضيه عليها ثلثة احوال ثم قبض منها مائتي درهم قال
 ابو حنيفة ربح ترك السنة الاولى خمسة دراهم وللسنة الثانية اربعة دراهم عن مائة
 وستين ولاني في عليه في الفضل لانه دون الاربعين هلاله ان تصاب بعد وجوب
 الزكاة يسقط الزكاة هلك بعد ما طلب الامام او الساعي او قبله عند مساسها
 ربح ياتم بنا حوال الزكاة بعد التمكس ذكر الكفر في ربح انه باثم وهكذا ذكر الحائض في
 في المستقي وعن محمد بن ربح ان من اخرا الزكاة من غير عذر ولا غلب شها ربح سرق محمد ربح
 من الحج ومن الزكاة فقال لا باثم بنا خبر الحج وياثم بتأخير الزكاة لان في الزكاة حق ^{الفقهاء}
 ما تم بنا خبر - فقام اما الحج خلاصر حتى الله تعالى ورزى هشام عن ابي يوسف ربح انه
 لا باثم بنا خبر الزكاة وياثم بتأخير الحج لان الزكاة غير مؤجلة اما الحج مؤجلة يتعلق
 اداؤها بالوقت بمنزلة الصاوم وعمره في ذلك الوقت فمستقبل رجل ملك مائتي درهم
 في عليه حوالا في السنة اربعة زكاة السنة الثانية لان زكاة السنة الاولى صار من ما نفعنا
 لوجوب الزكاة في السنة الثانية فمقتل الحول على المائتين فاسم هلاله بالصاد فبطل اداء
 الزكاة ثم استعاد مائتي درهم وحال الحول على المسفاد لا يجب عليه زكاة المسفاد لان
 زكاة نصاب الاول من في ذمته فمض زكاة المسفاد ولو ملك نصفها وتزوج امرأة على خمسة

لا مئالا ان صاحب اللقطة يعبر الصدقة ولأنه ليس بها احد بطاله من حيث
 الظاهر واستهلاك النصاب بعد وجوب الزكوة بوجوب الصمان واستدانة مالي الحي
 مال التجارة ليس باسمه هلاك ويعبر مال التجارة استهلاك واستدانة السائمة السائمة
 استهلاك واقراض النصاب بعد الحول ليس باسمه هلاك وان نوى المال على المستقر
 وكذا لو عاد النوب للتجارة بعد الحول ولا يحس الركوة على المحن اذا كان مطبقا ويجب
 على المع عليه وان استوعب الانشاء حتى لا كاملا ولو جن في اول الحول ثم افاق قبل ان
 يتم الحول كان عليه الزكوة لان المحن اذ لم يستوعب الشهر لا يجمع الصوم فاذا
 استوعب السنة لا يمنع الزكوة. وعن ابي حنيفة رجا اذا بلغ الصبي مجنونا ثم افاق
 بعد سنين بعت الحول من يوم افاق ولا يعتد بما مضى من الحول قبل الافاقة وفي
 الذي حن في اول الحول ثم افاق في السنة بعت بما مضى من الحول. والذي يحسن
 ويعيق بمنزلة العاقل رجل اودع ماله رجلا لا يعرفه ثم وجد بعد سنين و
 اخذ ماله لازكوه عليه ولو اودع رجلا يعرفه ثم نسيه سنين ثم نكح بعد ذلك
 كان عليه زكوة ما مضى وان سقط ماله في الشوارع وصل اليه بعد سنين لا زكوة
 عليه ما مضى وكذا المصوب المحجود اذا رده العاصب بعد سنين ولا الذمة
 ذهب به العبد والى دار الحرب ثم وصل اليه بعد سنين. والعبد اذا ابقى من
 مولاه ثم عاد اليه بعد سنين. والمدفون في القلعة اذا نسي مكانه وان دفن في دار
 او ارض غير نسي مكانه ثم وجد بعد سنين كان عليه زكوة ما مضى واختلف المشايخ
 في المدفون في الكرم والارض اذا نسي مكانه والدين المحجود بمنزلة الساقط في البحر
 فانه كان القاضيه يعلم بالدين روى هشام عن محمد رجا انه نصاب وان لم يكن القاضيه
 علم بالدين وله بيعة عادلة فلم يقيمها حتى مضت السنون روى هشام عن محمد

المحول فمات العبد عند البائع كان على البائع زكاة المائتين وكذا لك على المشتري
 أما على البائع فلا تملك الضمن وحال المحول عليه عنده. وأما على المشتري لأن
 العبد كان للتجارة وبموته عند البائع انفسح البيع والمشتري أحد عوض العبد
 مائة دينار. وهم وإن كانت قيمة العبد مائة كان على البائع زكاة المائتين أنه ملك الشئ
 مضى عليه المحول عند وبانفساخ البيع تحققت بعد المحول فلا يسقط عنه زكاة
 المائتين. ولا زكاة على المشتري لأن الضمن زال عن ملكه المائع فلم يملك المائتين بحال
 تاملاً وبانفساخ البيع استفاد المائتين بعد المحول فلا تجب عليه الزكاة رجل له على
 رجل ألف درهم دين وكفل به رجل بأمر المدبون أو غيرهم ولا لاصيل والكفيل
 لكل واحد منهما ألف درهم فحال المحول على ما لهما لا زكاة على كل واحد منهما إلا أن
 كل واحد منهما كان مطالباً بالألف. ولو اعتصب رجل الفاضل من رجل فحاضاً أو اعتصب
 الألف من الغاصب وأسهلها واكل واحد من الغاصبين ألف فحال المحول على مال
 الغاصبين كان على الغاصب الأول زكاة الفقه ولا زكاة على الغاصب الثاني لأن الأول
 يؤخذ من الغصب يرجع على الغاصب الثاني أما لو ضمن لا يرجع على الأول وإنما فارق
 الغصب الكفالة وإن في الكفالة بأمر إذا أدى الكفيل يرجع على الأصيل لأن الغصب ليس له أن
 يطالب بهما جميعاً بل إذا اختار تضمين أحدهما يبرأ الآخر. أما في الكفالة له أن
 يطالب بهما جميعاً فكان كل واحد منهما مطالباً بالألف رجلاً له على رجل ألف درهم فحال المحول
 عليه ثم أبرأ المديون من الدين سقطت عنه الزكاة. وكذلك لك رجل له الق
 فحال عليه المحول فاستهلكه رجل ثم إن صاحب الألف أبرأ المسئله فكسفت
 عنه الزكاة وكذلك لك رجل اقترض الفقه رجلاً بعد ما حال المحول ثم أبرأ المستقرض
 القرض سقطت عنه الزكاة. وكذلك لك رجل عند متاع للتجارة وحال عليه

من عليه الزكوة اذا شك انه هل ادى الزكوة ام لا قال ابن ساري رحمه يؤدى
 الزكوة. كما لو شك في اداء المصلوة في وقتها بخلاف ما لو شك في اداء الصلوة بعد
 خروج الوق فانها لا يلزمه الاداء من عليه الزكوة اذا كان يؤخر ليس للفقير
 ان يطالبه ولا ان يأخذ ماله بغير علمه. فان اخذ كان لصاحب المال ان يسترد
 ان كان قائما في يد ويضمه ان كان هالكا فان لم يكن في قرابة من عليه الزكوة
 او في قبيلته اخرج من هذا الرجل مكن لك لبس له ان يأخذ ماله. وان اخذ
 كان صامنا في الحكم اما في ما بينه وبين الله تعالى يرجح ان مجل له ان يأخذ رجل
 دفع زكوة ماله الى رجل وامره بالاداء فاعطى الوكيل ولد نصيبه الكسرا والصغير
 ارا امرأته وهم معا ورجح جاز ولا يسبك لنفسه شيئا. رجل اخر رجلا فان يؤدى عنه
 الزكوة من مال نفسه فادى المأمور فانه لا يرجع على الامر ما لم ينسب الرجوع. و
 كذا لو قال لغيره هب لفلان درهما او قال الموهوب انه لرجل من هب عن
 هبه من مالك فعلى المأمور ذلك لا يرجع على الامر. واما لو قال لغيره انفق على عياله
 او انفق في سائر دارى ولبس بيها ما دخلت عليه او الرجوع واهله المأمور فان
 شمس الائمة المسترجع يرجع على الامر. واما لو قال لغيره هب لفلان
 رجح لا يرجع بغير شرط. والمدينون اذا امر رجل بقرضه او امره بالماهور رجح
 الامر بغير شرط وفي الجبابات والمظن الماسة. ورجحوا بادائه احداهما او امره
 بالتمتع. واما ان اهدى في الاسلام بغير من عليه الرجوع يرجع المأمور على
 الامر بغير شرط. وكذا ان كل ما غن مطالب من جهة اعداد حسا قال رحمه من قسم
 الجبابات والمؤمن بين الناس على السوية يكون ما جورا. واما رجل اذا اهدى السلطان
 ليصادره فقال الرجل خذني والاسير يد المأفراة العريضة بل لك فدى مع المأمور

فاما الخراج فانهم يصعون مواضعه لان موضع الخراج المتقابلة وهو لاء مقابلة لانهم
يحبون ببصه الاسلام. قال يكره اخراج الصدقة الى فقراء بلد اخرى الا ان ^{حجها} يخرج
الى اقرباء. هكذا روى ابو سليمان عن عبد الله بن المبارك عن ابي حنيفة ر.ج وروى
الحسن عن ابي حنيفة ر.ج. رجل يفت زكاة ماله الفقراء بلد اخرى غير البلد الذي هو فيه
صل تمام الحول ثم المحول على المال في البلد الذي يفت الله فانه يجوز ذلك. رجل له مال
يجيد شريكه في عمر المصرا الذي هو فيه فانه يصرف الزكاة الى فقراء المصرا الذي فيه المال
. و. المصرا الذي هو فيه. ونوكان. كان الزكاة وصية للفقراء ما بها تصرف الى فقراء البلد
الذي فيه الميت رجل له اخ نصر القاصير عليه بسقته فكساه واطعمه سنوى به الزكاة
قال يوسف ر.ج يجوز وقال محمد ر.ج يجوز في الكسوة ولا يجوز في الاطعام وقول ابي يوسف
ر.ج في الاطعام خلاف ظاهر الرواية. رجل اعطى رجلا دراهم لم تصدق بها على الفقراء تطوعا
فلم تصدق المامور حتى نوى الامر زكاة ماله من غير ان يتلفظه ثم تصدق المامور ^ر
عن الزكاة وكذا الوامر بان تصدق بها عن كفارة البهمن ثم نوى الزكاة ثم تصدق المامور
جارت عن الزكاة ولو قال ان دخلت هذه الدار فقله علي ان تصدق بهذه المائة فدخل
الدار وهو سنوى عند الدخول ان تصدق بها عن الزكاة ثم تصدق بها لم يحرم عن الزكاة
لان في الفصل الاول يدل لو قيل كيد المؤكل ودفعه كيد مع المؤكل فاذا نوى الزكاة كان ^{نوى}
اما في المسئلة الدخول وجب عليه التصديق عند الدخول باليمين السابعة فلا يصح ر.ج
رجلان دفع كل واحد منهما زكاة ماله الى رجل ليؤدى عنه فخلط ما لهما ثم تصدق ضمن
الوكيل مال الدافعين وكانت الصدقة عنه. وكذا لو كان في يد رجل اوقات مختلفة فخلط
اموال الاوقاف وغلات الوقف كان ضامنا. وكذا البياع والسما را اذا اختلط اموال
لناس والطحان اذا اختلط حنطة الناس الا في موضع يكون الطحان ماذونا بالخلط عرفا

ما لا يخلص الأمر أحقوا وبه قال بعضهم لا يرجع المأمور في المسائل بسبب
 وقال بعضهم في الأسير يرجع وفي الذي أخذه السلطان لا يرجع إلا عند شرط الرجوع
 وقال منهم من الأئمة السرخسي رحمه الله في المسائلتين وإن لم يشترط الرجوع. عاهل الخراج
 إذا أذن الخراج من الأكار ورب الأرض غائب في ظاهرها رواية لا يرجع. وذكر في الفوائد
 لأنه المثلث ومن أنه يرجع ولو أخذ العامل الخراج من الخراج لا يرجع وعامل الجباية ^{إذا}
 أخذ الجباية من السنن جاز به طويلاً وإن يسكن الدار كان غائباً بالخطبة قالوا
 هذا وما لو أخذ الخراج من الأكار سواء رجل دفع ركة ماله إلى رجل وأمره بالخطبة
 أدى إليه بنفسه ثم الوكيل قال أو خيفة رج ضمن الوكيل ماله إذا لم يعلم ^{أنه} خيفة
 رج ماله علمه من وإن لم يعلم لأجنس رجل وحت عليه زكاة المائتين ما فرجه
 من ماله ثم صاعته منه ملك الخمسة لا تسقط عنه الزكاة. ولو مات صاحب المال
 بعد أن أفرز الخمسة كانت الخمسة ميراثاً عنه عن هشام رحمه الله سألت محمد بن
 رجل قال ما تصدق به إلى آخر السنة فقد نويت عن الزكاة ثم جعل ينصلي ولا ^{يحصي}
 ندية قال لا يجزئ قلت فإن أخرج الدراهم وصيرها في كفة وقال هذا من الزكاة فجعل
 يصدق ولا تخضع النية قال أرجو أن يجزيه. إذا هلك الوديعة عند المودع مدح
 القيمة إلى صاحبها وهو فقير لم يدع الخصومة يريد به الزكاة لا يجزئ. ويكره ^{حتم} الأ
 منع الزكاة وإبطال النسفة في قول محمد بن حنبل لا يوجب دفع رجل أدى خمسة
 من المائتين بعد التحول إلى الفقير لأجل الزكاة ثم ظهر فيها دراهم بتوفقه لم يكن تلك
 الخمسة زكاة لنقصان النصاب وإن أرا مان يسترد الخمسة من الفقير ليس
 له ذلك لأنه لما ظهر أن الزكاة لم تكن واجبة ظهر أن الصدقة دفعت تطوعاً
 رد الفقير بأخباره كان ذلك هبة من الفقير حتى لو كان الفقير صغيراً

رح لا يسقط عنه زكوة الخمسة. وكذا لو وهب من المد بون مائة وخمسة وتسعين
ونفي عليه خمسة لا يسقط عنه شيء من الزكوة في قول أبي يوسف رح. ولو وهب
من المد بون مائة وسنة وتسعين يسقط عنه من الزكوة درهم ويؤدي أربعة
وعلى قول محمد رح لا يسقط عنه زكوة ما وهب. وإن وهب خمسة يسقط عنه زكوة
الخمسة وهو ثمن درهم. وإن وهب مائة يسقط زكوة المائة. وإن وهب الكل
ولم ينو شيئاً أو نوى التطوع يسقط زكوة الكل

فصل في تحجيل الزكوة

يحوز تحجيل الزكوة بعد ملك المصاب ولا يجوز قبله وكما يحوز التحجيل بعد
ملك نصاب واحد عن نصاب واحد يجوز عن نصب كبيرة. رجل له مائة درهم
فجعل منها خمسة وعشرين عنهما وعما يستعبد في السنة فحال الحول ومعه ألف
درهم لا يجوز ما عجل وأولئك مائة درهم فجعل منها خمسة وعشرين ثم هلك ما في
يده الأدرهما استغاد تمام ألف درهم يجزئه ما عجل. ولو كان له خمسة من الأبل الحول
فجعل ثمانين عنهما وعما بطونهما ثم نتحت خمساقل الحول أخراهما عجل وإن عجل عما
تعمل في السنة الثانية لا يجوز. رجل له ألف بيض وألف سود فجعل خمسة وعشرين
عن البيض فهلك البيض قبل الحول اجزأه ما عجل عن السود. وكذا لو عجل عن السود
نصابت كان عن البيض. ولو حال الحول وهما عند ثم ضاع أحد المالين كان نصف ما
عجل عما بقي وعليه تمام زكوة ما بفي. وكذا لو أدى الزكوة عن أحد المالين بعد الحول كان
الأداء عنهما. وفي النوادر إذا عجل عن أحد المالين بعينه ثم هلك ذلك المال بعد الحول
لا يجوز شيء من المجعل عن الباقي وعليه زكوة الباقي ولو كان عند ألف درهم ومائة
دينار فجعل عن الدينار قبل الحول دينارين ونصفا ثم ضاعت الدينارين قبل الحول وحال

[illegible]

الركوة ، وأن تأن عدل طعنه وهو يساوي مائتي درهم يجوز صرف الركوة اليه
 . إن كان أكثر من شهر لا يجوز ، وإن كان عند طوعام سنة وكذا لو
 كان أنه كسوه الشتاء تساوي مائتي درهم وهو لا يحتاج اليها في الصرف يجوز له
 اخذ الركوة وكذا لو كان له محلات او دار غلظة او مائة الف درهم وغلتها بالكم
 لقوته وثوبت عماله يجوز صرف الركوة اليه في كل محله وثلوثان له صوره فساد
 . لشبه الف ولا يخرج منه ايا كفى له ولعماله احتله او مائة الف درهم فمقتل ربه به واد
 احرك الركوة وثلاثون له دار فيها تسعة مائة يساوي مائتي درهم فلو اذله دارة والبسما
 ما فيه مائة الف الدار من المطبخ والمعيشة وعمره لك لا يجوز صرف الركوة اليه وهو غير
 من له مائة الف وحواهر رآه في سنة في رجل على السدان اذ اذاح الف سنة فاحدا
 ان ماخذ من الركوة قد ركبها في السجود الاجل وكذا المسافر الذي له مال فوطه
 يجوز له ان باخذ من الركوة مقدار المبلغ الى وطنه وان كان الدين غره في رجل فان كان
 من عليه الدين معسر يجوز له اخذ الركوة في اضعاف الاقارب الا ان يهرله من السجل
 وان كان المديون موسرا معسرا لا يحل له اخذ الركوة وكذا اذا كان احدا وان
 على الدين دينه عادلة وان لم يكن له دينه عادلة لا يحل له اخذ الركوة ما لم
 يرفع الامراء القاضى في حلفه فاد حلفه وحلف بعد ذلك يحل له اخذ الركوة
 وعلى هذا قالوا ان الدين المحجور انما لا يكون نصا ادا حلفه القاضى وحلف
 ايا قبل ذلك يكون نصا حتى لو مضى منه اربعين درهما بلزيمه اداء الركوة
 ويجوز دفع الركوة الفقيرة روجهاموس في قول ابي حنيفة ومحمد رحم فريض لها
 النفقة او لم يفرض ولا يجوز الا الصغير والده عنه فان كان الابن كبيرا جاز ولو دفع
 الركوة اليه ابنته غني يجوز في رواية عن ابي يوسف وهو قول ابي حنيفة ومحمد رحم وكذا

يكون مال الدافعين مجازف زكوة الكل كالوديع وحل مائتي درهم أو أكثر زكوة ماله
 الفقير واحد. ويكره أن يعطى الفقير أكثر من مائتي درهم وإن أعطاه جازعاً ما هذا
 إذا لم يكن الفقير مد يونا فإن كان مد يونا فدمع المنة مقدر ما لو فضيه دية لا يقبله
 نبيئ أو سقى وون الماشتبى لأبأس به وكل الوالم يكن مد يونا لكن كان معيلاً جازان
 يعطيه مقدار ما لو دمع على عياله يصيب كل واحد منهم دون الماشتبى. والنفع إلى
 وغير ما بعينه عن السؤال في ذلك المودع أصل من التفريق على العقراء. ولو وصح الزكوة
 على كفه فاستهها العقراء حار ولو سقط ماله من يده فزعه فقير فوضه به جازان كان
 بعهده والمال قائم وعن أبي يوسف رج إذا نوى الرجل أن يعطى فقيراً واحداً ليس عليه دين
 ألف درهم ركوه ماله شجاعاً للعطى بالف فوزاً ثم ماله كذا ورون ماله دفعها إليه قال جبرية
 الألف من زكوة إذا دمع الألف في محل واحد ولا ألف كان حاصراً في الدنيا وإن كان
 الألف عائلاً ونوى أن يعطى الفقراء في مائتي درهم فوزاً ثم يعطى الألف في مائة درهم
 الماشتبى من الزكوة والباقي بطوع والسلطان كما أراد الحق. والله أعلم به
 اختلفوا فيه والعجب بماله أنه لا يوجب مائة درهم من الزكوة. والله أعلم به
 بالأداء تأساً لأن له ولا به الألف في مائة درهم من الزكوة. والله أعلم به
 بمجاهدات أو ما لا ينفق لأصاذه وهو نوى صاحب المال أن يعطى الزكوة أحد الفقراء
 قال بعضهم لا يصح وقال نفسه الأئمة السبعة مع الصحابة في مائة درهم من الزكوة
 وتورفع القعدة في الزكوة واحد من مائة

مصل في الدين *

رجل قال إن يموت من هذا العلم فله على أن تصدق بهذا الذي را هم حين أنتم أراد
 أن تصدق بالعجبة لا بما يحوز باز رجل في مائة درهم قال علي أن تصدق بذلك الذي

وصلاته وان علوا من قبل الابل والامهات ويجوز له سائر قوائمه نحو الاخوة والامهات
 والاعمام والعمات والاخوال والخالات ولو دفع الى اخته ولها على زوجها مهر يبلغ نصيبا
 ان كان الزوج مليعا لم يطلب لا يمنع عن الاداء لا يجوز صرف ركوته اليها وان
 كان فقيرا او غيبا الا انه لا يعطى لو طلعت جازا للصرف اليها ولو بنى مسجدا بنية
 الزكوة لا يجوز وكذا الحج والعمرة واعتاق العبد وكذا الوضوء دين ميت او حي بعسر
 امره وان قضى دين فقير بامر حار ولو كف ميتا لا يجوز ولا يعطى الرجل زكوة ما له
 زوجته عند الكل وكذا المرأة ادعت الى زوجها عند ابيي فله ويح حلالا والصاحبة
 يجوز اعطاء المهر من الجياد والغنم عن المصروف والتبرع المصوغ وان كانت في المصوغ
 اكثر من قول الخليفة وح وان كان المدفوع اقل من راس الواجب لكنه يساوي الواجب في القيمة
 لا يجوز الا على قدره وادفع المركة الى الفقير لا بنم الدفع ما لم ينصبها الفقير
 او من له ولاية على الفقير نحو الاب والوصي يقضيان للصبي والمجنون او من كان في
 عياله من الاقارب او الاحاب الذين يؤولون به والميت قطب بعض للقط ولو دفع
 الزكوة الى صبي لا يعقل او مجنون فسد مع الصبي الى ابويه او وصيه فالوا لا يجوز كما لو دفع
 زكوته على دكان ثم جاء فقير وقصصها فانه لا يجوز ولو قبض الصبي وهو مراهق جاز
 وكذا لو كان يعقل القبض باذن لا يبرح به ولا يحد عنه ولو دفع الى فقير فقير
 حاز ولو دفع قوم زكوة اموالهم الى من يأخذ الزكوة لفقير فقير فاجتمع عند الاخذ
 اكثر من مائتي درهم قالوا كل من اعطى زكوته قبل ان يبلغ ما يفيد الاخذ مائتي درهم
 حازت زكوته ومن اعطى بعد ما اجتمع عند الاخذ مائتي درهم لا يجوز الا ان يكون الفقير
 مدنيا هذا اذا كان الاخذ اخذ الاموال بامر الفقير فان اخذ بغير امر حازت زكوة الكل
 لان الاخذ اذا لم يكن بامر الفقير كان الاخذ وكيل عن الدافعين فما اجتمع عند الاخذ

[illegible]

فلم يتصدق حتى هلكت سقط النذر وان لم يهلك وتصدق من عملها حاز ايضا ولو طلق
كل مفعلة تصل الى من مالات فله عليه ان اتصدق بها فوهب له فلان شئنا كان عليه
ان يتصدق به كما لو ارسل النذر وان لم يهب له شئنا لكن اذن له ان يأكل من طعامه
فلمس عليه ان يتصدق في بشئ لان في الفصل الاول ملك النذر ما اصابه البه ويلزمه
الوفاء واما في الفصل الثاني لم يملك الطعام فلا يلزم التصدق بشئ ولو قال ان فعلت
كذا في الصدقة في المساكين وله ديون على الناس لا يدخل الديون في التصدق ولو قال
ما لي صدقة على فرائم مكة فتصدق على فقراء بلدة اخرى حاز لان الصرف الى القير صرف
الى الله تعالى ولم يختلف المستحق فيجوز كما لو نذر بصوم او صلوة بمكة فصام وصلى ببلدة
اخرى حاز عدا. ولو قال ان رزقني الله تعالى مائتي درهم فله على زكوةها عشرة فملك
مائتي درهم كان عليه ركوة المائتين خمسة وبطل التزام الزيادة لانه خلاف المشروع. ولو
قال ان فعلت كذا فالف درهم من مالي صدقة نفعل ذلك وهو لا يملك الامائتي درهم
الصحيح انه لا يلزمه التصدق بما يملك لان فيما لم يملك لم يكن النذر مضافا الى الملك ولا
السبب الملك فلا يصح. كما لو قال مالي في المساكين صدقة وليس له مال لا يلزمه شئ
رجل قال كلما اكلت اللحم فله عليه ان اتصدق بدراهم فعليه بكل لقمة درهم لان كل لقمة
كلمة. ولو قال كلما شربت الماء فعلي درهم كان عليه بكل نفس درهم ولا يلزمه بكل مصه
درهم. رجل سقط عنه شئ قال ان وجدته فله عليه ان اقف ارضه هذا على ابناء السبيل
وجدت كان عليه الوفاء بالنذر. فان وقف على من يجوز له صرف الزكوة اليه من الاقارب
والاجانب جاز

فصل في العشر والخراج

لا رضى نوعان عشرية وخراجية فراض العرب كلها عشرية وهي ارض تهامة وحجاز و مكة

العسيرة فزوعها المستعير عن ايضيفة روح فيه روايتان وان آت احرا واسعا
ارضاً تصلح للزراعة تفرض المستأجر المسحور فيها كذا ان جعل فيها ارضاً لا تجزى
على المستأجر والمستعير في قول ايضيفة ومحمد روح كالمهاضرت كوما واران حراج المكور
على من جعلها كوما وان عصب ارض اعشيرة وورسها ان لم يفسد منها الزاوية ولا
يلد رب الارض كأنها احرها باله تصان باع ارضاً يفسد خراجها من احد النعمان
قال به ضمنهم ان في من السنة لا يكون بوساً ما تجوز على المفسد في والا حد ارض
وقال بعضهم ان في من السنة لا يكون بوساً ما تجوز على المفسد في الزاوية لا يكون
الزراع مملوكة تباع فيمنه من عصب الحراج الا ان يفسد من الزاوية لا يكون
وقال بعضهم ان في من السنة لا يكون بوساً ما تجوز على المفسد في الزاوية لا يكون
منها ما يفسد في السنة لا يكون بوساً ما تجوز على المفسد في الزاوية لا يكون
الزراع الا ان يفسد من الزاوية لا يكون بوساً ما تجوز على المفسد في الزاوية لا يكون
فيها ما يفسد في السنة لا يكون بوساً ما تجوز على المفسد في الزاوية لا يكون
لهم ليس لداريها في السنة لا يكون بوساً ما تجوز على المفسد في الزاوية لا يكون
ثم بابها الثاني من عصب المفسد في السنة لا يكون بوساً ما تجوز على المفسد في الزاوية لا يكون
احراج على احمد قالوا السبع في السنة لا يكون بوساً ما تجوز على المفسد في الزاوية لا يكون
كان الحراج عليه رجل باع ارضاً فيها زرع لم يفسد منها مع الزرع كان حراجها على
على كل حال وان باعها بعد ما بعفد الحب وبلغ الزرع ذكر الفقيه ابو الليث في ان هذا
منزلة مال الوفاق ارضاً ما رغاوباع معها خطبة محصورة هذا الذي ذكرنا اذا كان الوفاق
الحراج في آخر السنة فان كانوا ياخذون في اول السنة على السبيل التعجيل فذلك
محض ظلم لا يجب على البائع ولا على المشتري رجل له قرية في ارض خراج له فيها بيوت

رب ذلك بتوطيف عمال عمره و احازته ما فعل عماله. وفي ارض الزعفران والبستان
 بل وما يطبق الى نصف الحراج مقدار الطاقة. والبستان كل ارض محوط فيها
 شجار صرفة يمكن زراعة ما وسط الاشجار وليس في الاستجار التي تكون على المساء
 بيت فان كانت الاستجار ملتفة لا يمكن زراعة ارضها فهي كرم فان كانت الارض لا يطبق
 يكون الحراج خمسة دراهم ان كان الحراج لاسلع عشرة دراهم بحور النقصان عن ذلك
 يتجه بصبر الحراج مثل نصف الحراج وان كانت الارض تطبق الرادة فهي كل بلدة فيها
 وظيف من الامام لا يحوز تغييره ولا يزار في قولهم وان لم يكن فيها فوظيف من الامام على
 ول ابو يوسف وهو رواية عن ابى حنيفة راجع ليس للامام ان يجعل الحراج اكثر من خمسة
 دراهم وعلى قول محمد راجع له ذلك. ارض خراجها وظيفه اغتصبها غاصب فان كان الغاصب
 باحل ولا يبيد للمالك ان لم يرعها الغاصب فلا خراج على احد. وان زرعها الغاصب
 لم ينقصها الرعاة فالخراج على الغاصب وان كان الغاصب مقربا للعص او كان
 للمالك بيعة ولم ينقصها الزراعة فالخراج على رب الارض. وان نقصها الرعاة عند
 ابو يوسف راجع الحراج على رب الارض فل النقصان او اكثر كانه اجرها من الغاصب بصبر
 لنقصان وعند محمد راجع ينظر الى الحراج والنقصان فيهما كان اكثر كان ذلك على الغاصب
 ان كان النقصان اكثر من الحراج فيقل الحراج يؤدي الغاصب الى السلطان ويذهب
 لفضل صاحب الارض. وان كان الحراج اكثر يذهب الكل الى السلطان وفي بيع الوفاء اذا
 يفس المشتري فالمشتري بمنزلة الغاصب. وان اجر ارضه الخراجية او اعاد كان الحراج على
 رب الارض. كما لو دفعها من رعة الا اذا كان كوما ورطابا او شجارا ملتفا فان احازته و
 عارته باطله لان هذا اجارة وقعت على استهلاك العين ولو اجر ارضه العشرية كان
 العشر على رب الارض في قول ابى حنيفة راجع. وقال صاحب الجاه على المستاجر. وان اعاد ارضه

[illegible]

انما لم يبع غلبها الا لاستغنى عنها لا يجب فيها شيء وكذا لك الرجل اذا كان له دار
 عظة في مصر من امصار المسلمين جعلها بسنا او عرس فيها فخلها او اخرجها
 من ماله ليس فيها شيء لان ما بقى من الارض تبع الدار وان جعل كل الدار
 بيتا فان كان في ارض العشر وفيها العسر وان كان في ارض الخراج
 بها الخراج من عليه الخراج اذا منع الخراج سنين لا يوجب له ما مضى في قوله
 يخيفه رحمه الله السلطان اذا جعل الخراج لصاحب الارض ونزكه عليه
 ما بقى في قوله يوسف رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله والقوى في قول ابي يوسف رحمه
 الله اذا كان صاحب الارض من اهل الخراج وعلى هذا التوسيع لافضاء الفقهاء وبو
 ما في راجح الارض لا يجوز في قولهم السلطان اذا لم يطلب الخراج
 رضى له ان يصاحب الارض ان يصدق له وان تصدق بعد الطلب
 يتبع من العهد استمرى ارض خراج فجعلها دارا او مياها مياها كان عليه
 راجح الارض كما لو عطاها والسلطان ان يجبس غلة ارض الخراج خيرا
 خراج وفي خراج الوطيفة اذا هلك الخراج فان هلك الاكثر قبل الحصاد
 له سادبة لا يمكن دفعها كالخمر والعرق والرد بسقط الخراج وان هلك
 لا يمكن الاحتراعه كاكل الدواب ومحو ذلك لا يسقط لانه هلك بتقصير
 رضى العشر اذا هلك الخراج قبل الحصاد يسقط وان هلك بعد الحصاد
 كان من نصيب رب الارض بسقط وما كان من نصيب الاكارى في
 رضى رب الارض لان في نصيب الاكارى ارض بمنزلة المسباج فكان العشر على
 صاحب الارض وخراج المعاسمة بمنزلة العشر لان الواجب شيء من الخراج
 فليقدر في العشر في المصروف هذا اذا هلك كل الخراج فان هلك الاكثر

العشرة العسل اذا كان في ارض العنبر وكذا المن اذا سقط على الشوك الا خصره
 ارضه وقيل لا يجب فيه العنبر لان الارض لا تعد لك ولهذا الوسط على الاشجار
 لا يجب والعنبر في الارض الموقوفة وارض الصبيان والمجانين ان كانت عسيرة
 وان كانت خراجية وفيها الخراج وما يجمع من ثمار الاشجار التي ليست بمملوك
 كاشجار الجبل يجب فيه العنبر وما يستخرج من المحال ان كان مما ينقطع كالذهب
 والعصاة والصخر والنحاس والحديد يجب فيه الخمس وان كان لا ينقطع كالزرنج
 والكحل والريح والياقوت والعرورج والبرجل لا شيء فيه ولا شيء فيما يستخرج من
 البحر كالصبر واللؤلؤ والسمك رجل في داره شجرة ممرية لا عشر فيه وان كانت البلد
 عشرية بخلاف ما اذا كانت في الارض. ويصرف العنبر لمن يصرف اليه الركة المسلم
 اذا وحده في داره معدن ذهب او فضة لاسي في قول ابن حنيفة رج وقال صاحباه
 فيه الخمس وان وطئ داره ركاراهم ولصاحب النخلة في قول ابن حنيفة ومحمد رج وقال ابو
 رج هو لمن وحده وان وحده في ارض معدن ذهب او فضة كان فيه الخمس في قول ابن
 رج وذكر في الاصل انه لا شيء فيه. المسلم اذا اعار ارضه العشرية في ظاهر الرواية عن ابن
 رج العنبر على المستعبر ان كان المستعبر مسلما. وان كان كافرا فعلى رب الارض. وان دعى
 ارضه العشرية حراره ان كان البلد من قبل العامل فعلى مباس قول ابن حنيفة رج
 يكون العنبر على صاحب الارض كما في الاحارة وعندهما يكون على الزارع كما في الاجارة وان
 كان السيد من قبل صاحب الارض كان العنبر على صاحب الارض في قولهم وان عصب
 ونحوها ان نفصتها الزراعة كان العنبر على صاحب الارض في قول ابن حنيفة رج وان
 انقصها الزراعة فعلى الغاصب في زرعه

رح يعتبر الصوت على قدر اذ ان الناس في العادة من غير ان يجهد نفسه هذا
 اذا لم يعرف انها كانت ملكا لاحد فان عرف انها كانت مملوكة لكن لا يعرف
 المالك في الحال دار القاصي الام ابو علي السعدي عن استاذة الحاكم الامام رح
 انه يجوز للامام ان يدفعها الى رجل وباذن له بالاحياء قصير من احيائها.
 وفي نوادر هشتام عن محمد رح الاراضي اذا كان لها آثار عمارية من مسنأة ونحوها
 ولها ارباب لكن لا يعرفون انه لا يسع لاحد ان يبيعها او يملكها او ماخذ منها
 نراوا في رسالة ابي يوسف الههرون رح هي من احيائها وليس للامام ان
 يبيعها من دونه وعليه فيها خراجها وروى هشتام عن محمد رح في القصور الخربة
 والساوا من الحرم اذا رفع الرجل منها التراب والقاها في ارضه قاله فكانت قصور
 او بواء يسخر به فللإسلام فهي بموت الموات لأناس بذلك وان كانت حريم
 بعد الإسلام وكان لها ارباب لكن لا يعرفون لا يسع لاحد ان يبيعها منها شيئا الا
 بموت دورهم ونفسها الاحياء عن محمد رح احياء الارض لا تكون بالسق والكراب وانما
 تكون بالغاء البذر والريادة وظاهر الريادة اذا حفر ثمرها وكرها وسقاها بكون
 وان كرمها ولم يسق او سقى ولم يكره لا يكون احياء وان حوطها وسقها بحت بعض
 الماء يكون احياء اما التي تحجر لا يكون احياء وصورة التحجر ان يجرى الرجل الى ارض
 موات فيحفر عليها حطير ولا يبيعها فان فعل بها ذلك فهو احق بها الى ثلاث سنين
 فان لم يبيعها لم يبدل ثلث سنين وهو الناس فيه سؤلة لا يكون له حق بعد ثلث سنين
 ويحرم العرض لغيره قبل ثلث سنين وروى ابن سريج عن ابي يوسف عن ابي حنيفة
 رح اذا حفر للموات بئر او ساق اليها الماء او جرى اليها عينا بعد احياء وفي القتاة
 اعماء ملك الموات بالاحياء باحد الاشياء الثلاثة لما ان يبني او يكره او يجرى اليها

من ذلك الطين وان احل كان حاصلا ان الطين بعد ما اجتمع في ملكه صار من اخزاء ملكه. ويخصد الأصل اذ احاء السبل بالرب الكثير واجتمع في ارض اسنان يكون حصا الارض وكذا السبل اذ اعسل في ارض رجل كان لصاحب الارض. بخلاف الصيد اذا ماضت او ارحب في ارض اسنان او شجرة فان ذلك لا يكون لصاحب الارض والتشجر وكن الصيد اذا تكسرت في ارض اسنان وصار يجب لا يسقط الدراج لا يصير ملكا لصاحب الارض. وانما يكون ملكا لمن اخذه. وكذا الصيد اذا رمى ووقع في ارض انسان ولا يدري من رماه فانه لا يكون لصاحب الارض وانما يكون لمن اخذه. وكذا الصيد اذا ضرب صيدا اخر الفاه يهدار انسان وكذا الوصب فسطاطا فتعلق به صيد لا يكون لصاحب السطاط وانما يكون لمن اخذه. والسهم اذا اجتمع في حوض انسان واجتبه بعرا حلاله لا يصير ملكا له وكذلك ماء المهر والمطر والسيل اذا احتقح في ملك انسان لا يصير ملكا له الا بالاحراز. والرجل اذا كان له ارض ويجب ان يرضه لرجل شجرة فثبت من عروى تلك الشجرة تاله في ارضه كانت التاله لصاحب الشجرة وتوفر قطعها الا بها من اخزاء ملكه. ولو ان رجلا ادبى ارضا كانت معصبة فزرعها ثم جاء رجل وادعى انه ملكه ردته اياه لان الارض بالحرايب لا نزول عن ملك المالك فيرد على المالك ويكون الريع للراعي الا ان مقدرا للدروا جره الاجراء وانشاء ذلك تطب له ويصدق بالريادة في قول الشافعي ومحمد بن كماله لو غصب ارضا فزرعها ولو ادعى ان ارضا منه فادان الامام وزرعها ماء العشر فباعها مع الزرع ان كان الزرع قد ادرك فالعشر على السائم وان كان الزرع ثقلًا فالعشر على المستوي.

كتاب الحج
الحج حرة واحدة فريضة عند استجماع التشرائط وشرايطها نوعان بشرائط الاداء وهي الزوا

الزاد والراحلة وان لم يجد قائد الا يلزمه الحج بنفسه في قولهم وهل يجب الاحتياج
 للمال عند ايخنيفة رج لا يجب وعندهما يجب. وان وجد قائد عند ايخنيفة
 لا يجب الحج بنفسه كما لا يلزمه الجمعة وعن صاحبيه رج فيه روايتان. هما فرما
 على احدى الروايتين بين الحج والجمعة فقالا وجود القائد الى الجمعة ليس سادرا بل
 غالب فيلزمه الجمعة ولا كذلك القائد الى الحج والمفعد والمريض الذي عمر عن الحج
 اذا امر بجلا ان يحج هو منه ان ما بقل ان يبرأ حاز ذلك في قولهم. وان برأ كان عليه
 إعادة الحج عندما وقال القاسم في رج لا يجب ومن السراطة الاستطاعة وهي ان يملك
 ما لا فاصلا عن مسكنه ومريته وتناوب بدنه وفروسه وسلاحه ونفقة عماله واولاده
 الصغار مدة دها به وابابه وان يكفي ذلك المفاضل لئلا اد والراحلة محملا او امانة
 ارشق محمل كان عليه الحج ولا ينبت الاستطاعة بعقبة الآخر وهو ان يكثرى
 رجلا بغير واحد او اثنين في الركوب بركب احدهما مرحلة او مرسما
 لم يركبه الآخر وكذا لو وجد ما يكثرى مرحلة ويمسح في مرحلة لم يكن موسرا
 وقال بعض العلماء ان كان الرجل قاحرا بعد من بالتجارة فملك ما لا فاضلا وما لا دفع
 منه الزاد والراحلة لدها به وابابه ونفقة عماله واولاده من وقت خروجه الى وقت
 رجوعه يسهل له بعد رجوعه راس مال التجارة التي كان يسح بها كان عليه الحج والافلا
 وان كان محترقا سنرط لوجوب الحج ان يملك الزاد والراحلة دها ما واياها
 ونفقة اولاده وعياله من وقت خروجه الى رجوعه وسفي له آلات حروقه
 كان عليه الحج والافلا وان كان قاحرا صعبة ان كان له من السباع ما الواع مقدار ما يكفي
 الزاد وراحلة دها وحاشا ونفقة عياله واولاده يسهل له من الصعوه من ما بعدت بعله
 لئلا يعرض عليه الحج والافلا وان كان قاحرا فملك ما لا يكفي للزاد والراحلة

سفر لا يحرم من ذلك المصرم المقتضى عندها. ومن آله د لا يسكنها أو ذاب
لا يلزمها كان عليه أن يسبح. يحرم معها أن كان بغيرها وفاء بالحج لأنه فاصل عن
حاجته ولو كان له من الكفارة ما يلزمه سبغ العاضل لأجل الحج. وتكلموا في أن
سلامة البدن في قول أبي حنيفة ربح وأمن الطريق ووجود المحرم للمرأة من شرائط
الوجوب أو من شرائط الأداء وعلى قول من يجعلها من شرائط الوجوب إذا ما
قبل الحج لا يلزمه الإحجام بالمال وعلى قول من يجعلها من شرائط الأداء يلزمه
الإحجام بالمال إذا مات قبل الحج وإذا استنجعت الشرائط بمحج واحلفوا
أنه يحج مصفا أو موسعا في قول أبي يوسف ربح وأصبح الروايتان عن أبي حنيفة
ربح يجب على الفور حتى لا يساح له التأخير بعد الإمكان إلى العام البايء وإن أحرم كان
أثمًا وعلى قول محمد ربح يجب موسعًا وقد ذكرنا هذا الخلاف في الزكوة والسنن
المطلقة. وعن محمد ربح من عليه الحج إذا عوط ولم يحج حتى أنلف ماله وسعه إن
سفر من الساعة فيحج وإن كان لا يفد ربح فضاء الدين. وأن مات فإر ان
بعضه دينه قال أروان لا يؤاخذ بذلك ولا يكون أثمًا إذا كان من نيته قضاء
الدين إذا فتر الآفاق ومن كان خارج الميقات إذا قصد مكة لمحجة أو عمرة أو
حاجة أخرى لا يحاوز الميقات المحرمات والواقف خمسة لأهل المدينة في الحج
ولأهل الشام جحفة ولأهل البصرة ومن ولأهل اليمن يلملم ولأهل العراق فاش
من رقبته الكرمس كان دخل الميقات الحج المحرم وللمرة الحلي يحج إلى الحل فيحرم العمرة
عند التعيم برب مسجد عائشة رضي. والأصل للأفان أن يحرم من ديرة أهله
ويكره أن يحرم قبل أشهر الحج وأشهر الحج سنو والفقهاء وعشرون ذى
لأن الأحرام يطول فربما يقع في المحرم ولهذا قالوا يكره أن يحرم من ديرة أهله إذا كان

لا ينقص أي لا يجرد منها راحة العصفرة والزعفران ولا يغطي وجهه ولا رأسه عدا
ولا يأخذ شعرا ولا ظهرا والحرام من لبس الخيط وهو اللبس المعتاد حتى لو أنزل رأسه
أو بالسر أو بيل أو وضع القباء على كتفيه وأدخل منكميه ولا يدخل يده لا بأس به
ولا يتبدل لباسه بالبر أو بالحلل لأنه يمينه المحيط ولا بأس بأن يستظل بالفسطاط ولا يحل رأسه
ولا يزيل الثفت من نفسه ولا يقتل القمل وإذا حاك رأسه يحكه برفق روى الحسن عن أبي حنيفة ربح
إبه يحكم بطون الأصابع كيلا يؤذي شيئا من هوام رأسه ولا يتناثر شعره. وإن سقط
في الوضوء نكث شعرات من تحيته يلزمه الصدقة فكيف من طعام ولا يفصل رأسه
وتحنيه بالخطمي لأنه يقتل الهوام ويزيل الثفت. فإذا فعل فعليه دم في قول أبي حنيفة ربح
وعن أبي يوسف الحناطيب ركن القسط ولا يقلل المحرم امرأته ولا يمسها بشيء من
سبل كان عليه هو الدم. وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ربح إنما يجب الدم على المرأة
بمقبيل الزوج إذا وجدت ما لمجد عند وطء الزوج من اللذ وقضاء الشهوة. ولا بأس
للزوجة المحرمة أن تلبس الخيط من حرير كان أو من غيره. وتلبس الخيل والخف وتكشف
وجهها ولا ترفع صوتها بالتلبس ولا ترمي وإن أرخت شئاً على وجهها محاذ وجهها
لا بأس به وذلك المسئلة على أنها لا تكتشف وجهها على الأجانب من غير ضرورة. ولو
حمل المحرم على رأسه شيئا يلبسه الناس يكون لابسا. وإن كان لا يلبسه الناس كالإمام
ونحوها لا يكون لابسا ولا يمس طيبا سيده وإن كان لا يقصد به التطيب. ويكره للمحرشم
الزعفران والنفار الطيبة. ولا شيء عليه في ذلك. ولا بأس بأن يكتحل بكل ليس فيه
طيب وإن اكتحل بكل فيه طيب مرة أو مرتين عليه الدم في قول أبي حنيفة ربح ولا بأس
بأن يشد الهيمان والمنطقة على نفسه ولا يلبس الجوربين ولا يكره لبس الخمر^{القص}
إذا لم يكن خيطا. وعن أبي يوسف ربح لا ينبغي للمحرم أن يتوبس ثوبا مصبوغا بالزعفران

أما إذا رجع إلى الميعات لم يرجع ولو حاور الأفا في الميعات بعبر إجماع
 لم يصد عنه أو عمره ودخل مكة بعبر إجماع كان عليه حجة أو عمره والمكي ومن كان
 معوله داخل الميعات لم يلزمه بدخول مكة بعبر إجماع حتى ولو دخل الأفا في مكة بعبر
 إجماع فترجع إلى الميعات في ذلك السنة وأحرمت بحجة الأسلا بسقط عنه دم ما كان ^{حيا}
 بالمحاصرة ودخول مكة بعبر إجماع عندنا وإن لم يخرج من مكة حتى يقبض السنة ثم خرج
 إلى الميعات في السنة التاسعة وأحرمت بحجة الإسلام وحج يجزيه حجة الإسلام ولا يسقط
 عنه الدم الذي كان وأخا عليه في العام الأول

فصل في ما يجب على المحرم بارتكابه المحظور

وذلك أنواع منها ما يفسد الحج ويوجب الدم ومنها ما لا يفسد ويوجب الدم
 ومنها ما يوجب الصدقة ومنها ما يكره ولا يوجب شيئا أما الأول إذا جامع المحرم
 قبل الوقوف بعرفة ففسد حججه ويلزمه الدم يجوز فيها النساء حائضات أو عا ^{مدا}
 عندنا وقال السامع رحمه الله إن جامعها ناسيا لا يفسد وكذا المحتر إذا جامع قبل
 الطواف ففسد إحرامه وإذا دس حججه بالجماع يرضى في الحجة العاسدة يفعل
 منهما ما يفعل في الحائرة ويحتجب عما يحتجب في الحائرة فإن جامعها مرة أخرى في
 غير ذلك المجلس قبل الوقوف بعرفة ولم يقصد به رضى الحجة الفاسدة يلزمه
 دم آخر بالجماع الثاني في قول الشيخية وإن يوسع يرج ولو نوى بالجماع الثاني رضى
 الحجة العاسدة لا يلزمه بالجماع الثاني شيء ولو جامع امرأته بعد الوقوف بعرفة
 لا يفسد حججه وعليه خروج جامع ناسيا أو عامدا والوطي في الدين مسألة الوطئ في
 الليل لا تقول إني يوسف ومحمد واحد في الروايتين عن الشيخية نرجح رواية عبد الوطئ
 في الدين لا يفسد الحج وإذا وطئ البهيمة وانزل كان عليه الدم ولا يفسد حججه وإن

والعرب والحداد والهرباب والواليسيد والذين
 الخبز وهو صيد ولاسى في الحجة والعار والذين
 والمعروف والقراة عن أبي يوسف والذين الكلب الصبور والذين
 الزاوية الساع كاهل صيد الاكلاب والذين في الشياخ الصبور والذين
 الحقم في نبتان والمظاهر من الصبور والذين في الشياخ الصبور والذين
 روم ورايان ولاسى في الدجاج والذين في الشياخ الصبور والذين
 والذين في الشياخ الصبور والذين في الشياخ الصبور والذين
 كان اوله في قتل الصيد لا فرق في حرم الصيد والذين في الشياخ الصبور والذين
 الارض كالصيد والذين في الشياخ الصبور والذين في الشياخ الصبور والذين
 الصيد والعرد والذين في الشياخ الصبور والذين في الشياخ الصبور والذين
 في الاواني صيد في الشياخ الصبور والذين في الشياخ الصبور والذين
 صانع وكما لا يقتل القتل لامل معها في الشياخ الصبور والذين في الشياخ الصبور والذين
 القتل او القبول في الشياخ الصبور والذين في الشياخ الصبور والذين
 القتل وهلك القتل لامل معها في الشياخ الصبور والذين في الشياخ الصبور والذين
 بعض صيد او شوى كان عليه في هذه الشياخ الصبور والذين في الشياخ الصبور والذين
 عليه في حركه الكواكب في الشياخ الصبور والذين في الشياخ الصبور والذين
 ضماها ولو قتل طيها حاملها في الشياخ الصبور والذين في الشياخ الصبور والذين
 المحرم خفيرة الماء فوقع فيها صيد او فني الصيد من الحريم وانسند في تلك الشياخ الصبور والذين
 ولو قتل المحرم صيد كان على كل واحد منهما جزاء كامل ومثل الحريم الكلب الصبور والذين
 قتله حلال وان كان فيها صيد المحرم لا يجل ولو اشتري المحرم من محرم صيد في الشياخ الصبور والذين

في مجلس واحد كان عليه كهارة واحدة. ولا يخلق المحرم رأسه فإن خلق كان عليه الدم
خلق في الحرم أو في غيره في قول أبي حنيفة ومحمد بن وهب وقال أبو يوسف رجع في غير الحرم لاشيئ
عليه ولو خلق موضع الحمامة كان عليه الدم في قول أبي حنيفة رجع كما في خلق الرتبة وقال
في حلق موضع الحمامة عليه الصدقة ولو أخطأ الحرم بشعر محرم أخر كان عليه الصدقة
ولو خلق الحلال رأس محرم بامر أو بعير امر كانت الكهارة على المحرم ولا يرجع به لك
على الخالق إذا لبس المحبط قبل الإحرام ثم أحرم ولم ينزع وهو بمنزلة ما لو لبس بعد الإحرام
وبكر المحرم أن يدخل تحت شتر الكهنة ولو غطى المحرم رأسه كان عليه الصدقة
ولا بأس للمحرم أن يغطي أذنه أو من تحته ما دون الذقن ولا يمسك على أنفه شئاً
ولا بأس بأن يضع يده على أنفه ولا يغطي ما ولا ذقنه ولا عارضه وفي خلق الحجية يتغيرها
دم حلقها هو وغيره كما في خلق الرأس وفي خلق العانة دم إن كان الشعر كثير أو في الإبط إن
كان كثير الشعر يعتبر فيه الريح لو حوب الدم والأظفار أكثر وأن تنفع من رأسه أو من أنفه
أو نجسته شعرات وكل شعرة كف من طعام ولو غطى رجل وجه المحرم وهو نائم كان عليه
الدم وإن أخذ المحرم من سادبه بطعم مسكينا ولو غسل المحرم بإشنان فيه طيب
فإن كان من رأسه أشنانا كان عليه الصدقة وإن كان سماء طيبا كان عليه الدم
والصدقة في كل موضع نصف صاع إلا في الجراد والقمل على ما يذكر. والمحرم إذا قلم الأظفار
غير بصر كما لو خلق رأسه وعن محمد بن وهب أنه لا يضمن في قلم الأظفار

فصل فيما يجب بقتل الصيد والبهائم

يحرم على المحرم صيد البر وهو الممتنع الوحش بأصل الخلقة أما الأبل والبقر إذا اند
وتوحش فليس بصيد. وصيد البر ما كان مشواً وتوالده في البحر. وصيد البحر ما
كان على العكس والضفدع لبس من حيوان البر ولا شيء في قتل الكلب العقور والذئب

عند الثاني يمس البائع والمشتري كل واحد منهما قيمته ولو أحرم وفيه قصص صيد
لا يجب عليه إرساله ولو قلع المحرم سن صيد أو نطف ريشه فعاد لا شيء عليه
في قول أبي حنيفة ربح المحرم إذا دبح صيد لا يؤكل ولو أصطر اسان في كل مستدة
وصيد دحج مجرم يتناول ايها شاء وما يصنع المحرم نجية أو عمرة أو ثياب محظورة
كان على الفارس سبعة لأنه حفي على احرامين. وجزاء الصيد عند أبي حنيفة ^{سبعة} وأرد
ربح قيمة الصيد يقومه الحكماء في الموضع الذي قتل ان كان يباع في ذلك المكان
وان كان لا يباع في ذلك المكان يعتبر قيمته في اقرب الموضع الذي يباع فيه الى
الموضع الذي قتل ثم القاتل في تلك القيمة بالخيار ان شاء اشترى بها هديا
وبدح بمكة وان شاء اشترى سلك القيمة طعاما متصل به على المساكين على
كل سكين ونصف صاع من ذلك الطعام وان شاء نظر الى قيمة الصيد انه لم يوجد
بها من الطعام ثم يصوم لكل نصف صاع من بريوما. وقال محمد والشافعية ربح ان كان
الصيد مما لا مثل له من النعم الخيارية الى الحكماء اذ حكماء على القاتل بشيء من
هذه الامنياء يتعين عليه ذلك وفي القول من النعم لا خيار فيه للحكماء. ويجب على
القاتل مثل المقتول في العامة بدنة في حمار الوحش بقرة وفي الضبع والظبعاء
وفي الثوب عناق وفي اليربوع جفرة ولا يجوز في جزاء الصيد صغار النعم الا
على وجه الاطعام فان بلغت قيمة المقتول حملا او عناقا لا يجوز الجمل والعناق
في الهدي وانما يجوز اذا بلغت قيمة المقتول قيمة الجذع العظيم من الضأن
او الثمن من غيره واذا قتل الحرم سباعا من سباع الوحش والطير كان عليه
قيمته لا يجاوز به وما قال زفر رحمه الله يجب عليه قيمته بالقيمة ما
بلغت فالوكان المقتول مما يؤكل لحمه وانما نقول ان الضمان انما واجب بسبب الحرارة

بعد الظهر وانما سنة الجماعة صلى كل صلوة في وقتها في قول المصنف رحمه ولا يجمع بين الصلوتين
 في وقت الظهر جلا لا صاحب رحمه ولو صلى الظهر وهو غير محرم بالجمع ثم احرم بالجمع وهو اناني عن ابي جعفر
 رحمه في رواية لا يجوز اداء العصر في وقت الظهر الا ان يكون محرما عند الظهر والعصر معا في
 روايته يجوز اداء العصر في وقت الظهر اذا كان محرما عند ادائه العصر وهو قولها وعلى هذا قالوا
 ينبغي ان يكون محرما بالجمع عند اداء الصلوتين حتى لو كان محرما بالجمعة عند اداء الظهر فما
 بالجمع عند اداء العصر لا يجوز له ان يجمع لان احرام الجمعة لا يراعى في حوار الجمع بين الصلوتين
 مكان وجوده كعدمه ولو صلى الظهر وحده لا يصلى العصر مع الامام في وقت الظهر عند
 المصنف رحمه مع اختلافه في وجه ويكره التطوع بين الصلوتين لمن يجمع بينهما اماما كان او
 مأثما فانما انواع اعدادها ان لا يصلى العصر في قول ابي جعفر وايضا يوسعه رحمه وقال محمد بن
 الاعرج واذا اخرج الامام من الصلوة راح الى الموقف والناس معه فان احرام واحد من
 الناس هو يومه في اي موضع من احواله والافضل له ان يركع عند ادائه ام ان يفعل
 للامام ان يركع في ركعتيه وفيه فائده او بالركعة ويكره ان يركعوا معه معان
 لمواظبة وقد ثبت في صحيحه من قول النبي صلى الله عليه وسلم من يوم عرفة الى يوم النحر
 له ولد من اهل بيته وسلم من ادركه عرفة ان يركع او ركب الحج من فداء من لا يركع
 عند فاقته الحج من ان الوقت سمي الى طواف العمر من يوم النحر او من يوم النحر
 ادرك الحج وان وقف في عرفة الوقت لا يكون مذكرا الا ان السب على الناس الا ان
 دى الحجة اكلوا اذا القعد ثلثين يوما ثم ثلثين ان اليوم الذي وقف فيه من
 الحج اذا استحسنوا القياس ان لا يجوز كالموتين ان يجمعهم كما هو في يوم النحر
 وعرفان كلها موقف الاطن عرفة واذا وقف في حجة الله يركع ويكبر ويقرأ
 يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله لحاجته ثم يدعو ان يسموا الله

الى الحجر ويستلذه ان استطاع وان لم يستطع يستقل الحجر ويكبر ويهلل وهذه الالآت
 لا تمنع السعي بين الصفا والمروة فان كان لا يريد احد هذه الطواف السعي بين الصفا
 والمروة لا يعود الى الحجر بعد ركعة الطواف ثم يخرج الى الصفا من اى باب شاء ويسعى
 بين الصفا والمروة والسعي بين الصفا والمروة عندنا واجب لو تركه يلزم الدم وعند
 الشافعية وجب ركن وصفة السعي ان سلك الصفا فيصعد الصفا ويسلم الكعبة ثم
 يكبر ثلاثا ثم يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له الى اخره يرفعها صوتهم ويصل
 عليه السعي صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى بحاجته ثم ينزل من الصفا ويمشي
 الى المروة على هيئته حتى يصل الى بطن الوادي ثم يسعي في بطن الوادي سعيًا فان
 خرج من بطن الوادي عثى على هيئته حتى يصعد المروة فاذا صعد ^{استقفا} الكعبة
 والكعبة ويكبر ويهلل بفعل بالمروة ما يفعل بالصفا يسعي كذلك سبعة اسواط
 من الصفا الى المروة شوط ومن المروة الى الصفا شوط عند عامة العلماء من خلا
 لما قاله البعض فاذا فرغ من السعي يدخل المسجد ويصلي ركعتين ثم يقبض بمكة حراما
 اليوم التروية لا يحل له شئ من المحظورات مما دام ممكن بطواف بالبيت ما دله
 كل طواف سبعة اسواط ثم يروح مع الناس الى مناب يوم التروية بعد صلاة الظهر
 وطلوع الشمس وسيتبنا ويصلي ثم صلاة الفجر يوم عرفة بغاس ثم توجه الى
 عرفات فاذا انتهى اليه ينزل في اى موضع شاء وان خرج منها قبل طلوع الشمس
 فهو جائز ولو صلى الظهر يوم التروية بمكة ثم خرج منها وابتبنا بالباسم ولو ما
 بمكة ورجع منها يوم عرفة الى عرفات كان مخالفا للسنة ولا يلزمه الدم فاذا زالت
 الشمس من يوم عرفة يتوصأ أو يغتسل والغسل افضل ثم يصلي الظهر والعصر
 مع الامام في وقت الظهر باذان واحد واقامتين يؤذن للظهر فيقيم ثم يقيم للعصر

يحمل له الطب وإن كان لا يحمل له النساء والصحيح ما قلنا لأن الطب داع إلى الجماع
 وإما عرفنا حمل الطب بعد الحلق قبل طواف الزيارة بالآخر ثم بطواف بالبيت في
 يومه ذلك طواف الزيارة إن استطاع أو من العدا وبعد الغد ولا يؤخر عن ذلك
 لأن طواف الزيارة عند فاقوت سوم الفجر وتومين بعده والطواف في أول الو
 فصل اعتباراً بالأصحية فإذا أخرج من مكة فضاءه وكان عليه الدم في قول
 أبي حنيفة راح وقال صاحبه لا يلزمه الدم. ويطوف بالبيت سبعة
 أشواطاً وراية الخطيم ويصل بعد الطواف ركعتين فيحمل له النساء وهذا
 الطواف يسمى طواف الزيارة وطواف الركن وطواف يوم النحر ولا يرمل في
 هذا الطواف ولا يسعي بعد بين الصفا والمروة لأن السعي بين الصفا والمروة لا يجب
 الأمر وقد سعى طواف الزيارة فإن لم يكن رمل وسعى في الطواف الأول رمل وسعى
 في هذا الطواف وسعى بعد بين الصفا والمروة ثم رجع إلى منى ولا سبب بمكة لما روى
 عن حازم أن النبي صلى الله عليه وسلم طاف بالبيت وعاد إلى منى فقيم بمنى
 فإذا زالت الشمس من اليوم الثالث من يوم النحر يرمي الجمار الثلاثة بدءاً بالذي يلي
 مسجد الحنيفة يرمي بسبع حصيات مثل حصية الخذف ويقف حيث يقف
 الناس ويكبر مع كل حصاة ويحمد الله تعالى ويثني عليه ويهلل ويكبر ويصلي على النبي
 صلى الله عليه وسلم ويدعو الله تعالى لحاجته يحمل في ذلك نطق كفيه إلى السماء ثم يمشي
 حرة الوسطى يرميها بسبع حصيات كل ذلك يفعل حيث يفهم الناس ويعمل ما فعل
 في الأول ولا يرمي رايته بماذا يدعو بعد الرمي الأول والوسطى في هذا اليوم وذكر ابن شجاع
 راح أنه يقول اللهم اجعل لي حماماً يورثني وبها معفورا. وعن ابن يوسف راح أنه يقول
 اللهم اليك أفصب ومن عداك اشتعب واليك رغبت ومن عداك عنت

[illegible]

رواه الشيخان في الصحيحين. ^{عليه السلام} وصيرهم إماماً كانوا يفعلون كذلك ووفى الرمي
 بعد طلوع الفجر من يوم النحر إلى غروب الشمس في قول أبي حنيفة رجع فإن أحرأ إلى
 الميل رماه في الداء ولا ينبغي عليه وإن أحرأ إلى العذر رماه وعليه الدم في قول
 أبي حنيفة رجع. ثم لا بد من وجوب الرمي في اليوم الأول والثاني من أيام التشريق
 مروراً بالشمس في المشهور من الرواية وفي اليوم الثالث من أيام التشريق يجوز
 الرمي قبل الزوال في قول أبي حنيفة رجع وقال صاحباه رجع لا يجوز وإن لم يرم الحمار كان
 عليه الدم لقوله الواحد الواحبات التي يجب بها الدم على الحمار خمسة السبع
 رواه الشيخان في الصحيحين. والوقوف بمنزلة رمي الحمار والحلق أو التقصير وطواف الصدر
 على الأمان وأول وقت طواف الزيارة عند ما بعد طلوع الفجر من يوم النحر وأخروته
 رواية المسويط أخيراً أيام النحر فإن أحرعها لأبي حنيفة عليه السلام أبو يوسف ومحمد رجع
 قال أبو حنيفة رجع عليه الدم والطواف بالبيت ما شئتوا أفضل ولو طاف طواف
 الزيارة محل نال إحرامه رجع عن إحرامه محل له النساء حتى لو جامع بعد ذلك لا يعد
 حجاً إلا أنه لو طاف محلاً نال إحرامه ساء وإن طاف حبلاً كان عليه بدنه وإن طاف
 أكثر الطواف ما نال طواف أربعة أسواط كذلك فهو كما لو طاف كل الطواف ما نال طواف
 يوم النحر إلا أنه طعمه الدم في قول أبي حنيفة رجع وقال صاحباه يسقط وإن طاف
 بالبدن نزلوا على عمر طهاره عن محمد رجع أنه يلزمه الصدقة وقال بعض متأخري
 إمامنا رجع يلزمه الدم وإن طاف للصدقة على غير وجهه ذكره النوادر عن أبي حنيفة
 رجع أنه عليه الصدقة وذكره بعض الروايات أن عليه دماً وعليه قولهما عليه
 الصدقة ولو طاف بالزيارة مكسوف العورة فقد رما جميع الصلوات جائز عليه ولو
 طاف على قومه معاه له أكبر من فضل الدارهم لا ينبغي عليه ومن اختار معرفات

طواف الزيارة خاصة وطواف الصدر وطواف الصدر يكون للزيارة رخصة لترك
طواف الصدر دم، وإن ترك طواف الصدر رخصة فعليه لتركه دم وإن ترك من طواف
الزيارة أكثره بأن طاف ثلثة أسواط وطاف طواف الصدر وكانت الأربعة الأشهر من
طواف الصدر ولطواف الزيارة وعليه دم للتأخير في قول أبي حنيفة نزع ودم لتركه أربعة أسواط
من طواف الصدر رقة قولهم وإن ترك من طواف الزيارة ثلثة أسواط فعليه صدقة للماحر
وصدقة لترك الثلثة من طواف الصدر وإن ترك من طواف الصدر أربعة أسواط كان عليه
دم لأن ترك الأكثر ترك الكل، وإن ترك الأقل كان عليه صدقة وإن ترك من كل واحد منها
أربعة أسواط صار الكل للزيارة وهو ستة أسواط وعليه لترك الباقي من طواف الزيارة
دم ولترك طواف الصدر دم وإن طاف لكل واحد منهما أربعة أسواط فإن نقصار
طواف الزيارة يجب بطواف الصدر وعليه لتأخير صدقة ولنقصان طواف الصدر صدقة
وإن طاف للزيارة أربعة أسواط ولم يطف للصدر يجوز حجه عندنا وعليه شتان شاة
لنقصان يمكن في طواف الزيارة وشاة لترك طواف الصدر ويبحث بهما في بيان في العام
السايق بمنى وكل طواف يوحد في وقته يكون عنه وإن نواه تطوعا أو عن غير مناله المحرم محجة
أو عليه مكة وطاف بهما تطوعا كان للقدم وإن كان محرما مرة وطوفه للمهر وإن كان دارنا
وطوافه أو لا يكون للمهر ثم الحج وكذا لو طاف في وقت طواف الزيارة كان للزيارة وإن لم يسل ذلك
من البيت ولا يعتبر المحرم حتى لو طاف بالبيت طالبا للغير أو هاديا من الهدى ولا يعتبر طوافه مغلا
الوقوف بعرفة فإنه يكون واقفا وإن لم ينو ولو طاف ثلثة جرات أو خمس مرات أو سبع مرات
كل مرة سبعة أسواط وصل بعد ذلك لكل أسبوع ركعتين جاز ولو طاف في الأوقات التي يكره
فيها الصلوة نحو وقت طالع الشمس وعند الاستواء وعند المغرب يجوز الطواف
ولا يصل إلا في الوقت الذي يحل فيه الصلوة المرأة إذا حاضت في الحج أن حاضت

ركبا واما الفارن فاقارن من جمع من الحج والعمرة في الاحرام بقول لسك لعمرة وحج
 اذا اراد الرجل القران صاحب للاحرام كما يتاهب الممر متوقفا او يعتمل ويصل ركعتين
 ويقول بعد السلام اللهم ايا ريد العمرة والحج فيقول لبيك لعمرة وحج معا قدم محمد
 حج العمرة في الدكر على الحج لانهما مقدمة في كتاب الله تعالى قال الله عز وجل فمن تمتع بالعمرة
 بدأ بالحج بافعال العمرة اذا دخل مكة يطوف بالبيت لعمرة تسعة اشواط كما يطوف الممر
 ويسعى بين الصفا والمروة ولا يحلق راسه ولا يجلب بل يخرج العرفات ويعف بمطوفا
 بالثب للحج ويسعى بين الصفا والمروة على باطون القارن طوايف ويسعى لهما بعد من
 احدهما للعمرة والباقي للحج بآية سائر ما يفعل الممر بالحج فاذا أدى حجه العقيقة يوم النحر
 يذبح دم القران وهذا الدم يسلك من المسألة، موقوف بانام النحر ويباح له ان يذبح اول
 منه عند ما يحرمه الساعة والاعتناء في التذرية اوصل من الذبابة والحجور اوصل من "معدن"
 كافي الاصححة وان كان القارن سائق المهدى مع عبد كان اوصل من يحلن او فم من يحلن
 وان لم يطمع القارن لعمرة حتى وقف بعرفات بعد الزوال عند ما يصير باقضا للعمرة وكذا قربان
 لاهل مكة ومن كان سريه من اللغات ومكة ولو احرمت نحو من عبد لساعات او ما يذبح لزمته
 بعبادة قول ابن حنبل انه ابي يوسف رجع وكذا لو احرمت لعمرة من لزمه وقال محمد رجع لا يلزمه الا احد
 الخمس واحد من العمرين وعلى هذا الخلاف اذا حرم محله ثم احرمت محله اخرى عنهما بلزمه
 النساة انهم وعند محمد رجع لا يلزمه النساة واذا صار محرم لهما مكه، يفعل قال ابن حنبل رجع
 اذا اشتغل بعمل احدهما بر بعض النساة ما عرج من الاول ويصل الحج يقصر النساة في العام
 التاني وفي فصل العمرة يقصر النساة في ذلك العام لان تكرار العمرة في سنة واحدة حائز بخلاف
 تكرار الحج وقال ابو يوسف رجع كما قال لبيك بمحبتين او قال لبيك بعمرتين بصبر محرمهما ما جعلا
 ويرتفع احدهما في مكانه قبل ان يشعل عمل احدهما اذا قال لله علي ان احج في هذا العام ^{تلتين}

ساد وجع من عامه ذلك ان قصاها قل ان يرجع الى الميقات لا يكون متمتعا فيه
لهم لانه لم ينم العمره ولو قصه الفاسدة بعد ما رجع الى الميقات يكون متمتعا ولو قصه
منه الفاسد وجع من عامه ذلك لا يكون متمتعا ولو لم تقص الفاسد حتى يرجع الى
وصع لاهل التمتع والعران ثم عاد وقضى العمره الفاسدة وجع من عامه ذلك قالوا
يج لا يكون متمتعا الا ان يرجع الى اهله ثم يعود محررا بالعمرة ولو خرج الى الميقات من اسير
لمح ثم رجع يكون محررا في فؤادهم وكما لا قران لاهل مكة من كان في معاصمهم لا يمنعهم من الحج
لدم على القارن والمتمتع شكرا لما اعم الله تعالى عليه تفسر الحج بين العادتين اذا حج
بالعمرة طواف لهما بعض الطواف في رمضان وحصله في شوال ثم حج من عامه ذلك كان كذا
اكثر طواف العمرة في سوال فان منعوا بذلك ما كان اكثر طوافها في رمضان
لا يكون متمتعا ولو طواف لهما لانه اشواط في سوال ثم رجع الى اهله ثم عاد الى مكة وطواف
ما نفي وجع من عامه ذلك فان كان اكثر الطواف في السفر الاول لا يكون متمتعا لانه قد
يسعى في نسكان في غير زمان كان اكثر الطواف في السفر الثاني يكون متمتعا ولو طواف
للعمرة على غير وجه في رمضان ثم عاد الطواف في سوال وجع من عامه ذلك لا يكون
متمتعا المتمتع اذ المسوق الهدى مع نفسه فلما فرغ من افعال العمرة يتحلل وان ساق
هدى المتعة سعى حتى ما لم يرجع من افعال الحج

فصل في فائت الحج

من فاته الحج فاته الحج واثب الحج يتحلل عن اجرام الحج بعمل العمرة
وعليه الحج من قابل ولا دم عليه عند ما لانه لم يرتكب الجناية وقد اذنه باحد موجب الاجرام
ان كان قارنا يطوف للعمرة ويسعى ثم يطوف طوافا اخر لفوات الحج ويسعى ويحلق ويطلق
عنه دم القران وليس عليه فائت الحج طواف انصد

ما ركب في الكل اراق دما وان ركب في الاقل فعليه نقد ذلك من قيمة الشاة صدقة
 رجل قال علي السبيط لميت الله او الى الكعبة او الى مكة او قال علي زيارة بلب الله يلزم
 حجة او عمره بانتبا ولو قال علي الذهاب الى بيت الله او علي الخروج الى بيت الله او الخروج
 الى الكعبة او الى بيت المقدس او الى المدينة لا يلزمه شي ^ي لو قال علي المشي الى الحرام
 او الى الصفا والمروة لا يلزمه شي في قول ابى حنيفة رجع وقال ابو يوسف ومحمد رجع هذا
 وما قال علي المشي الى بيت الله سواء ولو قال علي المشي الى المسجد الحرام ذكر في الاصل
 انه عليه هذا الخلاف ايضا نجل قال لله علي حجتان في هذه السنة كان عليه حجتان
 وكذا لو قال لله علي عشر حجج في هذه السنة كان عليه عشر حجج في عشر سنين وكذا ^ي
 علي نفسه مائة حجة لزمته قال علي الرازي رجع بعد ما يعيشتن من السنين وهكذا
 روي عن محمد وابي يوسف رجع ولو قال لله علي نصف حجة قال محمد رجع يلزمه حجة ^م
 وكذا لو قال لسيل بحجة لا طوف فيها طواف الزيارة ولا اقف بعرفة يلزمه حجة
 كاملة اذا علق لله علي الحج بشرط ثم علقه بشرط آخر وحل الشيطان يكفيه حجة
 واحدة اذا قال في اليمين الثانية فعليه ذلك الحج

فصل في التمتع

التمتع افضل من الافراد والقرآن افضل من الكل وعن ابى حنيفة رجع في رواية الافراد
 افضل من التمتع وقال الشافعي رجع الافراد افضل من الكل التمتع عندنا من ياتي ^ي
 العمرة او يطوف اكثر طوافها في اشهر الحج ثم يحرم بالحج منه ويحج من عامه ذلك قبل ان ^ي
 بأهله بينهما المامما صحيحا وان احرم بالعمرة قبل اشهر الحج وطاف بها في اشهر
 الحج وحج في عامه ذلك عندنا يكون متمتعاً لان اداء افعال العمرة في اشهر الحج
 بمنزلة ابتداء الاحرام في اشهر الحج ولو اعتمر في اشهر الحج ثم افسدها واتمها على

فصل في الإحصار

الحصر هو المحرم بالعمرة أو الحج إذا منع عن الوصول إلى البيت لمصر أو عدى وكافر أو مسلم
وقال الشافعي رحمه الله لا إحصار إلا بالعدو وحكمه أنه يبعث مهدي واحد سنة أو بفترة أو
بدينه أو شريك في دينه أو بفترة والبديهة أفضل ويجوز بهما ما يجوز في الأضيحة فإن كان
قار يبعث مهديين ويولعدهم أن يخرجوا إلى الحرم يوم الحرفاء أن يحمل له كل شيء وهذا
الدم موقت بالحرم عند نأر عند الشافعي رحمه الله يجوز في الموضع الذي أحصر وليس على الحصر
خلق ولا تقصير فإن كان محرما بالعمرة عليه دماء العمرة إذا قدر وإن كان محرما بالحجة عليه
جذبه وعمره أما قضاء الحج فإن كان ذلك حجة الإسلام فعليه أدائها وإن كان محرما بالحجة
التطوع عليه قضاءها لأنه خرج منها بعد صحة الشرع فيها وأما قضاء العمرة فلا له لما
عجز عن الحج بعد الشرع صار كفاية الحج وفائت الحج يلزمه العمرة فكان عليه قضاء العمرة
إذا منع الحصر بالهدى أن شاء أقام في مكانه وإن شاء رجع وتحوذ رجع هدى الإحصار
قبل يوم النحر للعمرة والحج جميعا في قول أبي حنيفة رحمه الله وقال أصحابه رجع لا يجوز في الحج الحصر
إذا لم يجد الهدى فهو محرم إلى أن يجد أو يطوف ويسعى بين الصفا والمروة ويمسح ويحلق وعن
أبي يوسف رحمه الله لم يحل الهدى يقوم الهدى بالطعام وتصدق به فإن لم يجد ذلك
صام لكل نصف صاع يوما ولا يكون الحاج بعد الوقوف بعرفة محصرا ولا يكون محصرا في الحرم
إذا أمكنه الطواف بالبيت وقال أبو يوسف رحمه الله إذا كان بمكة عد وغالب بمنعه من الطواف
هو محصر ولو أحصر بعد الوقوف حين مضت أيام التشريق كان عليه دم لترك الوقوف
زدا لقة دم لترك الرمي وبطوف طواف الزيارة وعليه دم لتأخير دم لتأخير الحلق في
الأيام الأربعة قال أبو حنيفة رحمه الله ليس على أهل مكة حكم الإحصار اليوم لأنها دار السلام
لأنهم زمن النبي صلى الله عليه وسلم وإذا اجتبت بالهدى نزال الإحصار إن أمكنه أن يدرك

[illegible]

فيقول اللهم ادرني الحج في سنة يوفى فيها من فلاة، ويسأل الشيخ الامام ابو حامد بن زهر
 العجلي عن هذا فقال ذلك معلق بمشيه الله تعالى قال محمد بن الوائلي عن ابي كورد الحاج
 رجلا حج حرة مرض او شيخ دفع الى رجل مالا للشيخ فحججه الاسلام وادان ما يوصل الشيخ
 من النفقة والزياد وغبوز لك يكون للمد فوج اليه قال اس سماع رج الحلة في ذلك ان يقول
 دافع المال للمد فوج اليه وكلت ان نهدب العضل من نفسك ونقبضه لنفسك - ^١
 نفسه وقال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن المصلح رج اذا امر بمره ما حج عنه سعيه ان دون من اقام
 المأمور يقول حج عني هذا المال كيف تشئت ان تشئت حجة وان سببت حجة وعمره وان سببت
 قرانه الباقي من المال ماله وصلة كيلا تضيق الامر على الحاج ولا يجب عليه رد ما فصل الى الورقة
 حبل خرج الحاج ومات في الطريق واوجب ما حج عنه ان سببت حجة فاما الامر على ما فسر وادان نفسه
 صد الحجة رج حج عنه من بلد ادا كان ثلث ماله بقي لذلك وان كان له وطنان وموطن
 حج عنه من اقر بهما الى مكة. وقال ابو يوسف ومحمد رج حج عنه من حب داف وان
 المأمور وهو الوصي المكان الذي مات فيه ثم امر رجلا ليج عنه ويدفع اليه ان لا
 في قولهم ولو قال الميت للوصي ادفع لي المال الى من حج عني لم يكن له وصي ان حج نفسه وانما
 الميت ان حج عنه ولم يزد كان الوصي ان الحج فان كان الوصي وارث الميت اذ دفع ان اقل
 وارث الميت الحج عن الميت فان احارت الورثة وهم كبار جازوا ان يبيعوا ^١
 منزلة التبرع بالمال المأمور بالحج اذا خرج قبل ايام الحج كان له ان ينفق من مال الميت الى بلد
 ولا الكوفة والى مدينة والمكة واذا اقام ببلدة ينفق من مال نفسه حتى يجي او ان الحج ثم يرحل
 وينفق من مال الميت لبيكون المأمور منفق من مال الامر في الطريق ويكون ضامنا لما انفق من مال
 الميت في اقامته هذا اذا اقام ببلدة خمسة عشر يوما لانه مقيم ورعي ابن سماعة عن محمد رج
 اذا اقام المأمور في بلدة ثلثة ايام او اقل وانفق من مال الميت لا يضمن وان اقام اكثر من ذلك

في حج عن الميت ارمات بعد الوفاة ، و قد كان له دين في الحج ولو
 لم يمت رجع قبل طواف الواحدة فهو تمام في النساء ، و يعود بصفة نفسه و يقصر ما فيه
 عليه لا يصار حايثا في هذا الصورة ، اما امور الحج عن الميت اذ حج واعمر ان عتق
 قبل الحج في اسم الحج يرجع من سكة التراب يكون محالفا في ثوابهم ولا يحور ذلك من حجة
 الاسلام عن نفسه ، قال في الحج : من العاقل العامد ، الحاج عن الميت اذا كان
 مأمورا بالمران كان ، ثم لقوان على الحاج لا في المال الذي واصل فيه ان كل دم يحس على
 المأمور بالحج يكون على الحاج لا مال الميت ، الا اذا حصار في قول ابن نجيم رحمه الله فان ذلك
 يكون في مال الميت في قول ابن حجر ، و قال صاحباه ، يكون على الحاج ولو ان رجلا امر
 رجلا احدهما بالمرقة والاخر بالحج وله امر بالحج فجمع كان محالفا ، ولو امر بالجمع فجمع
 حار ولا يكون صامدا او امر بالمرقة ، عمر ، حج بماله نفسه لا يكون محالفا ، ولو امر رجلا
 بكل واحد منهما بالحج ، و قد عرفت ان حج كان ساما ثامنا لهما وليس له ان يجعل الحج عن
 احدهما ، ولو امر بالحج عن اوده كان انه ان جعل عن امه ، نساء ، ولو امر رجلا بكل واحد
 منهما ان يحج عنه فحرم حجه عن حدهما عن عمر ، كان له ان يصرف اليها مائة ، في قول
 ابن نجيم رحمه الله عن قبل الاستعجال بالعمل فاما اذا عمن بعد ذلك فان عمن بعد لطواف
 لا يصح عنه الحاج عن العمران سواء باللسك عن فلان وان نساء ، اكله بالسيد الصحيح
 اذا امر رجلا ان يحج عنه ثم عجز لم يحج عنه المأمور الميت اذا اوصى بان يحج عنه بماله فترجع عنه
 الوارب والاخص لا يحور المأمور بالحج ، و انفسد الحج بالجماع بعضهم ما كان اذ من مال
 الميت ، اذا اوصى الرجل بان يحج عنه فاحج الوارب رجلا من مال نفسه لرجح في مال الميت
 جازوله ان يرجع في مال الميت ، وكذا الكوة والكفارة ، ولو فعل ذلك اخبر لا يرجع ، ولو اوصى
 بان يحج عنه فاحج الوارب من مال نفسه فاحج عليه جاز للميت عن حجة الاسلام الحاج عن

• الميث وان بعد ذلك بعدد ضام لأنه لما امره بالحج فقد امره بان ينفق هذه المأمور بالحج اذا
 تبع ما شيا وامسك مؤنه الكراء كان ضاماً مال الميت ويكون الحج لنفسه لان الامر بالحج
 يعمد الى المعارف والمتعارف هو الحج بالزاد والراحلة المأمور بالحج اذا ترك الطريق الا
 وان كان له ان يركب البعد ادى طريق الكوفة وذهب في طريق مصر ان كان ^{يسلك} الحاج
 • ان الطريق لا يضمن لان الطريق لا بعد عسى يكون اليسر دهايا من الاقرب اذا دفع ^ص
 المال الى رجل ليحج عن الميت في هذه السنة فاخذ واخر الحج وحج من قابل حاز عن الميت ^{يكون}
 • انما مال الميت لان ذكر السنة يكون للاستحصال دون التقييد كما لو وكل رجلاً بان
 يهتد بهد عدل او يبيع غداً فاعتق ثوباً بعد غداً جاز اذا قطع الطريق على المأمور بالحج وقد
 انفق بعض المال في الطريق فمصر على وجهه وحج ان مضى وانفق من مال نفسه يكون ^{مصر}
 ولا يسقط الحج عن الميت لان سقوط الحج عن الميت انما يكون بطريق السبب بانفاق المال
 في كل الطريق فان قطع عليه الطريق وبقي في يده شيء من مال الميت فرجع فانفق ذلك
 على نفسه لا يكون ضاماً ويكون الحج عن الميت وان قطع عليه الطريق وبقي
 شيء في يده من مال الميت فرجع وانفق على نفسه في الرجوع ولم يحج لا يكون ضاماً
 اذا لم يذهب الفافلة المأمور بالحج اذا رجع ومال منعت وقد انفق من مال
 الميت في الرجوع وكذا به الوصي او الوارث في المنع لا يصدق ويكون ضاماً للفقرة
 • الا ان يكون امراً ظاهراً يشهد على صدقه الحاج عن الميت اذا قال حججت وكنت
 الوارث او الوصي كان القول قول الحاج لانه يدعي الخرج عن المال الذي كان
 امانة في يده ولا تقبل بيعة الوارث او الوصي انه كان يوم النحر بالكوفة الا اذا ^{موا}
 البينة على اقراره انه لم يحج ولو كان الحاج غريباً للميت امر بان يحج عن الميت بما
 عليه من الدين فقال حججت لا يصدق الا بالبينة لانه يدعي قضاء الدين

كان على شرف استقود بالأسلحة من مع غايه كما في غاصب العاصب، خلال ذلك محرما
 او حالا على صيد الحرم لاشي على الدال عدد ما يصح من شجرة الحرم بالقطع كما يصح صيده
 لا، شجرة الحرم في الحرمه منزلة صيد الحرم الحرم من الشجر ما سب في الحرم نفسه
 مما لا ينبت به الناس عادة كالشوك ونحوه واما ما ينبت به الناس عادة فلا ضمان عليه
 وان دنت من نفسه ولو انبت انسان في الحرم سحر الا ينبت به الناس عادة كالاراك ولم يعلل
 لا يحرم قطعه ولا ضمان فيه لاجل الحرم. ولو بنيت ام عبلان في ارض رجل قطعه انسان
 كان على العاطق قيمان قيمتا لصاحب الارض لان الشجر مفك وقيمة اخرى بحق الحرم كما لو قتل
 صيدا حملوكا في الحرم اذ قطع رجل شجرة الحرم وادى قيمها بكرة له الاستفاعة بها فان استفع
 بها الاسي عليه لانه ملك المقطوع بالصغار، فلا غرم بالاستفاعة كما لو ضح صيدا الحرم وادى
 اذ اتم اكل وان عرس المقطوع صيد فله ان يقطعه ويضع به ما شاء ولو احدث
 حش الحرم كان عليه قيمته صيد به ولو شجر عليه في ارض الحرم لاستئنا العبد
 صرا الله على. وسلم ولا بأس باحد كرامة الحرم لانها ليست من الشجرة ولا من الحشش
 والكلأ والاصمان في قطع ما حفر من شجرة الحرم وشجرة الحرم ما كان اصله في الحرم ولا عبرة
 للعص فان كان بعض اصله في الحقل وبعضه في الحرم لا يجوز اخذه ترجيح الجوبة ولو رعى
 طيرا على عصف سيجر عبره مكان الطير ان كان الصيد لو وقع يقع في الحرم فهو من صيد
 الحرم والا فلا ولو كان راس الصيد في الحرم وقوائمه في الحقل فهو صيد الحقل ولو كان على
 العكس فهو صيد الحرم وان كان الصيد تاما وقوائمه في الحقل والباقى في الحرم لا يحل اخذه لان
 فراره في النوم لا يكون على القوائم. وكما لا يجتنب حشش الحرم لا رعى في قول ايحيى بن قيس
 محمد رعى وقال ابو يوسف رعى لا بأس بالرعى خلال اخذ صيدا من الحقل وادخله في الحرم
 كما عليه اذ ضاله عندنا ولا يجوز بيعه. ولو ذبحه كان عليه الجزاء. ولو ارسل كلبا في

الميت اذ عرض في الطريق ليس له ان يدفع المال الى عمره للنجح عن الميت الا اذ قيل له رب
 المدفع اصنع ما شئت فح كان له ان يدفع المال الى عمره عرضا وليعرض اذ استأجر لوس
 رجلا للنجح جهة الاسلام حازب النجدة عن المحموس اذ مات في الخمس والاحرام مثله
 يظهر الرواية المأمورة بالنجح عن الميت اذ احلف بعض النفقة ورجح بقية حازب بعض
 ما خلف اذ احلف المأمور بالنجح النفقة مال نفسه قال في الكتاب بعض فان حج وادفون جار
 وروى عن الصمان المأمور بالنجح اذ لا يكفر مال الميت فاعومس ماله ومال الميت قال فان
 كان اكر النفقة من مال الميت وكان مال الميت يكفي الكراء دعامة النفقة فهو حائر لانه
 لا يمكن الاختيار عن التقليل فعلى القليل واللام هو ضامن

مصل في مخطورات الحرم

صد الحرم لا يحل قتله ولا سببه الا ما يباح منه للحرم وقد ذكرنا فان قتله انسان كان
 عليه قسمة مدحل الاطعام في حرانه ولا مدحل الصوم وفي الهدي روايان المحرم اذ ا
 قتله صد الحرم والقياس بلومه فيمنان وفي الاستحسان لا يلزمه الا ما لم يرد في قتله
 الحلال ولا يجب عليه لاجل الحرم تنجى حلالا ان صلا صيدا في الحرم بصره كان على كل واحد
 منهما نصف قسمة وكل الونتلة جماعة يقسم الغرم على عد الرؤوس كما في صمان الملك
 وان صر به احدهما بصره الآخر كان على كل واحد منهما ما انقصه ضربه بصره على واحد
 منهما نصف قيمته بصره ببا بصره بصره ولو كان شريك الحلال محرما كان على المحرم جميع
 القسمة كما لو قتل محرمان وعلى الحلال نصف قيمته كما لو كان شريك حلالا ولو كان
 شريك المحرم صبيا او كافرا لا ينبغي على الصبي والكافر لانهما لا يخاطبان بحق الشرع
 وعلى المحرم جزاء كامل حلال اصطاد صيدا في الحرم فقتله في يد حلال كان على كل واحد
 منهما جزاء كامل لاختلاف السبب ويرجع الاخذ على القاتل بما عزم لانه اكد عليه ما

- الحل على صيد محل الصيد في الحرم وتعه الكلب واخذ لا يحل اكله كما لو ذبحه ادى
 في الحرم ولا سئى على المرسل ولو رمى صيدا في الحل فبطل الصيد ووقع السهم به في الحرم
 قال محمد رحمه الله الخزاء في قول ابي حنيفة رحمه الله العلم ولو ارسل في الحرم كذا غير تب
 واصاد صيدا او نصب سبكة للذئب او مع صيد لا سئى عليه ولو اخرج طيبا من
 الحرم وادى حواءها فولدت اولاد او ماتت الاولاد لم ينس عليه صممان الاولاد ولو ذبح هذا
 الصيد قبل التكفير او بعد كره اكله تنزهها ولو استعان بمنه في الحزاء كان له ذلك ويحرم به
 الانقياع للمستترى ولا بأس باخراج حجارة الحرم ورواه الى الحل

فصل في المقطعات

- بحول البيت حسن ولا بأس بالعمد عداه عمدة الى نصف النهار الا فصل ان يبدأ
 الحاح بمكة فاذا اقترب لسكنى بالمدينة وان بدأ بالمدى فاحرام الحرم اذا اضطر الى مسدود
 سد ذات المسنة ادى في قول ابي حنيفة ومحمد رحمه الله وقال ابو يوسف والحسن رحمه الله في
 الصيد ولو كان الصيد مدحوا فالصيد اوله عند الكل ولو وجد صيدا وكلبانا للكل ولو
 لان في الصيد رطب المخطور ولو وجد صيدا او مال انسان مدح الصيد ولا يأخذ مال
 الغر ولو وجد صيدا او نجم ادى كان ذبح الصيد اوله استحسانا وعن محمد رحمه الله الصيد ولو
 من نجم الحبر ومن بعض اصحابنا رحمه الله من وجد طعام الغير لاساح له المينة وهكذا روي
 عن ابن سمياعة وبشر رحمه الله ان الغضب اوله من المسنة وبه اذن الطحاوي رحمه الله قال الكرخي
 رحمه الله هو ما حيار وعمر ابي حنيفة رحمه الله الحج ذلوعا اعظم احرام من الصدقة ثم الصدقة ثم العتق
 اذا اريد ان يسح مال حلال فيه شبهة ما به لستدين للحج ونقصه ديه من ماله ولان
 يحج وعليه دين لا فاء له وان كان في ماله وفاء بالدين يقصر الدين ولا يحج وبكره الخروج
 الى العروا للحج لمن عليه الدين وان لم يكن عنده مال ما لم يقض ديهه الا بان العروا

الحرام بقوله لا اله الا الله في رسول الله اللهم اسر به ونبوه افصح في ابواب رحمتك السلام
 في ملائكة الله : محمد ان لا اله الا الله ربه رازي عن ربه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اللهم اهدني سبيلك وسد دسائس واقليل بؤسني وزيدي في القبول التاسع والخمسة والاربعون
 اللهم اسألك بعقابي هذا ان رحيم وواسع رحمة صم عيني ووري اللهم ارحمني بحسبك
 في عبادك الصالحين ثم سأل ما تحب وتستلهم لاسد البصره الا ان يكون القوم في الصلوة سأل
 في الصلوة ويقول عند استلام التحية بسم الله الا اله الا الله واسئلك ان لا اله الا الله واسئلك ان
 محمد بن عبد الله ورسوله أمست بالله وكفرت بالاعتق والتطاعوت واللات والعزى وما عبدون
 من دونه الله ان ولي الله الذي سأل الكتاب وهو يتولى الصالحين لا اله الا الله امامنا
 وقصد يفاد : انك ووفاء فهدك واتنا عالسة منك اللهم اعمره في دنوه وطهره في قلبه
 اشترج في صدرى ولسر في اعزى وعافى من عاف فان لم يمكنه تقبيل التحية بسجدة
 ثم يسبح يديه وجهه وان لم يقدر على استلام التحية فله يقوم سجدة التحية مستقبلاً التحية بروح
 يديه ويقول الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر اسئلك ان لا اله الا الله وان محمد را
 عنه ورسوله ثم يقول ما يقول عند استلام التحية ويصيح بعنه سديبه وكلام امر الطوا
 الركن الثاني قول ربنا انى الذي اسألك في الأخرة من سنة ومساء
 النار وعند الركن الثالث يقول رب اعمره وارحمه وتجاوز عما تعلم انك ارحم الراحمين
 من حجهم ويقول بح الميراث اللهم اطلني تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك عرشك
 لا اله غيرك وارحم الراحمين وعند الركن الثاني يقول اللهم اجعله حيا مبرورا ودا
 معهورا وسعاشكورا وتجاوز لن نبور من تحت ياعن بر ما عفور ونقول في جميع طوافه
 اللهم انى اعوذ بك من الكفر والفسق والتفريط والعقار والعقر الدل وسوء الاحلاق وسوء
 الطواف صلى ركعتين عند المقام او جئت ما تفسر في الاول فلي يا ايها الكافرون والبا

وجسود وذلك الفاصل ٢ من الحاحد يرجع المقر عليه مصنف ذلك وان كان الحاحد
 المتعانة وحسب من صراحت القاضى حج عن المتب بعد اقراء الحاحد من اخرى متلثمة لان الاية
 لا يخرج عن الميت لان الميت اوصى بان يحج عنه متلثمة فاصرف الحاحد الاول بحمل القاء صحيح من اخر
 سلمائه فصل في الادعية والادكار

اذا اراد الرجل الخروج الى الحج قالوا سبحان بفضله ديونه ورضى خصوصه وثوب من ربه
 ويحج الى الحج يخرج الحاج من الدنيا ويصل ركعتين قبل ان يخرج من بيته وكذا مسد
 الرجوع الى بيته ويقول في دبر الصلوة حين يخرج اللهم بك انت شرف واليك توجهت وبك
 استعنت وعليك توكلت اللهم استتقي واسر رحا في ما كفيت ما اهتمت وما لا اهتمت بربنا
 انت اعلم به مني حاربك ولا اله غيرك اللهم ردد في العوى واعفر لي ديوني ووجهني الى بيتك
 توجهت اللهم الى اعدوك من دعاء السوء وكافة المسلب والحور بعد الكور وسوء المطر
 الاهد والمال ما اخرج يقول بسم الله لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم يوكلت على الله اللهم
 وفعل ما احب ورضي واحفظني من الشيطان الرجيم ويعز آية الكرسي وسورة الاخلاص
 والموهبتين من حره وادرك اللبنة بقول بسم الله والحمد لله الذي هدانا لهذا لا كنا
 لنقدر ومن علم اسسه محمد عليه السلام الحمد لله الذي جعلني في خير امه اخرج للناس
 مساجد الديار بحملها هذا وما كنا له مقرين وايما المرء المسقلون والحمد لله رب العالمين عليه
 بعد احراره فادخل الحرم بقول اللهم هذا البيت بيتك والحرم حرمك وامسك والامة امتك
 والحمد لله وهذا مقام العائذ المستجير بك من النار وفي من عذابك يوم نعت عبادك
 ووفقني لما احب ورضي وحرم كمي ومحو شرعي وتشرى على النار وادار اى الكعبة يقول الله
 اكبر الله اى الله اللهم است السلام وصاتك السلام حيا رسا بالسلام اللهم زد بيتك هذا تعظيما
 وتشريفا وتكراما ومهابة وزد من حج واعتمر تعظيما وتشرها ومهابة وتكراما واذا دخل المسجد

[illegible]

هل هو الله احد وان قرأ عمره لك حاز ثم يدعوك المؤمنين والمؤمنات ويقول بعد
 ذلك اللهم وقعي لما يحب ويرضى ومنعني عما تكره وتسخط وتنتفي على صلة نبيك ر
 حلتك ابراهيم عليها السلام ترحمك الى الصفا وبصعد الصفا ويستقبل البيت ويرفع
 يديه ويكبر مليا ويقول من كل تكبيرتين لا اله الا الله وحده لا شريك له الاخر لا اله الا
 ولا يصعد الا اياه لا اله الا الله مخلصين له الدين ولو كره المشركون والحمد لله رب العالمين
 الحمد لله الذي صدق وعده وبصر عبده وهزم الاحزاب وحده لا اله الا الله الهنا وحده احد
 صمد لم يلد ولم يولد اللهم احمل هذا حاملا مرويا وسعيها سكونا وعملها مقبولا
 وبجاءه لن سور بفصلك ورحمتك برحمتك يا ارحم الراحمين واداسل من الصفا يقول
 اللهم استعملني لسنتك وسنة نبيك وتوفني على ملتك وملة رسوك واعدي من مصلات
 المن برحمتك يا ارحم الراحمين ويقول ينظر الوادي في سعيه رب اعف عر رحمتك ونحوها
 يعلم انك انت الاعز الاكرم واهدني اليه هي اقوم وبحي من حرمهم منك تعلم ولا أعلم ثم يصعد
 المروة ويخط الى السب يقول مثل ما قال علي الصفا ويقول انصاع للصفا والمروة اللهم اعصمني
 على ذلك وطواعيتك وطواعية رسوك وصي معاصك اللهم اذا هديتني الى الاسلام فلا
 تنزعني منه ولا تنزعني منه حتى يورث علي الله يسرى وجبني العسرى واخر لي في الاخر
 والاول اللهم اعني ولا تعني علي واصبر علي ولا تقصر علي واجعلني لك ساكنا اذ اكرها واهنا اذ اها
 منسا واهل يورثي واعسل جوتي واهد قلبي وسد لساني ما انا كان يوم البرومة وذهب الى
 دخل من يصره هذا مية وهو ماد لا تشاعله من المناسك فمن عليا يجوامع الخيرات كما
 الى اولئك واهل طاعتك وانما اتبعك وابن عبدك فاصبرني سيدك تفعل بما اردت
 لهم وياك ادعوك ومنك ارجو فبلغني صالح املي واعف عني ذنبي وقبي عذاب النار واذا
 حد العمرات يقول اللهم اليك توجهت وعليك توكلت وبك اعتمدت وبياك ارت

والنور حامداً وناصراً من الله وعنه ونصه على وهزم الأعداء وحمل الأمانة إلى الله
 وحمل الأمانة إلى المددنة يستعد للبركة والنبي صلى الله عليه وسلم يأتيها
 بالسلامة والودار والهيبة والأجلال لأنه حمل رسول الله صلى الله عليه وسلم ^{عنه}
 أبو بكر وعمر بن الخطاب المثلثة روى أنه ينزل في كل يوم تسعون ألف ملك يحفون بالقبر في
 أيام الساعة وإذا دخل المددنة يقول اللهم رب السموات وما اظللن ورب الارضين
 وما اظللن ورب الرياح وما ذرين اسألك بهذه المدينة وحملها وحملها وحملها وحملها
 عودك من شربها ومن شربها وشربها اللهم ما احرم رسولك فاجعل دخول قبره
 وقائه من النار وأما من العذاب وسوء الحساب وأراد حل المسجون بقول اللهم
 صل على محمد وعلى آل محمد اللهم اعمرني دنوبي وافتح لي ابواب رحمتك اللهم احل لي
 اليوم من أوجه من بوجه اليك وأقرب من قرب اليك وأفتح من دعاك واستغفر منك
 ثم صلى ركعتين خلف من شاء من المسجد وإن أراد الموضع الذي كان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يصلي فيه الصلوة بالناس إلى المبرور وعن ساره ما بوتي موضعاً صلى
 خلف التابوت وإن كان مقام رسول الله صلى الله عليه وسلم وأصله رأته في ذلك
 انصرف على سبيلته ووقار وفراغ قلب من أمور الدنيا وما يدب إلى من ربحها وربها
 وفي ذلك الموضع وخامته بيضاء مكنة في حائط الصخرة في يرق رأته رسول الله
 معلق ما ذاق فف هناك وقد وقف عليه ووجه رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يزل يقول
 السلام عليك يا نبي الله ورحمة الله وبركاته اشهد اني انا رسول الله ما
 الرسالة وادبت الأمانة ونصحي الأمة وجاهدتها في أمر الله في نفسك إلا ما
 حيل محمداً فحزبك الله عن صغيرنا وكبيرنا خير الجزاء صلى الله عليك وأصل الصلوة
 وأزكاها اللهم اجعل نبينا يوم القيمة أقرب النبيين وأعظمه الدرجة والوسيلة

زاي وذري والجنة ما به وهب لي رضاك عنّي في الدنيا والآخرة ما من هو خير
 كله اعطيني من الخير كله واصرف عني الشر كله اللهم حرم لي عظمي وشحمي و
 ساؤ جوارحي على النار برحمتك يا ارحم الراحمين . واذا رعى الجمار يكب مع كل
 حصاة ويقول اللهم اجعله حجامي وداية دما مغفورا وسعيامشكورا واذا
 وجه هديه للذبح يقول . وجهت وجهي للنبي فطر الله بيّات والارض
 حمالوما من المشركين ان صلوة وليكي ومحيي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له
 ذلك اموت وانا اول المسلمين اللهم هنامك ولك واليك اللهم بقية مني كما تقبل من ابراهيم
 عليه السلام بفضلك وجودك يا اكرم الاكرمين . ويقول عند الخلق اللهم
 باراك في نفسي واغفر لي ذنوبي واجعل لي بكل شجرة منها نورايوم القبة ثم يرج
 الى مكة ريطوب طواف الصدر ويتنرب من ماء زمزم فانه دواء لكل داء شفاه
 عن كل بلاء . قال صلى الله عليه وسلم انه ماء زمزم لما يشرب يقول عند شرب
 الماء اللهم اني اسألك رزقا واسعا وعلما نافعا وسقاة من كل داء يا ارحم الراحمين
 اللهم زاعغات ولد ابراهيم خللك ما غشي من كذا ويذ كرد لك ، فاذا وقع الى الملائكة
 يلزمونه ويرفعونه الى عتبة الباب ويقول السائل بيا بك بسألك من فضلك
 ومعمرتك ورحورحمتك ويكثر النضرع والدعاء ويقول عند وداع البيت اللهم
 لك تحميتك ولك امنت وعليك توكلت ولك اسلمت واياك اردت فتقبل نفسي
 واغفر لي ذنوبي وكفر عي سبائي واستعملني في طاعتك ايها المقيتني واعذني من النار
 اللهم اني استودعك ديني واماني وخواتيم عملي فاحفظها علي وعلى كل مؤمن ومؤمنة انك
 سميع الدعاء اللهم لا تجعل هذا آخر العهد من بينتك وارزقني العود اليه واحسن بقي
 حيث تسليخ اجلي واكفي مؤنني ومؤنيتي الى جميع خلقت ائبون تائبون عابدون ساجدون

او قلته، تكمن نكاحا في الصحيح من الجواب وكذا لو آغ الأب، امته لم يسم هادة انتم هو
 يكون نكاحا وكذا لو فات امرأه عرسك، فسيقال قلت، ولو قالت انتك نكاحا
 اعزتك او طالتك او اعرسك او اودعك او وهنتك فقال قلت لا يكون نكاحا وتنت
 به التسمية، ولو قالت اخرتك بغيري كذا فقال قلت واسا حرت لا يكون نكاحا وقا
 الكرخي رح يكون نكاحا، ولو قالت وهبت نفسي بك فقال الرجل احدثت قالوا لا يكون نكاحا
 ولو قالت لمرأة لرجل روحك على لك فقال الرجل اخرون فعالت المرأة قبلت قال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفصل رح يكون نكاحا، وعنه ايضا ان قال الرجل لأم ابنتي زوجه
 ابنتك فقال اد، الأسد ووجه او والده لا يكون، ^{نكاحا}، الا ان يقول الرجل بعد ذلك
 قلت فرفي بيني وبينك، ^{نكاحا}، او ان روحه، ^{نكاحا}، فبما ان اسد، رح او فعلت فانه
 يكون نكاحا قال، قوله روحه اسد، او ليس هذا بخلاف قوله زوجته لانه توكل
 اذا طلق المرأة، امرأة، فاما اسد، فبما ان نفسي منك فقال الرجل قلت، لا يكون نكاحا
 وهو قوله ما قال اب الأب، وهبت بها منك لتخلك منك فقال قلت لا يكون نكاحا وكذا
 لو قالت المرأة وليه، ^{نكاحا}، منك لم، ^{نكاحا}، وهو الصحيح، ^{نكاحا}، قال لغيره بالفارسية
 حتى جوي، ^{نكاحا}، ادي سال، ^{نكاحا}، لا يكون، ^{نكاحا}، وكذا لو قال لامرأة مواسي او حوا^{سني}
 فقال، ^{نكاحا}، لا يكون نكاحا حتى يولد، ^{نكاحا}، يرفقهم، ^{نكاحا}، لو قال مواسي، ^{نكاحا}، سدي سري، ^{نكاحا}، وقالت ما^{سني}
 يكون نكاحا، ^{نكاحا}، قال أين رن مسست بحضرة من النهمود، ^{نكاحا}، فقالت المرأة ابن شوي^{مست}
 ولم يكن بينهما نكاح، اخلف المشايخ به، ^{نكاحا}، ذكر البه في رح في كتابه رجل وامرأة ليس
 بينهما نكاح، اتفاقا، نكاحا، فاقرا لم يلزمهما قال لان الاقرا اخبارا عن امر متقدم
 ولم يتقدم، ^{نكاحا}، في السبع اذا اقرا لم يلزمهما قال لان الاقرا اخبارا عن امر متقدم
 رجل ادي على امرأة نكاحا فجدت فصا كحها على مائة درهم على ان تقر له بالنكاح

والاصلة زاور ديا حوضه واسماء كاسه وارزقنا سقا عه واحعلنا من رخصته يوم القيمة اللهم
لا تجعل هذا اخر العهد من مرسى صلي الله عليه وسلم وارزقنا العود اليه يا ذا الجلال والاكرام
ويذكر بعض اصحابه انكر وعرضه يقول السلام عليكم ويسأل حاجته ويكثر الصلوة بالمداومة مادام
فيها احاء في الآثار ان الصلوة الواحد في مائة رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد الف صلوة
ومائة من المساجد والواحد في هذه المواد دعاء موصى في دعاء دعا حار وماد كرام من الأدعية
بعضها ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعضها عن الصحابة والتابعين رضي الله
عنه عنهم اجمعين ما لم يترك بها يكون اقرب الى الصلوة وعليه يقرأ كتاب الله تعالى مادام واكماله
بالله سبحانه مادام غاملا والى ما كان حالها والحمد لله رب العالمين

كما. النكاح

ما في رخصته ان النكاح مما سئل الناس الاول فيما يتعلق به انعقاد النكاح وانه يشمل على امرين اما

الفصل الاول في الالفاظ التي ينعقد بها النكاح

النكاح سعة في لفظ النكاح والترويح كان على وجه الخبر عن الماصي بحوائج يقول المرأة
رويت نفسي منك نكاحا بمحصن من الشهود فيقول الرجل فقلت او يكون على وجه
الاستيصال بان يقول الرجل للمرأة ان زوجك على كذا فيقول المرأة قبل او يكون بلفظة
الامر بان يقول الرجل للمرأة روي نفسي منك نكاحا فيقول المرأة رويت وكما ينعقد
العقد بلفظة النكاح والترويح ينعقد بما يكون غلبا في الاعيان عندنا. روى عن
ابن حنبل رحمه الله قال كل ما ينعقد ملك الرخصة في الأمة ينعقد ملك النكاح في الحرة اذا قالت
المرأة لرجل عند الشهود نصبت نفسي عليك او وهبت نفسي منك على وجه النكاح
فيقول الرجل فقلت كان نكاحا. وكذا لو قالت ملكك نفسي منك او قالت لها الرجل ملكي
نفسا عني فقال ملكك يكون نكاحا ولو قالت بعبت نفسي منك نكاحا لم يعال اشهرت

ثلاثة بنت احد يومئذ اب الصميرة من بني فلان هم كذا وقال لا يها اليش كذا
 حال ابوها هكذا ولم ير لها ولد له ، قالوا الا ترى ان سجد الكاح وان لم يجد واحد
 امرأة وكل رجل لسروجهما من نفسه مذهب الوكيل الجماعة من اليهود وقال ^{اسمها}
 الى من مروج ثلاثة والنسب يهودي يعرفون ثلاثة لم يجر هذا الكاح الا ان يدكر اسمها و
 اسم ابها واسم جدتها ، كما لو قال مروجت امرأة وكلتني ولو كانت المرأة حاضرة
 بنفسه فقال تزوجت من ابني وقلت المرأة مروجت نفسي طارها معلومة بالاسارة
 اياها العائنة لا تعرف كذا الاسم واسم والدتها كان اليهود يعرفون المرأة العائنة وذكر
 الروح اسمها لا غير فان الكاح اذا علم النسب ودانته اراد تلك المرأة وذكر الخصاص روح
 في اسم رجل طلب من ابها ان تجعل امرها في الكاح في يده لسروجهما من نفسه على
 صداق كذا فعولت فقال الوكيل يحضر من اليهود زوجت من نفسي امرأة جعلت ^{اسمها}
 في الكاح من ي عليه كذا الصداق وهو كفو للمرأة فانه يحور هذا الكاح وقال ^{نفس}
 لا يها كذا ، اسم ابها كذا ، اما على قول من اثنائها ومساخ بلخ روح لا يحور
 من كذا سمها و... اسم ابها من الأئمة المحترمة روح وان حضا فان كان كبيرا في
 علم يجوز استدعاءه في ارض الحاكم الشهيد روح في المسقى كما قال الحصاب روح
 ما يها سمها في صغرهما باسم فلان كبرت سميت باسم آخر قال لا مروج باسمها
 الاول اذا صارت معروفة بالاسم الاخر اه آية وكلت رجلا بان يزوجهما وجهها وعلط
 في اسم ابها لا بعد الكاح اذا كانت غائبة رجل له ابنة واحدة واسمها عائشة فقالت
 الابوات العفلة زوجت من ابنتي فاطمة لا ينعقد الكاح بينهما ولو كانت المرأة
 حاضرة فقال الاب زوجتك ابنتي فاطمة هذه وأشار الى عائشة وعلط في اسمها وقال
 الزوج قبلت جازا الكاح رجل له ابنة واحدة فزوجها من رجل وقال زوجتك ابنتي

ما قوت له النكاح حارا لا قوت له الاقرار قال لا يها ترغم انهما زوجت نفسها منه اسداء
 بمائة درهم وهذا بخلاف ما اذا ادعت المرأة الخلع على زوجها فصح ثم صالحها الزوج على
 مائة درهم على ان تتبرأ من الدعوى فانه لا يجوز ودكر في النوارل رجل وامراه اخرين
 لدى اليهود بالفارسية مارن وشوئيم لا يعقد النكاح سهما. وكذا لو قال لامراة
 هذه امرأتي وما كنت هي هذا زوجي لا يكون نكاحا وان قال لهما النكاح سهما او جرما
 فقا لا رضينا او جرنا لم يكن نكاحا لان الاحارة سبب للعقد وليست باشاء. ولو قال
 اليهود جعلما هذا نكاحا فقا لا نعم كان نكاحا لان الجعل عبارة عن الاستياء وقال موسى
 بن ميمون فيكون الجواب على التفصيل ان اقرار عقد ماض ولم يكن بينهما عقد لا يكون
 نكاحا. وان اقرت المرأة انه زوجها واقر الرجل انها امرأته يكون ذلك نكاحا وينضم اقرارها
 بذلك انشاء النكاح بينهما بخلاف ما اذا اقر يعقد لم يكن لان ذلك كذب محض. وهو
 كما قال ابو حنيفة زوج اذا قال الرجل لامرأته لست لي بامرأة وبوى به الطلاق يقع ويجعل كات
 قال لست لي بامرأة لانه قد طلقك. ولو قال لم اكس اتر زوجها وبوى به الطلاق لا يقع
 لان ذلك كذب محض لا يمكن تصحيحه رجل قال للمساواة او المخلعة راجعتك على كذا
 بمحض من اليهود يكون نكاحا. وان لم يدكر ما لا قالوا لم يكن نكاحا وهكذا ذكر الحاكم ج 2
 المستقى وكذا لو قالت المساواة لزوجها ردت نفسي عليك وهو عسالة الرجعة. وقال
 بعضهم اذا قال للمساواة او للمخلعة راجعتك محض من اليهود فقالت فلت يكون
 نكاحا ولو قال ذلك لأجنبية لم يكن بينهما نكاح بمحض من اليهود فقالت المرأة صيت
 لا يكون نكاحا. رجل قال لأخو زوج ابنتك مئة ألف درهم فقال اب البنت محض من
 اليهود ادفعها واذهب بهما حيث شئت قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
 زوج يكون ذلك نكاحا. اب الصغير اذا قال بين يدي الشهود واشهدوا فانه قد رز

ولم يرد كراسمها فقال الزوج فقلت حاز رجل له ابنتان اسم الكبرى منهما عائشة
واسم الصغرى فاطمة فقال الأب في نكاح الكبرى زوجته اسم فاطمة حاز النكاح
على الصغرى. ولو قال روجت ابنتي الكبرى فاطمة فقال الزوج فقلت قالوا لا يجوز
نكاح واحد منهما. وقال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل راجع إذا ذكر وفي
النكاح اسم رجل غائب وكنية اسمه ولم يذكر واسم أبيه إذا كان الزوج حاضرا
امشأوا له حازوا إن كان غائبا لا يجوز ما لم يذكر اسمه واسم أمه واسم جدته قال
والأحط أن ينسب إلى المحلة أيضا فيل له فإن كان الغائب معروفا عند التهود
قال وإن كان معروفا لآلته لا بد من إصابته العقد الله وقد ذكرنا عن غيره في الغائبة إذا
ذكر الزوج اسمها لا يخبر وعلم الشهود أنه أراد تلك المرأة يجوز النكاح الوكيل بالنكاح
من قبل الرجل إذا قال لأب البنت وهبت أمك مني فقال الأب وهبت فقال الوكيل
مجببا له قبلت ثم ادعى الوكيل أنه قبل النكاح لمؤكله إلا أنه اضمر لك ولم يصح قالوا
إن كان هذا القول من الخاطب الوكيل على وجه الخطبة ومن الأب انضبع على وجه الإجابة
لا على وجه العقد لم يكن نكاحا. وإن كان كلامهما على وجه العقد لزم العقد للوكيل وفي
الجميع الأصغر رجل بعث أقواما إلى والد امرأة المخطبة فقال أب البنت روجت ذكر أنه لا يكون
نكاحا لأنهم جميعا عروا بالمخطبة من نكاحهم ومن لم يتكلم فبني النكاح بغير شهود فلا يجوز
إلا أن يكون الزوج حاضرا فتح يصير القوم شهودا وقال بعضهم يجوز النكاح في الوجهين
لأن الناس يريدون بهذا أن يباينهم العقد أحدهم إياهم كان. وعن أبي حصص السفيكوري
رجل سأل رجلا إن تزوج ابنته من ابنه فقال أب البنت وهبتها منك فقال أب
الغلام قبلت كانت منكوحة الأب لا الغلام. ولو قال والد البنت لأب الغلام وهبتها لك
فقال أب الغلام قبلت كان النكاح للعلام لأن معنى قوله وهبتها لك أي لأهلك ونظير

من ذلك يجوز النكاح لانه ثابت معه. وان ذكرنا وقتا بعيدا ان اكثر من ذلك
 يحل لانه توقيت وعندنا الكل سواء. رجل تزوج امرأة ليهمة العربية. باللفظ
 فيه معناه وزوجت المرأة نفسها بذلك ان علم ان هذا اللفظ ينعقد به
 نكاح يكون النكاح عند الكل وان لم يعرف معنى اللفظ ولم يعلم ان هذا اللفظ
 مفسد للنكاح فهذه جملة مسائل الطلاق والعتاق والتدبير والنكاح ^{الحل}
 لا يبرأ عن المحقون: البيع والتخليك والطلاق والعتاق والتدبير واقع في الحكم.
 لو في عتاق الاصل في باب التدبير واذا عرّب المحوَاب في الطلاق والعتاق
 سعى ان يكون النكاح كذا لك لان العلم بمضمون اللفظ انما يعتبر في محل القصد
 لا يشترط فيما يسنوي فيه الحد والحزل. بخلاف البيع ويحوز ذلك وامانة الخلع
 اذا قن الرجل اذ رآته اختلفت اقسامه منك بهمري ونفقة عنه فقالت ذلك اختلفت
 المشايخ فيه. انهم اذا لم يعرفوا اللفظ اذ لم يعلم ان هذا اللفظ الخلع فيما
 بين الناس لا يصح الخلع وهو الصحيح قال هؤلاء ارضوا. في ان يقع الطلاق ولا يبرأ
 الزوج من المهر ونفقة العدة كما لو طالع امرأته التسعة فقبلت فانه يقع الطلاق
 ولا يسقط المهر والنفقة وكذلك اذا قنهما تراءى وجب عن المهر بالعربية وكذا المديون
 اذا قن رب الدين دفعة الا براء لا يبرأ. رجل قال لامرأة تزوجتك على كذا من الدراهم
 بمحض من الشهود فقالت قبلت النكاح ولا قبل المهر وقال رجل لرجل زوجتك
 اسنة على كذا قال الزوج قبلت النكاح ولا قبل المهر قالوا لا يصح النكاح وهو
 باطل ولو قالت قبلت النكاح وسكت عن المهر يجوز النكاح عما سمي من المهر
 وذكر في المنقذ عبد تزوج امرأة على رسته بغير اذن المولى. لم يخبر المولى له فقال احب
 النكاح ولا اجيز على رقبته قال يجوز الى ساج ولها اقداس من مهر المثل ومن فيجب

لاء وهنت منك هذا لا يجوز ما لم يقل فلب وكذا لو قال البائع للمتسري اقله السبع
 ل اقلت لا يجوز ما لم يقل البائع قلت قال ابو يوسف رح يتم الاقالة وان لم يقل
 لت وكذا لو قال الرجل صدقت بهذا عليك على قول ابو يوسف رح يتم من عمر قول
 وقال المديون لرب ريسه امرأه فقال امرأتهم الامراء ولو قال صاحب الدين للمدني
 لاء ابرأتك من الدين الذي لى عليك صح من غير قبول لكن لو رد المديون سطل راء
 براء الكيل لا يرتد بالرد وكذا الوكالة لا تحتاج الى القبول وسطل بالرد والاقرار لا يحتاج
 الى القبول ويبطل بالرد ولو وقع ارضا على رجل وسطل فقال الموقوف عليه لا انسل
 خلفوا فيه قال هلال رح سطل الوقف وقال الانصاري رح صح الوقف ولا سطل
 الرد قبول الكساح يكون في المجلس بمنزله قبول البيع رجل قال بحضرة الساهد من
 روجت ملامه فخلعها محضرة الشاهدين فعلت لم يحج في قول الشيخة ومحمد رح ولو
 رسل الرجل رسولا اليها او كتب اليها كتابا الى نزوجتك على كذا فقلت بحضرة الشاهدين
 ان سمعا كلام الرسول او قرأ الكتاب عليهما فقلت جار وان لم يسمعا كلام الرسول
 او لم يقرأ الكتاب عليهما فقلت لا يحج وقال ابو يوسف رح يحج لك ولا ^{النكاح} ^{المتعة}
 بلقطة المتعة وهي باطله عند الاقيد الحل خلافا لابن عباس ومالك رحمهم الله
 ان يقول الرجل لامرأة اتمتع بك بكذا من المال كذا من فرضيت فانها لانتم بها الحل لا يقع
 عليها طلاق ولا ابله ولاظهار ولا يرث احدهما من صاحبه وكذا لو قال تزوجتك متعة
 وعن ابن خنيفة رح في الها ونيات ينعقد به النكاح ويلغو قوله متعة ولو قال تزوجتك
 شهرا فرضيت عندنا يكون متعة ولا يكون نكاحا قال زفر رح يصح النكاح ويبطل الشرط
 كما لو تزوجها بشرط ان يطلقها بعد شهر يجوز النكاح ويبطل الشرط وكذا لو قال بعثك
 هذا بكذا بالجمية حاز النكاح ويبطل الشرط وقال الحسن بن زياد رح ان ذكر وقتا لا يعيشا

[illegible]

فصل في الكلام على التبريد

رجل بروح امرأه على اوطاها على او عليها امرأه ان الطلاق سيد هاد كرم محمد روح 2 الجامع ان
النكاح والطلاق باطل ولا يكون الا بمريد هاد ذكر في الصياح من الخمس من رياء اذ امرج
امرأه على انها طالق الى معتد به 'يا م' او على ان يكون الا بمريد هاد عسر قيام ان النكاح طاهر
والطلاق باطل ولا تملك امرأه ان تقول انني طالق او الت روح هاد اذ اذ روح هاد روح
على ان طالق من اسديت نأه معاف روح هاد معاف على ان طاه او على ان يكون ملازم

روي في الجمع متفرقات فقال امة تويته بعد ان اله على ما اثبت فيهم فبلغ المولى فقال
 'حرت النكاح على حدس من دنا او وصيه او زوج حازه. قالوا لان كلام المولى ليس يرد
 بقدرام ما هو رال - منه ودد المسبب - لا يكون روال النكاح لان النكاح منسب له
 التسمية بخار ان يقرب من التسمية رجل قال لامرأة سمعوه المهاد من فوق
 على كذا ان اجاز ان ارضيه وقات قلت لا يصح لانه تعليق والنكاح لا يستعمل التعليق
 ولو قال تزوجتك على ان بالخيار يجوز النكاح ولا يصح الحمار لان له معلق النكاح بان يطي
 بل فاشتر النكاح وشرط الخيار فسطى بشرط الخيار - او روح امرأة غلامه سارده - او
 قروي يجوز النكاح ان كان كذا ولا خيار له رجل طالب - نكاحا محض من
 التمهود فقالت المرأة له روح فقال الرجل ليس لنا روح وبالعالم المرأة ان لم يكن
 زوج فقد زوجت نفسي منك وقيل الزوج ولم يكن لها روح قالوا يجوز هذا النكاح
 لان التعليق بشرط كائن تنجيز جنيان صغيران قال اب احد هما اب الآخر
 محض من التمهود وزوجت ابنتي هذه من ابنك هذا فقبل الآخر ثم ظهر ان
 التجارية كانت غلاما والغلام كان جارية قال النكاح جائز وهو نظير ما ذكرنا
 اذا جعل الرجل في عقد النكاح نفسه محلا للنكاح ولا انعقد النكاح بلفظة الاثنا
 ولا بلفظة الخلع والصالح ولا بلفظة البهارة. ولو اضاف النكاح الى نصف المرأة
 فيه رابان والصحيح انه لا يصح لاجتماع ما بوجب المحل والحمة في ذات واحدة
 فنترجح الحمة بتعقد النكاح بلفظ واحد اذا كان العاقد وليا للصغيرين
 بان كان جلاهما وعماهما فقال زوجت فلانة من فلان. وكذا لو قال الرجل
 زوجت بنتي فلانة ابن اخي فلان. وكذا القاضي اذا قال زوجت هذه الصغيرة من
 هذا الصغير والمولى اذا زوج امته من عبد الصغير والمعتق اذا زوج ممتلكته

كان عليه كل المهر لان المهر يقابل النكاح لا يفسخ
 به على ان كل ولد تله فهو صحيح النكاح والشرط
 وبما كان الشرط مفيداً رجل تزوج امرأة على المع
 ان كانت قبيحة فالواضح النكاح والشرط ان عدم
 درهم وان كان صحيحاً كان المهر انفاً لانه لا خطر
 بحة او جيلة بخلاف ما اذا تزوجها على الفان
 بها من ولد ما فان الشرط ان لا يصح عنق ^{صبيحة} لـ
 فيما لا يعرف وجوده وقت العقد فلا يصح ^{التسمية}
 تزوجها على الف درهم ان لم يكن له امرأة وعلى
 انه لا يصح الشرط الثاني في قول ابى حنيفة صح و
 عقد امرأة طلقها زوجها ثلثاً او زوجها رجل على
 روايات فيه. والمحاصل انها اذا ابرحت ومن تصد لها
 لك حلب الاول وان شرط الاجلال في القول ر
 وتحلل الاول في قول ابى حنيفة وروى عنه ذلك
 رج لا يصح نكاح المحلل ولا تحلل الاول. وقال محمد
 ولو طلقها الزوج الثاني فلا نافل الدخول فزوجت
 لت الاول والثاني ولو كان محبوباً فكث عنه
 للزوج الاول ويثبت نسب الولد من المحبوب
 بتامع من لها من زوجها رجل ووطئها قال محمد رج الله
 حل الاول بهذا الوجه. وان لم ينقضها حلت الاول

سیدی اطلق بصره کما شئت فقال الزوج قلت حاد النکاح ویفغ الطلاق ویكون
 الامرید هالان الدایه اداکات من الزوج کان الطلاق والتعویض قبل النکاح ولا یصح
 اما اذا کانت البدایه من قبل المرأة بصر التعویض بعد النکاح لان الزوج لما قال بعد
 کلام المرأة قلت والنحو ابصر من اعاده ما فی السؤال فصار کانه قال قلت علی انک
 طالق او علی ان یتزوج الامرید لک نصیر مفوض بعد النکاح وکذا المولی اذا نزع امته
 من عند ان بدأ العبد فقال زوجنی امک هذه علی الف علی ان امرها سیدک لک طلقها
 کما شئت فزوجها منه بحور النکاح ولا یتكون الامرید المولی ولو استأجر المولی فقال زوجک
 امیر منک علی ان امرها سیدی اطلقها کما ارید فقال العبد قلت حاد النکاح ویكون
 الامرید المولی وعن هذا قالوا مطلقة الثلث اذا ارادت ان تروج المحلل ومخاف ان لا یطلقها
 فالحکمة لهما فی ذلك ان تقول زوج بصر منک علی ان امری سیدی اطلق بصری کما ارید
 ثم یقبل الزوج فیکون الامرید هالان بعد النکاح یطلق بصرها مع شأه او یقول المحلل
 تزوجک علی انک طالق بعد ما تزوجک الی عشرة ايام او علی ان امرک سیدک بعد ما
 تزوجک فطلقین بصرک کما ترید من فتقول المرأة قلت نطلق بعد عشرة ايام و
 الامرید هالان لو قال العبد لمولاه اذا تزوجتها فامرها سیدک لک انما تم تزوجها یتكون
 الامرید المولی ولا یمکنه اخراجه ابدا امرأة طلقها زوجها ما ارادت ان یتزوجها الزوج
 فقال الزوج لا تزوجک حتی تهیب مالک علی من المهر فوهبت حرمها علی ان یتزوجها تم ایه
 ان یتزوجها قال ابو القاسم الصفار ج الحیة باطله فی الشرط اولم یف لامها صلب
 المال عوضا للزوج علی نکاحها واما النکاح لا یتكون العوض علی المرأة وقال الخلف ج
 الحیة تزوجها اولم یتزوجها وسمی فی نظیر هذا فی کتاب الحیة وعن ابی القاسم الصفار ج
 اذا تزوج امرأة علی ان یأتی بعبد لها الاثمة قال یحیی النکاح له احد من ذلک من ذلک

ركبن أو هندن بين ليربيرا وكلام العاقدين قال أن أسكنهما إن يعبر إمامهما
 ما رواه الأملاد وفي المنتقى إذا تزوج امرأة بشهادة الشاهد من فسمع أحد الشاهدين
 لم يسمع الآخر فزاد على الذي لم يسمع قال النكاح باقيا أسكنهما إذا كان المجلس
 واحدا وإن اختلف المجلس لا يجوز قال الحاكم أبو العصل زوج حكر عن أبي يوسف
 أنه لا يجوز حيدريهما ما رواه عن الأصحاب من أن النكاح بشهادة الأخرسين أما
 لي قول القاضي الإمام علي السعدي زوج لا ينكح ما به ساعد لأن عند الشريعة ^{هنا} ^{هنا} ^{هنا}
 وفي السماع وعلى قول غيره إذا كان يسمع كلام العاقدين يسمع وإن لم يكن أهلا
 ١. أو الشهادة إذا تزوج الرجل امرأة بشهادة أمية من غيرها أو شهادة ابنهما من
 ٢. رواه أن تزوج بشهادة ابنه منها في ظاهر الرواية لا يجوز وفي المنتقى لا يجوز وأن
 ٣. وشهادة أمية من غيرها أتم تحاخذ فشهدت الإنسان ابن محمد الأب والمراة
 ٤. أدب بشهادة الأم من رادى الأب والمراة محمد لا يعمل بينهما أمية وأن كان
 ٥. منظم انضمامهم أو انضمامهم من غيرهم كما جعل أن ادعى الأم لا يعمل بشهادة ابنها وإن حدث
 ٦. الزوج مدعى حارب بشهادة الأنس وإن كان النكاح بشهادة أمية منها ما بهما أحمد
 ٧. بشهادة الأبين وإذا تزوج الرجل أمية بشهادة أمية حاز النكاح فإن تحاذا
 ٨. من ذلك وبهذا البناء على جود الزوج ودعوى الأب أن كانت صغيرة لا تقبل
 ٩. بهما ما وإن كانت كسيرة أن ادعى الزوج ومحمد الأب قبلت بشهادة أمية ما بالاجماع
 ١٠. رادى الأب ومحمد الزوج لا تقبل بشهادة أمية في قول أبي حنيفة وأبي يوسف زوج. وقال
 ١١. يد زوج قبل. ولو تزوج أمية الكبيرة بشهادة أمية فيجوز الرضا وادعى الأب
 ١٢. يعمل بشهادة الأبين على الرضا ما حصل بالشهادة لأختها ما على أختها ما يجوز
 ١٣. بشهادة أمية على أبيها فيجوز الأب مقبولة. وأن شهد الأبين ما فيها يدعى

رجل تزوج امرأة عليا ويقع عليها في كل شهر مائة دينار قال ابو حنيفة رج
النكاح حائز ولها نفقة مثلها بالعرو. رجل تزوج امرأة على الف درهم على ان لا تز
ولا يوتجها جوار النكاح وبوارتان وليس لها الا الف درهم كان مهر مثلها اقل من ذلك
او اكثر

فصل في شرائط النكاح

منها الشهادة عندنا وقال مالك وج شرط هو اعلان دون الشهادة
حتى ونزوحها بحضرة الشهود وشرط الكتمان لا يحور ولو تزوجها بنسب شهود
سرى على اعلان حاد لا شاهد به كل من يملك قبول النكاح لنفسه نفسه فيصح
العاسفين والاعميين والمحدودين ورجل وامرأته لا نعتقد الشهادة المرفوعة
بعل ولا لشهادة العبدس والمخونين والصنمين ونختشين اذا لم يكن معها رجل
ولا شهادة النائمين اذا لم يسمع كلام العاقدين ولا يصح نكاح المسلمين شهادة الكافر
ويحوز نكاح المسلم الدمة شهادة الدية يمين في قول الحنفية وان يوسف رج ويصح
نكاح اهل الدمة شهادة تمام ولا يصح النكاح ما لم يسمع كل واحد من العاقدين كلام
صاحبه وليسمع الداهدان كلامهما معا ما من منع احداهما من كلامهما ولا يسمع
الشاهد الاخر لا يجوز ان اعاد انقطة النكاح فسمع الذي لم يسمع العقد الاول ولم
يسمع الاول العقد الثاني لا يحور وكذا لو كان النكاح محصورا دخلن احدهما اصبحت فسمع
السميع دون الاصح وصاح السميع في اذن الاصح اوصاح رجل اخر لا يحور حتى يوجد سمعا
معا وذكر لقاضي الامام ابو علي البسعي يمدح في شرح السيربان النكاح يصح بغيره
وان لم يسمع اعلان الشرط حصرة التهود دون السماع وعامة المتأخ ثقالوا لا يحور
شربوا السماع وذكر ايضا القدرى وج شرط سماع الشاهد من فان سمع كلام العا
لم يبرح نفسه قيل بانه يصح واظهار خلافه. وعن محمد رج وان زوج امرأة يحضره

سنين كانت النسوة يبدن المرأة إذا روج الرجل انتته لشهادة السكارى وسمعوا
 كلام العاقدين وعرفوا إجازة النكاح وإن كانوا أبلد كونه بعد روال السكر رجل تزوج
 امرأة لشهادته الله ورسوله كان باطلا لقوله صلى الله عليه وسلم لا نكاح إلا بولي
 وكل نكاح يكون شهادة الله وبعضهم حملوا لك كراهية بعض من الرسول صلى
 الله عليه وسلم يعلم الغيب وهو كافر رجل قال من يدعى التهود سروج هذه المرأة
 التي في هذا البئر فقالت المرأة قلت فسمع التهود كلامها ولم يروا تحصى ما كان
 لم يكن في البئر إلا امرأة واحدة جازوا الأملاد والبولوكيت المرأة فسمع التهود كلامها
 ولم يروا تحصى ما كان على هذا الوجه . إذا أخلف الروحان فقال الرجل تزوجتك
 أنا صغير فإذن الولي وطقت المرأة سروجي بعد البلوغ كان القول يعله القاصي
 المحرم هذا العقد فان اصابه رطل وان دخل بها بعد البلوغ كان ذلك احاراه
 الوكيل بالنكاح إذا ادعى انه اسهده عند العقد وانكر الموكل كان القول قول الوكيل بالنكاح
 وسلف الحرمة ما فرار الموكل بكاح الوكيل بعرض يهود إذا شهد الرجل على امرأته امه
 ملا المدعى فان كان اه فاهما المهر طارت سهادته والاملا وس قرا قطة النكاح الولي هو
 شرط لصحة العقد في الصغار والمجانين والمماليك وأخلصوا في العاقله الماله في داره
 نفسها روى أبو سليمان عن محمد بن رجاء ان نكاحها ماطل وروى ابو حفص عنه رجاء ان
 لها ولي محرم فان كان لها ولي سوفي على احاره الولي ان اجاز حار وان رد بطل سواء كان الزوج
 كفوا او لم يكن الا انه اذا كان كفوا كان للماضين ان يحنوا النكاح ولا يحل لزوجها من غير
 تصديق وقال مالك والسافعي رج لا يصدق النكاح سائر النساء زوجت نفسها او اعينها
 او توكلت عن غيرها . وفي ظاهر الرواية عن ابي حنيفة تزوج ابنة سحر النكاح بكراهية له وبنيته
 زوجت نفقها كفوا او غير كفوا الا انها لم يكن كفوا كان الاولياء حقوا الاعاء في رددها

الأب فان كان للأب فيه مفعلة نحو ان تشهد له سماع حقوقيه بالأب لا يصل
 وان لم يكن للأب فيه مفعلة الا ان الأب يدعى لا تقبل شهادته ابنه في قول ابو يوسف
 ربح قيل هو قول ابي حنيفة ربح واصل المسئلة رجل قال لعبد ان كلما طلاق فاستحر
 فتشهد ان طلاق ان اباهما كلم العبد فان كان الأب يحل جازب منها متهما وان كان
 الأب يدعى لا تقبل في قول ابو يوسف ربح لانه يعتبر بالدعوى. وعلى قول محمد ربح نفل
 لانه يعتبر مفعلة الوالد لمنع قول شهادته الولد وشهادة الألسان فيهما باشرة مردوخ
 بالانحاج سواء راسه لنفسه او لغيره وهو خصم في ذلك اولم يكن فلا يحوز شهادته ^{كل} الوكيل
 بالنكاح والوكيل بالنكاح اذ ارجح المؤكدة بحضرة ابيهما وشاهد آخر خارج النكاح وكذا
 لو رحت المرأة بنفسها شهادته اسمها وشاهد آخر وكذا لو وكل الرجل رجلا بان
 نزع ابنه الصغرة فزوجها الوكيل بخضرة الأب وشاهد آخر خارج ولو ادعت المرأة
 النكاح على رجل وهو كحل فاقامت شاهدين واختلعا في المهر فشهد احداهما انه تزوج
 بالف وسشهد الآخر انه تزوجها بالف وجسمائة والمرة تدعى النكاح بالف وجسمائ
 خارج شهادتهما وتفصيلها بالف ولو كان الزوج هو الذي يدعى والمرأة يحل النكاح
 وشهد الشاهدان على هذا الوجه لا تفصل شهادتهما ولا يقضيه النكاح وان اختلف
 الشاهدان في المكان او في الزمان لا تقبل وان ادعت المرأة على رجل بكاح فحجها فاقامت
 شاهدين بنفسيه بالنكاح وحجوده لا يكون طلاقا. ولو اختلف الزوجان فقال احدهما كان
 النكاح بنه هود وقال الآخر لم يكن بنه هود فالقول قول من يدعى النكاح بنه هود وكذا
 لو اختلفا في الصحة والفساد على غير هذا الوجه. ولو ادعت المرأة ان اباها تزوجها وبها الف
 لم ترض وادعى الزوج ان اباها تزوجها في الصغرة كان القول قول المرأة وان اقامت المرأة البينة
 انها كانت بنت عشرين سنة وقت النكاح واقام الزوج البينة انها كانت بنت ثمان

الروح والمهر معا فساد كان ردا وادار الزوج، لم لم المهر فهو على السبيل الذي
 تقدم في الاستبراء قبل النكاح وادار المهر لم يكن كزوج فسكنت لم يكن السكوت
 رضا واستاء بها قبل النكاح وانذر بها بعد النكاح لان الزوج اصل جميعها لانه يمنع الرضا
 وان سمي الولي رجلا في الاستبراء قبل النكاح فقالت عمر احب الي لم يكن ذلك
 اننا وان كان ذلك بعد النكاح لم يكن قوله اغبره احب اليه رد النكاح لان هذا الكلام
 محتمل فلا يبطل به النكاح المصدق وقبل النكاح وقع الشك في انعقاده فلا ينقذ
 المثلثة بغير وجهها وليها فبلغها الخبر فسكنت كان ذلك رضا لان الصبيات
 اماره السرون وان بدت اخذ نفوا فيه والصحيح ان النكاح اذا كان بخروج الدمح
 من غير موت يكون رصا وان كان مع الصوب والصيام لا يكون رضا وان اخذها
 السعال او العطاس حين اخبر فلما ذهب السعال او العطاس قالت كارضيه
 صحيح ردها وكذا لو اخذتها ثم تركت فقالت كارضيه صحيح الرد لان السكوت كان
 من اضطرار او اقبال لها قبل النكاح ان فلانا يخطبك فقالت لان زوجي من فلان
 فالي لا اريد فزوجهما بلفظها الخبر فسكنت حاز النكاح لان الرد قبل النكاح
 لا يدل على الرد بعد الاحتمال بدل الحال ولو قالت بعد النكاح قد كنت قلت
 ان لا اريد فلانا ولم يرد على ذلك لا يجوز النكاح لانها اخبرت بعد العقد انها على
 الحالة الاولى لو تبدل حالها بالغة زوجهها وليها بلفظها الخبر فقالت لا اريد
 الزوج او قالت لا اريد فلانا يكون ردا وقال بعضهم ان قالت لا اريد الزوج فيكون
 ردا او الصحيح هو الاول لان قولها لا اريد الزوج رد لجميع الأزواج فيكون ردا لان
 وغيره ولو زوجهها الولي فرددت ثم قال لها في مجلس آخر ان اقواما يخطبونك
 فقالت ان اداسية بما تفعل فزوجهها الولي من الاول فابست ان تميز نكاحه

الحسن عن ابي سيفه ربح انه سجد النكاح ان كان كفوا وان لم يكن كفوا لا يصح رابلا ^{اقتلعت}
 الروايات عن ابي يوسف ربح، والمختار وما سأل الفتوى رواية الحسن ربح قال الشيخ الامام
 تميم الاثمة الدريسي ربح رواه الحسن اقرب الى الاخطا اذ ليس كل ربح الحسن المرافعة
 الى القاضي ولا كل قاض يعدل مكان الاخطا يد باب التزوج عليهما من غير كفؤ وقال
 ابو يوسف ربح الاخطا ان يحصل العقد وتوافق على اجازة الولي الا ان الزوج اذا لم يكن كفوا
 يصح صحيح الولي وان كان كفوا لا يصح فسخه فان كان الزوج طلقها قبل المرافعة الى القاضي ^{وهو}
 كفؤ صح طلاقه عليها وكذا الايلاء والظهار وان مات احدهما يتوارثان، وعطى قول محمد
 ربح ان طلقها زوجها قبل المرافعة الى القاضي يكون متاركة حتى لو اجاز الولي بعد ذلك
 بكاح المرأة لا يصح اعادة لكونها لا تحرم المرأة بهذا الطلاق وان طلقها الرجل ثلثا كره لعدان
 يتزوجها قبل العروج بزواج آخر واجتمعوا على انها واقرة بالنكاح صح اقرارها وان
 شرائط النكاح رضا المرأة كانت بالغة بكر كانت او ثيبه فلا يملك الولي اجبارها
 على النكاح عند ثا فان استأمرها الاب قبل النكاح فقال ازوجك ولم يذكر المهر ولا الزوج
 فسكت لا يكون سكوتها رضا لها ان تزوج بعد ذلك وكذا لو قال ازوجك حيراني اوبى
 عريهم لا يحصون لان الرضا مجهول لا يتحقق وان ذكر الزوج والمهر في الاستيها
 فسكت كان سكوتها رضا وان ذكر الزوج ولم يذكر المهر فسكت قالوا ان وهما من
 رجل نفذ نكاحه لانهما صيت بنكاح لا تسمية فيه والظاهر هو النكاح بمهر المثل والنكاح
 لفظ المهر يوجب مهر المثل وان زوجها بمهر مسمى لا ينفذ نكاح الولي لانهما ارضيت
 لتسمية الولي فلا ينفذ نكاح الولي الا باجازة مستقلة وان زوجها الولي بغير
 استئمان ثم اخبرها بعد النكاح فسكت ان اخبرها بالنكاح ولم يذكر الزوج والمهر اختلفوا
 به والصحيح انه لا يكون رضا لو استأمرها قبل النكاح ولم يذكر الزوج والمهر لان ذكر

عبد غلامه بالخيار لئنه امام فرأى المستري العبد يبيع ويشترى فسك لزمه البيع
 ومطل حاره وأن كان الحمار للسائق لا يسل جاره ومنها الشفع إذا علم بالبيع فسك مطلب
 شفعه ومنها إذا ساع العبد وهو حاضر فسك في بعض الروايات فان نقله فليس التسليم
 به قال الإمام لأفضل توليه ومنها رجل مال والده لا أنزل فلا يبيع داره ولا زوجه، إذا لم يبيعها
 فسك إذا لم يبع في عيته ولو قال له الخالف أخرج فانه أن يحج فسك الخالف
 بعد ذلك لا يحج في عيته ومنها امرأة ولد ولدا مريء، الناس زوجها بالولد فسك
 لزمه الولد جيم لا يملك عيته بعد ذلك ومنها المهرجوب له إذا قضى الهبة في مجلس الفقة
 فسك الواجب مكرن ذلك إذا بالقضى ونعم الخ لا يستحق ما ما وكذا لك في البيع
 القابل به على الروايات التي يعتبر القضي، إذا زوجه بالسائق لا مادة الملك إذا قضى بمضرة السائق
 والسائق فسك صح قصده وهذا الملك ومنها أن ولد جلد، ولد فسك الولد حتى
 أصبح يوم أربعاء، لزمه الولد ولا يصح بيعه بعد ذلك ولو روجت المرأة به، هاهن
 كفؤ فبلغ إليه فسك الوالد، كرهوا أن ينص مهرها وجهها به كان رضا والد ما
 رجع به المهر والفقهاء في ذلك، ولا يكون مضارفاً الاستحسان أن يكون رضا رجل زوج
 ال بكر أمه، صبر مبرور ولد له فسك فسك قال رحمه الله يسكنهم لها يكون رضا والد
 معهم هم في أو الأجنبية فيكون رد المال، أو قول الله في قوله الآية، ولي رابطة لهم من غير كراهة
 لو كانت صغيرة يلزم العقد إذا كانت له به شفع على النواك ولو زوجها من كراهة
 بند عدم الأب في ذلك منزلة الأب، أما غير الأب والجدي ليس يولي في الاستحسان فغير
 فؤ لم يكن سكوتها رضا كالمزوجه الأجنبية من كفؤ فسك لا يكون سكوتها
 ضاراً لأب من النطق، رجل قال لأجنبية أنه يريد أن يزوجه من فلان فقالت بالفقار^{سنة}
 وبه دانه قال الفقهاء أبو الليث ربح لا يكون ذلك إذا، وقال بعضهم قولها تؤذي

كان لها ذلك لأن قولها أنا راضية يصرف إلى غير الأول لأن دعوى زوجها كانه
 قال لها إذا أبيت فلا نأخذك خطبك فوم آخرون فقالت أنا راضية بما نفعل سو
 الأول. وهذا كرجل طلق امرأته فقال لرجل أنه كرهت صحبة فلانة فطلقها
 فزوجها امرأة نرضها في فروج المطلقه لا يجوز ويكون الأمر عليه بما. ولذا الوباغ
 عبده ثم امرأسا فان يشتري له عبدا فاشترى ذلك العبد لا يجوز فكذلك إذا
 زوج البكر البالغة ثم اختلف الزوج والمرأة فقال الزوج بلغك النكاح وسكت فقال
 لأبلى رددت كان القول قولها عندنا كالمستعير ادعى رد الوديعة وانكر المعبر كان القول
 قول المستعير لأنه ينكر وجوب الضمان على نفسه كذا هو هنا لأن الزوج يدعى لزوم العقد
 والمرأة تنكر فكان القول قولها. وإن أقام البينة كانت السنة بيده المرأة على الرد
 لأنها قامت على الاثبات صورة وبينة الزوج قامت على النفي. وإن أقام الزوج بيده
 أنها اجازت العقد وأقامت المرأة بيده على الرد كانت البينة بنية الزوج لأنها
 استويا في الاثبات صورة وبينة الزوج ترجحت بلزوم العقد ولا يمين عليها قول الحقيقة
 رج. وإن كان الزوج دخل بها طوعا لم تصدق في دعوى الرد وإن كان دخل بها كرها صد
 في دعوى الرد. السكوت جعل رضا في مسائل معدودة. منها بكرة زوجها وإليه ما فعلت بذلك
 فسكتت كان سكوتها رضا. ومنها إذا نواضع رجلان في السرنا فظهر البيع علانية وهو
 تلحقه ثم قال أحدهما لصاحبه أنا فلنا في السر كذا وقد بدلت أن أحدهما صحيحا فسكت
 الآخر فربما كان البيع صحيحا. ومنها إذا أسر المشتريون عبدا للرجل ثم وقع في الغنيمة بعد
 ذلك وقسم ومولاه الأول حاضر فسكت ولم يطلب العبد بطل حقه في أخذ العبد ومنها
 المشتري إذا قبض المبيع قبل نقد الثمن والبائع يراه ولم يمنعه من القبض كان إذا وبها
 المولى إذا رأى عبدا يبيع ويشترى ولم يمنعه فسكت يكون ذلك أدنا. ومنها رجل اشترى

احياءها قال احمد بنت اواصد : كان ناسا من اهل العلم اذ اراد به الابد فنهزوا
 لسوق الكلام على هذه الامة براءتهم لا يكون احازة هكذا ذكر الشيخ الامام الحنفى
 . اهله واده دج في منج الاثر عن النبي صلى الله عليه وسلم عن محمد بن سنان عن
 بن عباس فانهم لا يكون احازة وروى عنه ابن عمر بن محمد بن جرج قولهم : لم يصنع
 احازة ولا يكون احازة فثبت ما صنع لا يكون احازة ولوقال ابن عباس : قبل الامة
 احازة وله هاهنا وهم فضل التمسك كان احازة صغير تزوج ما علة خفاف فله ان
 تزوج المرأة مروج آخر ولد كان الصبي يناد بعد ثلثة النكاح الذي ما تدره والى
 ما كانت المرأة تزوج آخر قبل احازة الصبي حاز النكاح الثاني لاهلها
 قبل احازة الصغير وان كان النكاح الثاني بعد احازة الصغيرة فله ان كان الذي
 في الصغير هو المثل او مما يعاس السابرة فلا يجوز النكاح الثاني له كذا هو في
 وقد غلبت باحازة الصغير بعد البلوغ . ان كان بمهر كثير لا تستأجر الزنسان في
 اب او جد فكذلك لانهم ايملا كان النكاح عليه بمهرته وانه قد عدل الامة
 على احازتها فنفذت بالاحازة بعد البلوغ وان لم تكن لا يصح اب قبل ما داره
 من المرأة لان عقل الصغير على هذا الموضع لم يتوقف فلا يلحقه الاحازة (وهذا
 ابنته الصغيرة من ان كبير لرحل ولة اب الامم يجزى ان ثم ماتت اب
 قبل ان يجزى الابن الكبير بطل النكاح ثلثا . انه خبره كان مملك قدس هذا
 النكاح الموقوف وكان موته قبل التقاد من نكاح الفسخ كما مر آه اذ ارجت نفسها
 من رجل غائب وقيل عن الغائب فصول كان للمرأة ان يفسخ ذلك النكاح وموته ما قبل
 التقاد يكون فسخا فكذلك ههنا ولو ان رجلا تزوج ابنته البالغة من رجل غائب و
 قبل عن الزوج فصول فماتت اب المرأة قبل احازة الغائب لا يبطل نكاح الاب بموته

وقولها تود اني تعرف ملادي يكون اذا ما. وان قالت ذلك اليك يكون توكيلا في قولهم
 وذكر الطاهر عن ابي يوسف ربح عبد استاذن مولاه في الزوج فقال المولى انت اعلم لا يكون
 اذا ما. ولو قال ذلك المالك كان اذا ما وتقوم ايضا رجل فزوج امرأة بعد انهما بلغها الخبر فقال
 مالك نسب قال بعضهم يكون اجارة والاولى ان لا يكون اجارة رجل روج ابنته السابعة
 فلما بلغها الخبر ولم يستكمل سئل في اليوم الثاني فقال لا ارضي بما فعل ابني وتزوجت ما خرفال
 ابو القاسم الصفار ربح ان لم تعلم الروح او لم تعلم الصلح فلما علمت مد لك فزوج
 بطلن فزواج الاب بكر ووجه. عالت بعد سنة حين بلغ في السكاح قلت لا ارضي كان القول
 قولها ولو قالت بلعني السكاح قل سنة فزوجت لا يقبل قولها. ولو بلغها الخبر وعندها يوم
 فقالت مد ردت النكاح حين بلغني الا انهم لم يسمعوا ذلك مد لا يقبل قولها لان القوم
 اذا لم يسمعوا ردها كان التام عند هم سكونها عتبت الرضا صغيرة روجها وليها غير
 الاب والجد فقالت بعد ما اركت ابني قد احبرت نفسي حين اركت لا يقبل قولها بخلاف
 الفصل الاول لان حيار السلوغ فصح للنكاح النافذ فكانت مد عجة بابطال الملك الثاني
 رجل زوج ابنته البالغة ولم يعلم الرضا والرخية مات زوجها فقالت ورثة الروح انها زوج
 غير امرها ولو علم بالنكاح ولم ترض فلا ميراث لها وقالت هي زوجتي باي امرى كان القول قولها
 ولها الميراث وعليها العدة وان قالت زوجتي ابني غير امرى فبلغني الخبر فزوجت لامر لها ولا
 لانها اقربت ان العقد وقع غير نافذ فاذا ادعت النفاذ بعد ذلك لا يقبل قولها المكان التمه
 بكر زوجها ان عظمها من نفسه وهي بالغة فبلغها الخبر فسكتت ثم قالت لا ارضي كان لها ذلك
 لان ابن العم كان اصيلا في نفسه وصولا في جانب المرأة فلم يتم العقد في قول اب جعفر و
 محمد رحمه الله فلا يعمل الرضا. ولو استأمرها في التزويج من نفسها فسكتت ثم زوجها من
 نفسه جازا جازا. رجل روج رجلا امرأة بغير اذنه فبلغه الخبر فقال لم يصح ما قاربك الله

المولى فإن المولى فأحار الوارث نكاحها صححت أحارته لأنها لا تورث سفد النكاح
 إن الوارث. وله الصغير والصغيرة إذا قال روجت الصغير أو الصغيرة أمس لا يصدق إلا
 سنة أو يصدق بق الصغير بعد البلوغ ونول ابنة صغيرة وح وكذلك مولى العبد إذا أقر
 نكاحه ووكيل المرأة ووكيل الرجل. وقال صاحبها وح يصدق وهو له الأمه يصدق بالأنثى
 حلفوا في موضع الخلاف نيل الخلاف فيما إذا بلغ الصغير ونكر النكاح فإذ المولى أمالوا أقواله
 لنكاح في الصغير صح أقواله والصحيح أن الخلاف فيما إذا أقر في صهرها صلهما ونكر الم يصح
 بواره ولو أنكر العبد قبل العفو أو بعده لم يصح عليه أقوال المولى في قول ابن جهمير رحمه الله
 لنكر جعل ربه في استثمار المولى قبل النكاح وكذا إذا روجها ثم أخبرها وكذا إذا أرسل إليها
 يسوك في الاستبراء أو في الأخبار ولا يشرط العبد دلاء العدالة في الرسول فإن أخبره أنه
 لابد من العبد والعدالة. وسكون الثبوت لا يكون رضى ولزمت ثبوت الوعد إن
 بمالعه الاستبراء أو عمره والرومان كان سكوتها رضى وكذا إذا أقرت بذلك الزنا في قول
 يستحققة رضى ولو صارت ثبوتاً ولو طبع في نكاح أو نكاحه. كبح أو ذلك ممن لا يكون سكوتها
 رضى ولو طبع بها زوجها ثم وقعت الفرية سمعاً مما قالت له دخلت به رضى ثم أقر رضى
 ولو زوجها المولى الأبعد فعلت بذلك ما كسبه لم ينكر. كونها رضى إذا لم تكن المأثرة
 عائناً غيبة منقطعة. ولو كان أب البدر عبد فزوجها أو أخ المحر ففعلت فسدت كذا
 سكه بها رضى. والقاصي عندهم الأول. إمام مائة المولى في ذلك المولى إذا روج المتب
 فرصيت بغيرها ولو قطعت الرضا بلسانها كان لها أن ترضع بعد ذلك ولا بد من الرضا
 بالقلب وإنما المعتبر في ذلك باللسان واللسان أو العمل الذي يدل على الرضا
 أمكن من الوجه وطلب المهر وشول المهرود. وإن لم يرد. وإن لم يرد. وإن لم يرد. وإن لم يرد
 وإذا سأل الشهود سأل من رساها بالدخول ولم يظفر بالبرصيهها مسأله

لأن الأب لو أراد فسخ النكاح لأبطلت في قول أبي يوسف ومحمد روح لأنه موقوف فلا يطل
 النكاح بموته. ويحل روح إبه الـ الع امرأة بعزادته فحرر الأب قبل الأحازة قالوا ينبغي للأب
 أن يقول أحريت النكاح على أبيه لأن الأب بملك النساء النكاح عليه بعد الحيون بملك الأب
 بجارة. وعند روح امرأة بعزاد المولى ثم امرأة ونحو امرأة فبلغ المولى فأحاز الكل وإن لم يكن
 دخل من عاز نكاح الثالثة لأن الأصل على نكاح الثالثة كان فسخه الأول والثانية
 بفسخ نكاح السالفة ففسخ ما حاز المولى وإن كان دخل بهن لا يصح نكاحهن لأن الأصل
 على نكاح الثالثة بعد الأول والثانية لم يصح فلم يكن صحيحا لمساها فلا تصح بجارة المولى كما
 لو تزوجهن في عقد واحد وكذا الحزاد تزوج عشر نسوة بعزادته في عقد مفردة بملهن ^{ما هن}
 شيئا من نكاح التاسعة والعاشر لأنه لما تزوج الخامسة كان ذلك صحيحا لغيره الأربع ولها فإذا تزوج
 التاسعة كان ذلك صحيحا لنكاح الأربع قبلها فسد نكاح التاسع والعاشر على أطرافهما
 أمه تزوج بعزاد المولى ثم أعها المولى فأحاز المشتري نكاحها إن كان الزوج دخل بها صحيحا
 المشتري وإن لم يكن دخل بها الزوج لا تصح إجازة المشتري لأنه إذا لم يكن دخلها أمهت للمشتري
 ملك اليقين والحل البات إذا طرأ على الحل الموقوف مطلقه وأما إذا دخل بها الزوج بحسب
 عليها العقد بهذا الدخول فلا يحل فرجها للمشتري ففسخ أحازة المشتري. وكذا الأمهات ^{أخر}
 بعزاد المولى فبات المولى قبل الأحازة فأحاز الوارث نكاحها إن كان المورث أو الزوج دخل
 بها صحيحا إجازة الوارث لأنها لا تحل للوارث وإن كان لم يدخل بها المورث فلا الزوج لا ^{يصح}
 إحازة الوارث لأن الوارث لهما بموت المورث وحلت له فطل النكاح الموقوف ثم ولد
 تزوج بعزاد المولى ثم أعها فبات لم يدخل بها الزوج قبل العقد لم يحز النكاح بموت المولى
 لأنه وجب عليه ما عدا العقد والعنة تمنع فساد النكاح وإن كان الزوج دخل بها قبل العقد فإجازة
 النكاح بموت المولى لأن قيامه بإجازة الزوج يمنع وجوب علة العقد وكذا المكتبة إذا تزوجت بغير

ائتان كبير انما يجوز نكاح الامه من ابي حبيفة زوج في رواية وهو قول التسايع زوج
 يملك المولى احراز العدة ولا يجوز تزويج المولى على المكاتب والمكاتبه الا باذنها
 والى انما صغيرين ولو زوج المولى مكانته الصغير ونحوه فاعتقت لاسطل نكاح المولى
 الا ان لا يجوز الا احراز المولى وان عجزت لطل نكاح المولى بعينها ولو زوج مكانته الصغير
 وأبصره لم يعتق او عجز لا يطل نكاح المولى الا ان لا يجوز الا باذنها المولى وما يحل للمؤنة
 والد في قول من ان المهر نكاح او بل خول بن شهامة يكره المولى ومهر المكاتبه ومقتفه
 المعتز يملك المولى اذا وجب له مهر على العدة كاح مكرن المولى ساع فيه وما يجب
 على المكاتب والدة براءه عاقل ذلك تأت على العدة بعين المولى من ذلك يؤخذ به
 بعد الاتفاق واليه الرد ان يزوج بعد تصغيره له ان يزوج امته والحكم بمنزلة الاب
 وكذا التوضيح راقع من العاقل في مال المناوضة ولسانك العان والمضار لا يملك
 بزوج الامه في قول المعتز ومحمد زوج وكذا العدة المادون والمكاتب لا يملك بزوج الامه
 والله اعلم بالصواب

مسألة في حق الفصول

رجل زوج رجلا امرأة بعد ان لم يكن ابدا العاقد ان يفسخ هذا العقد في قول محمد والابو
 زوج الاول في قوله الآخر ان يفسخ الاول العاقدون في الفسخ اربعة عاقد لا يملك الفسخ
 الا بالقول ولا المدخل هو الفصول اذا زوج رجلا امرأة بعد ان لم يكن ابدا العاقد ان يفسخ
 وكان لزوجها احد المالك المرأة شوقا لثايل ولا يكون مسحا الاول وعاد يفسخ بالقول
 ولا يفسخ بالفعل وهو الوكيل رجل وكل رجلان زوجة امرأة بعد ما فزوجه تلك المرأة
 خاطب عنها فصول فان هذا الوكيل يملك الفسخ بالقول ولو زوجة احد تلك المرأة
 لا يفسخ العقد الاول وعاقل يملك الفسخ بالفعل ولا يملك بالقول وصورته رجل

بالبيع قد احرزك بما امرتك به لم يحرم المأمور رجل وكل رجلا لزوجته فلا يبرؤها
 لو كل صحيح كالح النوكل بخلاف النوكل سرائي بعبه اذ اسرى لنفسه ولا يكو^ن منسرا
 لنفسه لان الوكل بالتسراء مع الموكل عملة البائع مع المنسري كانه اشتراه لنفسه
 ثوباعه من الموكل لان ملك الممن مما يقبل الانتقال عنه العمة. وهذا للعن لا يمكن
 تحقيقه في الوكل بالنكاح لانه رسول وسفير والرسول يملك السراء لنفسه فلو ان
 الوكل اقام مع المرأة شهرا ودخل بها لم يطلقها وانقصت عدهما فوجها من الموكل
 جازله ان يزوجها اياه. محرم بص كل لسانه فقال له رجل اكون وكلاءه من زوج ابنتي فلا
 فقال المربص بالفارسية ادي ولو يزدي على ذلك لم يصبر وكلاءه ان قوله اري محتمل بمحمل
 ان يكون توكل في الحال ويحتمل ان يحمله ويكلاءه الرومان التاي ويحتمل التامل والتدبر
 اري اجملك ويكلاءه فلا يصبر ويكلاءه بالشك ولو وكل رجلا ان يزوج امرأة فزوجها^{كل} كل
 اسه نفسه ان كانت الاسه صغيرة لا يجوز في قولهم وان كانت كبيرة فكذلك في قول
 ابن خنفة رج. وقال صاحبها رج محذور ذلك ولو زوجه الوكل اخته حاز في قولهم جميعا
 والوكيل من قبل المرأة اذ ازوجها من ابيه او ابنه لا يجوز في قول ابن خنفة رج. الوكل بالنكاح
 من قبل المرأة اذ ازوجها من لیس بكفو لها قال بعضهم يصح في قول ابن خنفة رج خلا ما
 لصاحبه رج. وقال بعضهم لا يصح على قول الكل وهو الصحيح وان كان كفوا الا انه اعني
 او مقعد او صبي او معتوه فهو جائز وكل اذا كان خصبا او عينا. ولو وكل رجلا ان يزوج
 امرأة فزوجه امرأة عيما او سبلا او ارتقاء او مجونة او صغيرا ناعم او لا ناعم حرة او امه كفوا^{للسب}
 بكفو له مسلمة او كتابية جاز في قول ابن خنفة رج ولو وكل رجلا ان يزوج امه فزوجه حرة
 لا يجوز وان زوجه مكاشة او مدبرة او ام ولد جاز لانهم في النكاح كالامة. ولو وكل
 رجلا امه فزوجه امرأة حلف الزوج بطلانها ان تزوجه او زوجه امرأة كان

زوج رجلا امرأة بغير امر ثم ان الزوج وكله ان يزوج امرأة بغير عينها ووجه احب تلك
المرأة يفسخ نكاح الاول ولو فسخ ذلك العقد بالقول لا يصح فسخه. وعاقداً مملوك
الفسخ بالقول والفعل جميعاً. وصورته رجل وكل رجلا ليروجه امرأة بغير عينها وزوج
امرأة وخاطب عنها فصوله فان فسخ الوكيل هذا العقد صح فسخه ولو روجه احب تلك
المرأة يفسخ العقد الاول

فصل في الوكالة

رجل له ابن ولان له ابن فأكراه الاب ابنه علياً ان يوكله في تزويج ابنته فقال الابن من اذن
وانفردت في تويرارم هرچه خواهی بکن فذهب الاب وروح ابنه قال الشيخ
الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يصح هذا النكاح لعان احد هالة لما قال هـ رجه خواش
بكن في تزويجها فكان الكلام محتملاً لا يحتمل انه اراد بذلك الرد وان كره الاب ولان لا يراد
بهذه في حالة العضا، اسوكل ولان مثل هذا الكلام لا يراد به التحقيق قال الله تعالى
من شاء فليؤن ومن شاء فليكفر عزم قال ابنة اخيه التيب ان اراد ان يزوجك من فان
فقال لا يصلح فلما فادفها العزم قالت لا ارضي ولم يعلم العزم بذلك ووجهها جارية مباحة
في قولنا لا يصح رجه كانه كالموكل لا لا يغزل قبل العلم باللغة وكلت رجلاً من زوجها
من ولان بالف درهم تزويجها الوكيل الخمسمائة مائة الخبر بذلك قالت لا يصح
هذا الاجل نقصان المهر فقبل لها لا يكون لك منه الا ما تريد بن معاذ بن حصن قال الفقيه
ابو جعفر رجع حجب النكاح لان قولها لا يصح ليس ثبوت النكاح فاذا ارضيت بعد ذلك
فقد صاغت اجازتها عقداً موقوفاً فصحت الاحازة رجل امر رجلاً ليبيع غلاماً له بمائة
دينار فباعه المأمور بالف درهم ثم قال للأمر بعب الغلام فقال المولى اجزت ذكر في المنية
انه يجوز البيع بالف درهم وكذلك هذا في النكاح. ولو قال الأمرين اخبره المأمور

السوئ الى منها او كانت بـ عدة الموكل صح انكاح الوكيل . ولو تزوجه الوكيل امرأة
 وهي في نكاح الغير وفي عدة الغير هو يعلم بذلك ولم يعلم قد خل بها الموكل ولم
 يعلم بذلك فرق بينهما وعليه الاقل من المسمى ومن مهر المثل لان موجب الدخول
 في نكاح الفاسد الاقل من المسمى ومن مهر المثل ولا يرجع الزوج بذلك على الوكيل
 وكذا لو تزوجه ام امرأته رجل ارسل رجلا ليخطب له امرأة تعبه بها فذهب الرسول
 وزوجه اياه جاز لانه امرأه بالخطبة ونظام الخطبة بالعقد ولو وكل رجلا لنزوجه
 امرأة فزوجه امرأة ثم اختلف الزوج والوكيل فقال الزوج زوجتي هذه وقال
 الوكيل بل زوجتك هذه الاخرى كان القول قول الزوج اذا صدقته المرأة في
 ذلك لانهما تصادقا على النكاح فثبت النكاح بتصادقهما . وهذا المسئلة دليل
 على ان النكاح يثبت بالتصادق . ولو وكل رجلا لنزوجه فلانة او فلانة فاستلما
 وجهه جاز ولا سطل التوكيل هذه الجهالة وان زوجها لم يجد عفة لم يجز واحدا منهما كما لو وكل رجلا
 ان يزوجه امرأة فزوجه امرأته وعفة . ولو وكل رجلا لنزوجه امرأة ثم كل
 اخر بمنزلة ذلك فزوجه احدهما امرأة والاخر اخبرها ان كانا على التعاقب حارا الاول
 وان وقعا معا بطلا اذا قال الرجل لغيره زوجتي امرأة فاذا فعلت فامرها بيبها
 فزوجه الوكيل امرأة ولم يشترط لها ذلك كان الامر بيبها . ولو قال زوجتي
 امرأة واشترط لها على اني اذا تزوجتها فامرها بيبها فزوجه امرأة لم يكن الامر
 بيبها الا ان تشترط الوكيل لان الزوج ما شرط الامر لها بنفسه بل فوض ذلك
 الى الوكيل بخلاف الاول . ولو وكلت المرأة رجلا بالنكاح فشرط الوكيل على
 الزوج ان اذا تزوجهها يكون الامر بيبها ثم تزوجهامنه جاز النكاح ولا يكون
 الامر بيبها حين تزوجهها . ولو وكل رجلا ان يزوجه فلانة فاذا لها زوج فمات

الصغيرة من زوجها بعد النكاح عرضا قبل القيمة مقلدا ما يريد ان يحط عن مهر الصغير
من زوجها فيصير الأب مستويا ذلك من مهرها بنسخ العرض. رجل قال لعبرة زوج ابنتي هذا
رجلا يرجع العلم ودين بمشورة فلان فزوجها رجلا بهذا الصفة من غير مشورة فلان
جاز لان غرضه من المشورة ان يكون النكاح من كان هذه الصفة ما حصل العرض
لاحاطة بالمشورة

فصل في الكفاءة

الكفاءة معتبرة في النكاح حلا فالملك ربح وسفان وجماعة من الصحابة رضي الله
عليهم اجمعين وعن الزكري ربح انه اخذ بقولهم. تم الكفاءة سقلى بخمسة منها الاثلا
فيها بيننا وهي السب فقريش بعضهم اكفاء لبعض كيف كانوا حتى ان العرشي الذي ليس
بهاتمي يكون كفوا لها تسمى وغير العرشي من العرشي لا يكون كفوا للعرشي والعرب بعضهم
اكفاء لبعض الا ان اري والمهاجرى من سواء والموالي لا يكون كفوا للعرب ومنها الاسلام
والعصرانية واليهودية لا يكون كفوا للمسلم حتى ان المسلم اذا وكل رجلا بالنكاح من ربه يهودي
او نصراني لا يجوز في قول ابي يوسف ومحمد ربح لان عندهما الوكالة تنقضي بالانكاح ومن
اسلم نفسه وليس له اب في الاسلام لا يكون كفوا لمن له اب واحد في الاسلام ومن له
اب واحد في الاسلام لا يكون كفوا لمن كان له ابوان في الاسلام. ومن له ابوان في
الاسلام يكون كفوا لمن كان له عترة اباء في الاسلام ومنها الحرية بالمال كيف
كان لا يكون كفوا للحرية وكذا المعتق لا يكون كفوا للحرية الاصلية. والمعتق ابوه لا يكون
كفوا للمرأة التي لها ابوان في الحرية. ومن له ابوان في الحرية يكون كفوا لمن كان له اباه في الحرية
وعن ابي يوسف ربح من اسلم بنفسه والمعتق اذا احرز من الفضائل ما يقابل سبب ما كان يكون
كفوا ومنها الكفاءة في المال والثروة في ظاهر الرواية لا يعتبر ذلك فمن كان قاندا راعى للمهر

اركله بد ينار كانت المرأة بالحار ان ساءت اجارت النكاح بد ينار ولبس لها غير
 ذلك وان شئت ردب النكاح ولها عليه مهرها بالغام بالغ مختلف ما تقدم لان شر
 المرأة رضيت بالمسمى فاذا بطل النكاح وجب العفر بالدخول لا يناد على ما وضعت. اما
 هذا المرأة ما مضى بالمسمى في العقد فكان لها مهر المتل بالغام بالغ ولبس لها مائة
 العدة لان العدة لا تحب بحكم النكاح وانما وجبت بالدخول عن شبهة فلا يجب فيها ^{النفقة}
 وان كان الزوج يدعى المتوكيل بد ينار وهي سكر مكن لك كان القول قولها مع الميسر وهكذا
 امر محتاط فيه بنسبة ان ساءت عليها امرها ويخبرها بعد العقد اذا حالف امرها وكذا الولي
 اذا كانت بالغته يفعل ما يفعل الوكيل وكذا المرأة اذا رجها او الالب اذا زوج الباطنة
 او الصغيرة بمهر مسمى فزان الوكيل والالب ابنا الزوج عن كل المهر وعن بعض وشرط الضمان
 على نفسه ليرحم الله والامراء الا ان يجيز المرأة اذا كانت بالغته وشرط الضمان باطل
 لانه لو بطل عن المرأة وقال اكرن رضاند هـ وبستاند من ضامنم محسوى رايج رن
 ساند بطلان الكفالة ظاهر رجل قال لآخر ان اخذ فلان مال عليك من الدين فاما ^{من} صا
 يد لك او اداد به الكفالة للمرأة وقال اكرن تطلب كنت من صامنم او اكره ان مال خود يد هم
 وهذا كفالة للمرأة وهي عاتبة فلا يصح في قول المحققه ومحمد رج الا ان يغفلها حاصر المرأة
 في المجلس والحيلة لها ان كانت كبيرة ان يقول الوكيل او الولي ان المرأة امرتني باللهه والاب
 فان انكرت ذلك واخذت منك بعير حتى ما قاض من لك بدل لك فيصح هذا الضمان وان
 كانت المرأة صغيرة قالوا الحيلة في ان لا يكون الزوج مطالب بالاجماع ان يقول الالب وقت عقد
 النكاح بالفارسية رخر حوش فلان را بنون في دادم بد وهرار ددم بد انك ما نصد دم
 تو بعد فانه مباح ذلك ويصح هذا الكلام للاستثناء كانه قال زوجت ابنتي بالف درهم
 الا حسانه وصدق ذلك عند الكل فكذا لك الوكيل وحيلة اخرى ان يستترى اب

والنصفه يكون كقول الدات اموال عظيمه ومن لا تقدر على المهر والنفقة لا يكون كفوا
 للعصره في ظاهر الروايه فليس الحسن عن ابي يوسف رج يكون كفوا ولا يعتبر القدره
 على المهر والنصفه وفي بعض الروايات يعتبر القدره على النفقة دون المهر وعن بعض المسالك
 رج اذ ارجح الصعرة فوهم امر صبي ليس له طاقه للمهر وابوه عبي وفل الكاح ابوه حاز
 الصبي عساه المهر جمال الاب ولا بعد عيا في المعقه لان الاماء يتحايون المهور العاليه ولا يحلون
 الداره آما من كبس له اى عبد لا بد له من القدره على المهر ثم احلوه في المهر وال بعضهم
 يعتبر القدره على اداء كل المهر وقال بعضهم يعتبر القدره على اداء نصف المهر وفي دارنا
 يعتبر القدره على اداء المجهل واختلفوا في النصفه ايضا مع اعسارها عدل لكل قال بعضهم
 الشرط ان يملك نصفه سنة وقال بعضهم ان يملك نصفه شهر وعن ابي يوسف رج اذا اد
 على ايفاء ما يجهل له المهر مكسب كل يوم معدل ما تنفق عليها يكون كفوا وقال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل ج اذا قدر على ايفاء ما يجهل له من المهر ونصفه شهر كان كفوا
 . الا حسن في الخبر من ما قاله ابو يوسف رج اذا ملك الرجل الف درهم وعليه دين الف ^{دينار}
 تزوج امرأة الف ومهر مثلها الف قالوا يجوز ذلك لانه ما در على ان يفضيه دين المهر الف الذي يدين
 وبما يخلق به الكفاه عدل لبعض الدبانة . وقال ابو يوسف رج القاسق اذا كان معاه ^{دينار} مخرج
 سكران لا يكون كفوا المصاححه من بيات الصالحين . وان كان يسر ذلك ولا يعلن يكون كفوا
 وعن محمد رج اذا كان القاسق مخبرا معظما عدل اناس كاعوان السلطان وغيرهم يكون كفوا
 لسباب الصالحين وان كان مستخفا عند الناس لا يكون كفوا قال الشيخ الامام بن ميسر الاثمة
 السريه رج لم ينقل عن ابي جعفر رج في ظاهر الروايه في هذا شئ . والصحيح ان عدل النفس
 لا يجمع الكفاه وقال بعض مسانئ بل رج القاسق لا يكون كفوا الست انصالح معلنا كان
 القاسق اولم يكن وهو اختيار الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل رج . ومنها المخوفة في ظاهر

ولا كان؟ جواب منه عند الكل كما قال محمد ومروءة في الفصول اسقط منه
 تزوج امرأة وانسب إلى مسألة ثم ظهر له من غيرهم فان كان ما ذكره من ايمانها
 كفو لها بما ظهر بان تزوج عريضة على انه عريضة فظهر له من غيره او ذكر انه عريضة
 عريضة كان العقد لازما ولو كان ما ظهر خبرا سيما ذكر وليس بكفو لها بان تزوج
 عريضة على انه عريضة فاذا هو عريضة كان النكاح لازما في حقها ويكون الاولياء
 من تراعى رأتها ما ظهر خبرا سيما ذكر وليس بكفو لها بما ظهر بان تزوج عريضة
 انه عريضة فاذا هو عريضة كان لها حق الفسخ وان رضيت كان الاولياء من الفسخ
 ان كان ما ظهر خبرا سيما ذكر وهو كفو لها بان تزوج عريضة على انه عريضة فاذا هو
 عريضة كان لها حق الفسخ عند اصحابنا الثلاثة وخلافه في تزوج وكذا لو تزوج امرأة
 على انه فلان بن فلان فاذا هو اخوه لايه او عمه لايه كان لها حق الفسخ وان كان
 ثقة لها ان تزوج بنته الصغيرة من رجل ذكر انه لا تسرب المسكر فوحده
 وربما منعت الصغيرة وفالت الارض قال العقيلة ابو جعفر ان لم يكن
 اليد ما تسرب المسكر فان قال اهل البيت الصلاح والنكاح باطل كان
 والله ان تزوج بغير علم الدماء وانما رويها منه على ظن انه آذوق وذاع
 في الأصل امرأة رويها من علم الدماء وانما رويها منه على ظن انه آذوق وذاع
 في النكاح لا خيار لها ويكون الخيار للاولياء وانما رويها من علم الدماء وانما رويها منه على ظن انه آذوق وذاع
 انه عريضة ثم علموا انه كان عريضة لاحد منهم ومنه لو ذكر الراجح انه عريضة
 فزوجها منه ثم ظهر انه عريضة كان لهم الخيار ودلت المسئلة على ان المرأة اذا
 زوجت نفسها رجلا ولم يشترط لها الكفاءة وتعلم المرأة انه كفو وليس بكفو
 ثم ظهر انه عريضة لا خيار لها وكذا الاولياء اذا زوجوها برضاها ولم يعلموا بعد

الطلاق تترى وجبت نفسها هذا الزوج بغرو له كان للولي ان يفسخ وان كان الطلاق حيا
 لم يكن له ان يفسخ ولو زوجت نفسها غير كفؤ ودخل بها ففسخ العاقد ^{عندها}
 محصورة الولية تترى زوجها هذا الرجل في العدة بعين له ثم توفى العاقد بينهما قبل الدخول
 كان على الزوج كل المهر الثاني وعليها عدة مستقلة في قول ابي حنيفة وانه يوسف ربه و ^{كان}
 محمد ورفيع لا مهر على الزوج وعليها بقية العدة الاولى عند محمد ربه وقال ربه ^{كان}
 عليها وثمة خمسة مسائل على هذا الخلاف. منها هذه المسئلة ومنها اذا طلق الرجل
 امرأته المدخولة تطليقة بائنة تترى زوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول في النكاح الثاني ^{عندها}
 عليه كل المهر وعلى قول ربه ومحمد ربه نصف المهر بالنكاح الثاني ومنها اذا طلق امرأة ناشئة
 بعد الدخول بغير زوجها في العدة ثم ارادت والحياء بالله ثم اسلمت على قول ابي حنيفة ^{سيف} واني
 ربه عليه كل المهر وعلى قول محمد ورفيع لا يجب عليه المهر الثاني ومنها المسكوحة اذ
 كانت امة فظلفها بعد الدخول تطليقة بائنة تترى زوجها في العدة ثم اعقب ما خاتمت
 نفسها قبل الدخول. ومنها اذا طلق امرأة بعد الدخول تطليقة بائنة تترى زوجها في العدة ثم
 وقعت الفرية بينهما ما للعان او خيار السلوع عند ابي حنيفة وانه يوسف ربه ^{النكاح} في الدخول في
 الاول يجعل دخوله في النكاح الثاني في حق ناكذ المهر وجوب العدة. وعلى قول محمد ورفيع
 الدخول في النكاح الاول لا يكون دخوله في النكاح الثاني لان المهر ولا في العدة الا ان عند
 ربه ربه يستقل عنها بقية تلك العدة. وعلى قول محمد ربه لا يسقط وكذلك لو كان
 النكاح الاول ماسدا ودخل بها او كان وطئها بشبهة ووجب عليها العدة ثم تترى زوجها في
 العدة نكاحا جائزا ثم ارادها قبل الدخول. ولو كان النكاح الاول جائزا ودخل بها ووقعت
 الفرية بينهما تترى زوجها في العدة نكاحا فاسدا ثم عرق بينهما قبل الدخول لا يجب المهر
 الثاني في قولهم. ولو كان النكاح الثاني بعد انقضاء العدة ثم وقعت الفرية بينهما قبل

ككاح المملوك لأبوان أموي والمولى مات أحدهما على لحاحه عندنا إذا صار إلى سنة
 الكل والمملوك إذا كان بين رجلين لأمر وجه أحدهما ثم بعد ملك الحيث العسوية لقوا
 عليه إلى سنة الكاح في العصبان وأقرب العصبان إلى الصغير والصغيرة الأب ثم الجد
 أب الأب وإن علا وآل الأم من نعتها يندج الأم المحونة سدا وقال الساجي روح كذا
 الآل بنو الأم من عتسرها واحتلف صيغها في الكف والآل من أدحمها للحمية قال
 الساجي وأبو يوسف خرج من أحريين ومكها وقال محمد الأب أحريه عليه يملك القصر
 في مال والنفس والأب لا ملك التصرف في مالها وكان قال ابن الأس وإن سفل ثم الأخ
 لأب وأم ثم الأخ لأب ثم أمهما على هذا المذهب وإن سفل أو سفل العكس أو أم ثم العكس
 أو موها على هذا الترتيب في علم زب كذا ثم ثم الأم كذا موها على هذا الترتيب
 كذا إذا كان له من جدها ساجي وقال الساجي روح ليس أحريه الأب الجد ثم الجد ثم الجد
 والصغير المولى في روح لسبب الصغرة في داخلها للستاف في روح وبعد العصبان من
 لأقرب المولى لا يملك ما له في انتماء له لأنه عصبه ثم عصبه مولى العتاة ثم وعند عدم
 العصبه كل قريب قرب الصغير الصغير من ذري الأرحام يملك في مع الصغير الصغيرة
 في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة روح وفار محمد لا ولاية له في الأرحام وقول أبو يوسف
 مصطرب وأقرب عند أبي حنيفة روح الأم ثم البنت ثم بنت الأم ثم قريب البنت ثم بنت ابن
 الأب ثم بنته بنت البنت ثم الأخ لأب ثم أمهما على هذا المذهب والأخت لأب ثم أمها
 والأحوال والمحالين والأولادهم على هذا الترتيب فإذا اجتمع الجد العاصم والجد العاصم
 أبي حنيفة روح الولاية للجد وبعد هؤلاء مولى المولات عند أبي حنيفة روح خلافا
 لصاحبه ومادام له قريب فالقاضي ليس بولي في قول أبي حنيفة روح وعند صاحبه مادام
 له عصبه فالقاضي ليس بولي ثم القاضي إنما يملك ككاح من يحتاج إلى الولي إذا كان ذللاً في

الأئمة ثم علواً، وسط النعاة واحصوا لهم بالكفاءة فروحها مظهر انه غير كهو كان لهم
 الحمار والسكران. اروح الله الصغيرة وقصره مهر من لها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد
 ١٠٠٠ صلح لودهل المصاحي ذلك يجوز في قول ابي حنيفة ربح ولا يجوز في قول صاحب
 اما السكران فليس من اهل الرأي والمنشورة فلا يسلد عقه على الصغيرة باقل من مهر
 مثلها وان ربحها المصاحي من غير كهو لا يجوز في قول صاحبها واختلفوا في قول ابي حنيفة
 والظاهر الحوار وان روحها السكران من غير كهو لا يجوز عند الكل واختلفت الروايات
 عنها في الاب والجدة اذا ربحا الصغيرة باقل من مهر المثل في رواية عنهما العقد فاسد
 وفي رواية عنهما العقد موقوف على احارة الصغيرة بعد البلوغ وعن ابي يوسف ربح
 انه حال يفسد التسمية ويجوز العقد بمهر المثل امرأة ربحت نفسها غير كهو كان الولي
 ان يبيع الاموال القاصية خير ببيع وان لم يكن الولي ذارحم محرم منها كابن العم وسخوه وقيل
 من لا يكون محمداً لا يكون له حق الاعتراض والصحيح هو الاول غير الاب والجدة اذا ربح
 الصغيرة من رجل كان حله معتق قوم اوله يكن مسلماً في الاصل دام اصاب مسلماً او
 اداء امرار مسلمون ثم ادرك الصغيرة فاجارت النكاح ليحجر لان هذا النكاح لم يكن له
 محرم حال وقوعه فلم يفسد فلا يلحقه الاجارة وكذا لو اعدت الكفاءة بسبب احى
 اسحق نكاح غير الاب والجدة امرأة ربحت نفسها غير كهو قالوا لها ان تمنع نفسها
 ولا تمكن من الولي حتى يرضى الولي بهذا العقد لان الظاهر من حال الولي ان لا يرضى طوعاً
 لزوج فحسبته تجل منعها الفسخ ويلحقهم العار ببسبب من لا يكافئهم والله اعلم

فصل في الاولياء

لاهل في اعتبار الولي قال المصلي الله عليه وسلم لا نكاح الا بولي وهو شرط جوار
 اصغار والمماليك والنجاس والولاية تنبت باسباب اقواها ملك اليمين لا يصح

سوى جماعة من المتأخرين منهم القاضي الإمام أبو علي السعدي رح قال هو من أرا إلى سيف
 عيه سطة ما كان الأرب حسب وجوب الألبونف على أنه أو كان سقود الأيعرف مكانه
 أو محققا في السلة لأبونف عليه قال القاضي الإمام أبو الحسن علي السعدي رح يكون هو
 ممر له العائث عيه سطة لأنه لما تعد الوصول إليه ولا تتفاد برأيه كان بممرلة الميت
 فان كان روحها الأبعد ثم ظهر أنه كان محتفيا في المصر جاز نكاح الأسد . وأما ربح الرجل أنه
 امرأة نأكثر من مهر متلها أو ربح ابنة الصغيرة بأقل من مهر متلها أو وضعها عن كفو أو ربح .
 أبه الصغرة أو امرأة نسب تكفوله جارية قول أبي حنيفة رح وقال صاحبها رح لا يجوز
 وأجوعا على أنه لا يجوز ذلك من غير الأب والمحد ولأم القاصية وإذا بلغ الصغير أو الصغير
 بعد ربحها الأب والمحد لأخبار لهما ولهما أحار البلوغ في نكاح عمر الأب والمحد عند أبي حنيفة
 ومحمد رح . وقال أبو يوسف رح لأخبار لهما وإذا بلغت وهي بكر فسكت ساعة بطل جوارها
 قال أحار نفسها كما بلغت وانتهدت على ذلك جمع فاما في العلام والحاربة التي هي
 لا بطل جوار البلوغ بسكوتها ولا يقتصر على المجلس وهو على خيارها ما لم تنص على الرضا
 أو تفصل ما دل على الرضا نحو التمس من الوطى وطلب النكاح وأن أكل من طعامه إذا
 كانت ميم على خيارها وحل البلوغ يعارض جوار العتق من وجوه أحد ما أن خيار العتق
 بطل بالقيام عن المجلس وحار البلوغ في العلام والنتيب لا سطل بالقيام عن المجلس ^{الثاني}
 أن الحمل يحار البلوغ لا يعتبر بعد إحدان الصغرة إذا التلم اعلم بحار البلوغ ما يثبت لأجل
 دلالة لا تعد وي بطل جوارها والتعق إذا قال ذلك عند من لا يبطل جوارها وإن كان ذلك بعد
 زمان ومهما أن خيار العتق يثبت للأمة دون العلام وحار البلوغ يثبت لهما معا ومهما أن
 العتق لا سطل بالسكوت وإن كان بكر أو حار البلوغ يبطل بسكوت الكس ومهما أن رجما العتق
 لا يتوقف امرقه على القضاء بل يثبت بنفس الاختيار وخيار البائع لا يقع الفسخ

عهد ومستوره وان لم يكن ذلك في عهد ومستوره لم يكن وليا بان روحها المتاصه ولم
أذن له السلطان بذلك ثم اذن له بذلك فاحاز القاصيد ذلك النكاح حارا مستحسا
كالعبد اذا تزوج بغرا ذن المولى ثم اذن له المولى بالنكاح فاحاز ذلك النكاح جارا
استحسا بالوصي ليعلمك النكاح الصغير والصغيرة اوصى اليه الاب في ذلك اوله
نوص وروى هشام عن ابي خنيفة رج وهو قول مالك ان اوصى اليه الاب حاز له
تربيع الصغير والصغيرة. وقال ابن ابي ليلى وهو روى في الوجهين وان كان الصغير
والصغيرة في رجل يقولهما كالمقطوع ونحوه فانه لا يملك تربيعهما ولا ولاية
للصبي والمجنون ولا المملوك ولا الكافر على المسلم والفاسق لا يمنع الولاية اذا اجتمع
للصغير والصغيرة وان كان الاخيرين والعمى فانما روح حار عندنا وان زوجها
على التعاقب حاز الاول دون الثاني وان رويها كل واحد منهما من رجل آخر فها
معا ولا يعلم ايهما اول ابطال العقدان. وقال مالك رج لا يفرق احد الوليين بالانكاح
كما لا يفرق واحد من المولىين في العبد والامة المجتقة وان زوجها الابعد والاقر
حاضر متوقف على اجازة الاقرب. وان كان الاقرب غائبا غيبة مقطوعة جاز نكاح
الابعد عندنا. وقال السافعي رج اذا غاب الاقرب ينتقل الولاية الى السلطان والقاصي
وقال زفر ج لا تزوجهما احد حتى يحضر الاقرب او يزوجهما وكيل الاقرب فادرجها
الاقرب جت هو اختلفوا في جواز نكاحه والمظ هو الجوار. وتكلموا في الغيبة المنقطعة
بعضهم قد رها ما انقطاع الخبر والقوات وبعضهم قد رها بمسيرة سنة وبعضهم قد
مسيرة شهر وقال اكثرهم ان كان في موضع لا ينظر الكفو بمحبي الخبر منه فهي منقطعة
واشار في الكتاب الى ان اذ نعمة السفر يكتفى بالانقطاع وهو قول محمد بن مقاتل
الرازي رج وسفيان الثوري وابي عصبة وسعيد بن معاذ المروزي رج وعليه

[illegible]

وسقط النكاح ما لم يصب العاصي العقد بينهما فإن كان ذلك قبل الدخول بسنة
 كل المهر سواء كان ذلك من قبل الرجل أو من قبل المرأة وبعد الدخول لا يسقط شيء من المهر
 والصغير حار البلوغ في النكاح القاض في أظهر الروايات عن أبي حنيفة وهو قول محمد بن
 روح ابنه الصغيرة وضمن لها المهر عن زوجها صاحب الضمان فإذا لم يصب واحد الأب
 لم يرجع الأب على الزوج إن كان الصمان بغير مهر ويرجع إن كان مأمراً فإن كان صمان الأب
 مرض من موته لم يصب وإن رجع الأب ابنه الصغير مرة وضمن عنه المهر فإن كان في صحة الأب
 وإن أخذت المرأة المهر من الأب في القياس يرجع الأب على الصغير في ماله ود الاستحسان لا
 ولو ات الأب وحدث المرأة المهر من تركته فليسأرائورة أن يرجعوا في صلب الصغير بل
 عند ما خلا الرفرج ولو كان الأس كبيراً وضمن عنه الأب بغير مهر في صحة تمهات ولحل الصما
 من كسب لم يرجع ومثله بالجماع ولو كان الأص من المهر عن ولد الصغير مرض من موته لا يرجع
 النكاح والجماع كالصبيان في ذلك وأد اص من ابنه الصغير وأدى كان متطوعاً إلا أنه
 استدل على إراة يؤدي ليرجع كما يكون متطوعاً ولا يرجع السكر البالغة أو على كره
 منها خلافاً للشافعية وفي التبعة يرجع بالجماع وأن زوج البكر البالغة العاقلة أوها
 وهو كما مر وعد موضبت اللسان حاز في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رج وقال محمد رج لا يجوز
 وإن سكت لا يجوز بالجماع وإذا بلغ الأس معنوها أو نحوها بقر ولا به الأب عليه ماله
 وبفسه وإذا بلغ عاقلاً حر أو صار معنوها هل يعود ولاية الأب بطلال والنفس أحلوا
 قال أبو بكر البلخي رج لا تعود في قوله أبي يوسف رج ويكون الولاية للسلطان وقال محمد رج
 يعود ولاية الأب في المال والنفس استحساناً وقال محمد بن إبراهيم البجلي رج عندنا تعود ولاية
 الأب وعلى قول فرج تثبت الولاية للسلطان وأما إذا جن الأب أو صار معنوها هل يكون
 للأب ولاية التصرف في ماله ونفسه فهو على اختلاف الذي ذكرنا في الأس إذا جن امرأة جاء

وطئها احد هما يحرم عليه اصولها و فروعهما وتحرم الموطوءة على اصول الواطئ وفروعه
 انما في الفل بمنزلة الوطئ الحلال في ذلك عندما وطئ الصغرة التي لا تستهي لا يوجب حرمة
 المصاهرة في قول الشيخة ومحمد رحم وطئها بملك الممن او بعير ملك وقال ابو يوسف
 ووجبت حرمة المصاهرة وتكلموا في المرأة التي تسلم حد الشهوة قال بعضهم ادا بلغت تسع
 سنين فقد بلغت حد الشهوة وابنه خمس سنين لم يبلغ اما سنة ست او سبع او
 ثمان ان كانت علة ضحية فقد بلغت حد الشهوة وان لم يكن فالسنة عشرة وعين
 ابو يوسف رحم ان كانت سنة خمس سنين وليس لها من صلبها منى مشبهة ولا توفيت فيه
 رواه عن ابن خنيفة رحم وفي رواية عن ابن خنيفة ان وطئها ولم يفضها است حرمة المصاهرة
 وان افضها لا تنتب وعن ابو يوسف رحم في السواد اذا وطئ جارية هي بنت خمس سنين
 في الدبر وماتت ولا يدري انها هامل كانت سنهي حرم عليه امها وقال العفية ^{للت} انوا
 رحم مادون تسع سنين لا تكون مشبهة وعليه الفتوى الروح المحلل ادا وطئ المرأة
 فافضاها لا تحلل للروح ^{الاول} واما المحرمة بداعى الوطئ ادا مسها او صلبها شهوة شئت ^{ممة}
 المصاهرة وان اكر الشهوة كان القول قوله الا ان يكون مع انتشار الالة والمباشرة عن
 شهوة عمره القليلة وان مسها وعليها ثوب صفيق لا يصل حارة المسوسة ولا ينفذها
 اليه لا يثبت المحرمة وان كان البوب رفيقا وصل اليه حارة المسوسة وليها است
 المحرمة كما لو مس متجردا وكذا لو مس اسفل الخف الا اذا كان منعلا لا يمس ^{القدم}
 ومس المرأة الرجل في المحرمة كمن الرجل المرأة ولو قبل الرجل ام امرأته يثبت المحرمة ما لم
 يظهر انه قبلها بغير شهوة وفي المس ما لم يعلم انه كان عن الشهوة لا يثبت المحرمة لان
 تقبيل النساء غالبا يكون عن شهوة والمعانقة بمنزلة التقبيل كذا ذكره في الجامع الكبير
 ودليل الشهوة على قول ابو الحسن القتي رحم انتشار الالة عند ذاك وان لم يكن منتشر

الأفافة ويكلوا في الحبوب المحس مال ابو يوسف ربح مقدار بأكبر السنة. وقال محمد ربح هـ
مقدرا للثمن في الصوم وفي الزكاة مقدار بالسنة. وعن أبي يوسف ربح اندرج المدا ^{رح} ^{أحمد}

باب في المحرمات

حرمة النكاح على يوعين مؤبدة وغير مؤبدة والمؤبدة تنبت بالنسب والرضاع والصهرية
أما المحرمات بالنسب ما نص الله تعالى قوله حرمت عليكم أمهاتكم الآية الأم الرشد والر
حرام. وكذلك أجددة القرية والمعدى من قبل الأب أو الأم وكذلك البنات وأولاد البنات وإن
سفلت وبنات الابن كذلك الخلوقة من ماء الزنا حرام عندنا وكذلك الأخوات من أي جهة
كن وبنات الأخوات وإن سفلن. وكذلك بنات الأخ وإن سفلن وكذلك العمات والحالات
من الوجه الثلاثة. وعمام الأصول وحالاتهم أم العممة حرام وعممة العممة لا وأم أولاد كذلك
وأما عممة العممة لا أم لا تحرم. وأما المحرمات بالرضاع فما يحرم من النسب يحرم بالرضاع وأما ما
الرضاع النسب في مسائل منها تحريم على الرجل أخت ولده من النسب ولا تحرم أخت ولده
من الرضاع. ومنها أنه لا يحل للرجل أن ينزع ولد من النسب ويحل جده ولده من الرضاع
ومنها لا يحل للرجل أن ينزع بأم أخيه أو أم أخته من النسب ويحل من الرضاع ويسد كر
مسائل الرضاع بعد هذا في باب على حدة. وأما المحرمات بالصهرية الصهرية تنبت بالعقد
النجاشري وبالوطي خلا لا كان أو عن شبهة أو زنا. أما المحرمات بالعقد منكوحة الأب والجد من
قبل الأب أو الأم وإن علوا ومنكوحة الابن وابن الابن وابن البنات وإن سفلن وأم المرأة و
حدثها القريب والمعدى دخلي بالمرأة أو لم يدخل. وبنات المرأة. وبنات أولادها وإن سفلت
إن كان دخل بالمرأة. وأما المحرمات بالوطي الحلال الموطوءة الأب والجد وإن علوا ملك اليمين
وموطوءة الابن وابن الابن وإن سفلن وأم الموطوءة وجدها وإن علوت وبنات الموطوءة وبنات
أولادها كذلك. وأما الموطوءة عن شبهة وهي الجارية المشتركة بينه وبين غيره إذا

راء ذلك وان كان قد راعى لك فعليه ان يراى بالانذار المبرور. وفي
 الحديث والذين سئلوا ان شهوة ان يتحرك عليه بالامام معناه ان لم يكن به شيء من ذلك
 وادى ان يتحرك له ذلك عند الشهوة ان يدركه التحريك والاستبصار قال عامة
 العلماء انه شهوة ان يعمل فانه اليها ونشبه ان يواتها والنظر الى النيران عن الشهوة
 عند حرمه المصاهرة عنه او مكملوا في النظر الى الموضع الذي يثبت الحمة قالوا
 هو النظر الى ممت الدابة وهو رواه عن محمد بن وهن قال بعضهم هو النظر الى السور وال
 هو النظر الى داخل الفرج وهو رواه ابن رستم عن ابيه بسفوح وعنه ان روى عن الوا
 لو نظر الى فرجها وهي قائمة لانت حرمه المصاهرة وانما تقع الطر في الداخل لا الخارج
 تنكح وانظر الى دبرها لانت الحمة ولو جامع الرجل رجلا لا يحل له ان يتناول
 من وابتدأ وكذلك لا لاول امرأة لا يحرم عليه اعرها وانتهى. ولو لمس امرأة اسم شهوة وامر
 او نظر الى فرجها وامر به حرمه المصاهرة. ولو لمس شعر امرأة عن سحره في الاول
 حرمه المصاهرة وذكر في الكسان انهما ثبت ادان من الرجل باعرا ثم لا يكون حراما
 لا يثبت لانه حرم عليه تكلم اسنهما على التاسد وهذا ابل في ان المحرم به تمت
 بالوطي الحرام فيما ثبت به حرمه المصاهرة. ولو نظر الى فرج امرأة عن شهوة وراى
 روى او رجلا يستس موجهات حرمه المصاهرة ولو نظر في امرأة وراى فيها فرج
 امرأه طعن شهوة لا يحرم عليه اعرها وانتهى لانه لم ير فرجها وانما راي عكسها
 ولو كانت المرأة على شط خصوص او على قنطرة فنظر الرجل في الماء فرأى الرجل فرجها
 فنظر عن شهوة لا يثبت الحمة. ولو كانت المرأة في الماء فرأى الرجل فرجها من
 الخارج فنظر عن شهوة يثبت الحمة. اذا توج الرجل امرأة وخلا بها وهو
 سائم صوم رمضان او محرم ثم طلقها روى هشام عن محمد بن ابي بكر انه يحل له ان يتزوج

الثانية ليربط الأولى حتى ينقضي عد الثانية ومنها إذا جاع بين الاثنين في نكاح وعدة نكاح
 إذا تزوج امرأة واختها في عد هما من طلاق ما في نكاح صحيح أو في العد من نكاح ماسد
 لا يصح عندها. ولو قال زوج المعتدة أحسنني إن عدتها قد انقضت وذلك في مد تنقضي
 في مثلها العدة كان له أن ينزج باختها وأربع سواها عندنا خلافا لفرع خلافا للشافعية إن
 كان الطلاق رجعا. ومنها الجمع بين الاثنين نكاحا وعدة عتاق صورتهما إذا اعتق أم ولد كان
 عليها الاعتد وملت حيض ولا يحل له أن ينزج باختها ولا بأربع سواها في عدتها عندنا.
 ومزوج. وقال أبو يوسف ومحمد رج يجوز كلاهما وقال أبو حنيفة رج لا يجوز نكاح الأخت و
 يجوز نكاح الأربع. ومنها الجمع بين ذواتهم محرم، لا يجوز له أن ينزج امرأة على عمتها
 ولا على خالتها ولا على أخته اختها ولا على أخته اختها. ولو تزوجها ما لا يصح نكاحها قالوا
 كل امرأتين لو كانت أحدهما ذكرا والأخرى أنثى حرم النكاح بينهما إلا يجوز أن يجمع بينهما
 في النكاح إلا في مسئلة إذا جاع بين امرأة وبين أسه رج كان لها قبل ذلك فانه يجوز ذلك
 ومنها الجمع بين الحرة والأمة في النكاح إن نكحها جملته صح نكاح الحرة وبطل نكاح الأمة
 وإن نكح الأمة ثم الحرة صح نكاحها. ولو نكح الحرة ثم الأمة لأصبح نكاح الأمة ولو
 تزوج الأمة وحرة في عدته لا يجوز في قول أبي حنيفة رج خلافا لصاحبه رج ولو جمع
 من خمس حرات وأربع أماء في عقد صح نكاح الأماء. ولو تزوج حرة وأمة معا والحرة
 في نكاح الغيباء بعل الغيباء صح نكاح الأمة. ولو تزوج أمة بغير إذن مولاهم ثم تزوج
 حرة بطل نكاح الأمة لأبطل فيه إحالة المولى بعد ذلك. ولا يجوز للعبد أن يتزوج
 أمة على حرة عندنا خلافا للشافعية رج. وطول الحرة عندنا يمنع نكاح الأم من الحرة
 الكافرة بكفر مخصوص لا تحل الوثنية للمسلم وتحل لكل كافر المرتد ولا يجوز نكاح
 المرتدة لأحد والمنجوسية لا تحل للمسلم وتحل لكل كافر المرتد. ويجوز نكاح

أن تزوج خمساً في عقد صد الكل وكل العدة إذا تزوج ثلث نسوة ولو تزوج المحرم خمساً
 ثم أسلموا أن تزوجهن على التعاقب جاز نكاح الأربع الأول ويفرق بينه وبين الخامسة
 عند الكل وإن تزوجهن جملة فرق بينه وبين الكل في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رج
 وإن تزوج واحدة ثم أربعا جاز نكاح الواحدة لا غير وقال محمد وزفر والشافعي رج له أن
 يتختمون منهن أربعا كيف ما تزوج والحد إذا تزوج عشر نسوة على التعاقب جاز نكاح ^{سعة} التا
 والعاشرة لأنه لما تزوج الخامسة كان ذلك دليلاً على فساد نكاح الأربع قبلها فلما تزوج
 التاسعة دل على فساد نكاح الأربع قبلها فيكون نكاح التاسعة والعاشرة ومنها المحرم بين
 الاحتسب نكاحا حريين كانتا أو امنس أن تزوجهما حاملتا بطلا وإن تزوجهما على التعاقب صح
 الأول وبطل الثاني ومنها المحرم بين الأحيين وطبياً إذا وطئ الرجل احت امرأته تشبه ^{نكح}
 العدة على الموطوء وما لم ينقض عدتها لا يحل له أن يطأ المنكوحة ولو استترى أمين ^{اختبئ}
 ليس له أن يطأها ما كان وطئ واحدة منهما لا يحل له وطئ الأخرى حتى يحرم فرج الموطوءة على
 نفسه بدع أو هبة أو صدقة أو كدابة أو عرق أو نزع أو وطئها البس له أن يطأ واحدة
 منها حتى يحرم فرج الأخرى كما قلنا وإن باع واحدة منهما أو زوج أو وهب ثم ردت المبيعة
 بيعت أو رجعت في العدة أو طلق المنكوحة زوجهما وانقضت عدتهما لم يطأ واحدة منهما حتى يحرم
 الأخرى على نفسه بما قلنا ومنها المحرم بينهما وطبياً حكماً إذا مَلَكَ احت منكوحة لم يطأ
 المملوكة ولو مَلَكَ جارية ووطئها ثم تزوج اختها جاز النكاح عدنا ولا يطأ واحدة منهما
 حتى يحرم المملوكة على نفسه بما قلنا ولو تزوج اختين معا وفسد نكاحهما ثم فارقهما له أن
 يتزوج واحدة منهما الحال وإن تزوجهما في عقد وفسد نكاحهما ووطئهما كان عليهما
 العدة وما دامتا في العدة لا يجوز نكاح أحدهما فإذا انقضت عدة أحدهما جاز أن ينكح
 الأخرى ولو تزوج امرأته ثم نكح اختها جاز نكاح الأول وبطل نكاح الثانية فإن وطئ

الاسماء المسلم عند ابي حنيفة ربح ونحو المسلم نكاح اليهودية والنصرانية وادان ترويح
 المسلم اسه مرسه في دار الحرب بار ويكره فان حرج بها المدان الاسلام بقاء على النكاح
 والبعض اذا ترويح مبذله لسهود وويله ثم سلبا جميعا وتركها ما كانا يعتقد انه من النفاق
 في باطنها وكان الروح خلاها اولم ينحل مهام ان المرأة تروحت ربح اخر بعد اسلامها
 قبل ان يقع العروبة بينهما وس زوجها الاول قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ربح
 ان كانا يطمحان الاسلام ويعتقدان ان الكفر كان نكاحها حائرا ما لا يجوز نكاح المرأة مع
 الروح المتاخر وان كانا يطمحان الكفر واحد هما كما منزلة المرتدين لم يصح نكاحهما ويصح نكاح
 المرأة مع النكاح ونحو النكاح الامه الكاينة عندنا خلافا للشافعية ربح ولا يجوز نكاح
 منكوحه العرو ومعتد الغبر عند الكل: وان ترويح منكوحه العبر وهو لا يعلم انها منكوحه
 العبر فوطئها نكاح العدة وان كان يعلم انها منكوحه العبر وطئها لا يجنب
 العدة فسق لا يجوز على الروح وطئها وانما آخره لا عد عليها ولما ان سرور الحان
 في قول ابي حنيفة ربح وقال صاحبه ربح عليها العدة ولا يجوز نكاحها قبل انقضاء العدة ولو
 هاجر الزوج كان له ان يبرح باخنها واربع سواها وان كانت المهاجرة حاملا لا يزوج
 في رواية محمد بن ابي حنيفة ربح يرفق ابو يوسف عن ابي حنيفة ربح ان لها ان ترويح لكن
 لا بطأها زوجها يصرح الحمل ويجوز نكاح الحامل من الزنا ولا يقربها زوجها حتى تلد
 في قول ابي حنيفة ومحمد ربح وقال ابو يوسف ربح لا يجوز نكاحها. واذ ارأى الرجل امرأة ترويح
 تزوجها جازا النكاح وللزوج ان يوطئها من غير استبراء وقال محمد ربح لا احب له ان يوطئها
 من غير ان يستبرئها واذان ترويح الذمى كافه معتد من كافه جاز في قول ابي حنيفة ربح
 ولو اسلمت بقاء على النكاح وان توافعا الامر في القاض لا يبطل القاضير النكاح بينهما خلافا
 لابي يوسف ومحمد ربح ولو كانت الثانية في عدل مسلم لا يجوز للمسلم والذمى ان يتزوجها

من الصالح نوحا لوهبت أمس الأمر ما ظلم لادمس النكاح بينهما ولو تنكح على إقراره
وقال هو من كبراقتب أو أسهده عليه سهرور افرق بينهما فإن محمد بعد ذلك لا يسهده
محججه. وكذا أو قال هذه ابنتي أو أخوتي ولها نسب عرفت ثم قال أو هب صدق ولو قال
لعمد أولاده هذه ابنتي أو أخوتي يعق ولا بشرط النسب على إقراره. وكذا لو قال لأمرأته هب لي
من النسب ولها نسب معروف لا يعرف بينهما وإن كان مثلهما بولد مثله. وكذا لو قال
هب لي ولله أم معروفة ولو قال لها هب استقي وليس لها نسب معروف ومثلهما بولد مثله.
نسب على إقراره فرق بينهما وإن أقرب المرأة أنهما بنته ببيت النسب أن كان صلهما بولد
مثله وإن كان مثلهما بولد لا يثبت النسب ولا يعرف بينهما. وملك اليمين يمنع
انعقاد نكاح المولى إذا تزوج الرجل أمته أو مكنته أو مد برقه أو أم ولد أو أمه ^{بعضها} عملة
لأن ذلك نكاحا ولو تزوج أسفه الغريم ملكها أو ملك بعضهما بطل النكاح. والمأدود
والمدبر إذا اشترى أمه أو مكنته أو مد برقه أو أم ولد أو أمه عملة ^{بفسد}
النكاح ولو اشترى المكنته أمه أو مكنته أو مد برقه أو أم ولد أو أمه عملة
لا يبطال نكاحه في قول أبي حنيفة ربح. وكذا المرأة إذا زوجت نفسها من عبدها أو المكاتب
إذا تزوج مولاته لا يصح فإن وطئها كان عليه العفر وكذا الرجل إذا نكح مكنته لا يصح
فإن وطئها كان عليه العفر لأن النكاح إذا لم يضر كان بمنزلة العدم. ولو عرق المكاتب
بعد ما تزوج مولاته لا يفسد نكاحه جازا. ولو تزوج المكاتب ابنة المولى برضا المولى
جائز فإن مات المولى لا يبطال النكاح بعد ذلك إن عرق العقباء تنفرد النكاح وإن عجن
وردة الرق سطل نكاح الفتى ولا يسقط كل المهر إن كان قبل الدخول. وإن كان بعد
الدخول فبغير حصته ما من رغبة الزوج يسقط المهر ويغيب حصته غيرها من الوثقة
ولو تزوج المكاتب ابنة المولى بعد موت المولى لا ينعقد وإذا تزوج الرجل بجارية ^{لله}

رح القول قول المرأة ايضاً عند نزع امة ما دن مولاها ثم استزها رجل فادعى المشتري
 ائها ولد له ومثلها يولد لمتله فها ولد له ويقسد النكاح بينهما وان انكراد لك
 وعن محمد رح رجل استسرى امة فولدت منه ثم جاء رجل واقام بينه انها امرأته
 رجهامنه مولاها قال احلها امرأته واحل الولد ولد الزوج لانه صاحب فراش و
 يعق الولد على المولى لدعواه امة ولد رجل نزع امرأة فجاءت بولد تام لامل من
 ائهم قال محمد رح السكاح ماسد في قوله وفي قول ابيه يوسف رح محبوب نزع امرأة
 فمكنت عنده زماناً ثم جاءت بولد مال ابو يوسف رح الولد ولد ويحلها ذلك
 لنزع كان فله طفلها لئلا رحل نزع امرأة تطلقها قبل الدخول ونزع ماسد نزع
 الام بولد لاقبل من سنه اسهر من وقت الطلاق فعاه قال ابو يوسف رح ماسد منه
 امرأته ولد ان نزع الام بعد ذلك ولا عهده عن ذلك رحه ان سكاح البنت كان
 جائزاً امرأته بلغها وفاة زوجها فاعتدت فتزوجت بولد ولدت بولد ثم طهر الزوج
 الاول حيالاً ان حبيفة نزع يقول اول الولد الاول ثم رح وقال الولد الثاني رح طلق
 امرأته بائناً او رجعا صريحاً في العدة ثم ولد له لسنتين من طلاق الاول وسدس
 او اكثر من سكاح الثاني قال ابو يوسف رح الولد الاول محذور ان قبله الاول فاحلها لئلا
 لحكمها باقتضاء العدة عن الزوج الاول فلا يحكم بمهرله ام ولد اعنقها مولاها وامرأته
 لمصها العدة ثم تزوجت في العدة فجاءت بولد لسنتين من حين مات المولى واعنق ولسته
 اشهر بعد تزوجت فادعاه جيباً فان الولد المولى في قولهم لكان العدة التي كانت مخلافه
 ام ولد تزوجت بغير اذن المولى فولدت لسته اشهر فصاعد من وقت النكاح فادعاه المولى
 والزوج فان الولد يكون للزوج في قولهم جميعاً فلو طلقها طلاقاً وجعياً فتزوجت رجلاً
 في العدة ثم طلقها الزوج الثاني فجاءت بولد لسنتين وشهر من طلاق الاول ولسته

سبب اجتماعها روحه النكاح ولو بطأها حتى ولدت فالوإن لم يكن في عدة الغجرار النكاح عليها
 التوبة وتال القعدة أو الوليد روح ان جاء بولد لسته اشهر فصاعد من وقت النكاح حار
 النكاح ويمتد السبب وان جاءت بولد لأقل من ستة اشهر من وقت النكاح لا تمتد السبب
 ولا يرتب منه الا ان يقول الرجل هذا الولد مني ولا يقول من الرأ رجل انهم بامرأة طهرها قبل فروعها
 او هاهنا والزوج ينكر ان يكون الحمل منه حار النكاح في قول ابى حنيفة ومحمد روح لان عندهما يحور
 نكاح الحامل من الرأ لكن لا يحمل الروح وطهرها حتى يصنع حملها رجل بزوج امرأة نكاح بسقط استئنا
 حلقه أو بعض حلقه فالوإن جاء لأربعة اشهر حار النكاح وان جاءت لأربعة اشهر الا يوما
 لا يحور لان الخلق لا يستتم في اقل من مائة وعشرين يوما فاذا سقطت سقطت استئنا حلقه كال
 المسقط من روح كان قبله فلا يحور النكاح وان ولدت ولدا تاما ان ولدت لسته اشهر من وقت
 النكاح تنب السبب منه ويحوز كاحه وان ولدت لأقل من ذلك لا يحوز كاحه في التام بص
 السهمور بالاهلة ولو كان النكاح في عشرين من الشهر يعد لها عشرين يوما من هذا الشهر و
 حصة اسمها بالاهل وعشرة ايام من الشهر السادس وكذلك في عدة الأجنة بجعل عاب عن المرأة
 وهي بكر او بنت فتزوجت بزوج آخر وولدت كل سنة ولدا قال ابو حنيفة روح الاولاد للاول
 ويحور للاول دفع الزكوة اليهم ويحور شهادتهم له ولا يحوز للزاني دفع الزكوة اليه ولده من
 الرأ وعن ابى حنيفة روح انه رجح عن هذا وقال لا يكون الاولاد للاول وامامهم للتأني وعلمه
 الفتوى ولا يحوز للروح دفع الزكوة اليه ولد الملائنة ولا يقبل شهادته له وذكره نسام
 فيج في النواذر يحوز شهادته ولد الملائنة للزوج رجل بزوج امرأة فولدت ولدا كحسبه
 اسمهم بفال الزوج الولد ولدي بسبب اوجب ان يكون الولد له فقال المرائن لا بل هو
 من الزانية رواية القولي قول الرجل وفي رواية القولي قولها وان جاءت بالولد لا كن من
 سنين من وقت النكاح والمسئلة محالها ان الفول قول الزوج وفي رواية الحسن

اربعة مائة مائة من الاولاد يكون للثانية لانا لو جعلناه الاول كحكايا الر^{حمة}
 امرأة طلقها زوجها ثلثا وهي ائمة باعتراف بعد تمهوران عدتها قد انقضت بالان^{المر}
 تمهارة ببولى ككثر من سبعة قال ابو يوسف رج نفصير على تمها بالولادة ولا يكون
 الولد للزوج الا ان يدعي رجل تزوج امرأة وطلقها من ساعتها جاءت بولد على تمام^١
 اشهر من دف النكاح كان الولد ولد بعد نكاح الزوج وان حاد بالولد لا كسر^٢
 من بسة اشهر ولا قبل من ذلك لا يكون الزوج امرأة قالت في هذا الوفاة نسب بحامل ثم
 قالت من العدة الحامل زاد القول ولما كان قال بعد اربعة اشهر وعشرة ايام لست
 بحامل ثم قالت وانما الحامل لا يولد الا في الاثر فادى بولد لاول من ستة اشهر من موت زوجها
 فصل قولها: بطل اقرارها بانقض العدة رجل قالع امرأته مهرها وبعدها عن مهرها وكل
 حق لها عليه فاعرب المرأة وبنت الخلع وقالت انا حاضره حامل من زوجي ثم اقرت في
 الشهر من هذا ان تمزجاء منشاء العدة وقالت الحامل من زوجي وادكر الزوج الحمل يا صبح
 دعواها ومثل له حاربه عمر خمسة مخرج ولد حل ويعزل عنها المولود بنات مائة واثني^٣
 طن المولود ان الولد لبس منه كان في سعة من نفقه وان كانت محبسة لاسعة فيه
 لانه مما يعزل مقع الا في المرح الحاح بمحل فلا يعتمد على العزل جازة حرث في مولا^٤
 يوماته وحدها ويطأها ويعزل عنها فظهر حملها وولدت حمل سبعة اشهر من نفقه
 ومات الولد فان كانت الجارية بهرمت في منتهى ما كان المولود في سعة من بيع الجارية و
 ان كانت الجارية غفيرة لم يطرهم منها فحور لا ينبغي له ان يبيعها بل يبيع ان يقر ويتشهد
 انها لم ولد له حتى لا تناع بعد موته لان الغالب ان الولد يكون منه ملامه له ملك
 ديانة ولا يعتمد على العزل رجل تزوج امة من رضيع ثم جاءت بولد فادعاه المولود انه
 منه يثبت النسب لانه اقرب نسب من ملكه وليس له نسب معلوم ولو كان

اكثر ولو تزوج على صيد من هذا الدار قال ابو حنيفة ربح لها الخيار ان شاءت اخذت
 النصب وان شاءت مهر مثلها الا يراد على مذهب الدار ان كان مهر مثلها اكثر وعلى قول
 صاحبيه ربح لها النصب من الدار ان كان النصب يساوي عشرة دراهم ولو تزوج
 امرأة على ثوب قيمته ثمانية فلها الثوب ودرهمان فان لم يقبض الثوب حتى بلغت قيمته
 عشرة دراهم فلها الثوب ودرهمان يعتبر قيمة الثوب يوم العقد ولو تزوج امرأة على
 نير فضة وزنه عشرة ولا تساوي عشرة مضر وبه كان لها ذلك ولا تحب الزيادة وفي
 شقة مثلها لا يقطع ما لم يبلغ قيمتها عشرة مضر وبه يعتبر الوزن والقيمة جميعا احيا لا
 للمدء وقال ابو يوسف ربح بقطع في الدارهم الزينة والنهر حجة اذا تزوج فيها من
 الناس وفي الركوة محب فيما ثني درهم ريوف خمسة منها ولو تزوج امرأته على نصف من
 دراهم البلد مكسدت قبل القبض وصار النقص غيرها قالوا ان كانت تلك الدارهم
 تزوج لو وجدت ثمنها تلك الدارهم لا غير وان قلت فيهما من الذهب وان انقطعت
 تلك الدارهم فلا توجد او صارت لا تزوج فيما بين الناس كان على الزوج قيمة تلك الدار
 قبيل الكساد ولو كانت تمسا فكسدت قبل القبض ضد السبع في قول ابو حنيفة ربح و
 عن هذا اختاروا في زماننا تسمية الدارهم والدنانير في المهور رجل تزوج امرأة على ثوبه
 هذا العبد او على قيمة هذا الدار حاز النكاح بمهر مثلها الا انه سمي جنس المحمول رجل
 تزوج امرأة على الالف الذي له فلان جاز النكاح ولها الخيار ان شاءت اخذت الزوج
 وان شاءت اتبعت المديون وتأخذ الزوج حين يوكفه بقسط الدين من المديون ولو
 تزوجها على ان ابرأ فلانا ما له عليه من الدين مائة فلان ولها مهر مثلها على الزوج ولو
 تزوجها على الالف التي له على فلان السنة فرضيت بذلك فتزوجها على ذلك كان لها
 الخيار ان شاءت اخذت الزوج بالمال وان شاءت اخذت المديون فان اختارت

[illegible]

ذلك ما لمحمد بن روح ^١ لا بأس ما لا بأس في النسخ ولوم روح أمواه على طرايا من أمواه
 أخرى أو على دم محمد بن علي أو على وليها أو على ابن سعلها القرآن أو على ابن سنجها كان لها
 مهر ^٢ ١٠ أو ثمنها على حدة كان لها خمسة حمى وسط ولو تزوجها أو هو حر على ابن سنجها
 ستة آلاف ^٣ ١٠ أو ثمنها على حدة كان لها خمسة آلاف يوسف روح وأما لو تزوجها على ابن سنجها
 عشر أس ^٤ ١٠ أو ثمنها على حدة كان لها خمسة آلاف يوسف روح وأما لو تزوجها على ابن سنجها
 رضى ذلك الخبر فإن له اعس الحدية ولو قال الرجل زوجته استنى هذا على ابن سنجها
 استنى ثلاثة حار النكاح ولكل واحد منهما مهر مملوكها وكذلك لو تزوجها على ثوب يساوي ^٥ خمس
 درهمين كان لها مهر المثل ولو تزوجها على هذا العبد ما هو حر أو على هذا الدين من العمل فإدا
 هو مهر أو على هذا العبد فإدا هو حر أو على هذا العبد فإدا هو حر أو على هذا العبد فإدا هو حر
 أو قال تزوجت على هذا الحر فإدا هو حر أو على هذا الحر فإدا هو حر أو على هذا الحر فإدا هو حر
 المهر مملوكها ^٦ ١٠ أو على هذا الحر فإدا هو حر أو على هذا الحر فإدا هو حر أو على هذا الحر فإدا هو حر
 روى أبو يوسف عن ابن سنجها روح أن لها المثل ما لم يهر وهو الصحيح ولو جمع بين مال وعمر مال
 فقال تزوجت على هذا ^٧ ١٠ أو على هذا الحر فإدا هو حر أو على هذا الحر فإدا هو حر أو على هذا الحر فإدا هو حر
 حرمه بظاهر الرواية عن ابن سنجها روح لها ما هو مال أن كانت يساوي عشرة دراهم وأن كان لا يساوي
 عشرة دراهم بكل سنة كان له سبعة المثل لا عشر ولو أشار إلى ما ليس فقال تزوجت على هذا العبد
 أو على هذا العبد واحد هما أو كس والأخر ارفع قال أبو حنيفة روح أن كان مهر المثل مثل الأوكس
 أو أقل منه فلهما الأوكس وإن كان مهر المثل مثل الأرفع أو أكثر من الأرفع فلهما الأرفع وإن كان أكثر
 من الأوكس وأقل من الأرفع كان لها مهر المثل لأن الأرفع على الأرفع ولا يفض عن الأوكس ^٨ وأما
 تسلي الدخول بها كان لها نصف الأوكس على كل حال إلا أن يكون نصف الأوكس أقل من المقتعة
 فيخرج يكون لها المقتعة وقال أبو يوسف ومحمد روح لها الأوكس على كل حال وإن كان يساوي عشرة

والمهر سواء ولو امكن ان يجعل العقد الثاني زيادة يجعل السبع الدنانير ما دونه ولا يجعل ^{مستحقا}
 لهذا لو كان الكاخ الاول مالف والثاني مالف لا يجعل المال الثالث زيادة في المهر ^{حسب} امرأة و
 مهرها من روحها من ان الروح افرس يدي الشهود ان لها عليه كذا وكذا من مهرها ^{كلوا}
 في ذلك قال القصة انو اللب رح يصح اقراره اذا قبلت ويجعل على اذ راد في مهرها
 الزيادة في المهر بعد هذه المهر جائزه لكن لا بد من القول لان الزيادة في المهر لا يصح من غير
 قبول المرأة رجل قال لامرأته ان افرست بمهرك فاستطالقي ثم اراد ان يفر وهو ^{يبيع}
 ان المهر آه سبع نسائم ماله ما جعل ماله من يد ان يفر لها من المهر بعد المرأة ^{نفسه} فيفر على
 لها من السبع فلا تحت في ماله وان كان الروح حرصا لا بد له في ذلك رجل قال لامرأته ^{شي}
 من مهرك حتى اصب لك فامرأته وان الروح ان هبت لها ستان قال يصير روح لا بد الروح عن المهر
 رجل تروح امرأة مالف على ان كل الالف موحل ان كان الاحل معلوما صح التاحل وان لم
 بان لا يبيع اذ ^{البيع} التاحل فوحر الروح يجعل فدية له ما عاروه اهل البلد فيوحد
 منه الباء على الطلاق او بعد الموت ولا يحسبه القاضيه على تسليم الباء ولا يحسبه ولو ان
 احاد او اوصاد او ادا من ابها من روح الاح امرأة سب بعده من تلك الدار ثم مات الاخ ولم
 ترض الاثب بد لك فالوا انفسم الدارين ورثته الاح والاثب فان وقع ذلك السب ^{بص}
 الاح كان السب للمرأة مهرها وان وقع في نصب الاثب فلمرة قيمة السب في بركة الروح كما
 لو روح امرأة بعد فاستحق العبد من يد المرأة كان لها ان ترجع بقبلة العبد على الزوج ولو كان
 الاخ روح امرأة على مال ثم اعطاها ذلك المال فبناعه من تلك الدار والمسئلة بحالها ^{البيع} باطل
 وبسب على الزوج المهر الذي تروحها عليه جماعة قالوا الرجل روحناك فلا تله مالف درهم على ان
 مائة منها للشور صحت المرأة النكاح بتسعمائة ويكون هذا بمنزلة الاستثناء رجل تروح
 امرأة نكاحا فاسد على ما دونه بغيرها ما عتقها فاسل ان يدخل بها فاعتق باطل وان اغتقها بعد ما

مثل فتمه الخادمة أو أكثر وإن كان مهرها أقل من قيمة الخادم كان لها مهر المثل إلا أن
بسلم الزوج الخادم إليها ما حصاره بخدمته، ولو تزوج امرأة على عتق نفسها على أن تصوا^{فها}
لها كان له الصوف استحساناً ولو تزوج امرأة على ألف على أن لا ترها ولا يات
جاء النكاح بالف كان مهرها أقل أو أكثر ولو قال لامرأة أتزوجك على أن
أهبك ألف درهم أو علي أن أهبك عبدى فهذا فنزوحها على ذلك مال أو ثوب^س
يجب أن يضع المهر ما سمي به مهرها، وإن أمان بدفع لا يحس وكان عليه مهرها ولا يراد على^{الف}
ولا على فتمه العبد وهو قول الشيخة ربح. ولو تزوج امرأة على عبد فإذا هو مدبر أو كات^ب
أو أم ولد والمواء معلوم الحال العبد أو لم تعلم كان لها قيمته العبد رجل له على امرأة ألف
درهم من من سبع نزر وجها على أن آخر ذلك عها سعة كان لها مهر المثل، والتاحر باطل رجل
طعن امرأته طلاقاً رجعيًا راحها وقال لها أدت في مهرك لم يصبح لها بمجهولة، ولو قال را^{حصلك}
بمهر ألف درهم إن قلت حار والاملا لأن هذا زيادة في المهر فتوقف على مولاها ولو تزوج
أمرأة بالف تم صدق النكاح بالف درهم أصله وأمه مال التبع الإمام المعروف بمحوها زياده
في كتاب النكاح إن على قول الشيخة ومحمد لا يلزمه الألف الثانية ومهرها ألف درهم
وأمرأة، أبو يوسف رجلا لمه الألف الثانية ونعصهم ذكروا الخلاف على عكس هذا إن على^ل
لمه الألف الثانية وعلى قول أبو يوسف رجلا لمه ودكر عصام الدين رج أن عليها ألف
ولم يرد كذا في خلافه، وذكر شمس الأئمة الحلاوتى رج في شرح الحبل إذا جدد النكاح في المنكو^ل
زوى عن أبي حنيفة رج، لمه المهر الثاني ويكون زيادة في المهر والله أشار شمس الأئمة^ل
في شرح النكاح قال مؤلفنا، ويسمع أن لا يلزمه الألف الثانية لأنها ليست بزيادة لفظاً فلو بد^ل
الزيادة إنما تنبت في ضمن النكاح فإذا لم يصب النكاح الثاني لم تنبت ما في ضمنه، ولهذا لو
شياء بالف ثم باعته بالبري خمساً كان البيع الثاني في ضمن البيع الأول والزيادة في الثمن والز

[illegible]

خفيفيها عشرة دراهم تفرج وقال لها ان نفع نفسها حتى يوفيها كل المهر اخرجها من الخط
الصبح وتنت على ذلك اذ ابرج امرأة وسمي لها تسعين احدها مال والاخر ليس مال
لكن لها فيه منفعة كطلاف الضرة وان لا يحرجها من البلد ونحو ذلك ولم يفسر الشرط
كان له مهر المنزل ومهر السل مضمون مائة عشرين مائة من فل الأب كالأحوال الأب والعمات
وعات الأب من كانت متاهة في المال والحمال والسن والحسب والسبب والعصر في هذا البلد
وقال ابن ابي ليلى ربح مهر المثل يعتبر بقوم من الحالات ويخوض واذا ربح مهر المثل بحكم النكاح نعم
طلقها قبل الدخول بها كان لها المتعة

فصل في المتعة

المتعة ثلثة انواع درج وجمار وملحمة على قدر حال الرجل فان كانت متعتها اكثر من
مهرها كان لها المتعة لايراد على نصف مهر المثل عليها وكذا لو ربح امرأة ولم يسلم لها مهر ان
مرض لها الزوج او العاصير مهرهم ظلمها من الدخول بها كان لها المتعة في قول ابن حنيفة ومحمد
وابن يوسف الآخر وقال ابو يوسف او لا والسابع ربح لها نصف المهر ومن ربح امرأة ولم يسلم
لها مهر او كمل رجل بمهر المثل حارث الكفالة كما يجوز الكفالة بالمسي في فان دخل مهر الزوج يوجب
الكفيل بمهر المثل وان طلقها قبل الدخول بها ربح المتعة لا يوجب الكفيل بالمتعة ولو احدثت
المراة بالمسي او بمهر المثل وهما حار فان احدثت رهنا بالمسي وهلك الرهن ثم ظلمها قبل الدخول
ان هلك الرهن قبل الطلاق لم ير مهر نصف المهر لانها تصير مستوية بمهرها هلاك الرهن
اذا كان الرهن وماء بالمهر وان هلك الرهن بعد مطلقها قبل الدخول عند ناقص مستوية
نصف المهر ويهلك النصف الباقية امانة كما لو وهب الميزن الدين من الراهن ثم هلك
الرهن عند نايه هلك امانته وعند زفر ربح يهلك مضمونا بالدين هذا اذا كان رهنا
بالمسي وان كان رهنا بمهر المثل وهلك ثم طلقها قبل الدخول بها كان على المرأة قيمة الرهن

عند امرأة ألف درهم بواحدة منها تسعمائة درهم بعد ما دخل العبد بها فانها باحد التسعمائة
 مهرها ويطلق النكاح ولا ترجع المرأة مالمائة الباقية على العبد وان عبق ولو كان على العبد
 ليحل احد من الف درهم فاذا از الغريم مع العبد من المرأة كانت التسعمائة بين الغريم وبين
 المرأة يصرف مهر الغريم بالف والمرأة مالا الف ولا تنقعه المرأة بعد ذلك وينقعه الغريم بما ^{نقى}
 من ربه اذ عبق رجل تزوج امرأة على حكمها ازا النكاح ولها ما حك بمقدار مهر المثل
 او اقل وان حكمت باكثر من مهر مثلها لم يصح حكمها على الزوج ما لم يرض به ولو كان الحكم
 للزوج فحكم بمقدار مهر المثل او اكرجاز وان حكما قبل من مهر مثلها لم يصح حكمه الا برضا
 المرأة وكان لها مهر مثلها وكان الوسيط في النكاح حكم رجل احبى بحكم بمقدار مهر المثل
 حاز حكمه وان حكم باكثر من ذلك لم يصح حكمه على الزوج وان حكم باقل من مهر المثل
 لا يلزمها حكمه وكان لها مهر المثل رجل قال لامرأة تزوجتك على دراهم ولم يذكر العتق
 كان لها مهر مثلها ولا يتسه هذا الخلع اذا تزوج امرأة على اقل من الف ومهر مثلها الف
 كان لها الف درهم لان القضان عن الالف لم يصح لمكان المحالة فصار كانه تزوجها ^{جها}
 على الف وان كان مهر مثلها اقل من عشرة قال محمد بن محمد لها عشرة دراهم رجل تزوج امرأة
 الف على ان لا ينفق عليها ومهر مثلها مائة كان لها الف والنفقة اذا تزوج بذات
 رحم محرم منه نحو الام والبنت والاحت والعمة والخالة او تزوج بامرأة ابية وابنة
 ودخل بها الا حد عليه في قول ابى حنيفة وجعل عليه مهر مثلها بالغاما بالغ زوال ابو يوسف
 ومحمد والشافعي رحم ان علم انها ذات رحم محرم منه عليه الحد ولا مهر عليه وان لم يعلم
 كان عليه المهر والحد عليه اذا تزوج امرأة على الف الى سنة كان لها الف بعد
 سنة وله ان يدخل بها قبل السنة وقيل ان يعطى شيئا في قول ابى حنيفة ومحمد رحم
 وقال ابو يوسف رحم او لا كما قال ابو حنيفة ومحمد رحم ثم رجوع وقال لها ان تمنع نفسها

كل المهر يحل الكل محل ولا يبرأ المهر وكان
الرجل بعد ادائه المهر يسير على امره
وسيرط الرجل قبل ان ياتي به كان له ان يملك
لها حتى حل الاصل وكان له ان يملك حلها
بل كان له ان يخرج في نواحيها بعد ان يزوج
فقط كان له ان يخرج قبل ادائه المهر بعد ادائه
غيره فزوج حل حسب الراجح في بعض
الحال ان رده الى ماله ومعها من الزوج حتى
رأى المهر الصدق في حق المرأة فلا يملك
الرجل فيه شيء يسير في سلمها في الزوج قبل فسخ
في المهر كذا في كتابهم الى الزوج قبل فسخ
لها ان يملك المهر بعد ان يزوجها
ان شاء المهر في ظاهر الرواية وقال ابو القاسم
في رواية او ما مهرها وبنه اخاه العقيقة او ما
من المهر في العرة بما لا يخاف عليها في غيرها
فريه الى المهر ومن العرة الى العرة لان النقل
من ماله النقل من محله المحلة رجل ورجل
م بالمهر ليس له ان يطلبه بالنفقة اذا كان
قته جزء الاحتاس بحق الزوج والصغيرة التي
المهر بدل الصبي وقد ملك بضمها في طاعة

يسقط عنها قدر النعمة ^{المنفعة} وإن هلك بعد الطلاق أن هلك قبل أن نخذت المرأة حنسا ^{المنفعة}
قال أبو يوسف رحمه الله هلك أمانه ولها المنفعة على الروح. وقال أبو يوسف رحمه الله هو قول
محمد رحمه الله هلك بالمنفعة ولا يرجع أحدهما على صاحبه بتيقن. وإن أحدهما تنجس ^{أقل}
بالسعة بعد الطلاق ترهلك الرهن قال أبو يوسف رحمه الله هلك المثل فيلزم مهر ^{أقل}
بعض عنه المنفعة قال محمد وهو قول أبو يوسف رحمه الله هلك بالمنفعة ولا يرجع أحدهما ^{أقل}
صاحبه بشئ إذا وقعت الفوتة بين الزوجين قبل الدخول بها بفعل من قبل المرأة كالردة وقبيل
ابن الزوج وبيان البلوغ من قبل العلام أو المرأة وخيار العتق إذا كاتب المرأة أمة أو مكاتبة ^{أقل}
مولاها ماله أو صبي أو كريمة ترعتقت واختارت نفسها يسقط كل المهر ولا يجب شئ وكذا
لو كانت أمة فقها مولاها قبل الدخول بها على أو خطأ يسقط كل المهر في قول أبي حنيفة رحمه الله
قال صاحبنا لا يسقط شئ. ليهلك المهر ولو قتلت الأمة نفسها عن أبي حنيفة رحمه الله رواه
والصحيح أنه لا يسقط ولو أوفقت بقياس قول أبي حنيفة رحمه الله وهو قول أبو يوسف رحمه الله لا أصل ^ق
لها المهر مختصر ولو قتلت الحرة نفسها لا يسقط شئ من المهر عندنا خلافا للشافعي رحمه الله والحوسية
إذا كان في نكاح محوسى فاسلم الروح وإن المرأة الأسلام يفرق بينهما وبسقط كل المهر
فصل في حنس المرأة نفسها بالمهر

إذا داحت المرأة ولها مهر معلوم كان لها أن تنجس نفسها لاستيفاء المهر وإن كان في موضع
عمل البعض وينزل السلالة الدمة إلى وقت الطلاق أو الموت كما هو عرف وباري كان لها
أن تنجس نفسها لاستيفاء المهر وهو الذي يقال ما انفارسيه دست يمان وأيس
لها أن تطالبه بكل المهر ما بينوا وقد راجع المجلد ذلك وإن لم يبيدوا شيئا ينظر إلى المرأة وإلى
المهر المدكور في العقد أنه لم يكن المجلد لثل هذه المرأة من مثل هذا المهر فيجعل ذلك
معيلا ولا يقدر ذلك بالربع ولا بالخنس. وإنما ينظر إلى المتعارف لأن التاب عرفا

به امرأة روت ابنتها الصغيرة رفضت مهرها ثم ادركت الصغيرة وطلب المهر من الزوج
 فان كانت الام وصية لم يكن لها ان تطلب المهر من الزوج لانه نرى مدفع المهر الى الام .
 وان لم تكن وصية كان لها ان تأخذ المهر من زوجها ثم الزوج يرجع بذلك على الام لان الام
 اذا لم تكن وصية لم يكن لها حق المص ولا التصرف في مالها فكان الدفع اليها كالدفع
 الى اخيه . وكذا الجواب فيما سوى الاب والجد اب الاب والقاصد لان غير هؤلاء لا يملك
 التصرف في مال الصغيرة ولا يملك قبض صداقها وان كان عاقدا بحكم الولاية والوكالة
 . حل زوج ابنته ربي بكر وصغيرة وطلب مهرها من الزوج كان له ذلك اذا كان الزوج
 مقربا للزواج والمهر ومقرانه لم يدحل بها وكان للاب ان يحاصم الزوج في المهر والسفقة
 ولا يشترط احصاء المرأة عندنا ولو وصى الزوج لها سفقة او عجب المهر بها لم يكن من
 الاب قصاصها وكان للزوج ان ياحد ذلك من الاب واذا كانت المرأة بالية ثيدا او كانت
 بكر او كان الزوج جاحدا لم يكن للاب ان يحاصم الزوج الا وكالاتها فان قال الزوج رحل
 بها فليس لك ان تأخذ الصداق الا انك اذ كان لها او بكر الوكالة وقال الاب لا طهرى بكر في منزلي
 ولا بنة للزوج وطلب من القاصد تحلف الاب على العلم بانك من اب يوسف ربي انه يحلف
 لان الاب لو اقر بذلك صح اقراره على نفسه وبطل حصومته . ويحلف . وذكركم الحصاص
 في ادب القاضي انه لا يحلف لانه لا يدعى على الاب شيئا فلا يحلف الاب . كالوكيل ببعض
 الدين اذا قال له الغريم ان المؤكل قد ابرأني عن الدين او قل او قبضه واراد ان يحلف الوكيل
 . فليس له ذلك فان قال الزوج انه ياخذ الصداق ولا يسلم المنة فان تصادقا ان المنة
 صغيرة ولا تحتل الجماع أمر الزوج بدفع الصداق الى الاب ولا يلتفت الى كلام الزوج وان
 قال الاب هي كبيرة لا اعرف مكانها ولا اقدر على تسليمها ومع ذلك يري اخذ الصداق
 من الزوج ليس له ذلك وان قال الاب هي كبيرة في منزلي انا اخذ صداقها واجبرها يا

مهرها من روجهها قالوا ينظر الى قد هان كان يد هاند المدركات مع اخر رعا حتى لو
 قالت بعد ذلك ما كنت مدركة لم يفضل قولها وان لم يكن يد هاند المدركات لا يصح
 اخرها كل مولا ناصه ويضيق للعاصي ان يحتاط به ذلك وسألها عن سهوا ويقول لها
 بماذا عرفت ذلك كما قالوا في سلامه لوعاء افا صيريه أله عن ربهه ويستأطه دلت
 رجل اسرى لامرأة مناعا ودفع اليها البدرهم جدياسنوت مستعانم اسلعا فقال الروح
 هو من المهر وقالت المرأة انه ذكر في الكتاب ان القول قول الزوج الا ان الطعام الذي ياكل
 وصبر وادلت قالوا ان يكون مزاد عدة او سلا وسبيل في كان القول فيه قول الزوج
 وان كان من اللحم والخمير والشيخ الذي لا ينفق لأدقيل فيه قول الزوج وقال ابو القاسم
 السعدي كل متاع كوجب على الروح سوا ذلك لها فان القول فيه قول الزوج انه من المهر
 وما كان واحدا على الزوج من الدرع والخيا وساع الدب لا يفضل فيه قول الروح ففعله
 ابن الملاء حار الس على الزوج ان يواظبها امر اخر روح وقال القمعه هو اللب روح قول
 ما بعد ان لم يصفها روح حسن وله يقول رجل مات الى امرأته ما عاوتت اب المرأة بالروح
 ما عاوتت روح روح الذي عنه كان هذا فأكاد القول فيه قول الزوج مع مبره فان
 حلت ان كان ما عاوتت له انه لا يبره المتاع لهم ما مبرور بلونه مزود ويصح على الروح بما
 من له روح وان كان المتاع مماثلة ان كان مستأجرة اورد على الزوج من دل ان لم يبره لها
 لا ترجع على الروح ما عاوتت من المهر وانما القمعه ما عاوتت اب امرأه ان كان ما عاوتت له روح
 سخر وان كان قائما وكان المهر تحت ذلك من مال فله به تستقره من الروجه ابرهية
 لغوري يجمع محرم فكان له ان يرجع وان بعد المهر دلت من مال المهر المهر رصا
 فلا يرجع فيه لانه هبه من المرأة واحد الروح من اوهب من الآخر لا يرجع رجل بزوج
 امرأة وبعت اليها مائة يا وعوضت المرأة لذلك عوضا دفعت اليه ثم فارقها فقال الروح

الرد عليه وإن كانت تبأ كان القول قول الأب لأنه لا ملك قصص صدق التنب فأذا دفع
 الروح إليه كان أمارة في ذلك والمودع إذا ادعى رد المودعة كان القول قوله رجل روح ابنته
 الصغيرة ما دركت وقد دخل بها الزوج وطلبت مهرها من زوجها فقال الروح دفعت إلى
 أبك حال صغيرك وصدقته الأب لا يصح إقرار الأب عليها لأنه لا ملك قصص الصداق
 في هذه الحالة فلا يملك الإقرار به ولها أن تأخذ المهر من زوجها فلا يرجع الزوج بذلك على
 الأب لأن الزوج اقترض الأب في وقت كان للأب ولأمة القبط ولا يرجع عليه كالوكيل
 نعبض الدين إذا اقترض الدين وصدقته المديون وكذبه الطالب ولو كان الأب
 حين قبض المهر من زوجها قال أخذ منك على أن أبرأك من ابنتي والمسئلة محالها كان للمرأة
 أن تأخذ المهر من الزوج ويرجع الزوج بذلك على الأب كالوكيل نقض الدين إذا قال للمدين
 أخذ منك على أن أبرأك من فلان صاحب الدين ثم انكر الطالب الوكالة وأخذ المال من
 الدين كان المديون أن يرجع بذلك على الوكيل امرأة سلمت نفسها إلى زوجها ممل
 أسيفاء المهر ثم منع نفسها لأسد فضاء المهر كان لها ذلك في قول أبي حنيفة رج وقال
 أبو يوسف ومحمد رج ليس لها أن تمنعه من الوطء واستتبهت الروابات عنهما في الاستثناء
 عن المسافرة على قول أبي القاسم الصفار رج لها أن تمنع عن المسافرة وإن استوفت مهرها
 وقد ذكرنا امرأة مات فقال الزوج وهبت مهرها مني في صحنها وقالت الورثة لأهل
 وهبت في موضعها الذي ماتت فيه قال بعض مناشئ خارج القول قول الروح وذكر
 في وصايا النجاشي مع الصغير ما يدل على أن يكون القول قول الورثة لأنهم انكروا سقوط
 الدين ولأن العبة حادث في حال المقرب الأوقات امرأة طالبت زوجها بمهرها
 فقال الزوج مرة أوفيتها مرة قال أديت إلى أبيهما قالوا لا يكون منافعنا لأن الأداء
 إلى الأب وهو يقبض للنت بمنزلة الأداء إليها امرأة اقترت انهما مكرهت

الاب كان اسرى لها بعض ذلك في صغرهما فكان الاخطى ما علمنا رجل حبس امرأة وهي
 تسكن في بيت احتها وروح احتها لا يرعى سكاخ هذا الرجل الا ان يدفع اليه دراهم
 مدفع الخاطب اليه دراهم يزوجهما كان له ان يسترد ما دفع اليه لانه رتبوه امرأة
 بعد الغير جاء اليها رجل فقال انا انفق عليك ما دمت في العدة بشرط ان تزوجي
 نفسك مني اذا انقضت عدتي فك فرصبت وافق عليها في العدة فانه يرجع عليها ما
 انفق لانه انفق عليها بشرط خاص وان انفق عليها من غير شرط لكن علم انه انفق
 عليها ليرسها احتلوا في ذلك بال قسمهم يرجع عليها ما انفق لانه اذا علم بذلك كان
 عمولة الشرط وبال بعضهم لا يرجع لانه انفق على قصد الروح لا على شرط العروحة
 قال مولنا رضى ونسعى ان يرجع لانه اذا علم انه لو لم يتزوجها لانسق عليه ما كان ذلك عمولة
 الشرط كالستمرص اذا اهدى الى المعروض سئالم يكن اهدى اليه فسل الاقراض كان
 حراما وكذا القاصير لا يجيب الدعوه الخاصة ولا يسل الهدية من رجل لو لم يكن قاضيا
 لا يهدى اليه ويكون ذلك عمولة الشرط وان لم يكن بشرط العطاء امرأة ادعت بعد وفاة
 زوجها ان لها عليه انفق درهم من المهر قبل نكاحها الى تمام مهر متلها في قول ابي حنيفة رضى لان
 عند بحكم مهر المتل امرأة ماتت فالتحدا امها ما وما وشت الروح الى ام المرأة ^{ميت} فهدى
 البقرة وانفقها في ايام الماتم تواراد الزوج ان يرجع بفسخ البقرة قالوا ان انفقها بعد
 اليها التذبيح وقطع من احضع عدتها في الماتم ولم يذكر القيمة لا يرجع لهما استهلكا و
 انفق باذنه من عمر شرط الرجوع وان انفقها بعد اليها وذكر القيمة برجع عليها لهما
 انفق لانه شرط عليها الرجوع لان القيمة لا يدكر في الهدايا وانما يدكر ليرجع مكان ذكر القيمة
 بمنزلة شرط الرجوع وان اختلفا في ذكر القيمة كان القول قول ام المرأة مع يمينها لانه
 حاصل الاختلاف راجع الى شرط الضمان لان ذكر القيمة بمنزلة اشتراط الشئان ما آت

كت بعث ذلك عارية واراد ان يسترد واراد اب المرأة استرد العوض ايضاً والوا
 القول للروح في متاعه لانه انكر التملك والمرأة ان تسترد ما بعث لامها ثم عزم انها بعثت
 عوضاً للهبة فادالم يكن ذلك هبة لم يكن ذلك عوضاً فكان لكل واحد منهما اب
 يسترد متاعه وقال ابو بكر الاسكاف ان صرحت حين بعثت انها عوض فكذلك
 وان لم يصح بذلك لهما حسبت ونوت ان يكون عوضاً كان ذلك هبة منها ومطلت
 نيتها رجل خطب ابيه رجل فقال اب البنت يله ان كنت بعد المهر في سنة اشهر او
 الى سنة ازوجها منك ثم الرجل بعد ذلك بعث هذا الى بيت الاب ولم يقد رجع ان
 ينقد المهر علم ببيعته هل له ان يسترد ما بعث قالوا اما بعث للمهر وهو قائم اوها
 استرد ركناً من المهر وهو قائم فاما المهر فليس له ان يسترد ما بعث له في ذلك
 امرأة اوها الى ابها ابها انفق عليها من مهره فبطلت لا تحسب من مهره
 لانك استخرج ما كان قال ابو العباس الميرزا رحمه الله انفق عليها من مهره
 رجل روح الله وسلمها الى زوجها صحها ثم قال كانت الجها عارية احتلها واياه قال
 بعضهم القول قول الاب لان التملك يستفاد من جهة فادانكر التملك كان القول
 قوله وقال بعضهم لا يقبل قوله الابسية لان الجها عارية لا يكون ملك المرأة فادانكر
 ذلك كان مكناً ظاهراً قال مولانا روضي ويخبر ان يكون الجواب على التسويل ان كان
 الاب من الاشراف والكرام لا يفضل قوله ابه عارية وان كان الاب من جملة من لا يحجر
 النساء بمثل ذلك قبل قوله فان اراد الاب ان يكون له ولاية الاسترداد فشهد عند
 بعث الجها زانه عارية او يجعل الجها نسخة ويكتب في ذلك اقرار البنت انها عارية
 في يدها وبشهادته على ذلك قالوا وتمام الاحتياط في ذلك ان يشترى الاب جميع ما في
 من البنت فتمن معلوم ثم انها تبترى الاب عن النمن ان كانت بالغة لاحتمال ان

مولنا نص ويبدو ان يكون القول قول الزوج لان ام المرأة تدعي الاذن بالاسم هلاك
مع عوص وهو منكر ذلك فكون القول قوله كس دفع العير مد راهم فاسعها فقال
صاحب الدرهم ارضتها وقال القاض لا بل وهتبه كان القول قول صاع الدراهم

فصل في تكرار المهر

المهر يتكرر بالعقد مرة وبالوطى اخرى ومرة يتكرر بهما. اما القالب رجل زني بامرأة
فتزوجها وهو على بطنها كان عليه مهران مهر النثل بالنزاع لان اول الفعل كان
خرا ما الا ان الفعل في حق قضاء الشهوة كفعل واحد فاذا صار حلالا في آخره لم يجب
الحمد باوله فصار آخر الفعل شبهة في اوله والفعل الحرام لا يصح عن عرامة او
عقوبة فاذا سمعت العقوبة تقيت الغرامة فيجب مهر النثل ويجب المسعى لعقد
لان المسمى يأكد بالخلوة فاما بالوطى اولى. واما الثاني رجل قال لامرأة كلما
تزوجتك فانت طالق فتزوجها في يوم واحد ثلث حرات ودخل به في كل مرة فانه يقع
عليها طلاقان فيلزمه مهران ونصف مهر في قياس قول ابى حنيفة وابى يوسف رج
لانه لما تزوجها اول وقع عليها طلاق واحد ولزمه نصف مهر بالطلاق فلما تزوج
فاذا دخل بها وهذا دخول عن شبهة لان على قول الشافعي رج لا يقع الطلاق المعلق
بالتزوج فيجب عليها العدة فاذا تزوجها ثانيا وهي في العدة يقع عليها طلاق آخر
هذا طلاق بعقب الرجعة في قول ابى حنيفة وابى يوسف رج لان عندهما اذا تزوج
المعتقة ثم طلقها قبل الدخول كان ذلك طلاقا بعد الدخول حكما وان كانت
العدة بالدخول عن شبهة والطلاق بعد الدخول بعقب الرجعة ويوجب كمال المهر
فيجب عليه المسمى في النكاح الثاني فيجتمع عليه مهران ونصف ولم يصح النكاح
الثالث لانها في عده عن طلاق رجعي فلا يعتبر النكاح الثالث فلا يجب المهر

كان عليه مهر واحد لأن سب الكل واحد وهو قيام ملك اليمن ولو وطئ مكاتبته
 بغيره ونسأحرمرأى كان عليه في النصف الذي له بالوطئ نصف مهر واحد وفي
 النصف الآخر بكل وطئ نصف مهر وذلك كله للمكاتبه رجل وطئ امرأته عرازم ظهر
 أنه كان حلف بطلاقها ووقع الطلاق كان عليه مهر واحد كما لو استنوى حاديه ووطئها
 عرازم استخفت كأنه عليه مهر واحد. علام أن أربع شتم سمعة جامع امرأه وهي
 بائنة لا تدري أن كانت نسأليس عليه حد ولا عقر وإن كانت بكرًا وانضمها
 لمهر بمهر من قبلها وكذا لو كانت أمه إن كانت نسأليس عليه وإن كانت بكرًا أو
 افتصها عليه مهرها وكذا المحمور رجل وقع على امرأته فلما خالطها طلقها وهو
 على تلك الحال ثم اتهم جماعة بعد الطلاق ووصفه حاجته ثم نتج قال محمد رج وهو واحد
 الروايين عن أبي يوسف رج أحسن عليه حد ولا مهر لأن الكل فعل واحد فإذا كان
 أوله وآخره حلالا لم يحبس عليه الحد ولا المهر إلا إذا أخرج ثم دخل بعد الطلاق أما
 إذا لم يفعل ذلك ولكنه عالج بعد الطلاق حتى أرسل فلا مهر عليه وعن أبي يوسف رج
 وهو قول من رج بحد المهر وإن لم يحج ثم دخل بعد الطلاق وعليه هذا الخلاف
 لو كان الطلاق رجعيًا على قول محمد واحد الروايين عن أبي يوسف رج لا نصير
 مراجعًا وفي رواية أخرى وهو قول من رج نصير مراجعًا وعليه هذا أصا إذا قال لأمة
 بعد التقاء الحنا من أسب حرة ثم اتهم جماعة لا عقر عليه في قول محمد رج إلا إذا أخرج
 بعد العتق ثم أدخل. إخوان بر رج أحدهما امرأة والأخر أحدهما دخلت كل واحد منهما
 على غيره زوجها فوطئها قال أبو يوسف رج بانت عن كل واحد منهما امرأته وعلى كل
 واحد منهما امرأته نصف مهرها وعليه للتي وطئها عقرها وليس لأحد هما أن يتزوج
 امرأته بعد ذلك لأن امرأة كل واحد منهما أصا. إماما وطئ الأوطى: والزواج الأم لك

رجل بروج صغيره ودخل بها ثم ظلمها بطلبه ماشه ثم تزوجها في العدة فباعها واحارب
نفسها وعرف ستمها كان عليه مهر كامل وعلمها عدة مستقلة على هذا ايضا رجل بروج
امراه ورجل بها ثياب والعباد بالله ثم اسلمت من زوجها في العدة ثم اراد ^{رجل} من الد
بها وعلى هذا ايضا رجل بروج امه ودخل بها ثم عصف واحاربت نفسها ثم تزوجها
في العدة ثم طلقها قبل الدخول بها وعلى هذا ايضا رجل بروج امراه كاحا فاسد ودخل
بها وهرق سم بها ثم تزوجها في العدة كاحا حارثا ثم ظلمها قبل الدخول بها كان عليه
مهر كامل وعلمها عدة مستقبله في قول ابي حنيفة وابي يوسف رج. واما ما يكره
بالوطي رجل بروج امراه كاحا فاسد ووطئها مرارا ثم فرق سمهما قال محمد رج
عليه مهر واحد وانما قال ذلك لان الوطئ حصلت شبهة واحدة وهي شبهة
المكاح الفاسد ومنهما اذا اشترى حارية ووطئها مرارا ثم استحققت كان عليه مهر
واحد لان الوطئ كانت ساء على سبب واحد وهو الملك من حيث الظاهر
وان استحق نصفها كان عليه نصف مهر المستحق ود الحارثية بين رجلين
اذا وطئ احدهما مرارا كان عليه بكل وطئ نصف مهر قال هشام رج لانه حين وطئ
كان يعلم ان نصفها ليس له رجل وطئ حارية امه مرارا كان عليه مهر واحد
لان الكل كانت بشبهة واحدة وهي شبهة حق النكاح ولو وطئ الابن حارية
ابيه مرارا وادعى الشبهة كان عليه بكل وطئ مهر لان المهر وجب بسبب دعوى
الشبهة لانه لو لم يدع الشبهة كان عليه الجحد فاذا تكررت دعوى الشبهة
تكرر المهر بخلاف الاب لان الاب لا يحتاج الى دعوى الشبهة. واذا وطئ الرجل
حارية امراته مرارا وادعى الشبهة فهذا كالوطئ حارية امه مرارا وادعى ^{الشبهة}
كان لكل وطئ مهر لانه يحتاج الى دعوى الشبهة. ولو وطئ الرجل مكانته ^{وا}

١. من غير ان يعقل او يعي عليه ان يسمع الكلوع وتعدله في نفسه مع ما هو عليه
 ٢. ح وان كان معهما صغر يعقل بانها امته بعد ما ذكرنا من ان كل واحد من
 كل منهما يصح ان يكون له في نفسه احكامه من ان يسمع الكلوع في نفسه
 ٣. ان يسمع بعد ان لا احكاما في الحلال بل هو في الحلال ان يسمع الكلوع في نفسه
 ٤. وان كان يسمع في الحلال بل هو في الحلال ان يسمع الكلوع في نفسه
 ٥. وان كان يسمع في الحلال بل هو في الحلال ان يسمع الكلوع في نفسه
 ٦. وان كان يسمع في الحلال بل هو في الحلال ان يسمع الكلوع في نفسه
 ٧. وان كان يسمع في الحلال بل هو في الحلال ان يسمع الكلوع في نفسه
 ٨. وان كان يسمع في الحلال بل هو في الحلال ان يسمع الكلوع في نفسه
 ٩. وان كان يسمع في الحلال بل هو في الحلال ان يسمع الكلوع في نفسه
 ١٠. وان كان يسمع في الحلال بل هو في الحلال ان يسمع الكلوع في نفسه

يروح الأنثى التي وطئها لأنه لم يبطأ أمها وليس لزواج البنت أن يتزوج الأم لأنها
مروءة عليه بكاح البنت وكذا لو لم يكن من الزوجين قرابة رجل وأخته تزوجا
أحسين فادخلت كل واحدة منهما على زوج صاحبها فوطئها كان على كل واحد منهما
عقر الميرة وطئها لأنه وطئ عن نفسها. وليس على كل واحد منهما مهر امرأة لأنها ماتت
قبل الدخول بفعل من قبلها وهو مطاوعة. رجل يزوج امرأة وأخته ابنتها فادخلت كل
واحدة منهما على زوج الأخرى فوطئها كان على الواطئ الأول نصف مهر امرأة لأنها با^ت
من زوجها قبل الدخول بفعل من قبل الزوج وعليه جميع مهر الموطوءة ولا شيء على
الواطئ الآخر لأنه لم يوطئها لأن أخته ماتت قبل الدخول بوطئ الأول بمطاوعة. وأن
كان الواطئ منهما معاملا سعى على واحد منهما المرأة. رجل قال لامرأته قبل الدخول^{اس}
طالق حين أحلوك أو قال إذا حلوك بك فاستطالق فتلاها وحامعها كان عليه^{مهر}
ونصف مهر الخلوه لأن المهر بما يأنك بالخلوه إذا وحل منها مائة بعد رعي وطئها و
لم يوجد هنا وإن لم يدخل بها كان عليه نصف مهر

فصل في الخلوه.

المهر يتأكد سلت بالوطئ وموت أحد الزوجين وبما خلوه الصحيحة والخلوة الصحيحة
أن تحتها مكان ليس هناك مانع يمنع من الوطئ حسا أو شرعا أو طبعيا إذا حلها امرأة
واحد مما عريض لا ينفذ رعي الجماع أو محرم يعرض أو يفعل أو في صوم مرض أو صلوة فرض
لا تصح الخلوه. وفي صوم القضاء والسدور والكفارة روايتان. والأصح أنه لا يمنع الخلوه
وصوم التطوع لا يمنع الخلوه في ظاهر الرواية وقبل بانه يمنع بعد الزوال وصلوة التطوع
لا تمنع الخلوه والجنب والناس يمنع الخلوه لأنه يمنع شرعا وطبعيا. ولو كان معها نائم
لا يصح الخلوه. وقبل عند أبي يوسف ومحمد ربح النائم لا يمنع الخلوه ولو كان

العنبر او اكثر كان القول قولها مع اليمين بالله ما تزوجت بالالف فان تكلمت بدت
 الالف وان حلف فلها الفان الف بالتسمية لا جبار للزوج مهرها والالف بحكم مهر
 المتل له الخ اذ فيها ان شاء ادى من الدراهم وان شاء ادى من الدنانير وامهما
 اقام السببة يقضيه منه وان اقاما جميعا يقضيه سببه الزوج وان كان مهر
 مثلها الف او جسمائة تحالفان بكل الزوج لرسة الفان بطريق التسمية وان
 بكت هي يقضيه بالالف وان حلفا جميعا يقضيه بالالف بطريق التسمية وجسمائة
 بحكم مهر المتل ويجوز الزوج في الجسمائة وابهما اقام البتة قبلت بدينه وان
 اقاما السببة يقضيه بالالف وجسمائة الف بطريق التسمية وجسمائة بطريق
 مهر المتل وان اختلفا في المهر بعد الطلاق قبل الدخول عند ايتخفه ومحمد راجح
 بحكم متعة مثله اقايمهما سهد باله كان القول قوله مع يمينه على دعوى الآخر
 فان كانت المتعة تسهما اتحالفا في جواب الجامع الكبير وفي جواب الجامع الصغير
 القول قول الزوج مع يمينه وقال ابو يوسف رج القول قول الزوج في الوجه كلها الا ان
 شئ مسدك وسدك في المسدك قال الحسن بن زياد رج للسدك ان يكون مهر متلا
 عشرة آلاف درهم والرجل يدعي النكاح بعشرة وقال سعد بن معاذ المروري المسدك
 ان يقول الرجل نر وحنها بجمرا وحنير وقال بعضهم المستكر ان يدعي الزوج النكاح بما
 لا يزوج متلا ايه عادة وعلبه الاعمال وان اختلفا في اصل التسمية احدهما يدعي
 تسمية المهر والاخر يكر كان القول قول المسكر ويقضيه لهما مهر المتل وهذا مما اختلف
 الزوجان قبل الطلاق في الوجه سواء وان مات احدهما واختلف الحي وورثة الميت
 فهذا مما اختلف الزوجان في حيوتيهما سواء وان ماتا جميعا واختلفت ورثتهما في
 قدر المسكن قال ابو حنيفة رحمه الله القول قول وورثة الزوج قل او اكثر وقال ابو يوسف

دار واللب باب مصوح في الدار اذا ادا ان مد حل عليهما غيرهما من المحارم او الواجب
 مد حل لاصح الخلوه ولو اجتمع مع امرأته في الحان على روى والساس فهو ذمفسل الحان
 لو بطوا المهر ما منع بصريهم عليهما لاصح الخلوه: مريض جئى ما امرأته وادخلت عليه في
 منته وهو لا يسرع بها فخرج بعد الصبح فاحبب الزوج بذلك فقال لم اسرع بها فطلقها
 وادعت المرأة انه علم بذلك كان القول قول الزوج انه لم يعلم وان علم الزوج وهو بعيد
 على وطئها صحب الخلوه وكان عليه كل المهر خلوه عتس صحبة وكذا خلوه المحبوب
 في قول اسحقه ذم والرتب يمنع الخلوه لانه بيع الجماع وذكر في طلاق الاصل ان العدة
 بحب على الرتقاء ولها نصف المهر ولا يصح خلوه الغلام الذي لا يحامع مثله ولا الخلوه بصغره
 لا يحامع مثلهما وفي كل موضع صحب الخلوه لو طلقها لا يكون له حق الرجعة وبعد ما صحب
 الخلوه كان لها كل المهر وان اقوت المرأة انه لم يحامعها فظاهر الرواية الكافراد احلا
 بامرأته بعد ما اسلمت سمحت الخلوه ولو اسلم الكافر وامرأته منكره محلها لاصح
 الخلوه وفي كل موضع سددت الخلوه مع القدرة على الجماع حققه فطلقها كان عليها
 العدة استحسانا وان كان عاجزا عن الجماع حفيقة لا يجب العدة اذا قال ان تزوي^{حت}
 ملاية فخلوت بها فبى طالق فنزوجهما وخلوها كان لها نصف المهر وقد ذكرنا والله اعلم بالصواب

فصل في اختلاف الزوجين في المهر ومتاع البيت

اذا اختلف الزوجان في قدر المهر حال قيام النكاح عند ابي حنيفة ومحمد يحكم
 مهر المثل فان شهد أحدهما كان القول قوله مع البين على دعوى الآخر
 فان قال الزوج المهر الف وقالت هي الفان ومهر مثلها الف او اقل كان القول
 قوله مع البين بالله ما نزوجها باله درهم فان نكل تثبت الزيادة وان حلف لا تثبت
 وانما اقام البينة فضيله وان اقاما جميعا يبييتها وان كان مهر مثلها

انه تروح المرأة على راسه فان القاصي سفل القضاة لا لى وفيه بين ان الابن والامير
 وتوكان الروح يدعى انه تروحها على ان لها وسيل في ذلك واقام السيد
 الاراد انه تروحها على مائة دينار ولم يعم السيد مع صير القاصي السيد والروح جعل
 الابن سيدا فاد اعطاه من ماله وجعل ولده له امره اذ كانت المرأة السيد انه كان روحها
 انة دينار كانت البيت في نفسه المرأة ونقص القاصي لها على الروح ما فيه دينار ويجعل انا
 ميراث من الروح وطلو الا ان كان في نفسه روحه له لاه الابن كان حيا اقرار الروح
 في ان السيد مع له فاما في نفسه له صير بالابن في العنق ولذلك بطل الولد من المرأة
 بعد ذلك وانه اعلم بالسواب

فصل في اختلاف الزوجين في مباح السب

سواء المسأخ هذه المسئلة على سبعة اقوال فانها اوسمة وصحبت روح اذا جردت الزوجا
 مباح موصوف في السب للذات كالاستدكان في حاله في اثم الكاح او بعد ما وقعت العفة
 من اجل من الروح او من المرأة ثم ان يكون للسب اعداء بالادب والجار والمعاد والخصم ووقفا
 اشتهر به وهو الجوهر لان السب من الروح السيد على ذلك واما في الرجل كالمسلم والمساء
 والنقل سوية المستطعة والعريس ومثله في الرجل لان السب من المرأة السيد على
 ذلك وما يكون للرجال والمساء كالعبادة والحداد والفراتين والسباة والسفوف والرجال
 لان نفيم المرأة السيد على ذلك وقال ابو يوسف روح المرأة حيا اذ ان المرأة
 وتوكان الرجل وبقية المرأة ووقع الاختلاف من المرأة ووارث الرجل مما يكون للرجل
 عادة كان القول في ثمة في الوارث والباقي للمرأة وان ماتت المرأة ووقع الرجل في كواب
 للسبا فالقول في ذلك قول وارث المرأة والباقي وهو المشكل لحييها وهو الرجل فل
 ابو يوسف روح الحكم جعل سو احد هما هو الحكم في حييها واما ان كان احد هما حيا او لا

روح القول بول ورده اليه ^{ال} ما رواه الشيخ مسند ^{يد} قال محمد بن محمد بن المجلد ^{يد} قال
 ومع الاختلاف بين وردهما في اصل النسخة كان القول قول مكر النسخة
 لها ^{يد} في قول النسخة روح وقال آخ بعض من المجلد وقالوا والعوى على قولهما ولو
 على من بعده وصلت العهد في السلام انهما واختلفا في صحة كان القول للزوج و
 كل لوردهما على قول بعضه فهلك النوب قبل السلام واختلفا في صحة النوب
 كان القول قول الزوج وكذا لو روجها على امرئ نكح ادهب فهلك قبل التسليم
 واختلفا في ورده كان القول بول الزوج في هذه المسائل وان روجها على نوب بعضه
 ومنه عسره فتغير السعر الى خمسة كان لها نوب لا غير ولو كانت بارة النوب يوم
 العقد ناسئة واداد السمن وصارت فمئة عشرة فلها نوب ودرهم ولو كانت قيمة
 النوب مائة فاستصفت فمئة قبل السلام وصارت خمسة حرم المرأة ان شاء
 احد من النوب فان شاءت احدث فمئة يوم العهد ولو قال المرأة
 روجني على عبد له هذا وقال الرجل مروحتك على امي هذه وهي ام المرأة واقاما ^{البينة}
 طالبة بینه المرأة لان بيدها قامت على نفسها وبنية الروح على حق العبر ^{يعقوب}
 الامة على الروح باقراره ولو اقام الروح البينة انه تزوجها مائة درهم واقامت ^{المرأة}
 بيته انه تزوجها بمائة دينار واقامت اب المرأة وهو عبد الزوج بيته انه تزوجها على
 رقته والبيته بيته الاب فان اقامت امها وهي امه الزوج مع ذلك بيته انه
 تزوج ابنتها على رقته والبيته بيته الاب والام ونصفهما جميعا مهرها ^{يسع}
 الوالد ان الزوج في نصف قيمتهما ولو لم يكن كذلك ولكن اقامت المرأة البينة
 انه تزوجها بمائة دينار واقام الزوج البينة انه تزوجها مائة درهم بقض المفاض
 ببينة المرأة بالنكاح بمائة دينار ثم ان اب المرأة وهو عبد الزوج اقام البينة

مات الروح قبل الظلان وأن اختلف الزوجان في البيت الذي يسكن فيه كل واحد يدعى اياه له كان القول في ذلك قول الروح وأن اقامت المرأة البيعة او اقاما جميعا يصيب بيعة المرأة لانهما خارجة معيه ولو كانت الدار في يد رجل وامرأة ولما
 المرأة السنة ان الدار لها وان الرجل عبد لها واما الرجل السنة ان الدار له والمرأة تزوجها
 مالف درهم ودفع اليها ولم يقيم بيعة انه حر فاما يقصير الدار والرجل المرأة لا نکاح بينهما
 لان المرأة اقامت البيعة على رق الرجل والرجل لم يقيم السنة على الحرية فقصير بالرق واذا
 بالرق بطلت بيعة الرجل في الدار والنكاح ضرورة وان كان الرجل اقام البيعة له فخر
 الاصل والمسئلة كمالها يقصير بحرية الرجل ونكاح المرأة ويقصير بالدار للمرأة لا بالماضي
 بالنكاح صار الرجل في الدار صاحب يد والمرأة خارجة فيقصير بالدار لها كما واختلف الروايات
 في دار في ايديهما كات الدار الروح في قول الشيخية واليه يوسف رح وان اقلها البيعة يقصير
 بيعة المرأة ولو اختلفا في متاع من متاع النساء واما البيعة تقضيه للزوج ولو اختلفا
 في هذه المتاع وفي النكاح فاقامت المرأة البيعة ان المتاع لها وان الرجل عبد لها واما الرجل
 البيعة ان المتاع له وانه روح المرأة مالف وبعد ما فاته يقصير بالرجل انه عبد المرأة ويقصير
 لها بالمساع اصح كما قلنا في الدار وان اقام الرجل البيعة له حر الاصل يقصير له بالحرية والمرأة
 والمتاع ايضا لانه في متاع النساء يمنح اليه البيعة وأن كان المتاع منسكلا يكون للرجل
 والنساء يقصير بحرية ويقصير له المرأة ايضا ويقصير بالمتاع للمرأة لان بيعة المرأة في
 المشكل اولها خارجة اذ اغترلت المرأة فظن زوجها تم احتلاف الغزل قبل
 الفروقة او بعد ما فالمسئلة على وجه اما ان اذن لها بالغزل او هي عن الغزل ولم
 ياذن لها ولم يبيعه فان اذن لها بالغزل ان قال اغترليه في كان الغزل للروح ولا اجر لها
 عليه لانه لما امر بالغزل ولم يذ كر لها اجر كان ذلك استعانة معها وان ذكر لها اجرا

- مملوكا محجورا كان او مادونا او مكاتبها كان المتاع كله الحرمتهما ابهما كان وقال صاحبه
روح المكان المملوك محجور افكذلك وان كان مادونا او مكاتبها الجواب فيه كالجواب
في المحرين ولو كان احدهما مسلما والاخر كافرا فهذا وما لو كانا مسلمين سواء
لو كان احدهما صغيرا والاخر كبيرا او كانا صغيرين ذكر في بعض الروايات انهما سواء
وذكر في البعض فقال لو كان الروح بالغاً والمرأة غير بالغه الا انها بلغت مبلغ الجماع فهو
وما لو كانا كبيرين سواء ولا فرق في هذه الوجوه بينهما اذا كان الميب الذي سبكتنا^٤
فيه ملك الزوج او ملك المرأة ولو كان عراً الروحة في حال احد ما كان الابن في حال
الاب او الاب في حال الولد ونحو ذلك كان المتاع عند الاستنا الذي يعولون
فولهم كذا ذكر في الكيسانيات ونوادراس رسنم ولو كان للرجل اربع نسوة فوقع الاختلاف
في المتاع بينهما وبينهن فان كن في بيت واحد فيما يصلح للنساء يكون سيهن وان كانت
كل واحدة في بيت على حدة فما كانت في بيت كل واحدة منهن يكون سيهن وس روحها
على الوحدة الذي ذكرنا في الروح من لا تشارك بعضهن بعضا في ذلك لانه لا بد لواحدة
منهن علم ما في بيت الاخرى فلا تستحق سئام ذلك الا ببيعة ولو ادعت المرأة متاع
انها استقرته من روحها كان المتاع للزوج وعلمها الياسة ولومات الروح فقال وارته المرأة
مد كان والدي طلفك ملتنا في الصحة واراذا ماخذ المتاع من المرأة لا يقبل قوله الا
بالسبب ويكون المتاع لها في قول ابي حنيفة روح لان عند المشكل للحج ما يكون القول
فولها مع سببها بالله بما تعلم انه ظلمها فان تكلمت او اقترت كان المشكل للوارث كما لو فعت
الخصومة بين الزوجين بعد الطلاق وان طلقها في المرض ومات الروح بعد انقضاء العدة
كان المشكل للوارث الروح لانها صارت اجنبية ولم يبق لها يد وان مات قبل انقضاء
العدة كان المشكل للمرأة في قول ابي حنيفة روح لانها توفت فلم تكن اجنبية وكان بمنزلة ماله

ان سمي لها امر معلوما كان لها ذلك لانه استاجرها العمل عبر مستحق عليها
 باجر معلوم وان ذكر اجر اجتهولا او بشرط ان يكون العمل او الكد يابس لهما كان العمل
 للزوج ولها امر متله الا انه استاجرها ببعض ما يحجب من العمل فيكون في معنى
 قفيز الطحان وهو كما لو دفع عرلا الحائك ينسجه بالنصف وان اختلفا
 في الامر فالب المرأة عرفت باجر وقال الزوج بغير اجر كان القول قول الزوج مع يمينه
 لانه انكر الاجارة والاخر وان قال اعزليه لنفسك كان الغزل لها ولا يمتنع عليها
 لانيه تبرع عليها بالقطن وان اختلفا فقال الزوج اعمادنت لك لتغزليه ليرتات
 لا بل قلب اعزليه لنفسك كان القول قول الزوج لان الاذن بسفاد من جهته
 فيكون القول قوله مع اليمين وان قال لها اعزليه لاني الغزل لهما كان الغزل للزوج
 ولها اجر المنزل وقد ذكرنا وان قال لها اعزليه ولم يرد عليه كان الغزل للزوج لاد
 الظاهر من حاله انه يرضى بالغزل له وان نهها عن الغزل وعزلت كان الغزل
 لها وعليها مثل ذلك القطن لزوجها لانها عزلته عسبا فتناس مثل ذلك القطن
 كمن غصب حطة فطحها كان الدقيق للغاصب عليه مثل تلك الخطة وقد
 ان اختلفا فقال صاحب القطن عزلت باذنه وقال عزلت بغير اذنه كان
 القول قول صاحب القطن لان المرأة تدعى بملك القطن وهو ينكر وان حمل
 قطنا الى بيته ولم يقل شيئا فغزلته ان كان الزوج يبيع القطن كان الغزل
 لها وعليها مثل ذلك القطن لان الظاهر من حاله انه كان يشتري القطن
 لادخل المبيع وان لم يكن يبيع القطن ان كان الزوج يدعي الاذن كان القول
 قوله لان الظاهر من حاله انه يحمل القطن الى بيته لتغزل المرأة فكان الاذن
 ثابتا لالة كما لو طبخت طعاما من اللحم الذي جاء به فان الطعام يكون

رجلان ادعيا نكاح امرأه وحديث لهما فاما هما اقام السنة بفضيلة فان اقام السنة
 وانسب هي في يد احد هما تطل السيد لان النكاح حالة الحيوان لا يحل في السر كره
 وانسب احد هما اول من الآخر وان اقام كل واحد منهما السنة اهما له وكان للمرأة
 في يد احد هما بقصصهما لصاحب المد وكذا لو اقام المد منه زاد على احد هما الدحول
 ونشهد سبهم واما النكاح والدحول يقصص له وان اقام كل واحد منهما السنة على
 النكاح. الا في قوله لا يقصص لانهما ان ادعيا النكاح ووقت حد هما وسهد سبهم على النكاح ولو
 وهو اول من اقام وقت احد هما ولم يثبت الاخر لان المرأة في يد المد لم يثبت بقصصه لدى المد وكذا لو
 وقت احد هما ولم يثبت الاخر الا اذا الذي لم يثبت اقام السنة على النكاح والدحول
 هو اول من اقام وقتا واحد هما سبق فالسبق اول على كل حال وان اقام السنة على النكاح ولم
 يثبتا فامر هي لاحد هما بقصصه للمرأة وان اقام السنة على النكاح والمرأة تقر لاحد هما
 اسلموا فاقال بعضهم لا يقصص للمرأة لان الاقرار افضل السنة بطل بيده الاخر ولا يقصص
 الاقرار بعد البينة وقال بعضهم يقصص للمرأة لان اقرار المرأة لاحد هما عملة المد
 ولو اقام البينة وهي في يد احد هما بقصص لصاحب المد ولو كانت المرأة في يد احد هما
 فسهد سبهم واما امرأته او شهدوا اهما من كونه وحل له ونشهدوا الاخر تهديا
 انه نروجهما حللوا فيه قال بعضهم لا يعل بينة مدعى اليد لان بينة ذى اليد انما تخرج على يديه
 الخارج اذا شهدوا على السبب اما اذا شهدوا على هذا الوجه كان هذا بمنزلة
 الشهادة على مطلق الملك فلا يغبل بينة ذى اليد. وقال بعضهم تقبل لان شهادة
 الشهود انها امرأته او منكوبة وحل له بمنزلة الشهادة على السبب لان المرأة لا تقصير
 منكوبة وحل له الا بسبب معين وهو النكاح والحكم اذا تناق سبب معين كان
 ذكر الحكم وذكر السبب سواء. بخلاف الملك لان الملك يشهد ما سبب كثيره وليس

عند تهاول كونه الشهادة في طلاق الغائبة يقضي سكاح الساهدة فان حصرت الغائبة
 وصدقته في السكاح وكذا منه في الطلاق يدفع الطلاق عليها من حين اقرار الروح بطلاقها
 ولو ادعى سكاح امرأة واقام البينة وادعت المرأة انه تزوج بها واستهنا بهذا وقالوا
 سكاح الاحب سواء في قول المحققين ربح. ولو اقامت البينة البينة انه تزوج بها
 دعوى بها او قتلها او سبها من سهوه او بطلان روحها من سهوه فوق القامتين من الساهدة
 وبذلك المدعى ولا يقضي سكاح الغائبة رجل تزوج امرأة ثم اقران ملا ما كان به حينها
 قلته بها واعضبت عدلها من روحها فادعت المرأة هو ربحي على حاله لا يصل قول المرأة
 في سبها وبين الروح فان حصر الغائب وانكر الطلاق بعصية له بالمرأة ونفرو
 من المرأة وروحها التائه وان اقر الاول بالسكاح والطلاق واعضاء العدة كما قال الروح
 التايه وكذا منه المرأة في الطلاق ومع الطلاق عليها من الروح الاول حين اقرار الروح الاول
 بالطلاق وعليها العدة من ذلك الوقت ويمرقي سبها وبين التايه وان صدقته في جميع ما
 بين كانت امرأة التايه ولو قال الزوج كان لها روح قبل فطلقها واعضبت عدلها ثم تزوجها
 وقال المرأة لم يطلعني ذلك الروح كان القول قول الروح ولا يصل قول المرأة ان حصر رجل
 وادعى انه الروح الذي اقربه الروح التايه وصدقه المرأة في ذلك وذكر الروح الذي كان
 القول قول الروح التايه لانهم اقر بالسكاح المعلوم فيها والله اعلم

فصل في الشهادة على السكاح

يجوز الاعتماد على الشهادة والنساع لتحمل الشهادة في خمس مسائل اربع منها معرفة
 النسب والنكاح والموت والقضاء وواحدة منها ذكرها المحقق ربح وهو الذبح
 الزوج. وذكر الشيخ الامام شمس الائمة السرخسي ان الشهادة على اصل الوقف يجوز
 بالسهرة والنساع ولا يجوز على شرائط الوقف. وكما يجوز الشهادة على السكاح بالنساع

اصدق من ستمها الا ترى ان رجلا لو اقام البيعة على رجل انه استترى منه
 بويه هذا و اقام صاحب التوب البيعة على رجل اخرا منه ما عه منه وهو يتحرج من
 البيعة بينه المدعي على صاحب التوب لما قلنا ولو قالت المرأة حين اقامت البيعة
 على الرجل اياها امرأتها ادعاهم ذلك الرجل كانت البيعة بينة المرأة وذلك كما مر ^{ابا}
 البيعة علمها رجلا بالنكاح ولم يوفت فافياهما صدقته المرأة فهو زوجها امرأتها
 لرجل ايا امرأتك فقال مجيبا لها انت طالق كان افراها بالنكاح ويحيط الق ولو
 قالت لرجل انا امرأتك فقال ما انت لي بوجة وانت طالق فليس عدما اقرا
 عند ايحيفه رج. امرأة قالت لرجل زوجتك نفسي فقال لها فانت طالق يقع
 الطلاق وان قال انت طالق لا يقع شيء ولا يكون افراها بالنكاح. ولو ادعى على
 امرأه نكاحا و اقام البيعة واقامت اخذ المرأة البيعة انها امرأتها وان اياها زوجها
 منه كانت البيعة بينة الزوج صدقته المرأة المدعي علمها ام كذته ولو ادعى
 على امرأه نكاحا و اقام البيعة واقامت المرأة البيعة ان اخذها امرأة المدعي والرجل المدعي بذلك
 وبقول ما هي بوجه فان القاضي يقضي بنكاح الشاهد انها امرأة المدعي ولا يقضي
 بنكاح الغائبة في قول ايحيفه رج. وكذا لو اقامت الشاهد البيعة على افرا
 المدعي نكاح الغائبة. وقال ابو يوسف ومحمد رج. ووقف القاضي لا يقضي بنكاح
 الشاهد. وان حصرت الغائبة واقامت البيعة على ما ادعت احتجها به صبي
 نكاحها اذا اقامت هي البيعة ولا يقضي بنكاحها بتلك البيعة التي اقامت الشا ^{هذه}
 ويفرق بين الزوج والشاهد. فان انكرت الغائبة نكاحها بقضي بنكاح الشاهد
 ولو اقرا الرجل بنكاح الغائبة يسأله القاضي هل كان بينك وبين الغائبة فرقة.
 فان قال لا يبطل نكاح الحاضرة. ولو قال كنت طلقت الغائبة واخبرتني بانقض

يجوز باهمراض التهمة والتسامح. ذكر الحاكم الشهيد روح في المستفيض أن شهادة
 على نوعين. عرف وهو أن يسمع من قوم لا يتصور اجتماعهم على الكذب ونسأ
 وهو أن يشهد عند حلال عدل لأن أو رجل وامرأتان بلفظ الشهادة من
 عمر استشهدا ويقع في قلبه أن الأمر كذلك ولا يكتفي بشهادة الواحد عند
 المحققين روح. وعن أبي يوسف روح إذا شهد واحد عدل بموت رجل وقال
 أعاينته موته حل له أن يشهد على موته والصحيح أن الموت بمنزلة النكاح و
 غيره ولا يكتفي به بشهادة الواحد. ولو رأى رجلاً وامرأة بسكنان في منزل و
 سبط كل واحد منهما على صاحبه كما يكون بين الأرواح حل له أن يشهد على
 كاذبهما. وأوقفنا عليه رجل من بلد وانتسب له واقام عنده دهر لم يسعه أن
 يشهد على نسبه حتى يلقي من أهل تلك البلد رجلين عدلين ممن يعرفه ^{يشهد}
 على نسبه. وإذا تحمل الشهادة باليسيرة والتسامح فشهد عند القاضي و
 أبهم جارت شهادة تهوان فسر وقال استشهد على النكاح أو على السب لا في
 الميت ذلك من قوم لا يتصور اجتماعهم على الكذب لا تقبل شهادته. لكن
 رأى داراً أو عينا في يد رجل يتصرف فيه نصرف الملاك ووقع في قلبه أنه ملكه
 حل له أن يشهد على أنه ملكه ما شهد وفسر فقال استشهد له لا في رايته في يده
 بسرف فيه تصرف الملاك لا قبل شهادته كذا ذكر شمس الأئمة الحلواني روح ولم
 يفصل بين الموت وغيره وفي بعض الروايات في الموت يقبل شهادته وإن فسر
 وأما أسمع الرجل نكاحاً أو موتاً أو نسباً ووقع في قلبه أنه حق ثم شهد عند عدل
 بخلاف ما وقع في قلبه أو لم يسعه أن يشهد بما وقع في قلبه إلا أن يستيقن
 بكذبهما. وإن شهد عند عدل بخلاف ما وقع في قلبه أو لا وسعه أن يشهد

١٠٠٠ السائل: ان لم يدر ما بالاسطل خفيها وان طاعتها في المصاحفة في تلك الايام
 ماضية الى العاصي كانت تسكن الفول قوله: وان اقوال الروح ان لم يصل اليها
 من باب اما ان كسر عطر اليها الساع وقل انها كسرهما القاصي فان اختارت روحها او وامتنعت
 ١٠٠١ ليسها قبل الاختيار او اذا عجزها اعوان القاصي او قام القاصي عن مجلسه بطل حكمها كما في
 ما راى المحقق في كتاب حجاب العرق في مجلسها بامر القاصي بالتمريق ولا يقع في
 ١٠٠٢ سائرهما فان الى الروح ان يترقب يقول القاصي فرب يدينكما مسلمة المهر وعليها
 ١٠٠٣ ١٠٠٤ وان آتت القاصي ان يؤجله سنة اخرى لا يجبه القاصي فان اجله
 ١٠٠٥ ١٠٠٦ سنة اخرى كان لها ان ترجع عن الاجل وكما يؤجل العبد يؤجل النسيئة
 ١٠٠٧ ١٠٠٨ السبع الكبير ان قال لا ارحون اصل اليها والغلام الذي هو ابن اربع عشرة
 ١٠٠٩ ١٠١٠ لم يصل الى امرائه وله امرأه اخرى يحاكمها او يحاكم الحادية كان للمرأة ان تحاكم
 ١٠١١ ١٠١٢ في رجل سنة وكذا الحقة اذا كان مولد من مال الرجل يؤجل سنة ولو وجد
 ١٠١٣ ١٠١٤ الزوجة زوجها مريضا لا تقدر على الجماع لا يؤجل ما لم يصرح وان طال الرض والعهود
 ١٠١٥ ١٠١٦ اذا روجه وله امرأة ولم يصل اليها حله القاصي سنة محصورة الخصم عنه وان حمل
 ١٠١٧ ١٠١٨ العبد لا يكون الا بعد قاصي مصر او مدبسة فلا تعتبر تاحيل المرأة ولو قال اني
 ١٠١٩ ١٠٢٠ رجل تزوج امرأة ولم يصل اليها فرف القاصي سنة بعد مضي الاجل ثم تزوجها مرة اخرى
 ١٠٢١ ١٠٢٢ لا خيار لها ولو تزوج ووصل اليها ثم عجز عن الوطء بعد ذلك وصار عسلا لم يكن لها
 ١٠٢٣ ١٠٢٤ حق الخصومة ولو تزوج امرأة ووصل اليها ثم وقعت البفرة بينهما ثم تزوجها مرة
 ١٠٢٥ ١٠٢٦ عجز عن الوطء بعد ذلك لها حق الخصومة ويؤجل كما يؤجل العبد ولو تزوج
 ١٠٢٧ ١٠٢٨ امرأة ولم يصل اليها فرف القاصي سنة بعد سبب العتة ثم تزوج هذا الرجل امرأة
 ١٠٢٩ ١٠٣٠ اخرى تعلم بحالها مع المرأة الاولى اختلفت الروايات فيه. والصحيح ان المثابة تنق

والمعص بالبيان من معايرهن فادانت على اوصاف ان هذا لا يفتاد به طلب الرجل
التاحيل ولم يطلب ويسهل على الساحل وسب الاسباب يحا وكذلك لو اقر الروح ^{بصير} لم يملك
اليها حاسة وتكلموا انه يوحد به قربة او ^{تخل} مستحق بالسميح الامام المعروف بخواهر راجح لم يملك
رج هذا في الكتاب ونوى ابن سماعه عن محمد بن روح في النوادر انه يوحد به ستمسياه بالان
وهكذا قال الشيخ الامام سمس الائمة السجدة والناظم روح رجا ان يوافقه الاملا في الايام
التي يقع التفاوت فيها من السمية والقربة ولا يكون هذا التاحيل الا عند حاجه مصر او مدينه
فان اخلته المرأة او اخله غير القاضيه لا يعتد ذلك التاحيل ويحتسب على الرجل به مهر مضاف وانما
حيصها وان مرض احد عمار ضايل بالايستطاع معه الجماع عن ابن يوسف روح منه روايان
في رواية يحتسب عليه ما دون السنة وان كان يوما وفي رواية ما يرد على نصف الشهر لا يحتسب
عليه ويعوض له ذلك عوضا وما دون ذلك يحتسب وعن محمد بن روح لا يحتسب الشهر وما دونه
يحتسب وهو اصح الاقوال ولو هربت المرأة من زوجها لا يحتسب تلك الايام على الروح وان ساب الروح ^{بصير} او
يحتسب عليه ولو حوسس الروح فلم تاته المرأة لا يحتسب على الروح وكذا لو حوسسته المراه بها ولم
تأته وآتت آتة الى السكن ومعه مكان ممكنة الخلوه والجماع يحتسب عليه وكذا لو سب المرأة
محق وكان الزوج يصل اليها ومكة الخلوه والمست معها يحتسب تلك المدة والافلا وان كانت المرأة
محرمة بنحوه الاسلام لا يحتسب على الرجل حتى يفرغ وان احرمت بعد الساحل لا يحتسب على
الرجل ويعوض له عن تلك الايام وان كان الروح مطاهرا عها ان قادرا على الاعناق ^{لقاضيه} اخله
سبه وان كان عاجزا عن الاعناق امهله القاضيه شهرين للكفارة ثم يؤولحل وان ظاهر بعد
التاحيل لا يلتصق الله ويحتسب ذلك عليه واذا مضت السنة مات القاضيه او عمل
قل ان يخبر المرأة وولته غير ذلك منه الى القاضيه النائي واقامت المدينه فلا بالقاضيه كل اخله
في امره سنة وان السنة قد مضت فان القاضيه النائي يبين على الاول وان مضت السنة من

المحصومة لان الانسان قد منح عن امرأة ولا يحجر عن غيرها ولو وجدت المرأة
 روحها محبوسا جبرها القاضي في الحاق ولا يؤحل لان الالة المعطوعة لا تست خلا
 بفيل الناجيل فان كان حلها فلها كل المهر واول نسجيه نزع وعليها العدة
 اذا فارقتها وان كان ذلك قبل الحاقها بها نصف المهر واعداء عليها وان فرق
 القاضي بينهما بعدا الخلو نزعاءت بالولد الى مستين ثبت النسب منه ولا يطل
 تفريق القاضي وفيوصل العس ارا عرف وهو يدعي الوصول اليها نزعاءت و
 لا حل من سنتين تثبت النسب وسطل مريق القاضي وكن الوشاهد شاهدا
 بعد تفريق القاضي على اقرار المرأة من التفريق انه وصل اليها وسطل مريق القاضي
 واو اقرت بعد التفريق انه كان وصل اليها لم تصدق على اطلاقا فمريق القاضي ولو
 وجدت المرأة روحها محبوسا وهي رتقا ولا حبار لها ولو وجدت روحها محبوسا قامت
 معه رما ما وهو يصاحبه كانت على خيارها ولو قالت المرأة هو محبوب والزوج
 نكرونا كان يعرف حقيقة حاله بالمس من غير نظر بمس وراء الثوب ولا يكشف
 عورته وان كان لا يعرف الا بالنظر من القاضي امنا ليطر الى عورته فيخبر به حاله
 لان النظر الى العورة مباح عند الضرورة وجعل نزع امرأة وكان ما فيها فيما دون
 الفرج حيث ينزل وينزل المرأة ولا يصل اليها في فرجها واقام معه كذا لك زمانا
 وهي بكر او بسبب ثم خاصته الى القاضي اجله القاضي سنة ويفصل ما قلنا نزع الامة
 اذا كان محبوسا او عسنا كان الخيار الى المولى في ذلك في قول ابي حنيفة وزفرج فان رجع
 المولى لاحق للملاءمة وان لم يرض كاتب المحصومة اليه كما في الغزل وقال ابو يوسف
 رجع الخيار الى الامة لان المولى كما قال هو في الغزل وامتنعوا في قول محمد رجع ذكر بعضهم قوله
 مع ابو يوسف كما في الغزل عند بعضهم ذكروا قوله ههنا مع ابي حنيفة رجع واد ارف

[illegible]

كان لها حق الفسخ حرًا كان الزوج أو عبدًا أو ولدًا وكذا المكاتب الصغيرة والكبيرة إذا
 زوجها المولى برضاها فعتقت بالأداء أو اعتقها المولى كان لها خيار العتق عند ما، وهذا
 الخيار منزلة خيار المحيرة عند ما من حيث أنه يختص بالمال، ووقوع الفروقة فيها لا ^{تص}
 على القضاء ولا يبطل بالسكوت بل يمتد إلى آخر المجلس إلا إذا انطلت المحار بلسانها أو
 دلالة، وأما انفار هذا الخيار من المحيرة من وجه واحد وهو أن الفروقة في حار العتق لا تكون
 طلاقاً وفي عار المحيرة يكون طلاقاً، وأما الخيار لعدم الكفاة، أرواح المأنة نفسها سحر كفو
 بأن الأولياء من العصاة حق الفسخ وهذا التفريق لا يتم إلا خضاع المقاضى وقبل النصار.
 • النكاح قائم بجميع أحكامه من الطلاق والظهار والتوارث، وحار المولى لا يبطل بسكوته
 ولا بالامتناع عن المطالبة بالنزوي، وإن طال الزمان ما لم يلد ويكون صحيحاً الاطلاقاً حره لو
 كان قبل الخلوة الصحيحة يسقط كل المهر وبعد الخلوة لا يسقط وعليه نفقة العدة
 وإن أجاز المولى بطل حقه، وكذا إذا أخذ مهرها وأن زوجها المولى غير كفؤ نزلت
 الفروقة بينهما ثم روجت نفسها من هذا الزوج بغير ولي كان للمولى أن يفرق بينهما
 ولو زوجها المولى غير كفؤ فطلقة الزوج طلاقاً رجعيًا ثم راجعها لم يكن لهذا الولي،
 أن يفرق بينهما ولو طلقة طلاقاً بائناً ثم تزوجها بغيره، أن ولي كان للمولى أن يفرق
 بينهما، ورضاء الولي بالعقد الأول لا يكون رضا بالخذل الثاني، ولو زوجها المولى
 الأولياء غير كفؤ لم يكن لهذا الولي ولا من دونه حق التفريق ولما خيار البلوغ غير
 الأب والمجد إذا زوج البصيرة والصغيرة كان لهما خيار البلوغ وإن زوجها المقاضى
 • فمن أبي حنيفة راج فيه روايتان قال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله
 ثبوت الخيار في نكاح المقاضى وكذا إذا زوج الصغيرة إمامها عن أبي حنيفة راج في خيار
 السلوة روايتان والظاهر ثبوته أما المعتوهة إذا زوجها أخوها أو عمها ثم عقلت كان

كما لا يجوز الجمع بين الاثنين من النسب قليل الرضاع ونسبه سواء عند
 وقال الشافعي رحمه الله لا يثبت الرضاع بمدون خمس رضعات ونسب أو ثاب، كما انصهر ^{حدا} بها
 منهن قال أصحابنا الضواهر لا يثبت من ثلث رضعات وكما يحصل الرضاع
 بالمص من الثدي يحصل بالصب والسعوط والدجور ولا يحصل بالأقطار
 الاذن والاحليل والجمافة والامثة ولا بالحقة في ظاهر الرواية وعن محمد رحمه الله
 يحصل بالاحتقان. وقت الرضاع في قول الحنفية رحمه الله متدد، ثلثين شهرا
 اذا ارضع في هذه المدة ثبت الحرس فطم على رأس الحولين او لم يطم ولم يواظب
 بعد حولين ونصف لا يثبت الحرس فطم او لم يطم. وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي
 رحمه الله قد يجوز لئن ارضع ما الحولين بثلث الحرس فطم او لم يطم و
 بعد الحولين لا يثبت فطم او لم يطم وقال ابو حنيفة ومحمد بن راشد ان
 واجمعوا على ان مدة الرضاع في استحقاق احوال الرضاع على الاب، وقد روي ان
 حقيان المطالبة اذا حالته بعد الحولين اجرو الرضاع وانما الاب ان يعلى لا
 ويغيره الحولين وروى الحنفية عن ابي حنيفة رحمه الله انما يطعم الصغير في الحولين
 فنعو والصغير والثنية بالاعطام فطم لان ذلك هو ما بالما، ومحمد بن الرواية ان
 ارضع في مدة الرضاع بثلث الحرس فطم او لم يطم. قال ابو حنيفة ومحمد بن راشد
 شرب لبنه المأخوذ عليه امراته ما طعمه انما الرضاع بعد ان يطم لم يطم و
 ط نزل الحالب فادعت صبا بآيات اما لا يصح وثبت جميع احكام الزوجية
 بينهما حتى لو حدثا كزنا ثم طلقا بها الزوج قبل الدخول، فان كان لهن
 الزوج ان يزوجا الصغرة وآباهها بها والدخول لا يكون له ان يزوجها
 لامها، ومن يزوجها بالاب الذي دخل بها بها، ومن يزوجها بالاب الذي دخل بها بها

- تقول رايك الدم الساعة واحبوت بغير فعل انه السبع لانه اذا قال نعم لانه الواحوت
 انهم رات الدم في الليل واختارت بغيرها لا يقل قولها بطل خيارها وروى عنه اهلها^ل
 عند الشهور او عند الفاصم بقصد السكاح حين بلغت يقبل قولها فان وقتها قال
 بلع امس واختوب بغير لا يقبل قولها ولو قال لم اعلم بالسكاح الا لان واختوت بغير
 قل قولها ولو بلغت فقال الحمد لله اختوت بنسب كانت على خيارها ولو بلغت في
 مكان معطع عن الناس مبعث الحاربه لانه بنهور تشهد لهم طل خيارها الا ان يكون
 على الفور ويذهب ان تقول في فور البلوغ اختوت بغيره وقصد السكاح فادان^ل
 لا سطل حها بالتأخير حتى يوجد التمسك واما اذا نسبت لها حارار السواغ والشفعة فتقول
 طلب الحقين ثم تفسر وتبدل التفسير بالاختار وقبل تطلب الشفعة وتكسر اجاب كون
 البكاء بهذه الصفة رد النكاح مع طلب الشفعة على قول من يجعل البكاء هذه الصفة رد
 النكاح
- باب الرضاع
- الرباع في اثبات حرمة المناكحة بمزلة النسب والصفهية كما ان الحرمة بالنسب اذا
 ثبت في الامهات والسات تعدى الى الجدات والبنات فكذا اذا ثبت بالرباع بعد
 الاصول للرضعة وفروعها ولحواتها واحواها وهذه الحرمة كما ثبت في جاب الام تثبت في جات
 الاب وهو الحمل الذي ينزل لبنها بوطئه. وقال الشافعي رحمه الحرمة لا تثبت في حات
 الاب والفقهاء يسمون هذه المسئلة لبن الحمل فعندنا الحمل اب الرضيع وام الحمل
 جدته واخواته عماته واولاد الحمل اخوته لا يحل للرضيع ان يتزوج واحدة منهن ولا نكاح
 موطوءة الحمل ومنكوحته ولا للحمل نكاح موطوء الرضيع ولا منكوحته. ولو كان للحمل
 امرأتان جلتا منه فارضعت كل واحدة منهما رضيعا كان الرضيعان اخوين لاب وان
 كان احداهما بنتا لا يجوز النكاح ببنتها ولو كان ابنتين لا يجوز الجمع بينهما في النكاح لاحت

ولو لم يكن رصاعا وان عرسا لم يحدوا من الآخر كونه رصاعا وقيل على قول أبي حنيفة
 رجب اذ حمل اللبن في دواء او حطط بالماء لامت الحمية على كل حال. ولو حطط لبن المرأة بلبن
 امرأة اخرى فاحرص صياقال ابو يوسف رجب وهو رواية عن أبي حنيفة رجب الرصاع من أكثر
 فلهن استويا يكون منهما. وقال محمد رجب ثبت الرصاع منهما على كل حال. امرأة لها لبن
 طلقها ورجعها ونزج رجب آخر فحلت من الثانية وارصعت صياقال ابو حنيفة رجب
 الرصاع من الاول ما لم يلد من الثانية فاذا ولدت كان الرصاع من الثانية وعن أبي يوسف
 رواه في رواية ان عرس رسول اللبن من الحمل الثاني فالرصاع من الثانية وبقطع حكم الاول في رواية
 حلت من الثانية بقطع حكم الاول وقال محمد رجب الرصاع منهما حتى تصح الحمل من الثاني اذا ولدت
 المرأة من زوجها ولدا فطلقها الروح وتزوجت بأخر فارصعت لبن الاول ولدا وهي
 تحت الزوج الثاني فان الرصاع يكون من الزوج الاول لان رسول اللبن كان
 منه. رجب نزع امرأة ولم يلد منه وطئ نزل لها لبن فارصعت صياقال
 الرصاع من المرأة دون زوجها حتى لا يحرم على الصبي اولاد هذا الرجل من غير هذه
 المرأة. رجب رجب امرأة فولدت منه وارصعت بهذا اللبن صغيره لا يجوز لها
 الزايم ولا احد من أبائه وأولاده نكاح هذه الصبية وذكر في الدعوى حل قال
 للمملوك سنا انبي من الزنا ثم استراه مع امه عتق المملوك ولا تصير الحادية ام
 ولده. رجب نزع امرأة فولدت منه ولدا فارصعت ولدها ثم يبيعها
 درلها لبن بعد ذلك فارصعت صبيها كان لهذا الصبي اب يتزوجها ولا يحد
 الرجل من غير المرضعة الرضاع الطاري على النكاح بميرة السابق. بيان نكاح الزوج
 صبية وطلقها ثم تزوج امرأة لها لبن فارصعت تلك الصبية حرمت الكبيرة على
 زوجها لانها صارت من امهات نسائه. وكذا لو تزوج رضيعة فارصعتها امه واخذته

حلب اللبن قبل الموت اربعاء ، وقال الشافعي رحمه الله : يجب الرضاع بلبن بحلب
 بعد الموت كما لا يثبت حرمة المصاهرة بوطء الميتة واذا أنزل لرجل لبن فارضع
 له صبيلا لا يثبت به حرمة الرضاع . لا بأس للرجل ان يتزوج بمرضعة ولدته
 ولد من الرضاع لان نكاحه احت ولد من النسب حائزا الم تكن ولد موطوءته
 فان الجارية اذا كانت بين رجلين فجاءت بولد واحد سواء لكل واحد من
 الشريكين ابنة من امرأة اخرى كان لكل واحد من المولدين ان يتزوج ابنة
 شريكه وان كانت احت ولد من النسب . ونظائرهما كثيرة اذ الرضاع الصديان
 من لبن مهممة لا يثبت به حرمة الرضاع بينهما . واذا جعل لبن المرأة في طعام طعم
 صبي ان طعم الطعام بان طعم بلبنها ارذ لا يثبت المحرمية بينهما في قولهم جميعا
 كان اللبن غالبا او مغلوبا وان لم يطعم الطعام باللبن ان كان الطعام غالبا لا يثبت
 المحرمية في قولهم قيل هذا اذا كان لا يتقارن منه اللبن عند رفع اللقمة وان كان
 يتقارن ثبتت المحرمية والاجماع انه لا يثبت وان كان الطعام مغلوبا باللبن
 لا يثبت المحرمية عند ابي حنيفة رحمه الله وقال صاحباه يثبت المحرمية كما لو خلط
 لبن الأدمي بلبن المرأة ولبن الأدمي غالب يثبت المحرمية وكذا لو نزلت خبثا
 في لبنها وشرب الحبر اللبن اولت سويا بلبنها ان كان يوحد منه طعام اللبن
 يثبت المحرمية . هذا اذا اكل الطعام لقمة واحدة حسوا يثبت المحرمية في قولهم وان
 خلط لبن المرأة بالماء وسقى صبيين ان كان اللبن غالبا يثبت المحرمية في قولهم وان كان
 اللبن مغلوبا لا يثبت وكذا لو جعل الدوا في لبن المرأة ان كان الدوا غالبا لا يثبت
 المحرمية عندنا وان كان مغلوبا باللبن ثبتت المحرمية ثم سر محمد رحمه الله فقال ان لم يغير
 الدوا اللبن يثبت المحرمية وان غير لا يثبت وقال ابو يوسف رحمه الله ان غير طعام اللبن

اما ما دام الما قبل فانهما صارتا اختين في نكاح واحد وان ارضعت ثنتين
 معاً ثم التلثة حرمت الكبيرة والاوليان ولا يحرم الثالثة لانها صارت ابنة امرأة
 بعد ما ماتت امرأتها قبل الدخول. وان تزوج صغيرتين وكبيرتين فارضعت الكبيرتان
 صغيرة ثم صغيرتان بابت الكبيرتان والصغيرة الاولى اما الكبيرة الاولى فلا تنهاها ارضاع
 الاولى صارت ام امرأتها فيبطل نكاحها ونكاح الصغيرة الاولى لانها اخذت حائضاً
 واحد. واما الكبيرة الثانية فلا تنهاها بارضاع الصغيرة الاولى لانها لم تأخذ من امرأة كتاب
 له فيبطل نكاحها والصغير الثانية امرأتها لانها صارت ابنة امرأة واحدة. وان تعدت ثلثة
 الدخول ولبس في نكاحه غيرهما فلا تخوم رجلاً وزوج ام ولد وولد وولد وولد وولد
 من ليس النسب حرمت الزوجة على مودة لها وولد غيرها الصغير من ام ولد وولد
 فلا يهرأ صارت مكروهة به نكاحه على مودة له على الزوج الحرام. وانما ما صار
 مودة لثمة امرأته وانما له امرأته وانما له امرأته وانما له امرأته وانما له امرأته
 اما انما حرمت ما ماتت الفم لا يارث من ماتت منه مودة له المودة له ولا فيبطل
 نكاحه الفم لا يارث من ماتت منه مودة له المودة له ولا فيبطل
 امرأته انما له امرأته وانما له امرأته وانما له امرأته وانما له امرأته
 بان امرأته من رجل لا زوج وصغيرته من رجل وانما له امرأته من رجل وانما له
 فانه صارت امرأته من رجل لا زوج وصغيرته من رجل وانما له امرأته من رجل
 انما له امرأته من رجل لا زوج وصغيرته من رجل وانما له امرأته من رجل
 نكاحها ولا يفسد على امرأتها وانما له امرأته من رجل لا زوج وصغيرته من رجل
 الاختية والاختية حصلت بفعلا ما حلت فلم يفسد النكاح حاصل لا بفعل احد
 خاصة فلا يجب الاضمان كجل قال الامرأتين له في نكاحه ان دخلت الدار فانه

او اذنه حرمت الرصعة على زوجها. وكذا لو تزوج صبيعتين فارصعتها امرأة
 واحدة معا او واحدة بعد واحدة بطل نكاحهما لانه صار جامعاً بين الاختين
 ولكل واحد منهما نصف الصداق. - الزوج يد لك على الرصعة ان
 تعمد الفساد بعد ما. والتعمد ان توضعها من غير جاحل الى الارصاد بان كان
 شعبان ويقبل قولها انها لم تعمد الفساد وان كانت محبوبة وهي امرأة لا يرجع
 عليها والمحبونة نصف الصداق ان كان قبل الدخول وكذلك لو احدى
 الصبيعتين الكبيرة وهي نائمة فارصع فالنائمة بمنزلة الجنبية ولو احدى
 رجل لبس الكبيرة او حصبيتين يغرم الزوج لكل واحدة منهما نصف الصداق
 ثم يرجع الزوج على الرجل ان تعمد الفساد وهو الصحيح ولو تزوج ثلث رصيعات
 فجاءت امرأة وارصعتها على التعاقب او ارضعت ثنتين ثم الثالثة حوت الاوليا
 لانه صار جامعاً بين الاختين في نكاح ونفيت الثالثة امرأته لانها صارت احتماً
 للاوليين بعد ما فسد نكاح الاولين. فان ارضعت واحدة منهن او الاثنتين
 الثنتين معاً من جميعاً لان الاحتية ثبتت دفعه واحدة ولو تزوج صغيرة
 وكسوة فارصعت الكبيرة الصغيرة بانتاجها لأمهر الكبيرة ان كان لم يدخل بها
 لان الفرقه خلوت من قبلها. وللصغيرة نصف المهر لانها باتت بعمل الغنم يرجع
 الزوج نصف المهر الصغيرة على الكبيرة ان تعمدت الفساد وان لم تعمد لا يرجع
 وله ان يتزوج الصغيرة بعد ذلك لانها صارت ابنة امرأته ولم يدخل بها وليس له
 ان يتزوج الكبيرة على كل حال لانها ام امرأته. وان كان دخل بالكبيرة لا يحل للمريض
 نكاح الصغيرة ولو تزوج كبيرة وثلاث رصيعات فارصعتها الكبيرة واحدة بعد
 الواحدة واحدة ثم ثنتين معاً من جميعاً اما الكبيرة والصغيرة الاولى لانها صارتاً

منه حارنكاحها لان النكاح قبل الاصر او قبل الرجوع عن الاقرار بمنزلة الرجوع عن اقرارها
ومدحرت هذه الجملة في فصل المحرمات قاله طالت المرأة بعد النكاح كذا اقررت فصل
النكاح انه ايجز الرضاع وتند قلب ان ما اقررت به حتى حين اقررت بذلك فلم يصح النكاح
لا يعرف بينهما ويمتلكه لوان الرجوع بعد النكاح وقال كذا اقررت قبل النكاح لهما اجم
من الرضاع وملت انه حتى قاله العاصي يفرق بينهما لان المرأة لو اقررت بعد النكاح ان الرجوع
اوجها من الرضاع واصوب على ذلك لانه لم يسل عليها على الزوج ولا يعرف سهمها وكذا ما است
ذلك الى ما قبل النكاح اما الرجوع لو امر بعد النكاح واصبر على اقراره فرق بينهما فكذا اذا السيد
اقراره الى ما قبل النكاح

فصل في الحصانة

احوالها في حصانة الصريح والافهام النكاح او بعد الفرمه الام فان ماتت الام او مروت لم
بالام فان ماتت او تزوجت فام الاب فان ماتت او تزوجت فالأخت لاب وام فان ماتت او
تزوجت فالأخت لام فان ماتت او تزوجت فابنة الأخت لاب وام فان ماتت او تزوجت فابنة
الأخت لام لم يختلف الرواية في ترتيب هذه الجملة ايما اختلفت الرواية بعد هذا في الحالة
والأخت لاب ورواية كتاب النكاح الأخ لاب ولعن من الخالة وقوله انه كان اثنان
الخالة اولى وساب الاخوات او لعن سباب الاخوة وبنات الاخ اب وام او لام او لعن
الخالات في قولهم واختلفت الرواية في سباب الأخت لاب مع الخالة ولا يمنع ان تنافي
اوله واولى الخالات الخالة لاب وادبتم انه فيهم الخالة لاب وبنات الاخوة او لعن
العمات والخويص في العمات على محمولها في الخالات ولا تمنع ان لا تمنع لم الولد في الحصانة
واهل الدماء في الحصانة بمنزلة اهل الاسلام ولاحق المنة وانما طلق من الحصانة
لغولاء النسوة بالتزوج اذ تزوجن باحد فان تزوجن بدينى رحمه من الصبيان

طالقان ثلثا فدخلتا بائنا ولا تحرمان عن المبرات لان رفوع الطلاق حصل
 بصنعهما جملة لا بفعل احدهما ولو كانت الكبيرتان لهما من زوج الرصعتين
 والمسئلة بما الهاذكر في بعض المواضع انه لا يجب الصمان على كبيرتين لا فساد
 النكاح لا بضاف الاحدهما خاصة وكان هذا الحواب وقع سهوا لان سبب
 فساد نكاح الصغيرتين هم مناصير ورتبهما البنتين لزوجهما لا الاخنية فكل كبيرة
 نعدت بافساد نكاح الصغيرة التي ارضعتها رجل تزوج امرأة فشهدت امرأة انها
 ارضعتها لا يثبت الحرمة بقولها وان كانت عدلة وان مره كان افضل واما مالک
 رجح بثبت الحرمة بشهادة امرأة واحدة لانها من باب الغائبة فتثبت بقول الواحد
 كما لو اتى شريحا فآخبره عدل انه ذميحة المجوسية يجرم عليه واما نقول من كلامها
 شهادة فامت على زوال ملك النكاح فلا يثبت الحرمة كما لو قامت على الطلاق و
 وان شهد بذلك امرأتان او رجل عدل فذلك لك وكذا لو شهد اربع نسوة وقال
 الشافعي رج يهرق بينهما بشهادة الارب وكما لا يفرق بينهما بعد النكاح ولا يثبت
 الحرمة بشهادتهن عندك لك قبل النكاح وان اراد الرجل ان يخطب امرأة فشهدت
 امرأة قبل النكاح انها ارضعتها كان في سعة من تكنيها كما لو شهدت بعد النكاح
 ولو شهدت رجلان عدلان او رجل وامرأتان بعد النكاح عندهما لا يسعها المقام مع الارب
 لان هذه شهادة لو قامت عند القاضي يثبت الرضاع فكذلك اذا قامت عندها اذا
 اقتر الرجل وامرأة انها اخته من الرضاع ولم يصري على افراده كان له ان تزوجها وان اصر
 لا يحل له ان يتزوج ولو اقرب بعد النكاح بذلك ولم يصري على اقاربه لا يفرق بينهما
 وان اصر فرق بينهما وكذا اذا اقترت المرأة قبل النكاح ولم تصر على اقارها كان
 لها ان تزوج نفسها منه فان اقترت بذلك ولم تصر ولم تكن بنفسها اخت زوجها

كالخلة اذا كان روحها جلد الصغرة او الام لو فوجت بع الصغرة لا يبطل حقها والنساء
 انما الحضانة تنما لم يسكن الصغرة فان اسكنه ما كان ما كل واحد منهن من ^{وعد} حضانة
 وبه رواية ويستحي وحده ما لا بال العلامة اولاد الام بالجارية حتى يحسن وعن محمد بن حنبل
 سباع حد الشهوة. ومن لا اولاد لها من النساء لا يبق لها حق الحضانة بعد الاستبراء
 العلامة والجارية ^{وعد} ما اسكنه العلامة وبلغت الجارية فالعصبة او لم يقدّم
 الاقرب فالاقرب ^{ولا حق} لان العم في حضانه الجارية فاذا اختلف الزوجان
 فادعى الزوج ان الام تزوجت بزوجه اخرى وانكرت المرأة كان القول قولها وان اقرت
 انها تزوجت بزوجه اخرى لكن ادعت ان ذلك الزوج طلقها وعاد حقها في الحضانة فان
 نعين الزوج كان القول قولها وان عيّنت الزوج لا يقبل قولها في دعوى الطلاق
 ولو اختلف الزوجان في سن الولد فقالت الام هو ابن ست سنين وانا الحق ^ك بما ساء
 وقال الوالد هو ابن سبع سنين وانا الحق به فان القاضي لا يحلف احدهما لكن
 ينظر الى الصبي ان رآه يسكن عن والدته بان كان ياكل وحده ويلبس وحده ويسكن وحده
 يدفعه الى الاب والا فلا لان القاضي لم يعجز عن الوقوف عليهما يبطل حق الام وهو
 الاستثناء. واذا اخلع الرجل امرأته وله منها ابنة احدى عشر سنة فضمنتها الام الى
 نفسها وانها تخرج من بيتها في كل وقت وتترك السنث ضائعة كان للاب ان
 ياخذ السنث لان للاب ولاية اخذ الجارية اذا بلغت حد الشهوة والاعتماد
 عليه هذه الرواية لفساد الزمان. ولذا بلغت احدى عشر سنة فقد بلغت
 حد الشهوة في قولهم. ^{صغيرة} لها اب معسر وعمة معوسة ارادت العمة ان تربي
 الولد بما لها حنانا ولا تمنع الولد عن الام والام تال ذلك وتطالب الاب بالاجر
 ونفقة الولد اختلفوا فيه. والصحيح ان يقر للام اما ان تمسك الولد بغير

لم يجدوا لا شئ وأما نفقة المرأة
لها النفقة على الزوج وقال الفقهاء
لا يجب على الزوج أن يأبىها بطعام^{معي}
أهلها أو لم تكن من سائر الأشراف
ألا لا يجب على الزوج أن يأبىها بطعام
بها ما لم يعرف ذلك فاختلاف ما حلا
لغيره فكذلك الأرملة لأن المحرم لا يؤكل
طعمون أهلها إن أعلى ما يطعم الرجل
لزوج وأدنى ما يطعم أهل المحرم
له في عزمهم أما نفقة المرأة
فقالوا لهم وقال الله أفعى زوج النفقة
وعلى المعسر واحد وصار^{تتخير}
بشخص والأولاد وأما المهر^{سنة}
فأمر به المهر في كل سنة وله أن يأخذ
رأه عند الخروج^{أو} أو أن يستأجر^{أو}
له سعيان ويستأجر^{أو} فانه^{أو} ما يكون
للمرأة مع المهر ولم يرد كالمهر بل في^{التخصيص}
بالمهر بل وقيل آخر ما نفقة المرأة^{أو}
والمرأة في النساء والصيف^{أو} زوجة
النفقة لأن ذلك إنما يحتاج إليه المخرج

أن يسط بقيةها والمكاسة إذا مروحت أذن المولود في البحر ولا يحتاج إلى
 السبوة والعهد إذا مروح أذن مولاه كان عليه حصة المرأة يساع في النفقة مرة بعد أخرى
 ولا نفقة للمريضة إذا المهر ب المدة ورومها. فإن رعت قالوا لها النفقة وعن ابن يوسف
 أنه لا نفقة لها إن كانت لا تطلق الحجام وإذا رعت المرأة إلى زوجها وهي صحيحة مرضت ونبت الروح
 مرضا لا يحتمل الحجام إن كان سنيها كان لها النفقة لأن المرأة لا تسلم عن المرض في عمرها وإن
 كان لم يبدل بها مرض مرضا لا يحتمل الحجام لا نفقة لها وإن أغنى عليها غناء كبراهم
 ينزلة المرض وإن سنيها في معلها ثم مرضت بمرض لا يحتمل الحجام ونهت
 معل الروح وهي مريضة على حالها كان له الخيار إن شاء أمسكها وعليه النفقة
 إن شاء ردها إلى منزلها ولا نفقة عليه وكذا الصغيرة قالوا إنما تجب النفقة على
 الروح للمرأة المريضة في بنته والصغيرة التي لا يجمع إذا كان يمكن الروح من
 الاستقلال بهامع ذلك المرض بوجه ما فإن كان لا يمكن لا نفقة لها ولو مرضت المرأة
 في بنت زوجها بعد الدخول فاستقلت إلى دار أبيها قالوا إن كانت بحال يمكنها
 الدخول إلى منزل الروح بحرفة أو نحوها فلم ينقل لا نفقة لها وإن كان لا يمكن نقلها
 فلها النفقة ونحو على الصغيرة من أهلته الكسرة. فإن كانا صغيرين يطبق
 الحجام لا نفقة لها وإن كانت كبيرة ولا يس للصغير مال لا يجب على الأب
 نفقة امرأة ولدا ولا تسد من الأب عليه ثم يرجع بذلك على الأب إن أبا البسر
 والنفقة الواجبة للمأكل والملبس والسكنى أمّا المأكل فالديق واللأء والخطب
 والملح والذهن فإن قالت لا أطبخ ولا أحرمال في الخبز لا يجبر على الطبخ والخبز
 وعلى الزوج أن يأنسها بأطعام مهني أو يأنسها من يتكفيها عمل الطبخ والخبز. وقرئ بين
 المرأة وحادمها وحادم المرأة إذا امتنعت عن الطبخ والخبز لا تجب لها النفقة

وليس على الروح تهيئة أسباب خروج المرأة من النفقة إنما يجب على من ريسار الرجل عشرته
وقال بعض الناس يعتبر حال المرأة وقال الكشاف رج يعتبر حالها وتعتبر ذلك ان الرجل
ان كان من الاشراف ان يأكل الخوارى والطير المشوى والباحات والمرأة فقيرة تأكل في
اهلها خبز الشعير يطعمها الروح خبز البر وماجة لوابحين ولو كانا موسرين كان عليه
نفقة الموسرين لا اسراف فيه ولو كانا موسرين كان عليه نفقة المحسين لا تشريف فيه وان
كانت المرأة موسرة والروح معسر يطعمها خبز البر وماجة يتكفل لذلك والناسرة لا نفقة
لها وهي التي خرجت عن منزل الروح بعبر اذنه بغير حق فان كانت لم تسلم نفسها لم يمتنع
نفسها لاستيفاء المهر ان كان المهر موحلا او هبت مهرها تم منعت نفسها كانت ناسرة
وان كانت سلت نفسها لم يمتنع لاستيفاء المهر لم تكن ناسرة في قول الشيخ في رج وقال
صاحبه رج تكون ناسرة ولو كان الروح ساكنا معها في منزلها لم يمتنع زوجها من الدخول
عليها كانت ناسرة اذا امتنع لخلوها الى غيرها او يكثر لها من لافح لا تكون ناسرة .
ولو كانت معية في منزله ولم تمك من الوطء لا تكون ناسرة وان عصها غاصب وهرب
ها اكرها تم عادت اليه لا يجب عليه نفقة لها ماضية وكذا اذا احتسب طلقا او منى ذكر
في الاصل والجامع الكبرياء لا يجب لها النفقة من غير تفصيل عز ايخشفه رج وعن ابي يوسف
ان حبست يدين لا تقدر على ادائه يجب لها النفقة فان كانت تقدر على الاداء ولم تؤد
لانفقة لها وهذا اذا كان الزوج لا يقدر الوصول اليها في الحبس وان دخلت مكا نانا
وصل اليها فالواجب لها النفقة وان خرج الى الحج منع محرم لانفقة لها في قول محمد ح
وقال ابو يوسف رج لها نفقة الإقامة لانفقة السفر وان حجت مع الزوج حجة الاسلام
او فعلا كان لها نفقة الحضر لانفقة السفر وتفسر ذلك ان ينظر لو كانت في الحضر يكفيها
نفقة مدبرهم وفي السفر لا يكفي الا ربع دينار واكثر ينفق عليها في السفر بدوهم ولا يلزمه

لا كثر من خادم واحد في قول ابى حنيفة ومحمد ربح وقال ابو يوسف ربح تعرض نفقة
 خادمين قالوا انما تعرض لها نفقة الخادم اذا كانت المرأة من بنات الانساب ولم ياتها الزوج
 بطعام مهين وان قال الزوج انا اخدمك او اتخذتك جارية من حواري الصحيح ان
 الزوج لا يملك اخراج خادم المرأة عن بيته ونفقة الخادم ان كان الكفاية لا تسلم نفقة المرأة
 ونفرض لخادمها قميصا واذا ركبها وكساءا كرخض ما يكون وحفا لا يحتاج الى الخبز
 لمصالحها الخارجية من الرسالة الى الاربين ومخوذلك ولا يرض لخادمها الخمار لان
 سعرها ليس بعورة دمي تروح بمخاربه فطلبت النفقة فان القاضي يفيض لها بالنفقة
 فيقول ابى حنيفة ربح وقال صاحباه ربح لا يفيض ويجب على المعسر نفقة خادم المرأة ولا
 يستحق المرأة نفقة الخادم على زوجها اذا لم يكن لها خادم في ظاهر الرواية وموسى كان الزوج
 او معسر امرأة طلعت من القاضي ان يفرض لها على زوجها النفقة ان كان الزوج مائتا
 مائة وطعم كثير لا يفرض لها النفقة وان لم يكن كذلك تعرض لها النفقة بالمعروف
 شهر اشهرها قال مشايخنا ذلك يختلف باختلاف حال الزوج ان كان محتوفا فمقر
 عليه النفقة يوما يوما الا انه عسر لا يقدر على تحمل نفقة الشهر ففعلوا واحدا ولا تأ
 من التمار يفرض عليه شهر اشهرها وان كان من الدهاقين يفر من سنة فسد ببطور
 الى ما كان اليسر ويفرض الكسوة في السنة مرتين في كل سنة اشهر كسوة واذا فرض له اشهر
 على الزوج لا تطالبه بنفقة ما مضى من الزمان قبل الفرض لاد عند ما لا تسر النفقة تدبها
 الابالقضاء او بالتراضي وان كانت امرأة استدان قبل الفرض وانفق على نفسها
 لا ترجع بذلك على الزوج وان تزوج لها القاضي او صاحب ربحها من النفقة على سبيل
 معلوم كل شهر فلم ينفق عليها حتى انفقت من مال نفسها لو استدان انت ربحت بذلك
 على الزوج امرها القاضي بالاستدانة او لم يأمر ولو صاحب ربحها من النفقة على ما لا يكرهها

في بيت على حدة تأمن على متاعها ولا تنس
 للرجل والددة أو اخت أو ولد عن غيرها في ما
 كان لها ذلك لأنها لا تأمن على متاعها و
 واحدا فإن كانت دارا يهيايوت واعطى
 بيتا آخر اذا لم يكن معه احد من احماء الزوج
 الى القاضي ان الزوج يؤذيها ويضربها وصال
 احسانه ولسائه ان علم القاضي ان الامر
 من التعدي وان لم يعلم القاضي ذلك نظرا
 صالحين اقروا القاضي هناك وصال عن حيه
 زجره القاضي عن ذلك ومنعه من التعدي
 القاضي في تلك الدار وان لم يكن في جيرانه
 قوم صالحين واذا اراد الزوج ان يمنع اباه
 عليها في منزله احتلفوا فيه قال بعضهم له
 النظر والتكلم والقيام على باب الدار والمرأ
 محرمات بتمامه الزوج وقال بعضهم لا يمنع
 كل جمعة وانما يمنعهم عن السكونة عنه
 الفتوى وهل يمنع غير الابوين عن الزيارة
 لا يمنع المحرم عن الزيارة في كل شهر وقال
 الفتوى وكذلك لو ارادت المرأة ان تخرج لزيار
 فهو على هذه الأقاويل وان كان لها خادم

"اعنه نأيد إهم هي لا تكفيها فان العاصي من ماله في الدنيا والآخر في الآخرة
 بالسفعة فعلا الطعام او رخص من العاصي به دلتا "سائر" روايات لم تأت بها
 السمرجند في تهيئته فلهذا الوصفه ربح لا يحسن، ثم يرد على إعطاء الدليل
 لا يحسن القاصي على إعطاء الكهيل بالذي من المؤجل اذا ما كان في الدنيا من ان يعطي لم يوف
 قل حلول الأجل وعن أبي يوسف ربح انه يأخذ من ربح كره لا يملكه ولا يملكه
 عن محمد بن ربح بعض الروايات ثم عدل في يوسف ومحمد - احده - من انه لا يملكه
 شهر واحد وعن أبي يوسف ربح في رواية ان الدين ربح الى الوصي لم يربح ربح
 قال شهر واحد منه كمالا سفعة شهر واحد وان كان في ربح من ربح ما كان كمالا
 سفعة شهرين وكذا السنة وما في الدين المؤجل قالوا عذروا من ادوى عن ربح
 يوسف ربح في العمل لو كان كمالا كان حسنا وذكره المسيحي انه انما كان كمالا
 لعله من المؤجل اراد المطالب ان يسافر قبل حلول المؤجل وقد كثر من
 الأئمة المحلوا في ربح اربعة من الأجل في كل قليل ما اراد العزم ان يسافر وسال
 الطالب من القاضي ان يأخذ منه كمالا او ينعه من السفر ان العاصي في حجب ال
 ذلك ولا مانع منه كمالا قال وهذا في قولهم جميعا، وانما يستحب ربح ابو يوسف
 ربح في الدين المؤجل مكان هذا بفضاعله وان كمل المرأة رجل ينعه له بل يملكه
 لم يكن كمالا لا سفعة شهر واحد وهو بمنزلة ما لو اوجد ارضه كل ربح ربح
 الأجرة في شهر واحد حتى كان لصاحب الدار ان يخرج من الدين اذا جاء من
 الشهر الثاني وعند أبي يوسف ربح اذا كمل سفعة كل شهر كان على الأبد استحقاق
 وكذا لو قال رجل لامرأته تروجه فلا تأعلي في سما من سققتك كل شهر فان على
 الأبد ولو قال الكهيل كملت لك عن زوجك سفعة سنة كان كمالا سفعة

كان لهما ان ترحم عن ذلك الصلح ويطلب الكفارة وان مرض لها القاضى الكسوة لستة
 اسهر وان عطاها فصاعت الكسوة او سرب لا تقصر لها كسوة اخرى ما لم يصح ستة اسهر
 وكذا لو تسب الكسوة لساعبر معتاد فحرب مل مضى المد والى تسب السامع ادا
 فحرب قتل الوف وصير القاضى لها كسوة اخرى وان مضى المد والكسوة قائمة ان
 لم تلتسها في تلك المد فقصير لها كسوة اخرى وكذا لو تسب تلك الكسوة ومعهما ثوب
 اخر قصير القاضى بكسوة اخرى وان لم تلتس معها ثوبا اخر فمضى المد والكسوة قائمة ^{بمصر} لا
 بكسوة اخرى ما لم يحرق تلك الكسوة وكذا السفقة على هذه التفاصيل ان هلكت او
 سربت او اكلت واسرف ولم يبق قبل مضى المد لا تقصر بنفقة اخرى وان لم تسرف فلم
 يس بقصر سفقة اخرى ويقصر القاضى بالكسوة والنفقة على قدر يسار الرجل وفد
 فان قال الرجل انا معسر وعلي نفقة المعسرين كان القول قوله لان قيم المرأة البينة و
 فيمن المبيع والقرص ادا ادعى المدعيون انه معسر لا نقل قوله قالوا وكذا في المهر
 والنفقة. وقال بعض الناس يحكم الرى فان اقامت المرأة البينة انه موسر قصى
 عليه سفقة الموسرين وان اقامت البينة كانت البينة بينه المرأة وان لم تكن لها بينة
 وطلبت من القاضى ان يستل عن حال الرجل لا يجب عليه السؤال وان سأل كما
 حسا وان احبره عدل انه موسر لا يقبل القاضى ذلك. وان اخبره عدل ان ابره
 قصير القاضى سفقة الموسرين وان لم يلفظا بلفظ الشهادة وليست شرط العدد والعدا
 في هذا الخبر ولا تستل فيه لفظة الشهادة وان قال اسمعنا انه موسر او بلفظ ذلك
 لا نقل القاضى ذلك. ولو قضى القاضى على الزوج بنفقة المعسرين ثم ايسر فحاصته له
 للقاضى فرض القاضى عليه بنفقة الموسرين لان النفقة تجب ساعة فساعة وهو نفا
 ما لو شرع في صوم الكفارة ثم ايسر كان عليه التكفير بالمال. وكذا لو فرض القاضى عليه

انه ان واحد ولا تسع القاصير عروضة في لعقه والدين في قول ابي حنيفة روح واحد
 صاحبه وهو قول الشافعي روح للقاصير تسع واد اقرض القاصير لعقه المرأة كل سهم
 تمصبت اسمهم ولم يوف حصة ما باحد بروح من سقط لعقه ولو كانت المرأة اسديا
 بعد الفرض باقر القاصير بمات احد الروح من قبل الفحص لا يسقط المستد انه
 لو فرض لها القاصير لعقه ولم يات بها بالاستدانه فاستدانه اوصايت روحها
 من البقية كل سهم على شيء معلوم فاستدانه او لم يستدانه كان لها ان يرجع على الروح
 ما فرض لها لقاصير ما باحد من ارامات احد سهم لم يكن لها ان يرجع في مركبة المبيع
 ركبا تسقط المروضة سموت احد الزوجين هل تسقط بالطلاق احلها واحدة قال
 بعضهم لا تسقط وقال الناصب الامام ابو علي النخعي روح وجدت روايته في السقوط
 ودر الباع الى ان على قول محمد روح تسقط ولا روايته عنه عن ابي يوسف روح وذكرتمس
 الاثمة الخلو ائرج راد الخفاف لسقوط لعقه المروضة سدا اخر فقال تسقط عمو
 وموتها وتسقط اطفالها وابانها ولو فرض القاصير للمطلقة لعقه العدة فلم باحد حصة
 بعض العدة هل تسقط كما تسقط بالموت قال بعضهم لا تسقط وذكرتمس اثمة
 الخلو ائرج راد اقرض القاصير للمرأة لعقه العدة قام فسوف حصة ما باحد الروح من سهم
 وكذا اذا اقتصدت عدها قبل القبض القاصير اذا مرضت للمرأة العدة وعمل الروح
 استقرضه كل سهم كذا وانفق على نفسها دفعت لغيرها ما باحد الروح على الروح لا اذ
 يقول وترجع بذلك على امرأة طاعت الى القاضية ومالت انا فلابية بنت فلان بن ملا
 وان روي فلان بن فلان بن فلان غاب عني ولم يخلف لي نفقة وطلت من القاض
 ان يفرض لها النفقة فهذا على وجهين اما ان كان للغائب مال حاضر في منزله
 من حسن النفقة كالدراهم والدنانير والطعام والشيء الذي يكون من خبز

لسنة وكذا الوال كفلت لك بالنفقة امداد ما عشت فان كفلا بالنفقة
 ادا امت في نكاحه واذا كفل اسان بنفقة شهر او سنة وطلقها زوجها ما اتا
 ورجمها بوحدة الكفيل بنفقة العدة رجل حاصلة المرأة في القاضية ^{قال} له تارة
 من الزوج انا اعطيتك النفقة فاعطاها ما تاة درهم بمطلقها تزوج من كان باراً
 ان يسترد منها ما اعطاها من النفقة لان اعطاء الاب بمهره اعطاء الامس
 لو كفل الابن النفقة ثم طلقها لم يكن له ان يسترد عنها ما عمل اذا طلب ^{الام} امة
 من القاضية ان يفرض لها النفقة مفرص وهو معسر وان القاضية يا مهره بالاسنة
 من يرجع على الزوج اذا البس ولا يجبسه في النفقة اذا علم انه معسر وان لم يعلم
 القاضية انه معسر وسالت المرأة حبسه بالنفقة لا يحبسها القاضية في اول
 رة لكن يا مهره بالانفاق ونخبه انه يجبسه ان لم ينفق فان عادت المرأة
 بذلك مرتين او ثلاثا حبسه القاضية وكذا في دس اخر غير النفقة فانما
 ببسه القاضية شهرين او ثلاثة يسال عنه وفي بعض المواضع ذكر اربعة
 شهرين والصحيح انه لبس بمعد ربل هو موعوض الى رأى القاضية ان
 ن في اكبر رأيه انه لو كان له مال يضجر ويؤدي الدين بخلى سبيله ولا يمنع
 طالب عن ملازمته بل اللطالب ان يدور معه ايما دار ولا يقعد في مكان
 لا يمنعه عن التصرف وان كان غنيا لا يخرج حيه يؤدي الدين والنفقة
 لارضاء الطالب فان كان له مال حاضر اخذ القاضية الدراهم والدنانير
 من ماله ويؤدي منها النفقة والدين لان صاحب الحق لو طفر بجنس حيه
 ان له ان ياخذ وكذا اذا طفر بطعام في النفقة وان كان الدين دراهم
 وجعل دنانير مد يونه في القياس ليس له ان ياخذ وفي الاستحسان

رح في رواية ادا لم نغتم سماعي بان ارجع ولما من العاشر من ربيع الاول
 على السكاح يقول لها القاضيه انك قد ادرت في يدك ما لا تعرفين
 ان كنت كاذبة لم افرض عليك سكران - - - - -
 يقولون السكاح على السكاح لافرض نفسك في السجن فلو كان
 من فصل هذه المسئلة لا يحتاج الى امر الى ان يكون له في السجن
 كما لا يفرض القاضي على العاقل ان لا يعلم بالحق في ما هو اليه
 وكان ابو حنيفة رح يقول ولا امرنا الا بالحق وسمع وعلم في ربيع الاول
 في ربيع الاول من السنة اودع من المدينين في السجن ما لا يحسن ان يكون
 ان كان المودع والمدينون معا بالوديعة والسكاح وراى بين ياحرهم ان لا يسمع
 ان ابن ابي نجر موصوفا في سنة ١٠٠ من ما يحسن ان لا يسمع
 كذا في قولهم وان ساء صحتهم فغير من احوالهم في ربيع الاول من السنة
 ان كتب صادقة لاسي عليك وان كنت صادقة فليس عليك في ربيع الاول
 الذين في السنة ان لا يسمع عليها بعد ان اخرجها من المدينين في ربيع الاول
 الى الله الاحل السبعة ولا اوله ولا يصح في ربيع الاول من السنة
 من اخرج السبعة فاحضر صاحب الدين في ربيع الاول من السنة
 لقاضي المودع والمدينين بعضا الذين وان كان من المدينين في ربيع الاول
 وديعة الى امرأة صاحب الوديعة لا يحل له ان يملك اوله في ربيع الاول من السنة
 ضمان عليه وان دفع غير امر القاضيه كان ضامنا كما لو قضى المودع بالوديعة في ربيع الاول
 وديعة فانه بمن. ولو كان المودع والمدينون معا في المال والكلح فاقام المراء
 بدنة عليه ما اعت لم يقبل بيتها اما في المال فلا يملك ما لا يملك ما لا يملك ما لا يملك

الكسوة والقاضي يعلم أنها مسكوبة الغائب، فإن القاضي يأمرها أن تنفذ على نفسها
 ما تدري من ذلك المال من غير سرف ولا تقتير بعد ما يحلفها القاضي بالله ما
 استوفيت النفقة ولم يكن هناك سبب يمنع النفقة كالسنور وغيره ^{منها} واحد
 كهيلا لأنها لو ظهرت على مال الزوج شئ من حسن النفقة كان لها إذا تأخذ ذلك
 سرا وجهها وإن كره الزوج مكان أمر القاضي عانه لها على استيفائها الحق ولم يكن قضاء
 إلا أنه يأخذ منها كهيلا ويحلفها بطر الغائب، وإن كان القاضي لا يعلم بكاحها
 وليس للغائب مال حاصي فقامت المرأة البينة على السكاح لأقبل القاضي ^{بينهما}
 قال الحاكم المسمى وهذا قول أبي يوسف الآخر وهو قول محمد بن رجح وقال سمس
 الأئمة السرخسي لا يقبل بينة المرأة عندنا بالاتفاق وإنما تقبل عند زفر بن رجح وقال
 وزفر أبو يوسف رجح بين ما إذا كان للغائب مال حاصي وبين ما إذا لم يكن إن
 كان له مال حاصي يقبل القاضي بينتها وإن لم يكن لا يقبل، وقال تميم الأئمة
 الحلواني رجح قال مستأبحنا رجح كنا نظن أن بينة المرأة على الزوج لا تقبل عند أصحابنا
 إذا لم يكن له مال حاصي وتقبل عند زفر بن رجح، وإنما عرفنا قول أبي يوسف رجح
 في هذه المسئلة كما هو قول زفر بن رجح من الخصاف فقال تقبل بينة المرأة على قول
 أبي يوسف وزفر بن رجح في فرض النفقة على الغائب ولا تقبل في النكاح وليس في
 قبول البينة على هذا الوجه ضرر بالغائب فإن الغائب إذا حضر لواقرا بالسكاح
 كان لها أن تأخذ النفقة المفروضة، وإن أنكر النكاح كان القول قوله وعليها العادة
 البينة على النكاح، ويجوز أن تقبل البينة في حكم دون حكم كمال لو وكل رجلا بنقل
 عياله أو عبدا إلى بلد فقامت المرأة البينة على الطلاق والعقد على العتق تقبل
 هذه البينة في قصر الوكيل ولا تقبل في الطلاق والعتاق وعن أبي يوسف

النفقة لأسقاط الواجب وقت طلب النفقة الموت فسدرد المحلل نفقات الغرض
 كما لو أعطى لأمرأة نفقة ليس زوجها مانت كان له ان يسرد ذلك ولو أعطى النفقة
 للمطلقة ما نالها في عدة المحلل لنزوحها بعد انقضاء العدة فلم تزوج نفسها منه .
 قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رح ان اعطاها دارا هم كان له ان يرجع الا
 ان يكون على وجه الصلة . وقال عمر من المنشأ رح ان اعطى النفقة ونسب فقال
 انص عليك علي ان تزوجني فزوجت نفسها له ولم تزوج كان له ان يرجع عليها
 وان لم يذكر ذلك الا انه عرف دلالة انه ينفق لأجل ذلك قال بعضهم لا يزوج
 وقال الشيخ الإمام الأجل الاستاذ ظهير الدين رح يرجع بذلك على كل
 حال لانه رشوة الا ان ينص على الصلة . امرأة لها زوج معسر وابن موسر
 للابن اقترضه ويحبر عليه فان ابي بفرض عليه النفقة . امرأة قاتل
 زوجها انت بوى من نفقة ابد اما كنت أم أنك ان لم يكن فرض القاض على
 النفقة كانت البراء باطلا لانها ابرأه فل الوجوب وان كان العاصد فرض عليه
 النفقة لكل شهر كذا فقالت انت ترى من نفقة ابد اما كنت أم أنك سمح
 المرأة من نفقة شهر واحد لا غير ولو ابرأه بعد مضى شهر صحت المرأة بما
 مضى دون ما بقى كما لو احدى اده كل شهر بكذا وكل سنة بكذا فصح بعض السنة
 او بعض الشهر صحت الاجارة من الشهر الاول ومن السنة الاولى ودروب
 كتاب الصلح رجل طلق امرأته ثم صالحه من نفقة المعدة على نبيء ان كانت
 العدة بالشهر وصح الصلح وان كانت بالحض لا يصح ولو صالحت المدة
 من سكنها على دراهم معلومة لا يصح في الوجهين لان السكينة حق الله تعالى
 فلا يصح اسقاط المرأة رجل اتهم بامرأة فظهر بها قبل فزوجها ابوها منه .

بحصم عنه وأما إذا أقامت البدنة على النكاح فلا نهان تنب النكاح على الغائب وليس على
العائث حصم حاضر فلا تنقل البدنة في قول أبي حنيفة الآخر وهو قول صاحب درج ولو أن
المرأة أسدت على زوجها الغائب بعد أسرت طعاما بالحسيته لتقصير اليمن من مال الغائ^ب
إن استدللت بغير أمر القاصد لا يلزم زوجها في قول أبي حنيفة الآخر وهو قول صاحبيه حتى
لو حضر العائث لا يكون لها أن تخرج على الغائب وإن استدللت بأمر القاضى رحمتك
على زوجها والمعهود في حسم ما ذكرنا بمنزلة غائب آخر ولا ساع على العائث عروضة والبيعة
وأدعت الرجل إلى امرأته بنوب فقال الزوج هو مهر وقال هو من الكسوة وقالت المرأة هي
صلة كان القول قول الروح وكذلك لو أعطاهم فقال هي نفقة وقالت المرأة هي مدية
كان القول قول الروح. وكذلك لو كان على الرجل ديون مختلفة فادى شيئا وقال هو من
دين كذا كان القول قوله لأنه هو المالك وكذلك الروح إلا أن تقم المرأة الدين ~~للمرأة~~ بحيث
اليها هدية. وإن أقامها بعبا البينة فالبينة بدنه الروح. وكذلك لو أقام كل واحد منهما
البينة على قرار الآخر كانت البينة بينه وبين المالك. وكذلك لو اختلف الزوجان بعد عرض
النفقة في مقدار المفروض أو فيما مضى من الزمان بعد مرض القاضى كان القول قول
الزوج لأنه سكر الزيادة والبينة بدنه للمرأة لأنها تنبت الزيادة رجل له عمامة واحدة
لا يجبر على بيعها في النفقة لأنه لا يجبر على بيع ثياب البدن في سائر الديون فكذلك
في النفقة ولا يسمع على الزوج المحاضر عروضة في الدين والنفقة في قول أبي حنيفة روح لا
ذلك حجر وهو لا يورى الحجر. وقال صاحباه روح يباع عروضة في الدين والنفقة وإذا
استجملت المرأة نفقة مائة ثم ماتت قبل مضى تلك المدة ليس للزوج أن يسرد
شيئا من ذلك في قول أبي حنيفة وإليه يوسف روح وقال محمد روح يسلم لورثتها حصاة
ما مضى من المدة وترد الباقي على الروح إن كان قائما ومن تركته إن لم يكن قائما لأنه عجل

[illegible]

اب الروح ان سفق عليها قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رح ان
 اقترال روح ان الحمل منه حار النكاح في قولهم وبحبر على النصفه وان لم يقرأ
 الحمل منه يحوز النكاح في قول النصفه ومحمد رح ولا يجوز في قول اب يوسف
 رح ولا يحبر على نصفها في قولهم اما على قول اب يوسف رح فلفساد النكاح
 واما على قولهما انه لا يحل له وطئها ما لم تنصح لها وهل يجب على الزوج
 من ماء الاعتسال وساء الوصف قال منسأح بلح رح يجب وقد ذكرنا هذا في كتاب
 الصلوة امرأة ماتت ولم يترك مالا قال ابو يوسف رح كفنها على الزوج وعليه
 الصوى فالأصل عند ان كل من نكح عليه نفقة في حياته يجب عليه كفنه
 بعد وفاته وقال محمد رح استثنى الزوج من هذا الجملة ومن لا يجب عليه
 كفنه في حياته لا يجب عليه كفنه بعد وفاته في قولهم رجل قال لعيره اسبلني
 عمامة اري واتفق عليها كل شهر كذا فقال المماورا نفقت وصدقة المرأة لا يرجع
 المماور بدلت على الزوج الا ان يكون القاض في فرض لها كل شهر عشرة دراهم
 ما اذا اقرت المرأة ان المماورا نفق عليها قبل فوطها الا انها احدثت بقضاء القاض اما
 في الوجه الاول انما احدثت لتوجب على زوجها ما فلا يقبل قولها وكذلك هذا
 في الولد الصغير رجل قال لغرم انفق على امرأته او على عياله فانفق المماورا للمعروف
 قال الشيخ الامام الاجل شمس الائمة السرخسي رح للمماوران يرجع على امرأته انفق
 العجز عن الاتفاق لا يوجب حق الفراق وقال الشافعي رح لها ان تطلب من القاضيه
 ان يفرق بينهما ويكون ذلك فستجوا على هذا الخلاف اذا عجز عن ايفاء المهر
 المعجل قبل الدخول فان فروق القاضيه بينهما وهو شفيع المذهب فنقد قضاء
 لامة فضي في وصل محتمل فيه ليس فيه نص ولا اجماع فينفذ قضاءه عند الكل

ويكون لها النفقة بعد زواجها لأن النصب حرام لأشبهه به ^{بغير} حرامه ،
أرض السلطان وماله

فصل في القسم

وما يجب على الأزواج للنساء العدل والتسوية بينهما ممالك وهو السنة
عند الصعبة والمواطنة لأنها لا عمل وهو الحب والجماع لأن الحب
عمل القلب والجماع ينفي عن الفشل وكل ذلك لا يتعلق باختياره إليه
أشار رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هذه فسمى فيها مملك ولا
تؤخذ في فيها لا مملك. حر وأبعد نخته امرأتان كان عليه أن مستوى
بينهما فيكون عند كل واحدة منهما يوماً وليلة أو ثلاثة أيام وليالها
ثم الرأي في البدلية إليه. المتب والبكر والمراهقة والبالغة والعدالة ^{والحجة}
والسلة والكتابة في القسم سواء وكذا الروح الصحيح والمرجوع ^{والصحيح}
والخصم والعنبر والبالغ والمرهق والمسلم والذمي. والجدة والعنة في
القسم سواء عندنا كانت الحديدة بكر أو نديبا. إذا أقام عند الجد رة ثلاثة
أيام أو سبعة أيام يقيم عند الأولى كل ذلك. وله أن يبدل الحديدة في السنة
رجح أن كانت الحديدة بكر يكون عند ما سبعة أيام ثم يسوي بينهما في السنة
ذلك وتقيم عند كل واحد منهما يوماً وليلة وإن كانت الحديدة نديبا يقيم
عند ما ثلاثة أيام وليالها ثم يسوي بينهما. ولو كانت تحت الرجل أمة أو مدبرة
أو مكاتبة أو أم ولد فتزوج عليها محرقة فالحرة يومان والأمة يوم. وإن أقام عند
الأمة يوماً ثم اعتقت لم يقيم عند المحرة الأخرى إلا يوماً. ولو أقام عند المحرة
يوماً ثم اعتقت الأمة انتحل إلى المعتقة. ولا أقام عند إحدى امرأتين زيادة

على زوجها ما دامت في العدة. وأن امرأة من سبعة العدة، ولو الخلع لا يصح فيها
المكروه إذا كانت أمانة قبل نواها المولى، وإذا طلقت ثم انعقت، وأرادت منها
كان لها النفقة، فإن أحجبها المولى من بيته سقطت نفقتها، وإن أرادها أن
يمتعه بعد ذلك عادت النفقة، وإن لم يكن المولى نواها بيتاً، حال قيام النكاح
فوقعت الطلاق، لأن نفقة لها، وإذا طلق الرجل امرأته، وسقطت نفقتها،
والعياذ بالله سقطت نفقتها، فإن أسلمت عادت النفقة، وإن أريدت
نكحت بدار الحرب، ثم عادت مسلمة إلى دار الإسلام لم يرد لها الفسخ، ولا الكراهة
إذا ارتدت، ثم أسلمت، لا يكون لها النفقة، وإن طأعت المعتدة من زوجها
الطلاق، لا سقطت العدة، وإن طلقها أو هي ما شره، ولم يأن يهود إلى بدنها،
ويطهر النفقة، فإن طالت العدة، نارباع الحيض كان لها العدة، إلى أن يسهو
أشبهه، وينقص عدتها بالاشهر، وإن أنكرت المرأة لنفسها العدة، أو سويها
القول قولها مع اليقين، ولو أقام الزوج البين، فعلى امرأته ما دامت في العدة
سقطت نفقتها، ولو وجبت العدة على المرأة، فأرسلت عنها، ما كان لها العدة
من وقت الطلاق، إلى سبعمائة، فإن مضت ستمائة، ولم يأن وثالث ستمائة
أظن في حامل، ولم أحض إلى هذه المدة، وطلبت العدة، فإنها النفقة، وتكون
في ذلك، لأن هذا مما يشبهه، بكان لها النفقة، إلا أن تنقص عدتها، الحيض
وتصير أشبه تنقص عدتها بالاشهر، أم الولد إذا اغتبت، ووجد لها
عدة، ليس لها النفقة، وإذا خرج أحد الزوجين، مسلمة إلى دار الإسلام، ثم
خرج الآخر، لأن نفقة للمرأة، وجل كفل لأهلها، من دبرها، عتقت، ثم يرد لها
للقهار زوجها، كان للمرأة أن تطالب الكفيل، بالعدة، ولا يرد لها العدة،
بعدة

أي محرر رجل طلق امرأته ثلثاً وكنتم فلم يحاصب حصتين دخل بها فجلت ثم أقر بالطلاق
كان عليها الفقة لم تضع حملها والله اعلم

مصل في حقون الروحة

للروح ان يمنع المرأة من الغزل وله ان يضربها على اربعة. منها ترك الزينة اذا اراد الزوج
الزينة. والثانية ترك الاحاطة اذا اراد الجماع وهي طاهره. والثالثة ترك الصلوة ^{بعض} وفي
الروايات عن جميع ليس له ان يضربها على ترك الصلوة وترك الغسل عن الجذابة والحصى
مسئلة ترك الصلوة. والرابعة الخروج عن منزله بغير اذنه بعد ايله المهر رجل له امرأة
لا تنصلي كان له ان يطلقها وان لم يكن له مال يوفيهام مهرها وحكم عن اي حصص المهر
المعامل ان لقي الله ومهرها وعنفه احب الي من ان يطأ امرأة لا تنصلي رجل يريد ان يطلق
امرأته بغير مدان او فاه المهر ونفقة العدة وسبعة ذلك لانه تسريح باحسان واما
فسادت المرأة ان تخرج المحلل العلم بغير اذن الروح لم يكن لها ذلك. فان وقعت لها نكاح
فسالت زوجها وهو عالم فاحبرها بذلك لبس لها ان تخرج بغير اذنه وان كان الزوج
جاهلا وسأل عالما عن ذلك فكن ذلك وان امتنع الروح عن السؤال كان لها ان تخرج
بغير اذنه لان طلب العلم فيها محتاج اليه عرض على كل مسلمة ومسلمة مفقده علمه فخرج
وان لم يقع لها نكاح وادانت ان تخرج المحلل العلم لتعلم مسائل الصلوة والوند وروايات
كان الزوج يحفظ تلك المسائل ويذكرها ذلك لبس لها ان تخرج بغير اذنه فان كان الزوج
لا يحفظ المسائل فالاولى له ان يادون لها بالخروج فان لم يادون فلا تبي عا بها ولا يسع
لها ان تخرج بغير اذنه ما لم يقع لها نكاح. امرأة لها اب وزمن لبس لاسن بغير اذنه
وزوجها منعها عن الخروج اليه وتعاهد كان لها ان معصية زوجها وتطعن الوالد
مؤمن كان الوالد او كافرا لان القيام بتعاهد الوالد فرض عليها فيقدم على مق

الكسب المنة الم عامهم بعد ما ارادوا ان يفتوا في ذلك قالوا لا
 كان العاصم يورثها بعد ما علم باخذها في ماب احداهما سقطت النفقة وان
 بم احداهما وصفت العدة اخضعوا فيه قال شمس الاثمة الملوأ رج سقطت النفقة
 ولو كان الرجل فائسا فاستدانت المعتدة ترقدم العاصم بعد ان تصاء العدة لم يكن ذلك
 على الرجل في قول ابي حنيفة رج الأخر وقد ذكرنا هذا في بعض النكاح نكاحا في نفقة
 العدة. واذا حبست المبيدة حتى عليها سقطت النفقة كما لو حبت من المنكوحه وكما
 فيمنحس المعتدة نفقة العدة تستحق الكسوة. واذا طلق الرجل امرأته بعد الدخول في
 صغره في جامع منها كان عليها المكنة شلت اسمها ويكون لها النفقة. وقال الشيخ في امر
 ابو بكر محمد بن الفضل رج ان لم تكن مراغفة كان عدتها ثلثة اشهر. ان كذا مراد منه
 لا تنقص عدتها بها ما اشهر لاحتمال انها حلت بالوطي مسوق عليها ما لم يطهر ع وانما
 فان حلت لم تستقبل العدة بالحض ونفق عليها بعد ذلك حتى تنقضي عدتها بالحيض
 المعتدة اذ لم يلزم بيت العدة بل تسكن زمانا وتخرج زمانا لا تستحق النفقة لانها ناسرة العدة
 انما ان طلع في كل منكوحة ان كانت من سات الإسراف او بها علة لا يستطيع الطلخ
 والخبر كان على الزوج ان يات به بطعام مهيأ او يات به بطبخ ويحضر. وان لم تكن من سات
 الإسراف وليس به علة فعلى الزوج ان يات به بالك قبي ومحوذ لك. المعتدة عن وفاء يكون
 نفقة لها ما لها والمنكوحة كما حاقا سدا اذا فرق القاضيه بينهما بعد الدخول ووجبت
 العدة لغيرها النفقة. رجل تزوج منكوحه الغير ودخل بها فان كان لا يعلم انها منكوحه
 الغير كان عليها العدة ولا نفقة لها. وان كان يعلم انها منكوحه الغير لا عد عليها. وفي النكاح
 غير شهود اذا دخل بها كان عليها العدة على كل حال. واذا دخل على معتدة لاجل ^{طالع} الا
 حل يباح له ذلك فيه روايتان. واذا وقع الرجل ركوة ماله الى معتدة او شهد لها بشئ

شاهدان شهدا على رجل ان له ابنة تزوجت من رجل آخر وهو الميراثا مثله ان اؤنسكرو
 قال لا ادري قلت هذه السجادة تنهاهات عن حرمانها ثم انما تنهاهات عن حرمانها
 الدعوى فان عرفها انما يصح بالعدل له فزوج سمعها من ربه حرمانا ونفسها لما
 سمعه العدل والسكنى لان المستوفى ليس يحى بصفة العدل وان لم يعرفها القاضى
 بالعدل فيسأل عن حالها او يسمع الروح عن الخلو والديوانا عليها عد لا كان
 الروح او فاسدا لا يخرجها عن منزلها لا يهاكم كونه او همدان لكن يحسن معها
 امرأة عدلة ثقة تمتع الزوج عن الدخول عليها فان طلبت الله حلة في موهبة المسألة
 عن الشهود فرض لها القاضى بصفة العدل ادعت بالطلاق او لم يزدع لاها لولم
 تكن مطلقة تصير مجموع عن الروح فيسقط النفقة ولو كانت مطلقة كان
 لها النفقة فلا يسقط النفقة بالنكاح فان طالبت المسألة عن الشهود وروى
 منها ما تنقض به العدل لم يعطها النفقة بعد ذلك لاها لو كانت مسكوحاة
 هى ممنوعة عن الزوج ولو كانت مطلقة فقد اصبحت عدلها وانما تنقض
 النفقة فان عدلت السنة بعد ذلك يعصم بالطلاق ويسلم لها ما احدثت وان ردت
 السنة خلت القاضى بينهما وبين زوجها او نزل على الزوج ما احدثت من النفقة لانه
 طهرانها احدثت النفقة وهى ماثرة وكذا لو قصدت انما ايدى بالطلاق ثم طهران الشهود
 كما فاعسل ردت على الزوج ما احدثت من النفقة وكذا لو تزوج امرأة مطلقة النفقة
 فعرض لها القاضى فاخذت النفقة اشهر لم يمسك الشهود دهم احدثت من الرضا
 القاضى بينهما مع الزوج عليها ما احدثت من النفقة لانه طهرانها احدثت النفقة
 حق هذا اذا احدثت بعد فرض القاضى ان اعطاها الروح سمح لم يردع الزوج عليها
 شئ ولو شهد الشهود على امرأة في يد رجل انها حرة قبلت السبنة لما قبلت

الزوج. قالوا ليس للمرأة ان تخرج بغير اذن الزوج الا انساب معدودة
 منها اذا كانت في منزل يحاف السقوط عليها. ومنها الخروج المجلس العلم
 اذا وقعت لها نار لة ولم يكن الزوج فقيها ومنها الخروج الى الحج الفرض اذا
 وجدت معها ويحوز للزوج ان ياذن لها بالخروج ولا يصير عاصيا بالاذن ^{ومنها}
 الخروج الى زيارة الوالدين وتغزيتم ما وعيادتهما وزيارة المحارم المرأة اذا
 كانت قابلة فاستاذنت الزوج لمفع الولد وكذا اذا كانت تغسل الموتى والى
 مجلس العلم واذا كان عليه احق اولها حق على غيرها وليس لها ان تعطى شيئا
 من بيتها بغير اذنه ولا تصوم بغير مرض وليس عليها ان يعمل سدا نهائيا للزوجها
 قضاء من الخبز والطبخ وكس البيت وغير ذلك رجل له ام شابة تخرج الى
 الوليمة والمصيبة وليس لها زوج لم يكن للابن ان يمنعها ما يشب عند انهما
 تخرج للفساد فيرفع الامر الى القاضي فاذا اورد القاضي بالمع كان لهما ان يمنعهما الا
 فام مقام القاضي وسئل بعض العلماء عن امرأة لها زوج لا يصلح والمرأة تار ان تكون
 معه قال ليس لها ذلك. كرجل عليه دين لرجل وعلم ربي الدين من حقوق
 الله تعالى من الزكاة والحج والعشر وهو لا يؤدى حقوق الشرع ليس للمدين ان
 ان يمنع عن قضاء الدين ويقول انه لا يؤدى حقوق الشرع فلا يؤدى حقه بل
 فاسق يتخذ الضيافة للفساق كان للمرأة ان تتخمر وتطبخ الا انها تنوى عند
 الطبخ والخبز انهم يادوا مشغولين بالاكل يتبعون عن الشرب يمكن جلوس
 عند لفساق ينوى انهم يمتنعون عن الفسق في تلك الساعة كان ذلك روي
 عليه والله اعلم

فصل في المرأة التي لا تاردي انها منكوحه او مطلقه

١٠ - لا بد من أن يكون المدعى على المولى نفسه وان عدل السنة
 ١١ - لا بد من أن يكون المدعى على المولى نفسه وان عدل السنة
 ١٢ - لا بد من أن يكون المدعى على المولى نفسه وان عدل السنة
 ١٣ - لا بد من أن يكون المدعى على المولى نفسه وان عدل السنة
 ١٤ - لا بد من أن يكون المدعى على المولى نفسه وان عدل السنة
 ١٥ - لا بد من أن يكون المدعى على المولى نفسه وان عدل السنة
 ١٦ - لا بد من أن يكون المدعى على المولى نفسه وان عدل السنة
 ١٧ - لا بد من أن يكون المدعى على المولى نفسه وان عدل السنة
 ١٨ - لا بد من أن يكون المدعى على المولى نفسه وان عدل السنة
 ١٩ - لا بد من أن يكون المدعى على المولى نفسه وان عدل السنة
 ٢٠ - لا بد من أن يكون المدعى على المولى نفسه وان عدل السنة

فصل في نفقة الأولاد

نفقة الأولاد الصغار والانات المعسرات على الأب لا يشترط فيه العلم ولا الاستطاعة
 بفقره ولا يجب عليه نفقة الذكور الكبار إلا أن يكون المولد عاجزاً عن الكسب لمرض
 أو مرض ويكون نفقته على والده. ومن يقدر على العمل لكن لا يحسن العمل فهو بمنزلة
 عاجز لا من لا يحسن العمل لاستحار الناس. قال الشيخ الإمام: من الأئمة
 الخلوائي رحمه الله لم يقدر الرجل الصحيح على الكسب بحرفة أو يكون له من أهل السوء

لطلاق فان لم يعرفهم لاحصاء ناله، التي تسأل عن حالهم ونحو من النفقة بعد المساء
 من اليهود ويؤتى به الى اقطاع النساء، ودفعها على يد ١٠٠ دينار، في ٢٠٠ من اطلاق
 ذكر ما ناله لا محرجه من سيرة ههنا، وحده او مستدنا، في نحو اخر اخرج او غيرها، في
 حقه حار اخر لها من ماله يحجرها ويضعها في يد ابيه او اخيه، في له ويكون اخر في السنة
 يثبت الملك لانها عاملة لله تعالى من المدا على النفقة في ٢٠٠ من المسأل من
 اليهود بخلاف فصل الطلاق فان له ادا وحدها في ٢٠٠ من الدنانير في النفقة
 وهو ما لم يرض القاض بالحرية، لا يسطر وانما يجبره القاض على ائتمانه لان في
 من اهل الخصومة، فتجوز الحرية في سنة بخلاف عمل في من الحيوان فان نفقة
 الحيوان يحى على المالك دياره ولا يجرى في غيرها الحرية في ٢٠٠ من اهل الخصومة
 فان اعطى المدعي النفقة ثم عدلت السنة ونقضت في رجع المدعي في عليه
 عليها ما اخذت من النفقة سواء ادعت انها حره في ٢٠٠ من اهل الخصومة
 او لم تدع الحرية لانه لم يجرى في اهل الخصومة النفقة بعرض ولا في او اكنت في ٢٠٠ من اهل الخصومة
 اذنه وان ردت اليه ردت الحاربه على المولى ولا يرجع المولى في ٢٠٠ من اهل الخصومة
 مما لو كان لا يرجع ايضا بما اخذ من ماله بعرضه لان المولى لا يسوس في ٢٠٠ من اهل الخصومة
 وكذا رجل في يده امه ستكت عد القاضيه في لا سقف عليها امر القاضيه في ٢٠٠ من اهل الخصومة
 او يبيع وان اجبر القاضيه على النفقة فاعطاها النفقة به فامت البينة في اهل الخصومة
 القاضيه بالحرية رجع المولى في علمها تلك النفقة وما اخذت من ماله بغيره في رجع في
 اظنت نازله رجل ادعى امه في يد رجل انها له فانكر المدعي عليه فامام المدعي في بدينه في
 ادعى بضمها القاضيه على يدى عدل حتى يسأل عن الشهود ويامر المدعي عليه بالانطاف
 عليها لقيام الملك من حيث الظاهر فان اتفق عليها في ردت البينة بقيت التجارية في

في الولد ويحسد له ما كان متبها له اذ لم يولد له احد امرأة وابت علم رومها اليه ينسب
 اذ ولد له الصغير فالواو كان الثاني من ولد له نكاحا اذ ولد له من الزوج مفترقا
 المرأة ذلك من مفسر له نكاحا ارجح خلفه ولا ولد له من مفسر له او ان نكاحه
 معسره وله صغيران كان الرجل يعد على الكسب يصح عليه ان يكسب ويبقى
 على ولده وان كان لا مقداره على الكسب تعرض القاضي عليه ان ينفق وامر الام حذ
 تسمى بن علي زوجها ثم رجع مد لك على الام اذ السور قد لو كان الاب محذ نفعه
 الولد ويمسح من الاتفاق تعرض القاضي عليه ان ينفق ثم رجع الام عليه مد لك وكف
 وعرض القاضي على الاب نفقة الولد في رد الاب له مد لك اذ السور است الام و
 انعت امر القاضي كان لما ان رجع مد لك على الام ويحسد الام بسفاه الولد
 ان كان لا يمسح بسا اذ رده ولو عرض القاضي عليه ان ينفق ثم رجع الام
 والى الولد مسألة الناس لا ترجع عليه اذ ينفق وان كان له امر اذ السور
 الكفاية يسقط نصف النفقة من الام ويصح الاستئانة بالنصف الثاني كذا اذا
 مرضت عليه نفقة الحارم واذا كان له امر اذ السور الناس امر رجلا اذ السور
 مرضت عليه النفقة ينفق على امره اذ السور مرضت لها الكفاية فان كان له امر
 نفسها ومن مسألة الناس كان لها امر اذ السور جمع بالنفقة من سيرة زوجها ويطلب
 وله بترك الاولاد الصغار نفقة ولا مهم لها بحجب الام على الاتفاق ثم تودع بترك
 على الا صغير يبلغ حد الكسب ولو يبلغ الرجال كان للاب ان ينفق له في
 عمل او يواخره يعمل او حذمه وينفق عليه من ذلك وان كان الولد بنتا لا يملك
 دفعها الا غير المحرم للخدمة لان الحاجة مع الاجبي وام فان وصل نبي من
 كسب الولد عن نفقته يسك الادب ان يبلغ الصغير فان كان الاب

فاذا كان هكذا كانت نفقته على والده وان كانت له نفقة العمل قال وشكدا ما لو اطلب
 العلم اذا كان لا يهتدى الى الكسب لا يستقط نفقته عن والده ويكون كالزمن والاية والولد
 الصغير اذا كان رضيعا فان كانت الام في نكاح الاب والصغير يأخذ من غيرها لا يتحرر الام على
 الارضاع وان لم يأخذ الولد من غيرها قال شمس الأئمة الحلواني رحمه في ظاهر الرواية لا يحرم
 ايضاً عن استيفاء واليه يوسف رحمه بحره قال تنص الأئمة السرخسيون بحره ولم يذكروا فيه
 حلافاً وعليه الفتوى فان لم يكن للاب ولا للولد الصغير مال صحب الام على الارضاع عند
 الكل ولد استأجر الام على ارضاع الولد وهي في نكاحه لا تستحق الاخر في قولهم وان استأجر
 الارضاع ولد ليس مهمها كان لها الاجر وان كان طلق الام وانقصت عدتها فاستأجرها
 الارضاع الولد صح الاستيجار وهي اول من الاحسنه وان كانت الام في العدة من طلاق
 بائن او ثلث فاستأجرها الارضاع الولد فيه روايتان في رواية الاصل تستحق الاجر وفي
 رواية الاحاد اب لا تستحق وان ابنت الام ان ترضعه بعد انقضاء العدة كان على الاب
 ان يسأجر امرأه ترضعه عند الام ولا يبرع الولد من الام فان قالت ان ارضعه مما ترضع الظئر
 هي اوله وان طلبت الرياة ليس لها ذلك وبعد الفطام يعرض القاصد نفقة الصغار
 على قدر طاقتة الاب ويدفع له الام حتى تنفق على الاولاد لانها ترضع الطعام لاكل الولد
 فان لم تكن الام نفقة تدفع اليها لينفق على الولد امرأه طلقها زوجها ولها اولاد صغار
 فاقرت انها تقصت نفقتهم خمسة اثمهم ثم قالت بعد ذلك كنت قضيت العشرين ونفقة
 متلهم فمثلاً تلك المدة بائنه درهم ذكره المسنف ان هذا على نفقة متلهم ولا تصدق اربها
 فنصت عشرين فان قالت بعد اقوارها بقبض النفقة صاغت النفقة فانها ترجع على
 بيهاهم بنفقة متلهم امرأه اختلعت من زوجها على ان اربأته من نفقتها ونفقة ولدها
 صغاراً كان ام لا وعلى نفقة ما في بطنها من الولد قال عليه ان تود المهر الذي احدثت ولا نفقة

مولد فاسمياه كانت نفقة الولد عليه

فصل في نفقة الوالدين وذوي الارحام

الابن الموسر يجبر على نفقة أبويه المعسرين ولا يجب على الابن الفقير نفقة
والده الفقير حكما ان كان الوالد يقدر على اهل ان كان الوالد رعا
لا يقدر على عمل ولا من عيال كان على الابن ان يضم الاب الحيا ^{الدنيا} ونفقة
على سكر. والموسر في هذا الباب يملك ما لا فضلا عن نفقة عيال ^{نسل} ويبيع ^{نسل} ما
نقله رايح فيه الزكاة. فان كان للفقير ابنان احدهما فائق في الغنا والآخر
محتاج صا با كانت النفقة عليهما على السواء وكذا لو كان احدا لاسين مسسا
والآخر نيا كانت النفقة عليهما على السواء ^{الاربع} لا يجبر على النفقة ^{الاربع}
الولد الصغير والنات البالعات انكارا كن او نيبا والروجة والمملوك وروية
هسام عن حماد بن رح رجل له اب مصروع والابن محترف يكسب كل يوم درهمين يكره
واياله اربعة دراهم كان عليه ان يصرف الفضل الى ابيه. وكما يجب على الاب
الموسر نفقة والده الفقير يجب عليه نفقة خادم الاب امرأة كانت الخادم او حرة
اذا كان ^{اب} مما ياكل من مخدمه. وليس على الاب نفقة امرأة الابن ^{بن فقير}
محترف وله اب فقير محترف لا يجبر الابن على نفقة الاب وقد ذكرنا فان كان
ابن من مزايجر الابن على نفقة امرأة نفسه ولان الصغير وابنته الكبير وعلى
نفقة الاب ايضا. وان كان الابن رعا يجبر الابن على نفقة امرأة نفسه ولان
الصغير ولا يجبر على نفقة ابنته الكبيرة كذا ذكره الناطفي رحمه الله ولا على نفقة ابيه
او امه وان كان الاب رعا والمجد اب الاب عند عدم الاب بمنزلة الاب. واما
المجد من قبل الام ذكر الناطفي انه بمنزلة الاخ لا ينفق عليه وان كان فقيرا

مئذ رايخاف منه على المال اخذ القاض ذلك منه ويضعه عليه يد يمدل
 ليحفظه الى ان يبلغ الصغير وكذا في كل اموال الصغير فان كان للصغير
 ام بانت عن وجهها واحتاجت الى النفقة كان لها ان تأكل من كسب ولدها ^{صغيرا}
 كان الولد او كبيرا ونفقة البنت البالغة مظهر الى رواية تكون على الاب حاصة
 وكذا الغلام اذا بلغ اعى اومه زمانة او علة لا يقدر على الكسب واحتاج الى النفقة
 كانت نفقته على الاب حاصة. وقال المحصاف ربح نفقة البنت البالغة والغلام
 البالغ الزمن والعاهر عن الكسب تكون على الابوين على الاب الثلثان وعلى الأم الثلث وفي
 ظاهر الرواية البنت اليالغة والغلام البالغ الزمن بمنزلة الصغير نفقته تكون على الآ
 خصة ولاب الأب عند عدم الأب في النفقة بمنزلة الأب رجل به زمانة او به علة
 لا يقدر على الحرفة وله ابنه كيرة فقيرة لا يجبر على نفقةها ولا يجبر على نفقة الأولاد الصغارا
 فان كان للصغير مال غائب يؤمر الأب ان ينفق عليه ثم يرجع في مال ولها فان انفق إلى
 صغيرا القاض لا يرجع الا اذا نوى عند الانفاق ان يرجع بذلك في مال الولد ثم يرجع
 بذلك ديانة. وان اشتهد عند الانفاق انه ينفق ليرجع كان له ان يرجع. صغيرا أم
 دسرا وجد اب الأب موسر وللصغير مال غائب يؤمر الجدة بالانفاق عليه ويكون ذلك دسا
 له على الأب ثم يرجع الأب بذلك في مال الصغير. وان لم يكن للصغير مال كان ذلك دسا
 على الأب. وان كان الأب دسرا وليس للصغير مال يقصم بالنفقة على الجدة ولا يرجع الجدة
 بذلك على احد وكذا لو كان للصغير موسر او حيلة موسرة والأب معسر تؤمر بان تنفق
 على الصغير ويكون ذلك دينا على الأب ان لم يكن الأب ذمنا فان كان ذمنا
 لا شيء عليه ولا يجبر الكافر على نفقة ولده المسلم. وكذا المسلم على نفقة ولده
 الكافر الزمن ولا يجبر على نفقة ولده المملوك رجلان بينهما جارية فجمعت.

كان صحيح الدين لأمرانه به وقال الحصاف ربح المجد من قبل الأم إذا كان فقيرا يسقى
 ليمدوا له يمين نساء وهو غير له أب الأب فقهر له أخ موسر وبنت بنت موسرة كانت
 بنته علم بنت البنت لأعلى الأخ وكذا الوكات نفقه علم بنت حاصلة ولو كان له
 ن وابنة كانت نفقه علمهما على السواء وقال بعضهم يكون نفقته علمهما إن اتعا على
 يد الميراث والفتوى على الأول امرأة لها روح فقير وأخ موسر قال أبو يوسف ربح ربح
 لأخ علم أن يسق علمهما ثم رجع على الزوج معسرة لها مسكن تسكنه ولها أخ موسر والوكالات
 لأخ علم نفقتها وقال الحصاف ربح محبر وقال سمس الأئمة المحلوان ربح الصحيح قول الحصاف
 والقول الأول قول شريك فانه قال إذا كان للإنسان دار يسكنها وأخادم يخدمه أو دارة
 يربكها لا يجب نفقته على ذي الرحم المحرم. وقرئ بين ذوي الأرحام وبين الوالدين والمولودين
 قال في الوالدين والمولودين ذلك لا يمنع وجوب النفقة وعندنا الكل سواء ومالك الدار
 لا يمنع النفقة إلا أن يكون فيها فضل بأن كان يكفيه أن يسكن في ناحية ويسق الحاجة
 الأخرى وكذا الخادوم والدابة إذا كانت نفيسة يمكنه أن يبيعها ويشتري بثمنها ^{حبيسة}
 وسفق الفضل على نفسه في لا يجب له النفقة. أنة معسرة لها مسكن ولها اب وابنة
 الأب علم نفقتها إلا أن يكون في المنزل فضل ولا يباع على الغائب ماله لأجل النفقة
 للأبوين فانهما سعا عروص الأس الغائب في نفقتهما في قول أبي حنيفة ربح وعلمهما
 ربح لا يجوز للأبوين بيع العروص للعائ لأجل النفقة كما لا يجوز بيع العقار في قولهم وللأمة
 إذا بلغت مال زوجها الغائب لأجل النفقة لا يجوز في قولهم الأب إذا انفق مال ولد
 العائ على نفسه فحضر الأس ودرى أن الأب كان موسرا وقت الاتفاق وانكر الأب يعتبر
 حاله وقت الخصومة فإن كان الأب معسرا وقت الخصومة كان القول قوله والأب
 وإن أقام البينة على دعواهما كانت البينة بينة الأس لأنها سببت امرأه صار حريتان

النفقة كذلك ونفقة الأيمن تكون على الأخت لأب وأم خاصة عند علمائها
 وهم الذين كان ميراث الوالد عند عدم الوالد يكون للعمة لأب وأم خاصة
 ونفقة تلك النفقة والأصل في هذا أنه إذا احتج لمن يجب له النفقة بقوانين
 وحسب نظر المحققين كما يجوز لكل الميراث يجعل كالمعدوم ثم ينظر إلى من يرث
 من عوب له النفقة فيجعل النفقة عليهم على قدر مواريتهم وإن كان المعسر
 لا يرث كل الميراث يقسم النفقة على هذا الوارث الذي هو فقير وعلى من يرث
 مع عسر المعسر لإظهار قدر ما يجب على الموسر ثم يجب كل النفقة على الموسر
 على اعتبار ذلك بيان هذا الأصل صغير له أخت لأب وأم وأخت لأب وأخت
 لأب وأم إلا أن الأم والأخت لأب وأم موسرتين ومن سواهما معسرة كانت
 نفقة الصغير على الأم والأخت لأب وأم على أربعة ولا شيء على غيرها ولو جعل
 من لا يجب عليه النفقة كالمعدوم أصلا كانت نفقة الصغير على الأم والأخت لأب
 وأم أخماسا ثلثة أخماس على الأخت لأب ولم والحسان على الأم اعتبارا بالميراث
 صغير له أم موسرة وله أخوان موسران أح لأب ولم وأخت كانت نفقة الصغير على الأم
 والأخ لأب وأم أسدا أسا السدس على الأم وحصة أسدا أس على الأخ لأب ولم اعتبارا
 بالميراث رجل مات وترك ولدا صغيرا وأباً كانت نفقة الصغير على الجد فان كانت
 للصغير أم موسرة وولد موسر كانت نفقة الصغير على الجد والأم بالانفاق ظاهر البراية
 اعتبارا بالميراث وفي رواية الحسن بن روح عن أبي بصير أنه كان نفقة الصغير على الجد
 كما لو كان مكان الجد أب فان كانت الأم فقيرة كانت نفقة الصغير على الجد ويجعل
 الأم كالمعدومة ولو كانت الأم موسرة وللصغير أخ موسر لأب وأم وولد موسر أب
 الأب قال أبو حنيفة رحمه الله وهو قول أبي بكر الصديق رضي الله عنه نفقة الصغير على الجد امرأة

لها ان فاخته بالسكنى لانه لم يكن لها عليه السكنى قبل الطلاق اذ لم
 يواها ببنا فكذلك بعد الطلاق. وهذا يؤيد قول بعض العلماء في
 مسألة الاولى. رجل وجد عبدا ابقا فاخته ليرده على مولاه فانفق عليه
 نفق بغير امر القاضيه كان منطوعا لا يرجع عليه. ولان كان رفع الامر الى القاضيه
 حال من القاضيه ان يامر بالنفقة ينظر القاضيه في ذلك فان راي الاتفاق اصلحة
 به بالاتفاق وان حاف ان ياكله النفقة بامر القاضيه بالبيع وامساك القن
 كذا اذا وجد دابة ضالة في المصراع في غير المصراع. ولو ان رجلا غصب عبدا
 انت نفقته عليه الى ان يرده على المولى فان طلب من القاضيه ان يامر بالنفقة
 وبالبيع لا يجيبه لان المغصوب مضمون على الغاصب الا ان يكون الغاصب
 غوثا يخاف منه على العبد فح ياخذ القاضيه ويبيعه ويمسك القن ولو
 وهم مع رجل عدل فغاب فجاء المودع الى القاضيه وطلب منه ان يامر بالنفقة او
 بالبيع فان القاضيه يامر بان يواجر العبد ويسق عليه من اجره وان رايه يسعا
 فقل رجل اوجبه بعبده لاسان ويخدمته لأخر كانت نفقته على صاحب الخدمة
 فان مرض في يد صاحب الخدمة ان كان مرضا لا يمنع عن الخدمة كان نفقته
 على صاحب الخدمة وان كان مرضا يمنع عن الخدمة كانت نفقته على صاحب الرقعة
 وان تطاول المرض ورأى القاضيه ان يبيعه بعبده ويستري بتمنه بعبده يقوم مقام
 ما في أول في الخدمة. وعند الرهن اذا ثبت كونه رهنا يفعل به ما يفعل بالوديعة
 عبد يسرجلين غاب احد هما وتركه عند الشريك فوقع الشريك الامانة القاضيه
 واقام البيعة على ذلك كان للقاضيه بالخيار ان شاء قبل هذه البيعة وان شاء امر
 يقبل وان قبل يامر بالنفقة فيكون الحكم فيه ما هو الحكم في الوديعة عند صغير

كانت نفقة الولد على المكاتب، ولو تزوج المكاتب مكاتبة ومكاتبهما واحد
 ومولاهما واحد مولد لهما ولد في المكاتبه فان نفقة الولد تكون على الام لان
 المولود يكون تبعا للام ويكون كالمملوك لها فكانت نفقته عليها. وكذا المحرذا
 تزوج امة او مكاتبة او ام ولد بمدبرة كان عليه نفقة المرأة الا ان في الامة والمدبرة
 وام الولد لا يجب على الزوج نفقةهما ما لم يبوأها المولى بيتا وفي المكاتبه يجب
 نفقةها على زوجها ولا يشترط التبوية ولا يجب على الزوج نفقة الاولاد انما يكره
 نفقة الولد على مولى الام اذا كانت امة او مدبرة او ام ولد. فان كان مولى الامة
 والمدبرة وام الولد فتبوا الزوج اب الاولاد غنيا هل يجب على الاب نفقة الاولاد
 في مولى الامة لا يجب على الزوج لان ولد الامة يكون مملوكا لمولى الامة فيفق
 عليه المولى او يبيعه كما لو عجز المولى عن الانفاق على الامة فلان كان الولد من المدبرة
 او لم يولد ومولى الام فغيره لا يمكن البيع ههنا فهو امر الاب ان ينفق على الولد
 يرجع على المولى رجل زوج امته من عبد وبوأها بيتا او لم يبوأها كانت نفقة الامة
 والعبد على مولاهما وان ان ينفق عليهما امر ابائهم رجل زوج ابنته من عبد ^{فطلبت}
 النفقة تفرض لها النفقة على زوجها. رجل تزوج امة ولم يبوأها المولى بيتا حتى
 طلقها طلاقا رجعيا كان مولاهما ان يامر الزوج ليتخذ لها بيتا وينفق عليها في
 العدة. وان كان الطلاق بائنا ليس للمولى ان يخل بينهما ويمنع زوجها وهل له ان
 يطلب نفقة العدة قل الخصاص رجح له ذلك ^{للك} وقال بعض العلماء ليس له ذلك
 وهو الصحيح لانها ما كانت تستحق النفقة قبل الطلاق البائن قبل التبوية
 فلا تستحق بعده الطلاق البائن. ولو كان الطلاق رجعيا ثم عتقت كان لها ان يطلب
 من زوجها ان يزوجها به او ينفق عليها حتى تنقض عتها وان كان الطلاق بائنا

QAZEB KHAN

On the Institutes of

On the Institutes of
Abro Heu. nee de.

[illegible]

In (4) Four Volumes

Printed and Published by,

Thomas Luck

At the Asiatic Lithographic Press

Calcutta 1835

Vol 1st

Containing p. 1. It often reads for "ever" class
to those on Marriage Campaign + 516 pag. 3

